د. سمير امين

سيرة ذاتيّة فكريّة

دار الآداب - بيروت

الطبعة الأولى

١٩٩٣

تقديم

ـ موضوع المؤلّف وتصميمه

١ ـ ليس هدف هذا الكتاب أن يقترح قراءة خاصّة لتاريخ نصف قرن انقضى منذ الحرب العالميّة الثانية، ولكنّه نوعٌ من سيرة ذاتيّة فكريّة. أودّ إذن أن أحاول إعادة كتابة مراحل تكوُّن وتطوُّر أطروحاتي في الرأسماليّة والاشتراكيّة. ويبدو لي ضروريّاً أن أضع هذه السيرة في موقعها من تاريخ المرحلة. وسأقدِّم إذن المفاصل المتعاقبة من ذلك التاريخ كما أراها اليوم وكما أعتقد أنّني عشتها في زمانها في آنٍ معاً. ولمَّا لم أكن قد تعاملت على الإطلاق مع مفكّرة خاصّة، فإنى لست متيقِّناً من أنَّ إعادة تفسيري لتحليلاتي وردَّات فعلي لا تبتعد قليلاً عن تلك التي قدَّمتها في تاريخها السابق. اقترحت إذن قراءة تركيبيّة لمرحلة ما بعد الحرب كما أراها الآن كفصل خاصّ في هذا المؤلَّف.

٢ ـ لحسن الحظّ أستطيع أن أعود إلى كتابات لي مؤرَّخة ومنشورة بشأن المواضيع التي يشكِّل تاريخها موضوع هذا الكتاب. ويبقى أنَّ مغزى الأفكار لا يمكن أن يكون مطلقاً لا بالنسبة لصاحبها ولا للآخرين. فاللَّحظة التاريخيّة التي تنتج الأفكار فيها تجعلها نسبيّة دائماً. لذلك سأحاول أن أُبيِّن ـ بقدر ما أستطيع ـ هذه العلاقة المعقَّدة بين واقع اللّحظة المعيشة وصياغة تحليلي لها والتعبير عمَّا استخلصته منها.

وسيرتي الذهنيّة ترتكز إلى بضعة أسئلة رئيسيّة كانت دائماً، ومازالت، موضوع انشغالي، ومركز محاولاتي لصياغة الإجابات.

باكراً جدّاً، منذ مرحلة دراساتي الثانويّة والجامعيّة، التزمت التحليل الماركسي للواقع الاجتماعي. وكنت مقتنعاً مذ ذاك بأنّ الاشتراكيّة تفرض نفسها بوصفها الردّ الإنساني الوحيد والضروري على كلّ بشاعات الرأسماليّة. وكانت هناك مسألة مركزيّة تشغل فكري أكثر من أيّ مسألة أخرى وهي: لماذا يكون تاريخ التوسُّع الرأسمالي هو

تاريخ الاستقطاب على الصعيد العالمي؟ لماذا لم يكن ميل الرأسماليّة، في هذا التوسّع، يتّجه إلى ردم الهوّة بين مراكزه «المتطوّرة» وأطرافه «المتخلّفة»؟ وأقترح في هذا المؤلّف قراءة لإجابة على هذا السؤال المركزي، وهي قراءة صغتها باكراً جدّاً في أطروحتي للدكتوراه سنة ١٩٥٧ ولكنّي انكببت على إعادة صياغتها باستمرار. وآمل أن أكون قد عمّقتها أكثر فأكثر.

وسأقدّم هنا ملاحظتين في هذا الشأن. الأولى هي أنّ جوابي كان يطمح دائماً إلى التقاط حقيقة الاستقطاب الرأسمالي في شموليّته، أي الخروج من حقل الآليّات والقوانين الاقتصاديّة الضيّق الذي تعبّر هذه الحقيقة عن نفسها فيه، والوصول إلى دمج هذه القوانين والآليّات في تحليل يندرج في إطار الماديّة التاريخيّة. والملاحظة الثانية هي أنّ إجابتي كانت تستلزم دائماً بالنسبة لي استنتاجات سياسيّة وعمليّة مهمّة. والسؤال في الواقع هو معرفة ما إذا كان من الممكن إزالة الاستقطاب في إطار الرأسماليّة حتّى ولو بصورة تدريجيّة. والجواب الإيجابي المحتمل عن هذا السؤال يفرض القول بإمكانيّة «تطوُّر بورجوازي وطني» في أطراف النظام. والحركة السياسيّة للتحرُّر الوطني ولمعركة الاشتراكيّة التي عشت دائماً في سياقها كانت تواجه هذا السؤال المطروح دائماً، وكانت الإجابات عليه، المختلفة والملتبسة غالباً، والمحسومة في الظاهر أحياناً، تقود إلى مواقع ومواقف سياسيّة مختلفة. ولكن السؤال يظلّ مطروحاً. هل يستطيع التوسُّع الرأسمالي في المستقبل المنظور أن يطوّر مجتمعات الأطراف - أو بعضها - في اتّجاه يقلِّص من الاستقطاب؟

إجاباتي على السؤال الذي أقترح قراءة لتطوُّره كانت دائماً، ومازالت، سلبيّة في الجوهر. بمعنى أنّ نواة هذه الإجابات مكوّنة من أطروحتي القائلة بأنّ الاستقطاب ملازم للرأسماليّة. إذ ليس الاستقطاب نتاج شروط ملموسة خاصّة تمارس فعلها هنا أو هناك، وإنّما هو نتاج لقانون التراكم على الصعيد العالمي. وأستخلص من هذا الاستنتاج العام جملة مسائل سياسيّة.

الأولى هي معرفة ما إذا كان الخيار الاشتراكي لهذا السبب «ضرورة تاريخيّة». ويبقى أن نعرف ما إذا كان الهدف الرئيسي لهذا الجواب هو تحقيق ما لا يمكن تحقيقه في إطار الرأسماليّة، أي «اللّحاق»، بمعنى آخر، إزالة الآثار التاريخيّة للاستقطاب عن طريق تطوُّر متسارع للقوى المنتجة يعيد إلى هذا الحدّ أو ذاك إنتاج تطوُّر العالم الرأسمالي المتقدِّم. وأعيد، في هذا الأفق رسم تطوُّر النقد الذي قدّمته (من خلال نقد

النموذج السوفياتي) لعلاقات الإنتاج الجديدة (المسمّاة اشتراكيّة) المتلازمة مع تطوّر مقبول للقوى المنتجة المشابهة لتلك القوى المحقّقة في الرأسماليّة المتقدِّمة. واستعراض مراحل تكوّن وتطوُّر مساهمتي في هذا المجال الجوهري المتعلّق بتجارب الاشتراكيّة ومستقبلها يرتبط بإبراز مفهومي لهذا التناقض الذي ألخِّصه في عبارات: «اللّحاق أم بناء مجتمع آخر؟» ويتمفصل هذا التحليل بالطبع مع التحليل الذي أقترحه لطبيعة التحدِّي التاريخي الحقيقي الذي يشكِّله الاستقطاب.

المسألة الثانية هي معرفة لماذا كان جواب الشعوب المعنيّة، حتّى الآن وفي المستقبل المنظور، جواباً جزئياً ومخيِّباً للآمال، علماً بأنَّ الاستقطاب الملازم للرأسماليّة يخلق في أطراف النظام شروطاً اجتماعيّة لا تحتمل؟ مشاركتي الشخصيّة المتواصلة في حركة التحرّر الوطني، المصريّة والعربيّة والإفريقيّة وفي العالم الثالث عموماً، كانت تستوجب أن أحلِّل طبيعة هذه الحركة في أفق تقديم إجابة على هذا السؤال.

وسأسعى، في هذه السيرة الذاتيّة الفكريّة، أن أُعيد رسم المراحل التي اجتزتها من أجل الوصول إلى استنتاجاتي الراهنة.

٣ ـ لم تكن اهتماماتي الفكريّة على الإطلاق اهتمامات جامعيّة بالمعنى الضيِّق للكلمة، بل اعتبرت نفسي دائماً، بالأحرى، مناضلاً للاشتراكيّة ولتحرر الشعوب، واضعاً بخدمتها كلّ المعرفة التي أستطيع الحصول عليها من خلال تكويني الفكري. وكانت التحليلات التي أعتقدها صائبة تستوجب بالنسبة لي مواقف وخيارات سياسيّة. ومازلت إلى الآن أحمل وجهة النظر الجوهريّة هذه ذاتها. فهناك إذن علاقة وثيقة بين هذه التحليلات واللّحظة التاريخيّة والسياسيّة التي تقع ضمنها والخيارات العمليّة التي سلكتها. ومقولة ماركس «بأنَّ المسألة ليست في فهم العالم وحسب، بل هي في تحويله» شكَّلت دائماً، ومازالت، الخطّ الموجِّه لحياتي.

سأسعى إذن في هذا المؤلَّف إلى أن أُعيد رسم هذا الرباط الوثيق بين تقدّم مقولاتي وتطوُّر العالم في واقعه كما أدركته ووعيته في أبعاده الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة. وسأضطرّ، لذلك، إلى أن أسجِّل النقاط التاريخيّة المرجعيّة التي بدت لي، في كل مرحلة، مؤشّراً جوهرياً على هذا الواقع.

ويفترض موقفي هذا نظرة إلى الكتابة أوسع من المعنى الأكاديمي الضيِّق. فأنا لم أتردَّد في أن أكتب كثيراً، وأعتبر الكتابة فعلاً اجتماعيّاً مهمّاً يوازي الأفعال الأخرى.

فأنا لا أبحث إذن ـ مثل الكثير من الجامعيّين ـ عن إنتاج عمل أو كتاب يمكن اعتباره «نهائيّاً». فكلُّ عمل هو نصٌّ يشكِّل مرحلة في تطوُّر لا يعرف النهاية ويجري استكماله جماعيّاً، أي من قبلي ومن قبل الآخرين. كما أنّي لا أبحث عن إقناع الوسط الأكاديمي بصورة خاصّة عبر تكديس وإبراز المعارف وتقديم المراجع لقراءاتي. فأنا أكتفي على هذا الصعيد بذاكرتي ـ التي أعتبرها جيِّدة ـ واختزان ما حصَّلته من قراءة واظبت عليها بكثافة وانتظام. فعند الكتابة كنت أفكِّر دائماً بجمهور من القرَّاء، هو الأكثر أهمّيّة من وجهة نظري، أي المثقّفين ـ المناضلين.

وقد كنت دائماً ـ ولاأزال ـ «عالميَّ التوجه»، أي أمميّاً، مقتنعاً بأنَّ الرأسماليّة قد خلقت واقعاً موضوعيّاً يستوجب تقديم إجابات متّسقة ومترابطة عالميّاً. ففي مواجهة «أمميّة الرأسمال» لا يمكن أن تجيب الشعوب بفعالية إلاَّ إذا بنت أمميّتها التي تحمل في طيَّاتها تجاوزاً كونيّاً للآفاق الثقافيّة الوطنيّة وغيرها (الدينيّة مثلاً). على أنّي أُلقي على هذا الخيار الكوني نظرة تنطلق من وجهة العالم الرأسمالي الطرفي وتحديداً العالم الآفرو ـ آسيوي ذي الثقافة «غير الأوروبيّة». وذلك ليس بسبب انتمائي إلى هذا العالم وحسب، وإنّما بسبب أنَّ هذا العالم هو، موضوعيّاً، الضحيّة الأساسيّة «للرأسماليّة القائمة بالفعل»، والاستقطابيّة بطبيعتها، وبالتالي لأنَّ المآسي الاجتماعيّة المختلفة التي يجرّها هذا الاستقطاب تشكِّل التحدِّي الحقيقي الأكبر الذي تواجهه الإنسانيّة. إلاَّ أنّي لم أكن مرّة «عالمثالثيّاً». وهذا النّعت لا يصحُّ برأيي إلاَّ على بعض اليسار الغربي الذي ظنَّ، في مرحلة باندونغ (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥)، بإمكانيّة إحلال مفهوم «شعوب العالم الثالث» محلّ مفهوم «البروليتاريا»، تعبيراً عن انتظارهم الرساليّ. إنَّ حدود هذه القوى، التي كنت أعيها رغم تعاطفي الحقيقي معها، تنبع برأيي، من تحليل ناقص لطبيعة التحدِّي الحقيقيّة.

الفصل الأول

مرحلة ما بعد الحرب
(١٩٤٥ - ١٩٩٢)

١ - نصف قرن يوشك على الانقضاء. وهو، إذا ما نظرنا إليه بعيون الحاضر، يبدو أنّه قد شكّل دورة تاريخيّة اكتملت وانغلقت اليوم. ونحن ندخل، على الأرجح طوراً جديداً تختلف ملامحه الآخذة في الارتسام كليّاً عن تلك التي طبعت نصف القرن المنصرم. ويبدو من الممكن بسبب تقدُّم الزمن، أن نحدِّد السمات الأساسيّة للطّور الماضي بدقّة لم نكن نملكها منذ أعوام قليلة ماضية.

من جهتي، أُحدِّد نظام ما بعد الحرب هذا بمرتكزاته الثلاثة: الفورديّة في الغرب الرأسمالي، والسوفياتيّة في بلدان الشرق، «والتنمويّة» في العالم الثالث. هذه النماذج الثلاثة، المتنافسة والمكمل بعضها بعضاً، كانت تتآكل معاً حتّى بلغت، تباعاً، مع انتهاء هذا الطّور، مرحلة الانهيار، مغلقة بذلك حقبة كاملة. وانطلاقاً من هذه النقطة دخل العالم مرحلة اضطراب تترافق معها عمليّة إعادة بناء هيكليّات جديدة وتمفصلات محتملة حول مبادئ جديدة نوعيّاً.

وأشير هنا إلى الدراسات في كلٍّ من القضايا الكبرى المشار إليها: في تضبيط الرأسمالية في المراكز وعالمياً (الفصل الثامن)، ثلاثون عاماً من نقد النظام السوفياتي ١٩٦٠ - ١٩٩٠ (الفصل السابع)، ثلاثون عاماً على باندونغ (١٩٨٥). وهذه الإحالة تعفيني من العودة المفصَّلة للمعنى الذي أعطيه لكلّ من هذه المرتكزات.

وكان النظام العالمي الذي ميَّز هذه المرحلة محصِّلة مجابهات بين مصالح القوى المسيطرة الفاعلة في كلٍّ من النظم الثانويّة للنظام نفسه.

٢ - مرحلة ما بعد الحرب تنقسم بدورها إلى أطوار متعاقبة أقترح توصيفها على الطريقة الآتية:

أوّلاً ـ طور بناء النظام في كلٍّ من أبعاده الثلاثة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٥ :

بينما كانت الولايات المتحدة تتمتّع بنتائج الحرب، التي شكّلت مناسبة سعيدة للخروج من أزمة الثلاثينات الكبرى، وتسريع تحديث نظامها الإنتاجي، عبر تعميم النمط الفوردي الذي انطلق في العشرينات، واحتلال موقع القيادة في كلٍّ الميادين، الأمر الذي وجد رمزه المفجع في استخدام احتكارها للسلاح النووي ضد هيروشيما ونكازاكي في آب ١٩٤٥ . . . بينما كانت الولايات المتحدة كذلك، كان تأخُّر اليابان وأوروبا يتّخذ أبعاداً دراماتيكيّة بفعل الدمار الواسع للحرب، وضعف النمط الفوردي فيهما، والصراعات المنهكة بين المنتصرين والمهزومين في الحرب الأولى والأزمة الاقتصاديّة الكبرى التي تلتها.

مع ذلك كان النسيج الاجتماعي الأوروبي والياباني قويّاً بما يكفي لعدم تكرار ما حدث سنة ١٩١٩، أي تفادي التجذُّر الثوري. وعلى العكس من ذلك انخرطت أوروبا منذ ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ (مشروع مارشال) واليابان منذ سنة ١٩٥١ (معاهدة سان فرنسيسكو) في تطوير مشاريع على أساس النمط الفوردي الأميركي. ففي سنة ١٩١٩ كانت التسوية التاريخيّة بين الرأسمال والعمل التي ستقوم عليها عملية التضبيط الإيديولوجي، ماتزال متلعثمة، ولاسيّما أنَّ التحضير الإيديولوجي لهذه التسوية قد تمَّ إنجازه عبر الالتحاق الكثيف للطبقات العاملة ببرجوازيّاتها الإمبرياليّة منذ القرن التاسع عشر، وعلى الأخصّ منذ سنة ١٩١٤. (من هذه الزاوية فإنَّ ما أسميته بالدورة الأولى للاشتراكية قد انتهى تماماً منذ ذلك التاريخ). وأمّا سنة ١٩٤٥ فكلّ الشروط كانت متوافرة لتحقيق هذه التسوية وبسرعة. وستنطلق عمليّة «التحديث ـ الأمركة» المتسارعة في إطار الهيمنة الأميركية دون معوّقات فعليّة (تكوين حلف شمالي الأطلسي سنة ١٩٤٩)، رغم بعض المعارك البلاغيّة التي خاضها الاستعماريُّون القدامى. وستنجز مرحلة تأسيس النظام في أواسط الخمسينات مع الانطلاقة اليابانيّة وبداية البناء الأوروبي (اتفاقيّة روما سنة ١٩٥٧).

في الثلاثينات كانت السوفياتية تتبلور. وكانت الثورة الروسيّة قد اصطدمت منذ انطلاقها بمتطلّبات متناقضة: هل كان يجب إعطاء الأولويّة لواجبات «اللحاق» بالغرب، الأمر الذي يقتضي إعادة إنتاج الهيكليّات الرأسماليّة على نطاق واسع، أم يجب إعطاؤها لأهداف «بناء شيء آخر» (مجتمع من دون طبقات)؟ ومنذ سنة ١٩٣٠

حُسِم الأمر في صالح الخيار الأوّل، وبدأ النظام يبتعد تدريجيّاً عن أهدافه الاشتراكيّة الأصليّة.

وبعد ذلك خاضت السوفياتيّة اختبار النار وخرجت منتصرة من صدامها مع النازيّة ولعبت دوراً حاسماً في هزيمتها الشّاملة. ورغم دمار الحرب الهائل كان الاتحاد السوفياتي يتمتّع سنة ١٩٤٥ بموقع مهمّ سمح له أن يجتاز المرحلة الأولى من تجربة حرب جديدة فرضتها الولايات المتحدة، هي الحرب الباردة. فسنة ١٩٤٥ كان الاتحاد السوفياتي في موقع الدفاع، ولن يلحق بخصمه الأميركي، على المستوى العسكري، إلّا متأخِّراً، أي في أواخر الستّينات. لهذا السبب أُنْعَتُ نظامَ الثنائيّة القطبيّة الولايات المتحدة/ الاتحاد السوفياتي بنظام بوتسدام لا بنظام يالطا كما يُقال، عادة، وبخفّة. (في يالطا لم تكن الولايات المتحدة تمتلك بعد السلاح النووي واضطرّت لذلك، أن تقبل نشوء كتلة خاضعة للحماية السوفياتية في شرق أوروبا، خوفاً من احتمال انبعاث العسكريّة الألمانيّة مجدَّداً. وفي بوتسدام كانت تمتلك هذا السلاح، وفرضت على الاتحاد السوفياتي، واثقة من تفوّقها، سباقاً منهكاً على التسلُّح).

وعليه فإنَّ السوفياتيّة التي انتشرت منذ ما بعد الحرب وحتّى موت ستالين سنة ١٩٥٣ ظلَّت منغلقة في الدفاع. إلَّا أنَّها أطلقت في السنوات اللاحقة هجوماً مضادّاً تجلَّى في اقترابها من التيَّار القومي الوطني الصاعد في العالم الثالث (دعمها لجبهة باندونغ التي تأسَّست سنة ١٩٥٥). ولكن بدأت في الوقت نفسه سنة ١٩٥٧ عمليّة الطلاق بين كبيري عالم الشرق، الاتحاد السوفياتي والصين، لأسباب معقَّدة تعود في آن إلى التباينات بين الماويّة والسوفياتيّة، وإلى التقديرات المختلفة للآفاق التي تفتحها نضالات العالم الثالث.

عند نهاية الحرب كانت المجتمعات الإفريقيّة والآسيويّة، أي أطراف النظام الرأسمالي العالمي، ماتزال خاضعة للنظام الاستعماري القديم. وكان الاستقطاب بين المراكز والأطراف قد اتّخذ منذ بداية القرن التاسع عشر طابع التضاد بين مناطق مصنَّعة ومناطق محرومة من التصنيع، وهو الطابع الذي جرى دمجه بالاستعمار. وبدءاً بسنة ١٩٤٥ انفجرت انتفاضة شعوب آسيا وإفريقيا التي جرى تحضيرها خلال نصف قرن من إعادة التأطُّر الإيديولوجي والسياسي حول الوطنيّة الجديدة، وفرضت، خلال خمسة عشر عاماً، الاستقلال السياسي لأمم آسيا ثمَّ إفريقيا. كان كلُّ شيء جاهزاً ليخرج إلى النور، عبر إيديولوجيّة باندونغ (١٩٥٥)، تعبيرات «التنمويّة» الجديدة،

الاستقلال، التحديث، التصنيع. وسيولد عندئذٍ تحالف ستراتيجي بين هذه الحركة وبين الاتحاد السوفياتي الذي سيخرج من عزلته بهذه الوسيلة.

وفي الوقت نفسه كان يقوم حوار بين هذه الحركة وبين «التنمويّة» الجديدة في أميركا اللاتينيّة القلقة أيضاً بشأن مقتضيات التحديث والتصنيع، رغم أنّها لا تواجه مشكلات الحصول على الاستقلال السياسي وتوكيد الذات ثقافياً.

ثانياً ـ مرحلة باندونغ ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥:

وإذ كنت أصف الطّور الثاني من دورة ما بعد الحرب بهذه السمة المسيطرة فليس ذلك بسبب نزعة ثانية «عالمثالثيّة» وإنّما لأنّ توسُّع النظام العالمي انتظم تحديداً حول بروز العالم الثالث.

فالتّحديث والتّصنيع غيّرا آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية بصورة جذريّة، وعلى درجات مختلفة سنعود إليها لاحقاً بالتفصيل. فعالم اليوم والغد لن يكون كما كان خلال القرون الخمسة الماضية من عمر انتشار الرأسماليّة. وتراكم الرأسمال على صعيد عالمي اتّخذ أبعاداً جديدة.

وما أسميته بمرحلة باندونغ، مرحلة انتصار إيديولوجيّة «التنمية»، كان يقوم على مجموعة من البديهيّات الظاهرة، الخاصّة بكلٍّ منطقة من العالم، ولكن الراسية كلّها في الآراء المسيطرة، الكينزيّة وخرافة النموّ المسيطر عليه محلّيّاً والمتواصِل دون تحديد في الغرب، خرافة «اللّحاق» عن طريق «اشتراكيّة» الدولة السوفياتيّة، وخرافة «اللّحاق» في إطار التبعيّة المتبادلة في العالم الثالث.

هذه الخرافات المسيطرة كانت عرضة لنظرات نقديّة منذ ذلك التاريخ. إلاّ أنّ هذه النظرات ظلّت آنذاك أقلّويّة وغير مسموعة.

خلال كلّ تلك الفترة كان العالم الثالث مسرحاً لصدام دائم بين تيّارات «تنمويّة» مختلفة متفاوتة الجذريّة على المستوى الاجتماعي والإيديولوجي والثقافي، وقد شكّلت الماويّة في السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ نقطة الأوج فيها.

وكانت المرحلة، أيضاً، مرحلة دخول الاتحاد السوفياتي إلى المسرح العالمي، كاسراً عزلته بالتحالف مع حركة التحرُّر الوطني الصاعدة في العالم الثالث، معطياً للنظام العالمي مظهر ثنائيّة قطبيّة يحكمها التناقض بين قوّتين عظميين. ولم يكن الأمر في الواقع يتعدّى المظهر. ففي سباق التسلُّح الذي فرضته واشنطن كان الاتحاد

السوفياتي يُنْهَك تدريجيّاً. ومن المعروف أنّ الهدف الاستراتيجي للدخول السوفياتي إلى المسرح العالمي لم يكن «غزو أوروبا» ولا تصدير «اشتراكيّته»، وإنّما ببساطة وضع حدٍّ للهيمنة الأميركيّة العالميّة واستبدالها بالتعايش السلمي في عالم متعدِّد الأقطاب. وقد فشلت هذه الاستراتيجيّة في نهاية المطاف.

فخلال كلّ تلك المرحلة ظلّ الغرب الرأسمالي متلاحماً وراء الولايات المتحدة. وليس السبب في ذلك الخوفَ من التوسُّعيّة السوفياتيّة ـ فالطبقات الغربيّة القائدة تعرف تماماً أنّ هذه التوسُّعيّة لا وجود لها، رغم أنّها استخدمت موضوعة الخطر السوفياتي بصورة مستمرّة للتهويل على الرأي العام. بل السبب أعمق من ذلك وهو مرتبط بتطوُّر الاختراق المتبادل للتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي.

وأوروبا واليابان، رغم كلّ ما حقّقتا من تقدُّم، لا توجّهان أزمتهما مع الولايات المتحدة على غرار ما كانت تتواجه به القوى الإمبرياليّة في مراحل سابقة من التاريخ.

ثالثاً ـ أزمات النظام وانهياره (١٩٧٥ ـ ١٩٩٢):

الطّور الثالث من دورة ما بعد الحرب هو طور انهيار الركائز الثلاث التي قام عليها النظام محلِّيّاً وعالميّاً.

وقد انفتحت الأزمة أوّلاً في الغرب الرأسمالي، طارحة السؤال عن خرافة التطوُّر المتواصل غير المحدّد (التحوُّل الحاسم على هذا المستوى عبَّرت عنه أحداث سنة ١٩٦٨). وستقدِّم السنوات اللاّحقة بارقة أمل بتجديد محتمل لليسار في الغرب، الذي تخدَّر منذ التحاقة المهالئ للإمبرياليّة في نهاية القرن الماضي. ولكنّ هذا الأمل سرعان ما تبدَّد في تقلُّب البرامج وانفتحت الطريق منذ سنة ١٩٨٠ للهجوم الليبرالي الجديد الذي سيفرض إجاباته من دون أن يكون قادراً على إخراج المجتمعات الغربيّة من نفق الأزمة الطويلة، ولا على إحياء أوهام النموّ غير المحدود.

والتَّصعيد والتَّشدُّد في علاقات «الشمال ـ الجنوب» اللّذان يلازمان أزمة التراكم الرأسمالي يسرّعان، بدورهما، تآكل أوهام «التنمويّة» في العالم الثالث. فتنهار الأنظمة الجذريّة واحداً بعد آخر وتُخلي السَّاحة لسياسات رجعيّة ـ مسمّاة سياسات التكيُّف البنيوي ـ فرضها الغرب خلال الثمانينات. ولم يكن هذا الانهيار بالطبع نتيجة عدوان خارجي أودى بجسمٍ معافى، بل نتيجة تلازم بلوغ مشروع باندونغ ذاتُه حدودَه التاريخيّة والتناقضاتِ الداخليّةِ التي أثارها وطوَّرها، من جهة، والعدوانيّة الخارجيّة

الجديدة التي رافقت انقلاب الظروف العالميّة، من جهة ثانية. ولاشكّ أنّ فشل مشروع باندونغ قد أبرز هشاشة الدعم السوفياتي في الوقت نفسه.

انهيار الركيزة الثالثة لنظام ما بعد الحرب ـ أي السوفياتيّة ـ كان الانهيار الأعنف. فالبناء الذي بدا متماسكاً لدرجة أنّ الإيديولوجيّين المحافظين اعتبروه «توتاليتاريّة أزليّة» كان في الواقع منخوراً حتّى النخاع من الداخل. وعندما انهار، خلال بضعة أشهر، لم يترك وراءه إلاّ حالة من الفوضى. وهنا أيضاً كان الانهيار نتيجة مركّبة لتطوّر داخلي باتّجاه رأسماليّة «عاديّة»، بدأ منذ نصف قرن تقريباً وتسارع فجأة بنسبة كبيرة، من جهة، ولعدوان خارجي متمثّل من جهة ثانية بسباق التسلّح الذي ربحته واشنطن.

٣ ـ التاريخ لا يعرف النهاية. فدورة ما بعد الحرب، المغلقة، يمكن أن تُرى، مثل أيّة لحظة أخرى، على أنّها «انتقال» ممّا سبقها إلى ما سيليها.

فمع نهاية الحرب العالميّة الثانية كانت الرأسماليّة القائمة فعليّاً كنظام عالمي تقدّم ميزتين أساسيّتين موروثتين من تشكّلها التاريخي:

الأولى هي أنّ الدول الوطنيّة البرجوازيّة التي تكوّنت تاريخيّاً بهذه الصورة كانت تشكّل الإطار السياسي والاجتماعي لإدارة الاقتصادات الرأسماليّة الوطنيّة (أنظمة إنتاجيّة وطنيّة يقودها ويشرف عليها الرأسمال الوطني في الأساس)، وكانت هذه الدول المتنافسة فيما بينها بعدوانيّة تشكّل بمجموعها مراكز النظام العالمي.

والثانية هي أنّ الاستقطاب مراكز/ أطراف كان يرتدي، منذ الثورة الصناعيّة في المراكز خلال القرن التاسع عشر، شكل التباين المطلق بين التصنيع في المراكز وغياب الصناعة في الأطراف.

وأمّا خلال دورة ما بعد الحرب فقد تآكلت كلٌّ من هاتين الميزتين تباعاً:

ـ بعد أن حقّقت بلدان الأطراف استقلالها السياسي دخلت مرحلة التصنيع، حتّى ولو كان ذلك بصورة غير متساوية لدرجة أنّ التناغم الظاهر الذي كان ناتجاً عن غياب الصناعة أخذ يُخلي مكانه لتمايز متصاعد بين «عالم ثالث» نصف مصنّع و«عالم رابع» لم يطلق بعد ثورته الصناعيّة.

ـ أدّى الاختراق المتبادل للرساميل على مستوى المراكز جميعها إلى انفجار النظم الإنتاجيّة الوطنيّة وإلى إعادة تركيبها بوصفها أجزاء من نظام إنتاجي مُعَوْلَم.

يمكن أن ينظر اليوم إلى دورة ما بعد الحرب بوصفها انتقالاً من النظام السابق الى الجديد، ولكن عندئذٍ يطرح السؤال بشأن توصيف هذا النظام الجديد، وتحديد خصائصه الأساسيّة، وتناقضاته ونظام ضبطها، والاتّجاهات الدافعة لديناميّة تطوُّره وتَمَفْصُلها على الميزتين الأساسيّتين الجديديتين الرئيسة التي يواجهها التحليل النظري والممارسة الاجتماعيّة والسياسيّة.

هل ستطلق عمليّة التصنيع في العالم الثالث توسُّعاً جغرافيّاً للرأسماليّة من شأنه إزالة الاستقطاب بين المراكز والأطراف تدريجيّاً؟ أم أنَّ الاستقطاب مدعو لإعادة إنتاج نفسه بأشكال جديدة؟ وما هي هذه الأشكال عندئذٍ؟.

وهل تحويلٍ بعض مناطق العالم الثالث التي لم تدخل مرحلة التصنيع إلى «عالم رابع» هو مجرَّد تأخر في التوسُّع الرأسمالي المجانس على المستوى العالمي؟ وهل يعود هذا التأخير أساساً إلى عوامل داخليّة خاصّة بالمجتمعات المعنيّة؟ أم أنّ عمليّة التحويل هذه تعكس القوانين العميقة التي يهمّش الاستقطاب من خلالها بعض هذه الأطراف ويميِّز بعضها الآخر؟.

هل سيفرض تآكل فعالية الدولة الوطنيّة نظاماً آخر للإدارة السياسيّة للنظام الرأسمالي على المستويات الوطنيّة والعالميّة؟ هل نحن على طريق بناء مثل هذا النظام؟ وماذا ستكون خصائصه وقوانين أدائه؟

٤ ـ الإجابات على الأسئلة المثارة هنا تجمع بالضرورة بين تحليل القوانين التي تتحكَّم بتراكم الرأسمال وبين تحليل الإجابات السياسيّة والإيديولوجيّة التي تقدِّمها مكوِّنات المجتمعات المختلفة ردّاً على تحدّيات منطق التوسُّع الرأسمالي. وينتج من ذلك أنَّ المستقبل يبقى غير أكيد لأنَّ تطوّر الرأسماليّة القائمة فعليّاً مضطرّ دائماً للتكيُّف مع المحصّلة السياسيّة للنضالات التي تثيرها تناقضات المصالح الاجتماعيّة.

وأكتفي هنا بأن أذكّر باختصار بعناصر الأجوبة التي قدَّمتها خلال السنوات الأخيرة:

أ ـ لن يضع التصنيع في العالم الثالث حدّاً للاستقطاب الملازم، برأيي، للرأسماليّة العالميّة القائمة بالفعل، ولكنّه سينقل آليّاتها وأشكالها إلى مستويات أخرى تفرضها الاحتكارات الماليّة، والتكنولوجيّة، والثقافيّة في المراكز. ولن يعيد التصنيع هنا إنتاج تطوُّر اجتماعي على الصورة التي أنتجها الغرب المتطوِّر. فالفورديّة وصلت

إلى هنا بعد أن كان المجتمع قد تحوَّل خلال مرحلة طويلة من التحضير بدأت بالصناعة الآليّة الكبيرة مدعومة بثورة زراعيّة مستمرّة، وفعلت فعلها في مناخ مؤاتٍ وفَّره تصريف نتائج الانفجار الديموغرافي الأوروبي عبر الهجرة إلى أميركا، ووفَّرته الموادّ الأوّليّة الرَّخيصة التي قدَّمتها الغزوات الاستعماريّة. لقد جاءت الفورديّة إذن لتزيد عوامل الارتياح في التسوية التاريخيّة بين الرأسمال والعمل، هذه التسوية التي سهَّلها تقليص جيش العمل الاحتياطي في المراكز. وعلى العكس من ذلك فإنّه لا يوجد في العالم الثالث السّائر في طريق التصنيع أيّ من هذه الشروط المؤاتية لكي لا يتّخذ التوسُّع الرأسمالي أشكالاً متوحِّشة. فالوجود المتزامن لجيشين كبيرين من العمل أحدهما فاعل والآخر احتياطي يجعل الأزمة الاجتماعيّة حادّة دائماً وثوريّة في الاحتمال. وتخلق هذه الوضعيّة المميَّزة للرأسماليّة الطرفيّة الحديثة الشروط السياسيّة والإيديولوجيّة المناسبة لبناء تحالفات وطنيّة وشعبيّة متمفصلة حول الطبقة العاملة، والفلاّحين المستغلّين بقسوة، والجماهير المهمَّشة والفقيرة التي تشكِّل جيش الاحتياط.

ب ـ في العالم الرابع المحروم من التصنيع يتّخذ النظام الاجتماعي في هذه المرحلة سمات كاريكاتوريّة قصوى. وتتشكّل الأكثريّة الساحقة هنا من جيش الاحتياط الذي يضمّ الفقراء المهمّشين والجماهير الفلاّحيّة التي لم تعرف أيّة ثورة زراعيّة. وتبدو الأقلّيّات الحاكمة، في مواجهة هذه الطبقات الشعبيّة، عاجزة عن تأكيد أيّة مشروعيّة تاريخيّة لنفسها. وبسبب من ضعف النضالات الاجتماعيّة، الجارية على أرضيّة الإنتاج والسلطة، والناتجة عن هذا التهميش، تنتقل الأزمات إلى مستوى التّعبير الثقافي الذي يبقى عرضاً للأزمة لا ردّاً حقيقيّاً على تحدِّياتها.

ج ـ في الغرب المتقدِّم لن يقدّم جواب مقنع، قبل فترة طويلة، للأزمة القائمة بين منطق تشابك الرأسمال الذي يفتت فعالية الدولة الوطنيّة، بوصفها إطار إدارة التسويات الاجتماعيّة التّاريخيّة، من جهة، وبين ثبات النظم السياسيّة والإيديولوجيّة التي قامت على أساس الوقائع الوطنيّة، من جهة ثانية. كما لا تقدّم جواباً مقنعاً على هذه الأزمة لا الهيمنةُ الأميركيّة التي لا يُراد لها أن تكون فاعلة إلاّ على المستوى العسكري، ولا البناءُ الأوروبي كما يجري تصوّره اليوم وكما يمارس فعله في ظلٍّ تفاقم التفاوت بين البلدان الأوروبيّة (سوق كبيرة لا تواكبها سياسة اجتماعيّة تقدُّميّة تستوجب لاحقاً سلطة سياسيّة فدراليّة حقيقيّة، وهيمنة ألمانيّة من جانب آخر)، ولا

أخيراً، مشاريع أقلمة المسؤوليّات وتوزيع مناطق محدَّدة من الجنوب والشرق على المراكز الثلاثة المكوِّنة للشمال (الغرب) المتطوّر.

د ـ انهيار الأنظمة السوفياتيّة سيؤدِّي، في المباشر، إلى تمدُّد دائرة التوسُّع الرأسمالي الطرفي ولا يتوافر أيّ شرط لصياغة أجوبة اشتراكيّة ديمقراطيّة على غرار النماذج الغربيّة.

هـ ـ كانت الأزمات السياسيّة والإيديولوجيّة والمشاريع التقدميّة المقابلة معوَّقة في دورة ما بعد الحرب بالحدود التاريخيّة للإيديولوجيّات المسيطرة الثلاث التي وصفتها آنفاً: الاشتراكيّة الديمقراطيّة في الغرب، والسوفياتيّة في الشرق، وإيديولوجيّة التحرُّر الوطني في الجنوب. مع أنّه تبلورت، خلال الماضي القريب، بعض الاختراقات متجاوزة رؤى اليسار هذه، على المستوى العالمي.

في منتصف السبعينات، أيقظت الأزمة اللاّمتوقَّعة في أوروبا الآمال بتجديد اليسار وبإعادة صياغة الخيار الاشتراكي، متحرِّراً من العقائد الجامدة للاشتراكيّة ـ الديمقراطية التي كان نجاحها مرتبطاً بعمليّة التحديث بعد الحرب، ومن العقائد الجامدة للسوفياتيّة، في آن معاً. إلاّ أنَّ هذه الآمال خابت بسرعة، وجرى تراجع الاشتراكيّة ـ الديمقراطيّة على أرضيّة عودة اليمين القديم لصالحه، حتّى الآن على الأقلّ.

في بلدان العالم الثالث، لم يتوقَّف السجال الذي جرى أحياناً في أزمات عاصفة، بين التيّارات المعتدلة التي تسيطر على سلطة الدول التي بُنيت وفق خيارات باندونغ وبين التيّارات التي كانت تؤكِّد بأن التحذير هو الجواب الوحيد الممكن على انحرافات الشعبويّة اللاّديمقراطيّة، وهي البديل الوحيد عن عودة هيمنة الرأسماليّة العالميّة عليها.

كان الجدل يدور إذن حول السؤال المفصلي المركزي: ما هي إذن الرأسماليّة القائمة فعليّاً؟ ومن الطبيعي أن يقود هذا السؤال إلى التشكيك في السوفياتيّة. فمنذ أواسط الخمسينات، وتحديداً منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي سنة ١٩٥٦، أصبحت الستالينيّة موضوع نقد. وبينما ظلَّ النقد المهيمن في الاتحاد السوفياتي ـ من خروتشوف إلى غورباتشوف ـ يأتي من موقع اليمين حاولت الماويّة في الستّينات والسبعينات أن توجّه النقد من اليسار.

والعـودة اليوم إلى هـذه الأسئلة تفرض نفسهـا بقوّة. ولاشـكّ بـأنَّ الانهيـارات المتسارعة لأوهام دورة ما بعد الحرب ستسمح بالذهاب في هـذا الاتّجاه أبعـد بكثير ممّـا كان ممكناً حتَّى الآن. وإذا كـانت الحرب العـالميّة الأولى قـد أغلقت الحلقة الأولى من تطوُّر الفكر والممارسة الاشتراكيّة فـالحلقة الثـانية، التي افتتحتهـا الثورة الـروسيّة، قـد أغلقت اليوم بدورهـا. والمطلوب اليـوم بناء حلقـة ثالثـة تشكِّل إجـابة عـلى تحدّيـات الرأسماليّة التي دخلت مرحلة جديدة من توسّعها.

ومادامت الاقتراحات الذاهبـة في هذا الاتّجـاه لم تتبلور بصورة كـافية في عمليّـة صياغة بديل اشتراكي جديد، ومادامت القوى الاجتماعيّة والإيديـولوجيّـة التقدميّـة لم تتحوَّل إلى دوافع وحوامل للنضال في سبيل تثبيت هـذا البديـل، فإنَّ التنـاقضات التي تحملها الرأسماليّة في ذاتها لن تولِّد «نظاماً جديداً»، كما يحلو لليبراليّين الجدد في السلطة أن يؤكِّدوا، بل ستنتج حالة من الفوضى الهائلة لا غير.

الفصل الثاني

بناء النظام (١٩٤٥ ـ ١٩٥٧)

ـ ١ ـ

شاءت قوانين الطبيعة أن تكون سنوات الحرب والعقد الذي تلاها مرحلةَ مراهقتي ودراستي الجامعيّة. ولذلك سأشير في هذا الفصل إلى العلامات البارزة في حياتي التي حدَّدت موقعي من أحداث تلك الفترة.

وُلِدْتُ في القاهرة، سنة ١٩٣١ من أبوين طبيبيْن، أب مصري وأمّ فرنسيّة. وقضيت طفولتي ومراهقتي في مدينة بورسعيد حيث درست في الليسيه الفرنسيّة حتّى شهادة الباكالوريا سنة ١٩٤٧، ثمَّ سافرت إلى باريس لمتابعة دروسي الجامعيّة.

وأحتفظ بذكرى دقيقة لسنوات الحرب العالميّة الثانية التي ترافقت مع سنوات دراستي الثانويّة. كما أذكر بدقّة الأسباب التي دفعتني باكراً جدّاً، في سنّ المراهقة، لاعتناق مثال الاشتراكيّة. وهذه الأسباب كانت، قبل كلّ شيء، تمرُّداً على اللّاعدالة الاجتماعيّة التي بدت لي غير مقبولة ولاإنسانيّة. فقد كنت أشاهد البؤس المدقع الذي يعيش فيه الأطفال من أترابي. في حين أنَّ غالبيّة الفتيان المنتمين إلى نفس الوسط الاجتماعي المميَّز الذي أنتمي إليه كانوا يقبلون هذا الواقع وكأنّه واقع طبيعي. لذلك قرّرت أن أساهم في حركة الثورة الاجتماعيّة الضروريّة لتغيير هذا العالم.

ولاشكَّ أنَّ هذا الخيار يعود، بنسبة عالية، إلى التربية العائليّة التي تمتَّعت بها، وعلَّمتني أن الخضوع لنظام ظالم أمر غير مقبول. وتوصَّلت عندئذٍ إلى الاستنتاج بأنَّه علينا أن نفعل «ما فعله الروس» الَّذين حلُّوا هذه المشكلة عن طريق بناء مجتمع جديدٍ، مثالي، وجدتْ فيه كلّ هذه المشاكل حلولَها. ومنذ سنة ١٩٤٢ (وأذكر هنا القلق الذي تابعت فيه بداية معركة ستالينغراد، والفرح الذي رافقني مع نهايتها) بدأت أعتبر نفسي شيوعيّاً، رغم أنّي كنت أجهل، في الحادية عشرة من عمري آنذاك، المعنى الكامل لهذا المفهوم. على أنّي كنت أفهم الشيوعيّة على أنَّها نظام يحقّق

المساواة بين جميع الأفراد وجميع الشعوب. ولم أغيّر رأيي في هذا الشأن. فلاأزال أعتقد أنّ هذا هو الهدف الوحيد الذي يعطي معنى للنضال الاجتماعي؛ الذي يحمي العمل السياسي من خطر الانحراف الانتهازي.

وفي المدرسة كان التاريخ يهمّني أكثر من أيّ مادّة أُخرى لأنّه سيقدّم لي دون شك المعرفة التي سأتسلّح بها فكريّاً من أجل فهم العالم وتطوّره ووسائل تغييره. وكان عندنا في المدارس المدنيّة الفرنسيّة عموماً تعليم جيّد للتاريخ، منفتحاً وتقدميّاً، وهذا يعود باعتقادي إلى وضعيّة الثقافة الفرنسيّة في مصر. فقد كانت بلادي محتلّة من الإنكليز، مستقلّة شكليّاً منذ سنة ١٩٢٢، ولكنّها خاضعة في الواقع للنّير الأجنبي. ورغم أنّ فرنسا دولة إمبرياليّة مثل بريطانيا، إلاّ أنّها أُزيحت في مصر من جانب المنافس الإنكليزي. ولم يكن التعليم في الليسيه، الذي أعفى نفسه من مهمّته الثقافيّة المدنيّة، يهدف إلى إعداد كوادر النظام القائم ـ كما هو حال المدارس المصريّة أو الإنكليزيّة ـ بل على العكس كان ينظر إلى النظام بعينٍ نقديّة رغم محدوديّتها وحذرها. وكان هذا المنهج التعليمي يدعونا، عبر التركيز على تاريخ مصر الطويل والمجيد وعلى تاريخ الثورة الفرنسيّة، لأن ندعو إلى استقلال بلدنا واتّخاذ مواقف تقدّميّة ـ وهو أمر طبيعي في بلد مثل بلدنا. فبدأت إذن أقيم تدريجيّاً، وفي سنٍّ مبكّرة، الرابط ما بين الوضع الاجتماعي البائس للشعب المصري وخضوع البلاد للسيطرة الإمبرياليّة. وهكذا اكتسبت، مباشرة بعد صفة «الشيوعيّة»، صفة العداء للإمبرياليّة.

كنت أوجّه قراءاتي، إذن، في هذا المنحى. وما إن انتهى عمر قراءة جول ڤرن حتّى انغمست بلذّة في كتب زولا التي أثارني فيها إدانته لشروط حياة الطبقة العاملة، ثمّ انطلقت إلى بلزاك الذي شغفني وصفه للمجتمع البرجوازي وفكره الساخر. وما إن بلغت الرابعة عشرة حتّى شعرت بانجذاب لا يقاوم لقراءة الكتابات السياسيّة الماركسيّة. وكانت في القاهرة مكتبة تحتوي مثل هذه المؤلّفات، فقرأت إذن، كتكملة لرغبتي في فهم التاريخ، «الثامن عشر من برومير»، «الحرب الأهليّة في فرنسا»، «الدولة والثورة»، «الإمبرياليّة ـ المرحلة العليا من الرأسماليّة»... وقرّرت حتّى أن أقرأ «الرأسمال»، الأمر الذي فعلته في المرحلة الثانويّة الأولى ولكن من غير كبير فائدة.

كان معظم أبناء جيلي من الشباب المصري يحملون مشاعر العداء للإمبرياليّة

وهو ما جذبهم إلى الماركسيّة. وللأسباب التي أشرت إليها سابقاً، تحوَّل قسم كبير منهم، على رغم أصولهم الطبقيّة الرفيعة، إلى مناضلين في الحركة الشيوعيّة المصريّة. وجاء اكتشاف القضيّة الاجتماعيّة، لدى الكثيرين منهم، بعد المسألة الوطنيّة. في حين أنَّ مساري كان عكس ذلك.

وصلتُ إلى باريس سنة ١٩٤٧ حيث سُجّلت في ليسيه هنري الرابع للرياضيَّات العليا. وكنت متردِّداً بين الفيزياء والرياضيَّات والعلوم الاجتماعيّة. وحسمت أمري في النهاية لصالح العلوم الاجتماعيّة، فقط بسبب كونها تفتح آفاق حياة مهنيّة أقرب إلى اهتماماتي النضاليّة. وقد تلقّى أساتذتي في مواد العلوم الطبيعيّة وأسرتي هذا الخيار بشيء من الألم والامتعاض. وقرَّرتُ أن أتسجَّل في الحقوق (وكان من المفروض آنذاك في فرنسا أن يجتاز الراغبون في دراسة الاقتصاد كليّة الحقوق). وانتسبت في الوقت نفسه إلى معهد العلوم السياسيّة. وحصلتُ سنة ١٩٥٢ على دبلوم في العلوم السياسيّة، وسنة ١٩٥٣ حصلت على شهادة الحقوق ـ الاقتصاد. وقرَّرتُ أن أتابع الدكتوراه في الاقتصاد منتسباً في الوقت نفسه إلى معهد الإحصاءات في جامعة باريس، لكي أستفيد من مؤهَّلاتي في الرياضيَّات. وحصلت سنة ١٩٥٦ على دبلوم من ذلك المعهد. وأخيراً دافعت عن أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد في حزيران (يونية) ١٩٥٧ وعدت إلى مصر في آب سنة (أغسطس) من السنة ذاتها.

كرَّست، خلال السنوات العشر التي قضيتها في باريس، الجزء الأساسي من وقتي للعمل النضالي، والحدّ الأدنى الضروري لتحضير امتحاناتي الجامعيّة. واخترت النضال في حركة طلاَّب «ما وراء المحيط»، وكان يناضل فيها جنباً إلى جنب مصريُّون وعرب آخرون، وأفارقة، وفيتناميُّون، وآسيويُّون آخرون. وقد لعبت المجموعات الشيوعيّة النشيطة من مختلف الجنسيّات دوراً قياديّاً في المنظّمات الجماهيريّة المعادية للإمبرياليّة. وكان لا بُدّ لروح المبادرة هذه، والانفتاح الذي تفرضه مثل هذه الجبهة الواسعة من أن يقطعا مع العقليّة الدغمائيّة والانغلاق الدفاعي اللّذين كانت الشيوعيّة الأوروبية مضطرّة للعمل بمقتضياتهما. ولم تكن مجلّتنا، «الطلاَّب المعادون للاستعمار» (التي صدرت بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٢ والتي أدارها جاك فرجيس والتي اجتمع حولها عدد من الشباب المناضلين أصبحوا فيما بعد من قادة حركة التحرُّر في الوطن العربي (خاصّة الجزائر) وفي إفريقيا وفي الفيتنام) تحظى دائماً برضى اللّجنة المركزيّة للحزب الشيوعي الفرنسي. ولكننا تابعنا بعناد منهجنا الخاص رغم الاتّهامات بكلٍّ

«الانحرافات» الممكنة ـ القوميّة والبرجوازيّة الصغيرة. وكانت هذه الوضعيّة تحضرنا للتحوُّل سريعاً فيما بعد باتجاه الماويّة، ولفهم أسباب وأشكال انتهاج «الانحراف» السوفياتي سبيل إعادة بناء الرأسمالّية. وقد أكّدت الأحداث اللاّحقة صحّة هذا الحدس المبكّر.

وسمح لي هذا النشاط النضالي، على صعيد شخصي، أن أتعرَّف إلى عدد كبير من الشباب الذين سيحتلُّون، لاحقاً، في إفريقيا المستقلّة مواقع قياديّة ـ معادية للاستعمار، شعبويّة، أو ثوريّة.

وفي ذلك المناخ والإطار ـ الخليّة الشيوعيّة في العلوم السياسيّة ـ التقيت إيزابيل التي تشاطرني حياتي منذ ذلك التاريخ.

كانت الجامعة الفرنسيّة آنذاك مختلفة تماماً عمّا أصبحت عليه فيما بعد. ولم نكن نداوم على الحضور إلاّ في حالات استثنائيّة، مثل حضور محاضرات جان بابي في الماركسيّة. في حين كنّا نقرأ كثيراً ونكتسب من هذه القراءة ثقافة معمّقة. فطالب مشغوف فعلاً بالفكر السياسي والاقتصادي مثلي كان يقرأ مباشرة كلّ الكلاسيكيّات، ماركس طبعاً ـ بما فيه الرأسمال ـ وكذلك ريكارد، وسميث، وبوم باورك، ووالرس، وكينزي، إلخ . . . فما كان بوسعنا على الإطلاق أن نقبل «فهم» الاقتصاد على طريقة محاضرات وكتيّبات صامولسون، كما غدت عادة الأجيال اللاّحقة. وأعتقد أنّ هذا النوع من التأهُّل، الأكثر جِدّيّة، كان يجبرنا على أن نهضم بعمق النقد الماركسي للفكر البرجوازي، وأن نعطي الأهمّيّة للنقد الداخلي لمنطق الفكر «الاقتصادوي» المسيطر، وأن نكتشف طبيعته الإيديولوجيّة الحقيقيّة واهتمامه بإضفاء المشروعيّة على الرأسماليّة عن طريق الصياغات اللاّتاريخيّة للآليّات التي تضمن هيمنة «التناغم الكوني».

كان العالم الرأسمالي القائم فعليّاً يشكّل بالنسبة إليّ نقيضاً بديهيّاً للتناغم. فالتخلّف الذي تعيشه بأسره ثلاثة أرباع الإنسانيّة كان يجب أن يُفسّر من خلال قوانين الرأسماليّة. وكان واقع الإمبرياليّة يمنع فصل السياسية عن الاقتصاد، في حين كانت المواد التعليميّة تقدِّم فصلاً مصطنعاً بينهما. لذلك كانت الماديّة التاريخيّة تفرض نفسها بوصفها المنهج العلمي الوحيد الجدير بهذا الاسم.

قرَّرتُ إذن أن أعالج، في ما يشبه أطروحة دكتوراه، مسألة «التخلّف» هذه. وشكّل انبعاث أمم آسيا وإفريقيا، بنتيجة انتصارات التحرُّر الوطني، مَعْلَماً رئيسيّاً لتلك المرحلة. وطَرَحَ «مسألة التنمية» بحدّة كلٍّ من حركة التحرُّر الوطني واستتباب

النظام العالمي المسيطر. وبدأت أدبيّات جديدة بخطواتها الأولى منذ سنة ١٩٥٠. ثمّ تبلورت تدريجيّاً في نظريّة أو نظريّات للتنمية، وحتّى في «إيديولوجيّة للتنمية».

عندما دخلت مرحلة الدكتوراه، كانت هذه الأدبيّات، التي أنتجها مؤلّفون سيسمّيهم البنك الدولي بعد أربعين سنة «روّاد التنمية»، مازالت ضئيلة الحجم. وكان في وسع طالب مثلي أن يقرأ «كلّ» مؤلّفاتهم. وهو الأمر الذي أتممته من ضمن طموح إلى تقديم نقد مبكّر لهؤلاء «الروّاد» الأسرى في المنطق التقليدي للمقولات الاقتصاديّة والاجتماعيّة البرجوازيّة. وأمّا اليوم فإنّ تضخّم المنشورات الاقتصاديّة يجعل القراءة الشاملة لهذه المواضيع مسألة مستحيلة تماماً. ويبقى أن نشير إلى أنّ هذا التضخّم لم يساهم في تقدّم وعي العالم وإدراكه، رغم أنه سمح بتراكم للمعارف الجزئيّة فالأدب الاقتصادي يظّل ترديديّاً، هارباً في التفاصيل وفي لعبة النمذجة الاصطناعيّة.

— ٢ —

العقد الأوّل الذي تلا الحرب، منظوراً إليه مع تقدّم الزمن، هو عقد بناء النظام الذي سينتشر خلال الستّينات ثمّ يدخل في السبعينات والثمانينات مرحلة الأزمة.

قرّرت الولايات المتحدة التي خرجت من الحرب باقتصاد متجدّد ومزدهر، الوحيد في تلك المرحلة، مزوّدة باحتكار للسلاح النووي، منذ مؤتمر بوتسدام سنة ١٩٤٥ أن تفرض على الاتحاد السوفياتي الحرب الباردة. وقد كان تشرشل، الذي لم ينسَ هزيمة التدخّل العسكري ضدّ الثورة الروسيّة غداة الحرب العالميّة الأولى، وَضَعَ ذلك التصوّر من أجل الهيمنة العالميّة. وكان على الولايات المتحدة أن تضمن في مرحلة أولى التحاق أوروبا الغربيّة وأن تتصالح بالتالي مع المهزومين، أي ألمانيا واليابان. واستلزم تحضير الشعب الأميركي إيديولوجيّاً لهذه السياسة خطّةً شرسة لا سابق لها في معاداة الشيوعيّة، تتوّجت بما يشبه فاشيّة الدولة ابتداء من سنة ١٩٥١، أي الماكارثيّة والمحاكمة البشعة لآل روزنبرغ.

وقد كان نجاح الستراتيجيّة الأميركيّة في أوروبا واليابان سريعاً وشاملاً بسبب التحاق كلّ برجوازيّة هذه البلدان وكلّ الأحزاب السياسيّة بما في ذلك الاشتراكيّة والاشتراكيّة الديمقراطيّة، باستثناء الأحزاب الشيوعيّة التي عزلت بعد استثنائها من المشاركة في الحكم في فرنسا وإيطاليا سنة ١٩٤٧. وكان ذلك التحاقاً غير مشروط. وفي نفس الوقت حضّر مشروع مارشال سنة ١٩٤٧ إعادة بناء سريعة لأوروبا التي

دعتها الولايات المتحدة إلى المصالحة والانخراط في نهج الاندماج الاقتصادي. فالمجلس الأوروبي (١٩٤٩) والمنظّمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ١٩٤٨ التي تحوَّلت سنة ١٩٦١ إلى المنظمة الأوروبيّة للتعاون والتطوُّر، وكذلك المجموعة الأوروبيّة للفحم والفولاذ سنة ١٩٥١ ثمّ اتفاقيّة روما سنة ١٩٥٧، كلها فُهمت آنذاك لا على أنّها بناء أوروبي قادر على منافسة الولايات المتحدة وممارسة الاستقلاليّة وإنّما على أنها نظام ثانوي مُعَوْلَم ومفتوح وضروري لبسط الهيمنة الأميركيّة. وقد جرى بناء قواعد التوسُّع الفوردي في سنوات الستّين على المستوى الاقتصادي (العَوْلَمة التدريجيّة للسوق)، كما على المستوى الاجتماعي والسياسي (التسوية الاجتماعيّة التاريخيّة بين الرأسمال والعمل). وفي اليابان حضّرت اتفاقية سان فرنسيسكو ١٩٥١ وإقامة الديمقراطيّة المراقبة وإعادة بناء السلطة المهيمنة لزايباكسو، بالصورة نفسها، لانطلاقة السنوات اللاَّحقة.

ومنذ البداية كانت استراتيجيّة الهيمنة الأميركيّة تركِّز على إقامة كتلة عسكريّة مضادّة للسوفيات تضع الولايات المتحدة في موقع الزعامة السياسيّة. وإعادة صياغة عقيدة ترومن ١٩٤٧، وتكوين حلف شمالي الأطلسي ١٩٤٩، وانضمام تركيا واليونان وألمانيا إلى هذا الحلف ١٩٥٢، وانخراط البرتغال سنة ١٩٥١ وإسبانيا سنة ١٩٥٣ في النظام العسكري الأميركي، بالرغم من كون هذين البلدين استمرًا تحت حكمٍ فاشيٍّ واتفاق سان فرنسيسكو سنة ١٩٥١ الذي جرى استكماله بالاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة واليابان سنة ١٩٦٠، كلّ هذا كان يندرج في إطار الرؤية التي تضع بعد الهيمنة العسكريّة في الأولويّة استراتيجيّة الهيمنة لدى الولايات المتحدة.

في مواجهة هذا الانتشار ظلَّ الاتحاد السوفياتي حتَّى منتصف الخمسينات في حالة عزلة دفاعيّة، وظلَّ مضطرّاً للانخراط في سباق التسلُّح من أجل وضع حدٍّ لاحتكار الولايات المتحدة في هذا المضمار. وقد كان الاتحاد السوفياتي حصل في يالطا على حق إقامة كتلة تحت هيمنته في أوروبا الشرقيّة لا غير. واصطدمت إقامة أنظمة تابعة للاتحاد السوفياتي في تلك المنطقة بصعوبات لم يجرِ تجاوزها فعلاً؛ لأنَّ القوى الاجتماعيّة المعادية للرأسماليّة وللفاشيّة كانت أضعف من أن تفرض نفسها، كما في بولونيا والمجر ورومانيا، أو لأنَّ الشيوعيّين المحليّين استطاعوا أن يفرضوا أنفسهم بوسائلهم الخاصّة عبر قيادة تحرير بلدانهم من السيطرة الفاشيّة، كما في يوغوسلافيا وألبانيا، ولم يكونوا راغبين بالتحوُّل إلى عملاء لتنفيذ السياسية السوفياتيّة. نحن نقبل مع ذلك إقامة مثل هذه النظم. فماذا كان البديل لذلك؟ القمع الشرس.للشيوعيّين في

اليونان (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨) كان يعني بالنسبة إلينا أنّ الغربيّين لم يكونوا ليقيموا في أوروبا الغربيّة إلّا أنظمة فاشيّة. وحتّى الشعبويّة الكماليّة في تركيّا، التي انضمّت رغم كلّ شيء إلى المعسكر الغربي منذ سنة ١٩٤٥ لم تكن تناسبهم، وفرضت الإمبرياليّة، عبر مهزلة انتخابيّة سنة ١٩٥٠، حكم مندريس القمعي. وسوف تتكرّر هذه الاستراتيجيّة فيما بعد في بلدان كثيرة من العالم الثالث..

بناء الكومنفورم سنة ١٩٤٧ كان يهدف إلى إعطاء مشروعيّة للانطواء الدفاعي السوفياتي عبر «رصّ الصفوف» حول الحزب الشيوعي السوفياتي. وكانت العقيدة التي صاغها جدانوف سنة ١٩٤٨ وتقول بأنّ العالم غدا منقسماً إلى معسكرين رأسمالي واشتراكي قد ماثلت الغرب والشرق في المعسكرين وتجاهلت حركة تحرّر العالم الثالث.

وسلسلة المحاكمات التي نظّمت ضد المعارضات اليمينيّة واليساريّة في الديمقراطيّات الشعبيّة الجديدة (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨)، وإدانة التيتاويّة (١٩٤٨)، ومؤشّرات الانتفاض هنا وهناك (برلين سنة ١٩٥١)، كلّ هذا كان شاهداً على الصعوبات التي واجهتها موسكو في استراتيجيّة تعزيز الكتلة الخاضعة لهيمنتها. وفي سنة ١٩٤٩، وردّاً على مشروع مارشال، جرى تكوين لجنة التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكيّة (المعروف باسم كوميكوم)، هذه المنظمة التي لم تستطع أن تنسّق فعلاً خطط تطوّر بلدان المنطقة. وسنة ١٩٥٥، ردّاً على الحلف الأطلسي، جرى تأسيس حلف وارسو بدوره. وكان الاتحاد السوفياتي لسنوات مضت قد ردّ على الحرب الباردة بمحاولة حصار برلين (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩).

بعد موت ستالين (١٩٥٣) فقط، وبخاصّة بعد المؤتمر العشرين لحزب الشيوعي السوفياتي (١٩٥٦)، بدأ الاتحاد السوفياتي إطلاق استراتيجيّة جديدة هادفة إلى القطع مع حالة العزلة السابقة التي عاشها حتّى ذلك التاريخ، وإلى التحالف مع العالم الثالث الذي دشّن مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) بداية انطلاقته. وقد ظلّ النظام السوفياتي، الذي استطاع أن يسرّع عمليّة اللّحاق على المستوى العسكري (القمر الاصطناعي الأوّل الذي أطلق سنة ١٩٥٧)، ظلّ مع ذلك هشّاً كما تؤكّد ذلك انتفاضات بوزنان وبودابست سنة ١٩٥٦.

العقبة الحقيقيّة أمام تمدّد استراتيجيّة الهيمنة الأميركيّة كانت تأتي من حركة التحرّر الوطني في آسيا وإفريقيا التي صمّمت منذ العام ١٩٤٥ على نيل الاستقلال

للأمم غير الأوروبيّة الخاضعة للنير الاستعماري منذ القرن التاسع عشر، وأحياناً قبل ذلك. ولم تستطع الإمبرياليّة هنا، حتّى اليوم، أن تجد صيغاً لتسوية اجتماعيّة وسياسيّة تسمح باستقرار حقيقي للسلطات الموالية لها في بلدان الطرف الرأسمالي. وأفسِّر هذا الفشل، الذي سأعود إليه لاحقاً، على أنّه إثبات لاستحالة مثل هذه التسوية موضوعيّاً، وأنَّ الاستقطاب الذي يولِّده التوسُّع الرأسمالي يخلق هنا، في الأطراف، وضعاً موضوعيّاً، ثوريّاً بطبيعته، متفجِّراً دائماً وغير مستقرّ.

وعلى مدى الأعوام الخمسة عشر التي تلت الحرب العالميّة ستجد بنية النظام السياسي العالمي نفسها متحوِّلة بصورة جذريّة. ولأوّل مرَّة في التاريخ سينتشر نظام الدول المستقلّة ليشمل الكرة الأرضيّة كلّها. وفي الحقيقة ظلَّ نظام الدول المستقلّة الملازم للتوسُّع العالمي للرأسماليّة، حتّى ذلك التاريخ، محصوراً في النطاق الأوروبي (معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨، التي شهدت ولادة هذا النظام البديل لمرحلة المسيحيّة الإقطاعيّة، ومعاهدة ڤرساي سنة ١٩١٩، مروراً بمؤتمر ڤيينا سنة ١٨١٥). واندمجت أميركا ضمنه في مرحلة لاحقة منذ إعلان عقيدة مونرو ١٨٢٣ وحتّى تكوين عصبة الأمم سنة ١٩٢٠). في حين كانت آسيا وإفريقيا تعاملان على أنّهما مدى معدوم السيادة ومفتوح على المنافسة بين المراكز المتوسّعة. وتكوين منظّمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥، وحصول شعوب آسيا وإفريقيا بصورة خاصّة على استقلالها بين سنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٦٠ أدخلا في الجوهر تغييراً نوعيّاً هامّاً في التنظيم السياسي للنظام الرأسمالي العالمي.

هذا التحوُّل فرضته نضالات التحرير الوطني التي عبَّأت شعوب آسيا وإفريقيا قاطبة. فالإمبرياليّة لم تقدم أدنى تنازل في هذا الاتّجاه التغييري من دون نضالات لانتزاعه. وليس تشكُّل النظام الدولي الذي يميّز مرحلتنا نتيجة لضرورةٍ داخليّة للرأسماليّة، ضرورةٍ رغِبت بها أو خطَّطت لها، بل هو على العكس نتيجة لنضالات تندرج في منطق مضادٍّ لمنطق التوسُّع الرأسمالي العالمي. فهذا التوسُّع كان يتكيَّف بنجاح، على الأقلّ في المدى القريب، مع هذا التحوُّل. ولمّا كان الأمر كذلك فإنَّ قوّة الهيمنة الأساسيّة في نظام ما بعد الحرب، أي الولايات المتحدة، استطاعت أن تظهر أحياناً وكأنّها تشجِّع مثل هذا التحوُّل نظراً لكونها أكثر قدرة على التكيُّف من القوى الاستعماريّة الآفلة. وهنا أُسجِّل الملاحظة الآتية: إذا كان هذا المظهر يتناسب مع الحقيقة بنسبة محدَّدة فيما يتعلَّق بالتنازلات التي قدّمت لحركات التحرُّر الوطني

الأضعف وبقبول التسوية النيوكولونيـاليّة، فـإنَّ الولايـات المتحدة قـد تزعَّمت الحلف الإمبريالي من أجل محاربة الحركات الجذريّة، سواء أكانت بقيادة الأحزاب الشيوعيّـة، كما في الصين وڤيتنام وكوبا، إلى آخره، أم بقيادة وطنيّين وقوميّين جـذريّين مـدعومـين من حركة شعبيّة تزداد تجذُّراً (الناصريّة والاشـتراكيّات العـربيّة والإفـريقيّة). وكـانت الولايات المتحـدة بالنسبـة إلينا هي العـدوّ الرئيسي وكـانت أوروبا واليـابان بـطبيعتهما متضامنتين مع تلك القوّة المهيمنة.

ليس التحوّل النوعي الذي طرأ على النظام السياسي العالمي هو «نهاية التـاريخ» بالطبع ولا هو حتّى استقرار ما استطاع أن يحصل عليـه هذا النـظام أخيراً ويشجِّـع به توسّعه العالمي. فظاهر الاستقرار وإعادة بناء تراتبيّة السلطات الذي بدأ بالانتشار منـذ الثمانينات، والـذي سأعـود إليه لاحقـاً في هذا المؤلَّف ليس إلاّ مسـألة شكـل. فليس هناك من تسوية اجتماعيّة تاريخيّة ثابتة تسمح له بإيجاد هذا الاستقرار.

في هذا الأفق حقَّقت لحظة المدّ الكبير للتحـرُّر الوطني (١٩٤٥ ـ ١٩٧٥)، التي سبقت مرحلة الجذر، إنجازات مهمّة لمجمل آسيا وإفريقيا، وكذلك لأمـيركا الـلاتينيّة عـبر الفعل التضـامني لنتائـج التحوُّلات. ومع ذلـك فـإنَّ التقييم العـام لهـذه المـرحلة ـ الإيجابـي بشكل عام، أو على العكس السلبي نظراً لأنَّ دول العالم الثالث قد عادت لاحقـاً إلى مرحلة الكـومبرادوريّـة ـ لا يملك إلاّ نسبـة ضئيلة من الأهميّـة. وقـد كـان السؤال دائماً، وفي كلّ لحظة، هو: بأيِّ اتِّجاه وإلى أيِّ مدى تستطيع أن تذهب الحـركة بطريقة تضمن الشروط الأنسب لمتابعة التحوُّل البعيد المـدى وغير المنجـز دائماً. ووفق تعابيرنا فإنَّ المرحلة المنصرمة تلك هي عبارة عن مجموعـة اختراقـات، غير كـافية دائـماً من وجهة نظري، لأنَّها لا تستطيع أن تشكِّل حلاًّ للتحـوُّل، وهي اختراقـات من نوع خطوات إلى الأمام وخطوات تراجعيّة.

ولعلَّ أبرز الاختراقات قد حدثت في الصين ثم في ڤيتنام وكوريا، حيث انـدمج الصراع من أجلِ التحرُّر الـوطني مع الصراع من أجـل الاشتراكيّـة. وقد تـابعت منذ سنـة ١٩٤٧ حتّى سنـة ١٩٤٩ عـلى خـارطـة الصـين تقـدُّم جيش التحـريـر الشعبي وتبنَّيت، بعد قراءتي «للديمقراطيّة الجـديدة» لمـاوتسي تونـغ سنة ١٩٥٢، وجهـة النظر الأساسيّة القائلة بأنَّ المرحلة لم تعد مرحلة الثورات البرجوازيّـة التي أصبحت مستحيلة بسبب انخراط البرجوازيّة المحلّيّـة في المشروع التوسُّعي الإمـبريالي، وإنَّمـا هي مرحلة الثورة الاشتراكيّة، وأنَّ هذه الأخيرة تتطوَّر في أطراف النظام الـرأسمالي بـلا توقُّف وفق

استراتيجيّة المراحل. فالثورة الديمقراطيّة التحرُّريّة المعادية للإمبرياليّة بقيادة البروليتاريّة وحزبها (الشيوعي) المتحالفة بقوّة مع الفلاّحين والعاملة على تحييد البرجوازيّة الوطنيّة وعزل الخصم المكوَّن من كتلة الإقطاع ـ الكومبرادور، تخلق الشروط للانتقال السريع إلى مرحلة البناء الاشتراكي.

وكنت أرى بأنَّ كوريا الشماليّة قد انخرطت في عمليّة مماثلة بعد أن حرَّرت الجبهة المحلّيّة المعادية للإمبرياليّة كلَّ البلاد من الاستعماريِّين اليابانيِّين، رغم أنَّها اضطرَّت لاحقاً إلى تسليم المنطقة الجنوبيّة من البلاد إلى حكم ديكتاتوري فرضه المحتلّ الأميركي الذي حلَّ محلّ اليابانيّين. وكنت أرى بأنَّ ڤيتنام تسير بدورها أيضاً على نفس النهج منذ سنة ١٩٤٥. فالحرب الاستعماريّة البشعة التي خاضتها فرنسا، بدعم من الولايات المتحدة، حتّى هزيمتها في معركة ديان بيان فو سنة ١٩٥٤ تشهد على أنَّ الإمبرياليّة لا تقبل التحرُّر الوطني والقومي كنقطة على جدول أعمال اليوم. والتسوية التي جرى قبولها في جنيف سنة ١٩٥٤ وأدَّت إلى التقسيم المؤقّت للبلاد كانت تبدو لي مبرَّرة نظراً لقناعتي بأنَّ متابعة النضال اللاَّحق في الجنوب سيبلغ غايته النهائيّة. وحرب كوريا سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ شكَّلت إثباتاً آخر على تصميم الإمبرياليّين الجماعي على مجابهة هذه الحركة. ورفض الاعتراف بالصين الشعبيّة والعزلة التي فرضها الغرب عليها يذكِّران بالموقف الذي اتّخذه هذا الغرب إزاء الثورة الروسيّة.

وكان معيار نجاح حركة التحرُّر الوطني يُقاس إلى هذه الاختراقات القصوى. وكان بديهيّاً في وعيي أنَّ كلَّ تحرُّر لا يصل إلى ذلك المستوى معناه أنّه لم ينجز مساره، وكنت أعتقد بأنَّ الظروف الموضوعيّة مؤمَّنة من أجل الوصول إلى ذلك في كلٍّ من آسيا وإفريقيا، بدءاً بمصر.

وكنت، مثل جميع الشباب المصري في تلك المرحلة، مأخوذاً بحماس باتِّساع الحركة الشعبيّة المعادية للإمبرياليّة وبتجذّرها الذي تُوِّج بأحداث ٢١ شباط ١٩٤٦ وبنجاح الحركة الشيوعيّة رغم شبابها النسبي. وكان الحزب الأوّل الذي تأسَّس غداة الثورة الروسيّة هدفاً لعمليّة قمع شديدة محته عمليّاً من الوجود في الثلاثينات. ومع انبعاثه خلال الحرب العالميّة الثانية كسب في وقت قصير جدّاً احترام جميع الذين تهتزّ مشاعرهم بالوطنيّة وبالقضايا الاجتماعيّة في مصر. وكان هذا الحزب هو القوّة الوحيدة التي تجرَّأت على معارضة الملكيّة، وكانت تدعمه الشرائح المسيَّسة في الطبقات الشعبيّة

والبرجوازيّة الصغيرة المتجذِّرة. وكان يبدو بالتالي مؤهَّلاً لقيادة جبهة موحَّدة على الطريقة الصينيّة أو الڤيتناميّة. وكان هذا الحزب هدفاً لقمع دائم. فمصر لم تعرف في تاريخها الحديث كلّه أيّ لحظة من الديمقراطيّة الفعليّة. وكان الهلع من الشيوعيّة بين الطبقات المستثمِرة والسّادة الإمبرياليّين كبيراً جدّاً. إلاّ أنّ ذلك لم يمنع «العلم الأحمر» من أن يرفرف فوق وادي النيل، كما كان يُقال في تلك المرحلة. وكان هذا واقعاً معروفاً: فالديمقراطيّة البرجوازيّة الأصيلة كان يمكن أن تسمح للشيوعيّين في تلك المرحلة بكسب الجماهير الواسعة، دون شكّ، وربّما بكسب الانتخابات. ولكن لا البرجوازيّة ولا القوى الغربيّة كان يمكن أن تقبل مثل هذه المغامرة.

وقد أعطت إقامة إسرائيل والحرب الفلسطينيّة الأولى سنة ١٩٤٨ مهلة للقوى الرجعيّة المحلّيّة. وسأعود فيما بعد إلى الإشكالات التي جرَّتها هذه الأزمات في تحليل الحركة الشيوعيّة وسلوكها. إلاّ أنّ هزيمة سنة ١٩٤٨ كانت تحمل في طيّاتها الانهيار الحتمي للملكيّة بوصفها الأساس السياسي المركزي للسيطرة الإمبرياليّة والرجعيّة. ومنذ سنة ١٩٥٠ أعطى الانتصار الانتخابي للوفد، الذي اضطرَّ إلى إدانة اتفاقيّة سنة ١٩٣٦ غير العادلة، وانطلاقة الحركة الأنصاريّة في منطقة القناة المحتلّة، إشاراتٍ على أنّ الأمل باندماج التحرُّر الوطني بالثورة المضادّة للإقطاع والكومبرادور هو أمل حقيقيّ. وجاء حريق القاهرة في شباط ١٩٥٢ وإقالة الحكومة الوفديّة واستعصاء البلاد على الحكم ليقود أخيراً إلى انقلاب الضبّاط الأحرار في يوليو (تمُّوز) ١٩٥٢، الذي أعطى أملاً بتقدُّم محتمل على الجبهة الاجتماعيّة والذي قطع الطريق في الوقت نفسه على القوى التقدُّميّة حاملة مشروع المستقبل بالنسبة إلى البلاد. وسأعود إلى الأحكام المتناقضة التي حملها اليسار المصري في تقييم الحكم الناصري.

وبعد كلِّ الآمال التي غذَّتها النّاصريّة بشأن الدعم الغربي لها، وبعد كلِّ التنازلات التي قدَّمتها في هذا الاتّجاه، أدركت أخيراً بأنّه لا يمكن انتظار شيء من الولايات المتحدة التي كان هدفها منذ البيان الثلاثي سنة ١٩٥٠ (الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا) أن تسيطر مباشرة على المنطقة كلّها عن طريق أنظمة موالية لها، وبالاستناد إلى امتدادَيْن عسكريَّيْن اثنين هما إسرائيل وتركيا، وعن طريق فرض الانضمام إلى الأحلاف العسكريّة على العرب ووراثة الهيمنة البريطانيّة والفرنسيّة الآفلتين. وقد أصبح عبد الناصر بعد رفضه لحلف بغداد، المقترح من واشنطن سنة ١٩٥٤، هدفاً لهجوم يبغي إزاحته. وفي تلك المرحلة تحديداً تبلور مفهوم جبهة

باندونغ (سنة ١٩٥٥)، وعبر ذلك الشقّ سيكسر الاتحاد السوفياتي عزلته عارضاً دعمه لحركات التحـرُّر الوطني في العـالم الثالث المتعـارضة مـع الإمبريـاليّة. وكـان لا بُدّ أن تؤدِّي صفقة السلاح التي سلَّمتها تشيكوسلوفاكيا لمصر إلى قـرار بضرب عبد النـاصر. وهذا هو ما توخَّاه العدوان الثـلاثي لإسرائيل وبـريطانيـا وفرنسـا في أوكتوبـر (تشرين الأوَّل) ١٩٥٦ الذي جاء ردّاً على تأميم قناة السويس في يوليو (تمـوز) ١٩٥٦. وفشل هذه المغامرة الاستعماريّة الأخيرة، التي جلَّى فيها جنبـاً إلى جنب، المحافـظون في لندن والاشتراكيُّون في باريس، مغفلين أنَّهم لا يستطيعـون أن يتصرَّفوا إلاَّ وفق المخـطَّطات الأمـيركيّة، هـذا الفشل فتـح آنذاك فعـلاً نوعيّـاً جديـداً في المدِّ التحـرُّري الوطني في مصر. فـالـظروف أصبحت مختلفـة تمـامـاً عن ظـروف العقـد السـابق. واستعـادت البرجوازيّة في مصر كما في غـيرها من البلدان، أو بـدت كأنَّها استعـادت قيادة التحـرُّر الوطني خلافاً للأطروحات الجوهريّة التي اعتنقتها منذ سنة ١٩٤٥. وسنعـود إلى ذلك في الفصل المخصَّص لسنوات باندونغ.

كـان المشرق العربي يستعـدُّ لإعادة النـظر في التوازنـات الهشَّة التي قـامت بـين الحربين. ولم نُفَوِّت لحظة تكوين حزب البعث الذي سيمسك بمقاليد المنطقة مـع نهاية الخمسينات، كما لم تفتنا المنافسة الإيديولوجيّة بين الحركتين الشيـوعيّة والبعثيّـة التي كنَّا نشكِّك بمصداقيّة موقفهـا المعادي لـلإمبريـاليّة، والتي كـان يقلقنا أحيـاناً أسلوبهـا شبه الفاشي.

أمّا في المغرب فقد كنَّا نعلم، منـذ اضطرابـات ستيف سنة ١٩٤٥ وتـونس سنة ١٩٥٢، بأنَّ أيَّام الاستعمار أصبحت معدودة. ولكن من كـان يقود عمليّـة التحريـر؟ هل ستستطيع الملكيّة المغربيّة والـبرجوازيّـة التونسيّـة التي سلَّمتها فـرنسا السلطة سنـة ١٩٥٦ (كنتيجـة مباشرة لحـرب الجزائـر التي ابتدأت في أوَّل نـوفمـبر (تشرين الثـاني) ١٩٥٤) أن تفرض نظامها النيوكولونيـالي؟ هل ستتجـاوز الحركـة الشعبيّة القـويّة التي مثَّلتها جبهة التحرير الـوطني الجزائـريّة مفـاهيم العداء للشيـوعيّة لـدى قادتهـا (وهي مفاهيم غذَّتها المواقف التبعيّة للأحزاب الشيوعيّـة المغربيّـة المرتبـطة بالحـزب الشيوعي الفرنسي الذي تميَّز موقفه في تلك المنطقة بغموض لافت)؟

وفي إيران كانت القـوّة المتعاظمـة لحزب تـودة تملؤنـا تفـاؤلاً، رغم الانسحـاب السوفياتي والتخلِّي عن جمهوريّتي أذربيجـان وكردستـان المستقلّتين استقـلالاً ذاتيّاً سنـة ١٩٤٥. ولم تكن المشـاعر الشـوفينيّـة التي استـطاع الشـاه تجييشهـا لصـالحـه في تلك

الظروف إلّا قصيرة العمر. إذ أطلق مصدّق بين عامي ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ معركة تأميم النفط، متقدِّماً على الكثيرين في معركة المستقبل تلك. وكان لا بُدّ لفشل تلك الحركة من أن يضمن للشاه ديكتاتوريّة دمويّة خلال ربع قرن. وفي سنة ١٩٥٤ دخلت إيران مع تركيا إلى جانب الولايات المتحدة في معركة تهدف إلى إخضاع المنطقة كلّها لهيمنة الأحلاف الأميركيّة.

دفعتني الصداقة التي ربطت مجموعاتنا المصريّة وطلّاب إفريقيا السوداء إلى متابعة النضالات التحرُّرية الوليدة في جنوب الصحراء باهتمام بالغ. وشكّل التجمُّع الديمقراطي الإفريقي، الذي عقد مؤتمره التأسيسي في باماكو سنة ١٩٤٦، إعلاناً عن نهاية الاستعمار الحتميّة. إلّا أنّ «خيانته» سنة ١٩٥١ كانت مقلقة (إذ ابتعد عن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يدافع عن فكرة «الوحدة الفرنسيّة»). فهل كان يوجد في تلك المنطقة قوى اجتماعيّة وسياسيّة مؤهَّلة للمضيّ أبعد؟ لقد أثبتت انتفاضة مدغشقر التي قمعت بوحشيّة سنة ١٩٤٧ وانتفاضة الماوماو سنة ١٩٥٢ وحرب العصابات التي أطلقها التجمُّع الشعبي في الكاميرون سنة ١٩٥٥، أنّه يمكن الذهاب أبعد ممّا تصوَّر أولئك المعتدلون الذين أوكل إليهم الاستعمار فيما بعد مسؤوليّة إدارة النظام النيوكولونيالي. وقد فرحنا فعلاً بتكوين حزب التحرير الإفريقي، وعندما حصلت غانا على استقلالها سنة ١٩٥٧ وعقد في أكرا في السنة التالية مؤتمر شعوب إفريقيا وآسيا، وعندما أقرَّت فرنسا أخيراً باستقلاليّة مستعمراتها في إطار المجموعة (الفرنسيّة) لم تمرّ بذهننا للحظة واحدة فكرة أنَّ الإمبرياليّة قد زالت من الوجود أو أنَّ «الديمقراطيّين» الغربيّين أحسُّوا فجأة بلاعدالة الاستعمار. وكنّا نعتقد ببساطة بأنَّ الشعوب الإفريقيّة قد فرضت التغيير وأنَّ الإمبرياليّة تحاول أن تستبق الأمور لكي تتفادى مزيداً من تجذير نضالهم التحرُّري.

ومنذ سنة ١٩٤٥ احتلَّت حركات التحرُّر في آسيا وإفريقيا فعليّاً مقدّمة المسرح العالمي. وكنّا على قناعة بذلك، وفوق هذا كنّا نؤمن بضرورة الاعتماد على قوانا الذاتيّة نظراً لأنَّ الصين والاتحاد السوفياتي، المعزولين والمقيمين في مواقع الدفاع، لا يستطيعان أن يقدِّما لنا إلّا دعماً معنويّاً. ولم نكن ننتظر الشيء الكثير من الرأي العام الغربي المسيطر. فالاشتراكيُّون والاشتراكيُّون الديمقراطيُّون برَّزوا وتميَّزوا في كل الحروب الاستعماريّة. وحتّى الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي تميَّز بموقف شجاع في حرب فيتنام، بدا أنّه يتراجع تدريجيّاً تحت ضغط الشوفينيّة في موقفه من الجزائر وإفريقيا.

فهل سيؤدِّي سقوط الجمهوريّة الرابعة، تحت ضربات نضال الشعب الجزائري ومؤامرات المستوطنين، إلى تصلُّب السلطة الديغوليّة الجديدة في حرب الجزائر؟ هذا ما كنَّا نخشاه، ولكنْ مخطئين.

ونظراً لأنَّنا كنَّا نعيش نجاح التحرُّر الوطني بمعايير الانتصارات في الصين وڤيتنام، فقد ظننَّا بأنَّ حروب التحرُّر التي أُطلقت منذ سنة ١٩٤٥ في كلّ جنوب شرقي آسيا ـ أندونيسيا والفيليبين وماليزيا وتايلاند ـ تمتلك نفس الطاقة.

وعندما توصَّلت الأنظمة الرجعيّة أو القوى الوطنيّة المحلِّيّة المعتدلة تدريجيّاً إلى الانتصار وإلى الاستقرار الداخلي النسبي في الخمسينات، قدَّرنا أنَّ هذه الهزيمة لا يمكن إلّا أن تكون مؤقَّتة. ولم نكن نتصوّر بالطبع أنّه في المرحلة الجديدة التي تنفتح أمامنا ـ مرحلة باندونغ ـ سيتّخذ شكل التأزُّم بين الإمبرياليّة وقوميَّات العالم الثالث مظهراً مختلفاً عن ذلك المظهر الذي ساد حتَّى الآن.

ولنفس السبب أيضاً اعتبرنا تقسيم الهند سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ وإقامة حكومة المؤتمر فيها يشكِّلان انتصارات كبيرة للإمبرياليّة التي استطاعت هنا أيضاً أن تضع حدّاً وحشيّاً لتوسُّع حرب التحرير على الطريقة الصينيّة. ولم يغيِّر حكمَنا على حزب المؤتمر التقاربُ الدبلوماسي بين الهند تحت حكم نهرو والصين، ولا توقيع معاهدة سنة ١٩٥٤ بينهما بشأن التيبت. وفي السنة التالية، أي ابتداءً من باندونغ، بدأت المسائل تظهر بصورة مختلفة.

كانت أميركا اللاتينيّة تبدو لنا، في مرحلة دراستي الجامعيّة، قارّة بعيدة ومجهولة تقريباً. وكنَّا نفهم بصورة أفضل ما يجري في الأنتيل ـ هايتي، وجامايكا، وغوادولوب ـ ممَّا يجري في البرازيل، والمكسيك، والأرجنتين. إلَّا أنَّني اكتشفت شخصيّاً، مشكلات تلك القارّة من خلال قراءتي للكتابات الأولى للجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينيّة، التي وُلِدت بدفع من راول بريبيش.

وكنَّا في تلك المرحلة نجهل معنى وبُعد الشعبويّة في أميركا اللاتينيّة خلال الثلاثينات والأربعينات. إذ كنَّا نراها من خلال منظور الحزب الشيوعي البرازيلي والأرجنتيني والمكسيكي. ومع ذلك، ورغم أنَّ هذه الشعبويّة كانت تبدو لنا أكثر اعتدالاً ممَّا يجب للارتفاع إلى مستوى التحدِّي، فقد كانت بالنسبة للولايات المتحدة عدوّاً يجب القضاء عليه. وقد أثبتت الانقلابات العسكريّة، ومنها إزاحة ڤارغاس من

قِبَل العسكريِّين البرازيليّين سنة ١٩٤٥ وانقلاب باتيستا في كوبا سنة ١٩٥٢، وإزاحة بيرون من قِبَل العسكريّين في الأرجنتين سنة ١٩٥٥، أنَّ الولايات المتحدة لا تستطيع ولا تريد أن تهيمن على القارّة إلّا عن طريق ديكتاتوريات مقيتة خاضعة لها. وهذه الأنظمة جرى ترويضها عن طريق تكوين منظّمة الدول الأميركيّة سنة ١٩٤٨ التي أكملت معاهدة الدفاع الأميركيّة التي وُقِّعت في ريودي جينيرو سنة ١٩٤٧ كتعبير جديد عن عقيدة مونرو. لقد كنّا إذن جاهزين تماماً لفهم حركة التحرير الجديدة التي أطلقتها الجماعات الأنصاريّة بقيادة كاسترو، والتعاطف معها.

ـ ٣ ـ

حاولت في الصفحات السابقة أن أرسم مشهداً لتطوُّرات العقد الأوَّل من فترة ما بعد الحرب، كما عشتها آنذاك. ومازلت أحتفظ على العموم بالنظرة الجوهريّة ذاتها لهذه التطوُّرات، رغم أنّي لم أكن لأرى آنذاك طبعاً، أنّها ستقود إلى مرحلة جديدة في معركة مجتمعاتنا الآسيويّة والإفريقيّة من أجل التحرُّر والتقدُّم ـ مرحلة باندونغ، وأنّها ستطرح المشكلة في شروط مختلفة كلّيّاً عن تلك التي عشناها حتّى ذلك التاريخ.

وكنت، حتّى أواخر الخمسينات، أي حتّى ارتسام التناقض الصيني ـ السوفياتي بعد المؤتمر العشرين (١٩٥٦)، أشاطر وجهة النظر «الماركسيّة ـ اللينينيّة» السوفياتيّة السَّائدة فيما يتعلّق بالمسائل الجوهريّة العائدة إلى طبيعة الاشتراكيّة وبنائها الفعلي في الاتحاد السوفياتي. ولم أكن لأدرك بعد أنَّ نظريّة الاستقطاب الرأسمالي، التي أطلقتُ صياغتها في أطروحة الدكتوراه، تستلزم إعادة التفكير في طبيعة التحدِّي الحقيقي الذي يطرحه توسُّع الرأسماليّة القائمة فعليّاً؛ وأنَّ إعادة التفكير هذه يجب أن تتمّ في صيغ مختلفة عن صيغ التناقض بين الثورة البرجوازيّة أو الثورة الاشتراكيّة في أطراف النظام، وهي صيغ الماركسيّة اللينينيّة والماركسيّة الكلاسيكيّة.

ومع ذلك لم يسقط بعضنا في وهم الصورة التي تقدِّمها الدعاية السوفياتيّة عن كمال نظامها. وقد قمنا أحياناً برحلات إلى البلدان «الاشتراكيّة» وشاهدنا غياب الديمقراطيّة. كما أنّنا قرأنا ما يكفي لنعرف عنف القمع. وكانت هناك حقيقتان، لا يوليهما الشيوعيُّون الغربيُّون ما يكفي من الاهتمام، بدتا لنا أكثر أهمّيّة من «ثغرات» السوفياتيّة.

الحقيقة الأولى هي أنَّ العداء الحاقد لدى السلطات الغربيّة إزاء الاتحاد

السوفياتي (الماكرثيّة أو «مملكة الشرّ» حسب تعبير رونالد ريغن بعد ثلاثين عاماً) كان يدفعنا إلى الاعتقاد بأنَّ النظام السوفياتي يشكِّل خطراً حقيقيّاً على الرأسماليّة. وما ذلك بسبب عدوانيّته، فقد كنَّا نعرف أنَّه في موقع الدفاع، ولم نكن نخال سياسيّاً غربيّاً واحداً يتمتَّع بحدٍّ أدنى من الكفاءة مقتنعاً بأنَّ ستالين سيغزو أوروبا الغربيّة بالفعل. وموقفنا التضامني مع الاتحاد السوفياتي لم يكن ليستوجب اقتناعاً كاملاً بطبيعة النظام. إذ تعوَّدنا على التفكير ـ وعن حقّ ـ بأنَّ القوى الغربيّة لم تتدخَّل منذ سنة ١٤٩٢ في أيّ منطقة من العالم الثالث من أجل الدفاع عن قضيّة جديرة بالدفاع، لا بل كانت تدخُّلاتها، دائماً، ومن دون استثناء، معادية لشعوبنا. وكنَّا ندرك بداهة أنَّ الرأسماليّة لا تستطيع احتمال أن يرفض بلد ما الخضوع لأوامرها. وهذا تحديداً ما يشكو منه الغرب لدى الاتحاد السوفياتي.

الحقيقة الثانية هي أنَّنا كنَّا نحمل حكماً نقديّاً على الديمقراطيّة البرجوازيّة أكثر جذريّة من نقد كثير من التقدميّين الغربيّين، وكنَّا نرى يوميّاً كيف تُحرّم على شعوبنا بصورة منهجيّة، وكيف أن الدبلوماسيّين الغربيّين لا يتذكَّرونها إلَّا حين يكون ذلك تكتيكيّاً في مصلحتهم. ولم يتغيَّر شيء على هذا الصعيد. ويبقى أنَّ هذه الحجّة ـ التي يمكن أن تُفهم على مستوى نفسي ـ ليست بصالحة على مستويات أخرى، لأنَّ الاشتراكيّة، أو أيّ تقدُّم شعبي باتّجاهها يجب أن يكون بالضرورة أكثر ديمقراطيّة من الديمقراطيّة البرجوازيّة. وكنَّا نُميل الميزان كثيراً في الجهة الأولى. ولكنَّنا كنَّا شديدي القسوة عندما كان الأمر يتعلَّق بنقص الديمقراطيّة أو غيابها لدى الأنظمة الوطنيّة الشعبويّة. وقد انطلقت تحفّظاتنا على الناصريّة ونقدنا إيَّاها منذ البدء من هذه النقطة الجوهريّة. وكنا على حقّ في هذه المسألة، ولكن أنّى كان لنا أن نعرف أنَّ هذه الحجّة تنطبق على الاتحاد السوفياتي كذلك.

كنَّا شديدي التفاؤل بشأن «الأزمة العامّة للرأسماليّة» حسب الصياغة السوفياتيّة لتلك المرحلة. وكنَّا نعتقد، كما أشرت، بأنَّ الظروف الموضوعيّة في كلّ بلدان العالم الثالث تقريباً مشابهة لظروف الصين، وأنَّ تجذُّر التحرُّر الوطني ومتابعته حتَّى الثورة الاشتراكيّة هما، بالتالي، مسألة على جدول أعمال اليوم. وقد أثبتت المحاولة البرجوازيّة الجديدة التي انطلقت لاحقاً من باندونغ أنَّ تحليلنا كان مبسَّطاً. ولم نكن نعتقد في الوقت نفسه بأنَّ الثورة الاشتراكيّة مطروحة على جدول الأعمال في خارج أطراف النظام. وقد سبَّب لنا ذلك كما أشرت مناكفات عديدة وصعوبات، ولاسيّما في

العلاقات بين منظماتنا الطلابيّة «الأجنبيّة» (ومجلّتنا «الطلّاب المعادون للاستعمار») والحزب الشيوعي، الذي كان يضحّي باستقلال المستعمرات في سبيل خيار وهمي هو بناء الاشتراكية في فرنسا.

كنت بالطبع شديد الحساسية إزاء النضالات التي خاضتها مصر والعالم العربي خلال كلّ تلك السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٧.

وكانت مجلّة «الشرق الأدنى» التي تصدر في باريس في السنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣ والتي أشرف عليها الزملاء المصريُّون فؤاد مرسي وإسماعيل صبري عبد الله وزعيم حزب تودة الإيراني اسكندراني وساعد في نشرها عدد من الزملاء أهمهم ريمون اجيون تعكس بصدق ما كانت عليه اهتماماتنا في ذلك الوقت. إلّا أنّها كانت تعكسها جزئيّاً فقط لأنَّ تركيزها كان يتمّ على الأبعاد العالميّة للأزمات. ومع إعادة قراءة تلك التحليلات يبدو لي أنّها كانت تلامس الجوهريَّ بالضبط.

كانت القضيّة الفلسطينيّة بالنسبة لنا مركز اهتمام أوّل وكان موقف الاتحاد السوفياتي المؤيِّد لتقسيم فلسطين في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٧، ومن ثمّ التحاق جميع الأحزاب الشيوعيّة القائمة بما فيها العربيّة بهذا الموقف، موضع نقاشات حامية وأزمات، ثمّ فيما بعد مجال انتقاد ذاتي قام به بعضنا. ورغم صدق هذا النقد الذاتي إلّا أنِّي لا أجده موثّقاً ولا مبرَّراً بما يكفي. والأمميّة الثالثة والحركات الشيوعيّة المصريّة والعربيّة أدانت دائماً، وعن حقٍّ، الصهيونيّة ولم ترَ فيها تعبيراً عن مشروع شوفيني عنصري وحسب وإنّما دعوة لاستيطان ينفي حقّ الشعب الفلسطيني الأصلي بالوجود. ويحقّ للحركة الشيوعيّة المصريّة أن تفتخر اليوم بكونها دعمت منذ سنة ١٩٤٠ التيّار المعادي للصهيونيّة بين التقدميِّين اليهود في مصر. ولا داعي في هذا المضمار للقيام بأيّ نقد ذاتي، حسب رأيي، رغم أنَّ الدعاية الصهيونيّة تجتهد بمهارة للدمج بين العداء للصهيونيّة والعداء للسّاميّة.

إنّ مسألة تقسيم فلسطين جديرة بمقاربة أكثر دقّة. ولكن من المفيد التذكير هنا بأنَّ الاتحاد السوفياتي والقوى الديمقراطيّة العربيّة، بما فيها الفلسطينيّة والمصريّة، قد أيّدت في البداية استقلال الدولة الفلسطينيّة الموحَّدة العلمانيّة والمنفتحة على جميع سكّان البلاد، بمن فيهم المهاجرون اليهود. وكان هذا بذاته تنازلاً لا يمكن إغفاله. وقد رفضت الصهيونيّة دائماً هذا الحلّ وخلقت أمراً واقعاً في صالح مشروعها التوسُّعي

بدعمٍ من الدولة المنتدبة التي سمحت لها بالتسلُّح وبإقامة دولة داخل الدولة في الوقت الذي جرَّدت فيه الحركة التحرُّريّة الفلسطينيّة من كلِّ سلاح. وإنّه لأمر جدير بالنقاش ما إذا كانت الموافقة، في تلك الظروف، على مشروع التقسيم هي الوسيلة التكتيكيّة الأفضل (أو الأسوأ) من أجل «تحديد الخسائر». وأشير هنا إلى أنّ قرار الأمم المتحدة آنذاك كان مدعوماً من كلِّ البلدان الغربيّة وبلدان العالم الاشتراكي، ومرفوضاً من كلِّ البلدان الإفريقيّة والآسيويّة الأعضاء آنذاك في المنظّمة. وقد تكون هناك من الجانب السوفياتي بعض الأسباب التكتيكيّة العامّة التي رجَّحت انحيازه إلى مشروع التقسيم: فقد كان الاتحاد السوفياتي يعيش عزلة خانقة ويبحث يائساً عن وسيلة لكسر الاحتكار النووي الأميركي. وقد يكون التحاق الشيوعيّين المصريّين بهذا التكتيك قابلاً للنقاش. ولكن يبدو لي أنَّ «النقد الذاتي» اللاّحق، والوحيد الجانب، قد أغفل تعقّد الوضع في سنوات ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، وكان بالتالي حاسماً أكثر من اللازم. ولقد اتّخذت الحركة الشيوعيّة المصريّة، بالإجمال، مواقف ذكيّة إزاء قضيّة الوحدة العربيّة. وهي لم تقبل أطروحة تعدُّد القوميَّات العربيّة المزعومة ولم تعترف بالأقطار بوصفها أفقاً نهائيّاً لمشروع التحرُّر. ولكنّها لم تتجاهل على الإطلاق الخصوصيَّات الإقليميّة الموروثة من تاريخ أقدم بكثير من تاريخ التقسيم الإمبريالي للعالم العربي، ولم تنضمّ إلى الأطروحات المثاليّة القوميّة الشاملة. وبينما كانت الحركة البرجوازيّة الوطنيّة المصريّة والسودانيّة، ممثَّلة أساساً بالوفد المصري والوحدويّين السودانيّين تغيِّب الخصوصيّة السودانيّة، كانت الحركة الشيوعيّة في مصر والسودان تحدِّد استراتيجيّتها بالنضال المشترك للشعبين الشقيقين ضدّ الأعداء الخارجيّين والداخليّين. وفيما بعد عندما شكَّلت مصر وسوريا معاً الجمهوريّة العربيّة المتَّحدة (١٩٥٨)، وعندما أطلقت الثورة العراقيّة احتمال تقدُّم جديد نحو الوحدة العربيّة في تموز (يوليو) من السنة ذاتها، لم تتردَّد الحركة الشيوعيّة المصريّة في نقد الأساليب المعادية للديمقراطيّة للنظام الناصري، وفي نقد تجاهله للواقع المميَّز للبلدان المعنيّة. وقد أثبت التاريخ صحّة وجهة نظرنا لأنَّ تلك الأساليب كانت مسؤولة إلى حدٍّ كبير عن فشل المشروع. والاختلافات في المواقف بين التنظيمات الشيوعيّة في هذا المجال تبدو لي اليوم اختلافات في التلاوين: فبعضها (حدتو) كان معتدل النقد إزاء عبد الناصر، وبعض آخر (الحزب الشيوعي المصري ـ راية الشعب) كان يدعم بوضوح أكبر مواقف عبد الكريم قاسم رئيس الدولة العراقيّة آنذاك. ويبدو لي اليوم أنَّ كلا الموقفين كان ضعيفاً، ولكنّهما كانا يندرجان معاً في خطٍّ عريض صحيح إجمالاً.

وكـان يبدو لنـا جميعاً أنَّ تعـدُّد التنظيـمات الشيوعيّـة القائم عمليّـاً خـلال تلك المرحلة، أي منذ انبعاث الشيوعيّة المصريّة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٥) حتّى حلّ الحـزبين سنـة ١٩٦٥، أمرٌ غير مقبول. ولا شكَّ أنَّ السجال، الحادّ دائـماً، بين تلك التنـظيمات قـد أثـار أبعاداً شخصيّـة على حسـاب التفحُّص الواعي للخـلافـات الفعليّـة في التحليـل والاسـتراتيجيّة. وأتسـاءل اليـوم مـا إذا كـان البحث عن الـوحـدة (أو انتصـار أحـد التنـظيمات) نتـاجاً للمفـاهيم السائـدة آنذاك عن «الحـزب» الـوحيـد صـاحب «الخطّ الصحيح». وقد كان من الممكن أن يشكِّل الموقف الديمقـراطي في داخل الحـركة، إن في «الحـزب» أو فيما بـين الأحزاب وداخلهـا، أساسـاً أكثر مـلاءمة لتـوسُّع الحـوارات العميقة، ودون استبعاد قيام جبهة مشتركة في ميادين عديدة.

يبقى أنَّ تعدُّد التنظيمات كان يخفي تقـديراً مختلفـاً للاسـتراتيجيّة العـامّة للثـورة المطروحة على جدول أعـمال تاريخنـا. فبعضهم كان يعـطي الأولويّـة للتحرُّر الـوطني. وأُفسِّر هذا الموقف بتعابير قد تبدو متطرِّفة، ولكن آمل ألّا تفهم بروح سجاليّة، فأقول إنَّ مصر كانت، وفق تحليل هؤلاء، بحـاجة لثـورة وطنيّة ديمقـراطيّة بـرجوازيّـة. وأمّا بعضهم الآخـر فكان يـركِّـز عـلى خيـار الانتقـال من هـذه المـرحلة إلى مـرحلة البنـاء الاشـتراكي، وهو خيـار قريب وضروري بتقـديـرهم. ولا أعتقـد أنّـه من الممكن أن يتلازم اسم مختلف التنظيمات مع خَطّيِ الفكر هذين، حتى ولو لم تكن الإيـديولـوجيّة المشتـركة لـدغمائيّـة المرحلة تسمـح بإبـراز الخطوط الفـاصلة بصورة واضحـة. فكـلا الطـرفين كـان يستند إلى «طـريقة الاستشهـاد» ومـواقف الاتحـاد السـوفيـاتي، وقـراءة «الديمقراطيّة الجديدة» لماو (١٩٥٢) إلخ... إنَّ التباسات الحوار وغموضه مضافة إلى المشكلات «الشخصيّة» جعلت عمليّة التوحيد هشّة لم يتجاوز عمرها الشهور (١٩٥٨) رغم أنّنا جميعاً كنّا سعداء بتحقّقها آنذاك.

إنَّ انقـلاب الضبّاط الأحـرار في تمّوز (يـوليو ١٩٥٢) ومن ثمّ تبلور النـاصريّـة وتطوّرها عـلى مراحـل بين سنـة ١٩٥٥ ـ ١٩٦١ قد جعلت من السؤال بشـأن الخيال الاستراتيجي سؤالاً مباشراً لا يمكن تفاديه. هل يجب دعم النـظام الجديـد؟ أم نقده؟ أم معـارضته؟ وهنـا أيضاً فـإنَّ العدوة إلى الـوراء وإعادة القـراءة النقـديّـة للمـواقف السابقة، وتبريرها أو إدانتها التي تملأ أدبيّاتنا التقدميّـة المصريّـة المعاصرة، كـلّ هذا لا يبدو لي متملّكاً لما أعتبره جوهر المشكلة. فـالحجّة التي قـدّمها بعض الرفـاق في حـدتو مثلاً وتقـول بأنَّ حزبهم هـو في الموقـع الأفضل للحكم بشكـل صحيح عـلى الطبيعـة

التقدميّة للناصريّة منذ ولادتها، نظراً لأنَّ هؤلاء كانوا نشيطين في التنظيم السرِّي للضبّاط الأحرار، هذه الحجّة لا يبدو لي أنّها تضع السؤال في موقعه الحقيقي.

وبالنسبة إليَّ، كنت أعتبر منذ ١٩٦٠ أنَّ المشروع الناصري هو، في جوهره، منذ بدايته حتّى نقطة تمدُّده القصوى، مشروع برجوازي وطني، وأنّه لم يتجاوز هذه الحدود في أيّة لحظة. وأسلوبه الشعبوي لا يتناقض مع هذا المضمون، بل كان الشكل الوحيد الممكن لتمدُّد هذا المشروع البرجوازي الوطني نظراً لضعف البرجوازيّة المصريّة المسمّاة «ليبرالية» وطبيعتها التاريخيّة الكومبرادوريّة، من جهة، والخوف من أن تتجاوز الطبقات الشعبيّة التي يعتبر دعمها ضروريّاً، حدودَ هذا المشروع، من جهة أخرى (من هنا العناد اللاّديمقراطي للناصريّة). والصيغة «الدولتيّة» التي اختيرت لإدارة هذا المشروع لم تكن إذن «انتقالاً نحو الاشتراكيّة» وإنّما كانت الشكل الفعّال الوحيد لتوسُّعه. وللأسف فإنَّ التحالف الاستراتيجي الذي أقامه الاتحاد السوفياتي مع حركة التحرُّر الوطني في العالم الثالث منذ باندونغ سنة ١٩٥٥، من جهة، والدولتيّة السوفياتيّة ذاتها، من جهة ثانية، قد أسهما معاً في الالتباس بين الدولتيّة والاشتراكيّة.

وأعتقد أنَّ التاريخ أعطى مصداقيّة لتقديراتي. فالنّاصريّة قد أخلت المكان للساداتيّة مثلما حلّ يلتسين محل البرجنيفيّة دون أن نتمكّن من إطلاق صفة «الثورة المضادّة» على هذه التحوُّلات الحادّة في كلتا الحالتين. وعلى العكس من ذلك فقد رأيت فيها تسريعاً للاتّجاهات الداخليّة الخاصّة بكلٍّ من النظامين. فالطبقة الجديدة (البرجوازيّة) التي تكوَّنت في قلب الدولتيّة ومن خلالها تسعى بحكم وجودها ذاته إلى «تطبيع» وضعها. مع ذلك، فقد قلت وكتبت أنَّ هذا التحول، في الحالتين، لم يكن قَدَراً محتوماً. وكان هناك احتمال تطوُّر آخر نحو اليسار، ولكنّه احتمال يتعلَّق بمدى نضج القوى الاشتراكيّة في كلا المجتمعين (وفي غيرهما). ولا أشعر، إذاً، بأيّ قلق من كوني اعتبرت المشروع البرجوازي الوطني مشروعاً طوباويّاً.

في ضوء هذا التحليل أُعيد قراءة مواقف الحركة الشيوعيّة المصريّة بصورة مختلفة عمّا يُقترح علينا عادة. وأعتقد، إذاً، بأنَّ موقف حدتو الداعم للسلطة، مهما كان نقديّاً، ومهما كان مضطهداً من جانب عدائيّة الحكم للشيوعيّة، هو موقف خاطئ في الأساس لأنّه ينبع من فكرة ضرورة «المرحلة البرجوازيّة الوطنيّة» وإيجابيّتها، وانفتاحها على التجاوز الاشتراكي لذاتها.

وتقوم أطروحتي على أنَّ الرأسماليّة القائمة بالفعل كنظام عالمي استقطابي تعطي

لكلّ مشروع برجوازي سمة كومبرادوريّة ضروريّة، وأنَّ رفض هذه السمة هو بالضبط تغذية للوهم الطوباوي البرجوازي الوطني. واليوم أعبّر عن هذه الأطروحة بوضوح أكبر ممّا كنت أعبّر منذ ثلاثين سنة، ولكن حتّى في ذلك الحين كان لديَّ أكثر من حدس في هذا الخصوص.

لهذا السبب تبدو إعادة قراءتي لمواقف الحزب الشيوعي المصري (راية الشعب) الذي كنت أتعاطف معه كلّيّاً منذ ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، مختلفة عن مواقف أولئك الذين ينتقدونه بقسوة ويعتبرونه مخطئاً في جوهر تقييمه لطبيعة المشروع الناصري. وهذه الانتقادات التي كانت هي نفسها النقد الذاتي للحزب الشيوعي المصري منذ سنة ١٩٥٦ وتتكرَّر اليوم، تبدو لي أحاديّة الجانب جدّاً ونابعة من رؤية استراتيجيّة أثبت التاريخ فشلها. وأترك جانباً المسائل الثانويّة لأتساءل هل كان من الخطأ أن يُرى هذا المشروع مشروعاً برجوازيّاً مصيره الفشل؟

في ذلك الوقت، أي في الخمسينات، كان «الموقف اليساري» يقترح إحلال مشروع ثورة اشتراكيّة مستمرّة على مراحل محلّ مشروع الثورة الوطنيّة البرجوازيّة. وإنّي أعتقد اليوم بأنَّ هذا الخيار، المناقض للأوّل، إنّما ينبع من تحليل مشترك بينهما يغفل ظاهرة الاستقطاب الملازم للتوسُّع الرأسمالي. وأقول اليوم بأنَّ الماركسيّة قد شاخت تدريجيّاً لأنّها لم تدمج هذا البُعد في تحليلها للرأسماليّة. وأقول أيضاً بأنَّ الثنائي، ثورة برجوازيّة (موقف الاشتراكيّين ـ الديمقراطيّين) أو ثورة اشتراكيّة (موقف اللينينيّة ـ الماويّة)، يخفي السؤال الحقيقي: ما هي طبيعة الثورة المطروحة على جدول أعمال اليوم في الوقت الذي يجعل الاستقطاب كِلتا الثورتين، البرجوازيّة والاشتراكيّة، مسألة مستحيلة؟

ورغم أنَّ تحليلي هنا يتمّ من خلال صياغات راهنة، فإنّي أجد أنَّ جذوره تعود إلى المرحلة التي كتبت فيها أطروحتي، مركّزاً على الاستقطاب الملازم للتوسُّع الرأسمالي.

ـ ٤ ـ

باشرت بكتابة أطروحتي فور اجتيازي شهادة الدبلوم العليا سنة ١٩٥٤. ولم أتردَّد في اختيار الموضوع لأنّني كنت قد قرّرته منذ وقت طويل، وهو المساهمة في التحليل الماركسي لأصول «التخلُّف» وآليّته.

وكانت لديَّ فكرة دقيقة عمّا أنوي فعله في هذا الاتّجاه: تحليل نشوء «التخلُّف»

وانتشاره بوصفه نتاجاً للتوسُّع الرأسمالي العالمي لا «تأخُّراً في التطوُّر (الرأسمالي)». واخترت مشرفاً موريس بيي، الذي استقبل مع فرنسوا برّو بإيجابيّة كبيرة «عرض الدوافع» الأوّل، ثمَّ شجَّعاني بقوّة وقدَّما لي نقداً تفصيليّاً أرغمني على مزيد من الدقّة من ضمن احترامهما الكامل لخيارتي المنهجيّة الأساسيّة.

كتبت هذه الأطروحة بسرعة نسبيّاً. وهي عادة حافظت عليها بسبب موقف لي من الكتابة يختلف كلّيّاً عن الموقف المسيطر لدى الجامعيّين ـ موقف البحث الوهمي عن «الكمال»، وأحياناً العرض الفارغ والمربك للمرجعيّات. فأنا أنظر إلى الكتابة نظرة مناضل يجب أن يكتب من أجل دفع السجال إلى الأمام. وكان هذا العمل قد تقدّم جدِّيّاً مع خريف سنة ١٩٥٥، وكنت على وشك إنهاء أطروحتي في النصف الأوّل من سنة ١٩٥٦ عندما جرى تأميم قناة السويس في تمّوز (يوليو) من تلك السنة وتبعه العدوان على مصر في تشرين الأوّل (أوكتوبر) منها. وبسبب انشغالي الكلِّي بموجبات العمل في تلك الحالة، لم أستطع أن أعود إلى الكتابة إلّا مع بداية سنة ١٩٥٧ لأدافع عن الأطروحة في حزيران (يونيو) وأعود إلى مصر في أيلول (سبتمبر)، بعد أن تزوَّجت من إيزابيل في آب (أغسطس) من تلك السنة.

وإنّي فخور بحدسي في تلك المرحلة. أقول ذلك من دون تواضع زائف. فقد قدَّمت رؤية سبقت زمنها. إذ أطلقت فكرة أنَّ «التطوُّر والتخلُّف يشكّلان وجهين لنفس المدالية: التوسُّع الرأسمالي». واخترت لأطروحتي عنواناً معبِّراً «في أصول التخلُّف، التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي». إلّا أنَّ أستاذي المشرف أقنعني، لأسباب أكاديميّة، أن استبدله بعنوان أقلّ صَخَباً، هو: «الآثار البنيويّة للاندماج العالمي للاقتصادات ما قبل الرأسماليّة. دراسة نظريّة للآليّة التي ولّدت الاقتصادات المسمّاة متخلّفة».

وحسب معلوماتي لم تكن قد جرت أيَّة صياغة للأطروحة القائلة بأنَّ التخلُّف نتاج للرأسماليّة. وكانت فكرتي المركزيّة هي أنّ الاقتصاد «المتخلِّف» لا وجود له بذاته، وإنَّما يشكِّل عنصراً من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأنَّ مجتمعات الأطراف خاضعة دائماً لعمليّة تكييف بنيوي (وهو التعبير نفسه المستخدم في الأطروحة) مع مقتضيات تراكم الرأسمال على الصعيد العالمي. وبمعنى آخر فإنّه لا حلّ لمسألة الاستقطاب في إطار الرأسماليّة. وكانت تلك فكرة جديدة، إذ إنَّ نظريّة «التنمويّة» desarodlismo كانت في لحظات صياغتها الأولى، ولم يتبلور نقدها من جانب المدرسة

الأميركيّة ـ اللاتينيّة المسمّاة بمدرسة التبعيّة إلّا في أواخر الستّينات. وأمّا الفرضيّة المنهجيّة لمدرسة الاقتصاد العالمي فلن تُصاغ إلّا في وقت متأخِّر، خلال السبعينات. ونقيض مقولتي ـ نظريّة مراحل التطوُّر ـ لن يقدِّمها روستو إلّا بعد أن كتبت أطروحتي بسنوات، وأعتقد أنّها شكّلت ردّاً نقديّاً مسبّقاً عليها.

الأطروحة بذاتها كانت نصّاً طويلاً يبلغ ٦٢٠ صفحة من الحجم الكبير (٤٢ سطراً). وقد اضطررت إلى ذلك لأسباب أكاديميّة، خلافاً لتفضيلي النصوص الاستخلاصيّة الموجزة التي لا تستعرض المعارف والمرتكزات الخلفيّة. فقد كان يجب مثلاً تبرير الاستنتاجات بإحصاءات ليست جمّة الفائدة لأنّها لا تثبت شيئاً بذاته. وكنت آنذاك مبتدئاً لا يستطيع أن يختار بالدقّة الكاملة الوقائع المعبِّرة فعلاً، كما كان يجب عليَّ أن أستعرض الأطروحات التي أريد أن أنتقدها وهو تمرين مدرسيٌّ جيِّد ولكنّه ثقيل على النّصِّ النّهائي. وإذ كنت أريد أن أربط المقولات الخاصّة المقدَّمة في هذا الموضوع أو ذاك بالنظريّات الأساسيّة التي تنبع منها، فقد قرَّرت أيضاً أن أضمِّن النَّصّ قراءة نقديّة للاقتصاد التقليدي في مرتكزاته الأساسيّة المتعلِّقة بنظريّات القيمة، و«ديناميكيّة النظام» (التراكم وإعادة الانتاج)، النَّقد، الدورة، المبادلات العالميّة إلى آخره. . .

وما إن أنجزت الأطروحة حتّى وضعتها في درجها، وبعد ذلك بوقت طويل فقط، أي عندما نشرت مدرسة التبعيّة آراءً كنت رائداً مبكِّراً لها، راودتني دعوة نشر هذه الأطروحة؛ وقد نشرتها سنة ١٩٧٠ تحت عنوان «التراكم على الصعيد العالمي».

وسأعود في الفصول القادمة بصورة تفصيليّة إلى تطوُّر تحليلي للاستقطاب الرأسمالي العالمي، بدءاً من أطروحتي حتّى اليوم.

وأيّاً كان الأمر فقد اتّجهت، مع انتهائي من الدكتوراه، لا نحو مهنة أكاديميّة ولكن في وجهة الانخراط في «الحياة العمليّة» (السياسيّة والاجتماعيّة). وكنت أحسّ بأنَّ تعميق النظريّة النهائيّة إلى ما لانهاية لا يمكن أن يرضي فضولي الفكري الأوسع (اهتمامي الأساسي هو تعميق المادّيّة التاريخيّة)، ولا هاجس وضع معارفي في خدمة النشاط. وسأقدِّم في الفصول اللّاحقة تطوُّر تأمُّلاتي في الميادين المتعلِّقة بالمادِّيّة التّاريخيّة وبمسألة الاشتراكيّة. وقد شكّل إعدادي كاقتصادي قاعدة مفيدة لي لهذا الغرض وهو أمر لا يتحكم به غالباً، مع الأسف، ضحايا التقسيم الأكاديمي المصطنع للعمل الذي يفصل الاقتصادين عن علماء الاجتماع أو عن المؤرِّخين.

في نفس الوقت كنّا ندخل مرحلة تاريخيّة جديدة دشّنها مؤتمر باندونغ ١٩٥٥ ومؤتمر الشعوب الآفرو آسيويّة ١٩٥٨: مرحلة إيديولوجيّة التنمية الظافرة والمحاولة التاريخيّة لوضع «سياسات تنمويّة» في العالم الثالث. وما إن عدت إلى مصر وانخرطت تحديداً في إدارة التنمية في مرحلة التجذُّر النّاصري الأوّل (منذ سنة ١٩٥٦ حتّى سنة ١٩٥٧)، حتّى أرغمتني حياتي المهنيّة نفسها على تحدّي هذه السياسات. وبموازاة ذلك كان السجال بشأن الاشتراكيّة يدخل مرحلة جديدة من انتشاره أطلقها تبلور الماويّة، بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي والنقد الصيني المقنّع للسوفياتيّة وصياغاته الأولى لخيار مختلف، وهي المرحلة التي انطبعت بمرحلة «الأزهار المئة» (١٩٥٧)، و«القفزة الكبيرة إلى الأمام» (١٩٥٨).

وسأعود في فصل لاحق إلى سنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥ التي توسّع خلالها مشروع باندونغ والتي أوضح فيها تجربتي الشخصيّة، في مصر (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠)، وفي مالي (١٩٦٠ ـ ١٩٦٣)، ثمّ في إطار مؤسّسات الإعداد والبحث التي قدّمت لي وسائل تعميق استنتاجاتي ودروسي من تلك التجارب.

الفصل الثالث

نظريّة التراكم: تكوُّنها وتطوُّرها

الجزء الأوَّل: ١٩٥٦ ـ ١٩٧٠

١ ـ نقد أسس الاقتصاد البرجوازي:

١ ـ أقنعتني قراءتي لكتاب **الرأسمال**، ودفعة واحدة، بالمدى النقدي الأساسي الذي يجب أن يُضمَن لمفهوم القيمة الماركسي. ولم يعنِ ذلك لي مفهوماً مختزلاً في بعده الوضعي (كميّة العمل الاجتماعي الضروريّة...)، كما استخدمه ريكاردو، بل مفهوماً نقديّاً شاملاً يعرِّي طبيعة الاستلاب السِّلَعيّ الخاصّ بالمجتمع الرأسمالي، فالقيمة لا تحكم فقط الاقتصاد الرأسمالي، بل جميع أشكال الحياة الاجتماعيّة في هذا النظام.

٢ ـ النظريّة الاقتصاديّة التي قامت، ردّاً على ماركس، على فرضيّة القيمة الذاتيّة، واضعةً لنفسها هدفاً هو صياغة القوانين الأبديّة للسلوك الاقتصادي للكائنات البشريّة في مواجهة الندرة، هذه النظريّة هي، بطبيعتها، لاتاريخيّة لأنّها تغيِّب دَفْعَةً واحدة أساس اكتشاف ماركس الرئيسي، أي الاستلاب السِّلَعيّ كخصوصيّة نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد أشرت إلى أنَّ البناء الذاتي المقترح ينقصه التماسك المنطقي الداخلي، وهو بهذا المعنى ليس سوى بناء كلّيٍّ يستبق الأسئلة الحقيقيّة. وأخذت على عاتقي إذاً النقد الداخلي لنظام الأفكار النيوكلاسيكيّة، مركِّزاً على فشل بوم باورك في «تمديد سيرورة الإنتاج» التي لا تسمح بإنتاجيّة الرأسمال مفصولة عن إنتاجيّة العمل، والتي وجدت نفسها، في النهاية، مقيَّدة بمماثلة إنتاجيّة الرأسمال المشار إليها بما يزعم أنّه خفض تثمين المستقبل الذي يحدِّد الاستلاب.

وفي الوقت نفسه انحازت النظريّة الاقتصاديّة البرجوازيّة، الموصوفة خطأ بالنيوكلاسيكيّة، إلى منهج التحليل الإحصائي، وفي أحسن الحالات ما فوق

الإحصائي، للتوازن العام، الذي يلغي بالجملة التراكم، وهو محرِّك الحياة الرأسماليّة. وفي مطلق الأحوال فإنَّ الجمع بين النظريّة الذاتيّة للقيمة ومفهوم التوازن العام فرض بدوره نظريّة كمِّيّة للنَّقد، اصطناعيّة ومن دون أساس علمي.

٣ ـ اقترحت أيضاً قراءة نقديّة للكينزيّة التي وضعتها تحديداً في إطار المرجعيّة الموصوفة سابقاً. فلقد أوضحت أنَّ المضاعف الكينزي، عندما نعثر على أنَّ الطلب لا يخلق العرض إلَّا بواسطة التوظيفات (الأطروحة ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠)، المضاعف هنا لا معنى له إلَّا إذا استبدلنا بمفهوم الادّخار (المعدّ للتوظيف والقادر على أن يكون كذلك) مفهوم الاكتناز (أي الادّخار الذي لا يمكن توظيفه). وقد فسّر كينز وجود هذا الادّخار القسري بتفضيل السيولة التي تثبت حدّاً أدنى لمعدَّل الفائدة متزاوجاً إلى نقص الفاعليّة الهامشيّة الواقعة تحت هذا الحدّ الأدنى. واستنتجت من هذا أنَّ كينز بقي أسير الكمّويّة النقديّة (الأطروحة ص ٣٨٩). ولقد كان كينز مشغولاً بالطبع بظاهرة حقيقيّة (الركود). إلَّا أنَّ الركود كان تعبيراً عن ميل الرأسماليّة لوضع طاقات إنتاجيّة فائضة لأنَّ العلاقة الأجر/الربح (التوزيع الاجتماعي للدخل) يميل إلى أن يكون أقلّ من قسمة الطلب النهائي على منتجات الاستهلاك المحدّدة بالأجور/الطلب على منتجات الإنتاج الضروريّة لتلبية الطلب النهائي. وهكذا فسَّرت الركود من دون اللجوء إلى عامل مصطنع النقدي، كمعدل الفائدة.

٤ ـ أن تبني نظرة ديناميكيّة للتوسُّع الرأسمالي تقود بالضرورة إلى مواجهة الأطروحات المتعلِّقة «بالركود الدائم» وبالحدود التاريخيّة للرأسماليّة. ولقد رفضت الأطروحات الريكارديّة (نسبة إلى ريكاردو) والمالتوسيّة المؤسّسة على العائدات المتناقصة (الأطروحة ص ١٢٢). وكنت قد قبلت الأطروحة الماركسيّة عن ميل معدَّل الربح إلى الانخفاض (الأطروحة، ١٢٥)، التي تخلَّيت عنها فيما بعد. وقد حاولت أن أفسِّر معنى ذلك انطلاقاً من نقد التعبير الكينزي ـ انخفاض الفعالية الهامشيّة للرأسمال (الأطروحة ص ١٢٧). وقد استبدلت في الواقع هذه الأطروحة بتلك التي تشير إلى أنَّ الاتجاه العميق والدائم والمسيطر في النمط الرأسمالي هو في خلق طاقات إنتاجيّة متفوِّقة على القدرة الاستهلاكيّة، وذلك بصورة مستقلّة عن أيّ اتّجاه لتطوُّر معدَّل الربح. وعندما اقترح باران وسويزي سنة ١٩٦٦ نظريّتهما بشأن فضل القيمة ـ كمفهوم مختلف عن فائض القيمة ـ الذي يتطلَّب استيعابه التطوُّر المتسارع والمتزايد

للنفقات غير المنتجة كنت مهيّئاً لأن أقبل مداها الواسع، في رأيي.

في صياغة نظريّة التراكم في نمط الإنتاج الرأسمالي، انطلقت، بالطبع، من بدايات ماركس المحدّدة في القطاعين الكلاسيكيّين I و II. وقادني هذا ابتداءً من سنة ١٩٧٣ للتخلّي عن نظريّة ميل معدّل الربح للانخفاض، وإيضاح متطلّبات نموّ الأجر الحقيقي، وذلك بعلاقة مع تحسُّن الإنتاجية في القطاعين المشار إليهما. ذلك لأنّ تحسُّن الأجور لا يتمّ إلاّ بمقدار ما تسمح به الشروط الاجتماعيّة للصراع الطبقي. فالميل الطبيعي للرأسماليّة هو إنتاج طاقة استهلاكيّة غير كافية في مواجهة القدرة على الإنتاج. إنّ نظريّة التراكم التي صغتها في هذه المفردات استوعبت نظريّة فضل القيمة لباران وسويزي.

٥ ـ لكنّ هدفي كان أكثر طموحاً: اقترحت على نفسي صياغة نظريّة التراكم على صعيد عالمي، انطلاقاً من مبدأ أنّ هذه النظريّة (التراكم على صعيد عالمي) ليست نظريّة التراكم في نمط الإنتاج الرأسمالي مطبّقة على صعيد عالمي. ومن أجل الوصول إلى ذلك اعتقدت أنّه من المفيد الانطلاق من نقد نظريّة التنمية ـ المولودة لتوّها في تلك المرحلة ـ التي اشتقّت من النظريّة الاقتصاديّة التقليديّة العامّة. واستنتجت من ذلك أنّ الهدف لا يمكن الوصول إليه إلاّ بالخروج من الإطار الاقتصادي الضيِّق والارتفاع إلى مستوى المادِّيّة التاريخيّة.

٢ ــ نقد المزايا المقارنة:

١ ـ تدَّعي النظريّة الاقتصاديّة المدرسيّة والفكر الاجتماعي المسيطر بأنّ الميزة النسبيّة التي يتمتّع بها شركاء النظام العالمي المختلفون، لهذا السبب أو ذاك، تشكّل حافز التبادل بينهم، وأنّ هذا الحساب العقلاني يبرِّر اختيار ستراتيجيّة تنمية منفتحة على الخارج.

كان لديَّ حدْس بأنّ هاتين المقولتين ليستا إلاّ ترجمة لخيار إيديولوجي مسبَّق وتوجّه سياسي بائس. وأعتقد بأنّي أثبتُّ هذه المسألة في أطروحتي ولا جديد لديَّ أضيفه أو أنقصه من هذا الإثبات. بينما يضع النمط الريكاردي في الميزان المزايا المقارنة النسبيّة، لاحظت بأنّ الربح في التبادل لا يتحقّق إلاّ للطرف الذي يملك التفوُّق المطلق، وبالتالي فالربح الحاصل من تحسين الإنتاجيّة هو أعلى ممّا تقدِّمه التخصُّصيّة القائمة على المزايا المقارنة.

إنّ التخلّي عن المفاهيم الريكارديّة (والماركسيّة) للقيمة، إن في صالح محاولة بناء منطقي للعلم الاقتصادي على أساس القيمة الذاتيّة، أو في صالح مقاربة وضعيّة ـ تجريبيّة لعوائد عوامل الإنتاج المختلفة، هذا التخلّي يفقد مبدأ التكاليف المقارنة معناه. ويدخل البرهان عندئذ في حلقة مفرغة ويصبح مرتكزاً إلى الفرضيّة ذاتها التي يحاول أن يبرهنها.

٢ ـ استندت النظريّة الريكارديّة إلى جملة افتراضات تعبّر عن أنّ الشركاء يشكّلون أطراف نمط إنتاج رأسمالي فاعل على المستوى العالمي: أي أنّ الأجور متماثلة في كلّ البلدان، تلبّي حاجات الكفاف للعمّال، ومن ثمّ فإنّ الأجور هي كذلك أيضاً. وشكّكت في إمكانيّة أن يكون هذا المنطق المتبع مفيداً. واكتشفت عندئذٍ أنّ الماركسيّة التاريخيّة التي ورثت الفكرة السائدة في القرن التاسع عشر والقائلة بأنّ الرأسماليّة ستؤدّي رسالتها التاريخيّة بمجانسة العالم على قاعدة النمط الرأسمالي، كانت تشاطر هذه الرؤية الريكارديّة، يشهد على ذلك خطأ بوخارين في «قانون التساوي (égalisation) العالمي لمعدّلات الأجور».

وهكذا وجدت نفسي على سكّة ما أعتقده بشكل جوهر مساهمتي، أي أنّ الرأسماليّة بوصفها نظاماً عالميّاً قائماً بالفعل هي شيء مختلف عن نمط الإنتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي. ويُفسَّر غياب نظريّةٍ بشأن التجارة العالميّة في **الرأسمال** ما إن ننطلق من إقرار ماركس بأن التوسُّع الرأسمالي العالمي سيجانس الكوكب، لأنّ هذا التوسُّع يبني سوقاً عالميّة مندمجة في أبعادها الثلاثة.

وقد لاحظت أن تبنّي راوول بريبيش لخيار ديناميكي في أعماله الأولى التي استبقت مقولات«التنمويّة» والتبعيّة، قد سمح له بوضع يده على السؤال الحقيقي: أي أنّ التقدُّم التقني يعبّر عن نفسه في مراكز النظام بزيادة في الأجور الحقيقيّة، وأمّا في الأطراف فبانخفاض نسبي للأسعار. وأشعر بالأسف فقط لكون بريبيش لم يذهب، بسبب تجريبيّته، أبعد من ذلك ولا طرح السؤال عن سبب ذلك.

٣ ـ إذا كانت الميزة المقارنة لا تشرح انفجار التبادلات العالميّة الخاصّة بالعالم الحديث، فقد بحثت عن السبب على مستوى أعمق ـ ميل الرأسماليّة إلى توسيع الأسواق. وقد نقّبْتُ في المقولة التي اعتبرها ماركس وشومبتر وحدهما مهمّة وبديهية، وهي القائلة باللاّتناقض بين الميل إلى بناء سوق عالميّة للمنتجات وبين تشكيل سوق عالميّة، موازية، للرساميل. وأشرتُ إلى أنّ كلّ النظريّات الاقتصاديّة التقليديّة كانت

عاجزة منطقياً عن مصالحة هاتين الحركتين. واستخدمت التعبير الذي وُلِد في تلك المرحلة بأنَّ الاقتصادات المتخلِّفة ـ الطَّرَفِيَّة ـ تخضع، في بناء هذه السوق العالميّة للبضائع والرساميل إلى عمليّة تكيُّف بنيويّة دائمة مع مقتضيات تراكم الرأسمال في الاقتصادات المتطوّرة ـ المركزيّة.

استرجعت إذن، في الأفق التاريخي للتكيُّف البنيوي، دور الأطراف ووظائفها في التجارة العالميّة، مميِّزاً مرحلة الرأسماليّة المركنتيليّة، فاعتبرت من الضروري تقييم وظيفة التبادلات بصورة مختلفة عن التجارة البعيدة المدى في المراحل السابقة، وعن التجارة التي قامت لاحقاً على الثورة الصناعيّة (١٨٠٠ ـ ١٩٥٠). ولاحظت برهة الفراغ التي وُجِد ماركس فيها، وهي البرهة التي تميَّزت بالأجور البائسة في المراكز الصناعيّة الجديدة، وبالتبادل المتكافئ بينها، وبالتهميش النسبي للمبادلات بين المراكز والأطراف. وفتحتُ في هذا الإطار نقاشاً أوَّل في موضوعات التبادل، مُكْمِلاً ملاحظة بريبيش التي ذكرتها سابقاً، ومشيراً إلى أنَّ هذه التبادلات لم تتدهور بالنسبة إلى الأطراف إلَّا مع سنة ١٨٨٠ تقريباً، عندما بدأت الفجوة بين الأجور في المراكز والأجور في الأطراف. وعلى هذا أوليتُ أهمِّيّة حاسمة للقطع الذي مثّلته الإمبرياليّة التي حدَّدها لينين.

وعندما أُعيدَ فتحُ هذا النقاش مجدَّداً بنظريّة التبادل اللّامتكافئ التي اقترحها أوغيري إيمانويل، كنت مجهَّزاً لاستخلاص الاقتراح الآتي: إنَّ تدهور شروط التبادل المزدوج العوامل ـ الذي تولّده الديناميّة الاجتماعيّة المختلفة في المراكز عن الأطراف (الأجور في المراكز ترتفع بموازاة الإنتاجيّة خلافاً لما يحدث في الأطراف) ـ يشكِّل انتقال القيمة عالميّاً الموصوف بالتبادل اللامتكافئ.

٤ ـ التأكيد على الميل الملازم للرأسماليّة لتوسيع الأسواق جعلني أصطدم مباشرة بـ «مسألة التصريف». وتبنَّيتُ موقفاً في ذلك مازلت أتمسَّك به، وهو أنَّ التراكم الديناميكي لا يستوجب أيّ «تصريف» خارج التصريف المتصوَّر ضمن الإطار التجريدي لنمط الإنتاج الرأسمالي. وانتقدتُ أطروحة روزا لوكسمبورغ، مقدِّماً، كجواب عليها، فكرة تقول بأنَّ ديناميّة التراكم تقتضي فقط دوراً نشيطاً للائتمان، الأمر الذي سأعود إليه لاحقاً. ولم يفتني أن ألاحظ الدور الذي مثَّله في التاريخ غزو المناطق غير الرأسماليّة بالنسبة إلى فتح آفاق جديدة أمام التوسُّع الرأسمالي، وهو ما يمكن أن يمثِّله في المستقبل إعادة «غزو» الشرق، وتصنيع العالم

الثالث اللّذان أشرنا إليهما. وإذ أشرت إلى لحظة الفراغ التي أضع فيها ماركس ـ انطواء أوروبا على نفسها خلال الثورة الصناعيّة ـ فلكي أقول بأنّ هذه اللّحظة القصيرة في عمر التوسُّع الرأسمالي قد تكون أدَّت إلى إغفال ماركس لأهمّيّة الاستقطاب الملازم للتراكم على الصعيد العالمي.

٣ ـ نقد نظريّة النقد:

١ ـ انطلقتُ من رفضٍ أساسيٍّ لكلّ «كمّوية» تفرض نفسها على كلّ النظريّات البرجوازيّة بعد الريكارديّة. ولاحظتُ بأنّ ريكاردو لم يكن كمّوياً، على عكس تأكيد الاقتصاديّين النيوكلاسيكيّين المتقدّمين. وارتكز نقدي إلى ما وصفتُه بالدور السلبي للتسليف، أي تكيّف عرضه مع الطلب، الأمر الذي رفض كينز أن يراه، في حين أبرزه الاقتصاديُّون المعادون للكمّويّة، أمثال شارل ريست، مع ماركس بالطبع.

٢ ـ شكل الإبقاء على المعادل الذهبي حتّى سنة ١٩١٤ حاجزاً وقائيّاً فرض ثبات الأسعار وقاد مَيْلاً طويل الأمد إلى انخفاضها، بسبب تحسُّن الإنتاجيّة ورغم التحسينات الكبرى في إنتاج الذهب في المناجم الأميركيّة (منذ منتصف القرن التاسع عشر)، ثمّ في جنوب إفريقيا (في نهايته). وعلى هذا الأساس قدّمتُ نقداً لنظريّة الدورات الطويلة المسمّاة بدورات كوندراتييف. في حين أنّ إلغاء المعادل الذهبي قد خلق وضعاً تستطيع القروض فيه أن تتجاوز الحاجات وتمسح في طريقها مفهوم المستوى العادي للأسعار ذاته. وهذا الوضع كان مطلوباً ومفيداً جدّاً في الرأسماليّة الاحتكاريّة التي يصبح معها التضخُّم (وهو مفهوم مختلف عن مجرَّد ارتفاع الأسعار) ـ المستحيل مع المعادل الذهبي ـ سياسةً تُنَفَّذ منهجيّاً من أجل خدمة أشكال التنافس الجديدة بين الاحتكارات وفي صالح هذه الأخيرة. وهو ما استلزم إلغاء المعادلة الذهبيّة.

٣ ـ على أيّ حال لا يستحقّ نظام الأسعار النسبيّة في الرأسماليّة النعت الذي تسبغه عليه الإيديولوجيّة المسيطرة الآن، بوصفه تعبيراً عن عقلانيّة السوق. فالعقلانيّة تقتضي ـ كما قدَّر والراس ـ حركيّة مطلقة لدى الرأسمال، أيْ إلغاء أيّ هامش من التمويل الذاتي، وهو ما يفترض بدوره إلغاء الملكيّة الخاصّة. ولفت الانتباه فيما بعد إلى أنّ الإصلاحيّين السوفيات (منذ عهد خروتشوف) اقترحوا هذه الطوباويّة تحديداً، أي رأسماليّة من غير رأسماليّين.

٤ ـ مع ذلك، لا يلعب النقد والتسليف هذا الدور السلبي وحسب، أيّاً كانت

أهمّيّته. فقد بيَّنتُ، انطلاقاً من نقدي لروزا لوكسمبورغ، أنَّ ديناميّة التراكم تستوجب حقناً مبرمجاً من التسليف. وذلك هو الدور النشيط للائتمان الذي وصفتُه بنمط التضبيط.

٤ ـ نقد نظريّة الدورة

١ ـ ليست الدورة ظاهرة نقديّة، وإنّما هي تعبير دوري عن اللاتوازن الخاصّ بالرأسماليّة بين الطاقة الإنتاجيّة والقدرة الاستهلاكيّة. وهو لاتوازن مَيْليّ دائمٌ يجري تجاوزه بصورة دائمة. وقد اقترحتُ نموذجاً ذاتيَّ التوليد للدورة يرتكز فقط إلى المفاهيم المدروسة في الرأسمال، والمسمّاة في اللُّغة الحديثة بالمضاعِف والمسرِّع. وسجّلتُ على هذا النموذج عوامل توسيع الائتمان، وحركة الأجور الفعليّة، ومعدّلات الفائدة، من دون القبول باختزال الدورة إلى مستوى تعبيرها النقدي. وفي هذه الروحيّة اقترحتُ نقداً للنظريّات البرجوازيّة الحديثة ـ هارود، هيكز وغيرهم. . .

٢ ـ كانت المرحلة الجديدة التي دخلناها آنذاك، بعد الحرب العالميّة الثانية، تبشّر بأنماط جديدة من التضبيط ـ سُمّيت فيما بعد بالفورديّة ـ تتمتّع بقابليّة كبح التموُّجات الدوريّة الواسعة التي عرفها القرن التاسع عشر ممتدّاً حتّى سنة ١٩٥٠، وبأن تُحِلّ محلّها إطاراً ظرفيّاً أقصر.

٥ ـ نقد نظريّة توازن ميزان المدفوعات

١ ـ الهاجس الضمنيّ لكلّ مناهج التحليل الاقتصادي التقليديّة هو تشريع النظام الرأسمالي عبر محاولات إثبات أنّه يُدار بآليّات ذاتيّة الانتظام تميل إلى إقرار التوازن وتجعل منه أوج المتعة. وتبدو هذه الهواجس بصورة خاصّة في النظريّات المتعلّقة بميزان المدفوعات الخارجيّة، التي تجتهد كلّها في إثبات أنّ قوى السوق تعمل باتّجاه التوازن. وقد وصفت هذا البحث اليائس ـ الذي بدت لي مقترحاته كلّها بلا أساس علمي ـ بأنّه تعبير عن «إيديولوجيّة التناغم الكونيّ».

وعاينتُ، تباعاً، النماذج الثلاثة المقترحة للتضبيط الآلي: المفاعيل الأسعار (التي تغفل المرونات المعاكسة)، والمفاعيل الصرف (التي تشكّل تعبيراً آخر عنها)، والمفاعيل المداخيل (التي ليست النتائج الموازِنة فيها إلاّ مَيْلِيَّةً لأنّها مماثلة للنتائج التي يُعَبَّر عنها بقانون التصريف).

وأعدتُ وضع هذه التحليلات في إطار النموذج ـ الذهب، ثمَّ في إطار الصيغ

المتتالية لنماذج العملات الأجنبيّـة، ملاحـظاً أنَّ إلغاء المعـادل الذهبي قـد ألغى مفهوم الصرف الطبيعي، وأنَّ البحث عن معدّل متوازن للصرف يفترض نظرية نقديّة كمّويّة ـ كما رأى ذلك أتـاليون ـ وأنَّ هـذه النظريّـة ذاتها لا تقـوم على أسـاس علمي، كما أنَّ البحث فشل منذ البـدء في تحديـد الآليّات المنتجـة لهذا المعـدّل. واقترحتُ بـدل هذه المفاهيم الخياليّـة، مثل المعـدّل المتوازن للصرف الـذي يضمن التشغيل الكـلّي ـ الذي اخترعه جوان روبنسون بصورة مصطنعة ـ مفهومَ المصرف المسيطر الذي يؤمِّن تـوزيعاً للمـردوديّة متـلائماً مـع مقتضيات التكيُّف البنيـوي للتوسُّـع الـرأسـمالي العـالمي لـدى الأطراف الأضعف.

٢ ـ وبمعادلة ذلك، اقترحتُ نقل حقل التحليـل إلى حيث يمكن قياس الآليّـات الفعليّـة التي تميـل إلى إعـادة نـوع من التـوازن، ولكن عن طـريق مـا أسمِّيـه تكيُّف الأضعف للأقوى.

٦ ـ نقد نظريّة التنمية الوليدة

١ ـ كانت نظريّة التنمية آنذاك وليدة تقريباً. وكنتُ أُريد أن أُظهِر منـذ البدايـة أنَّها ستنتهي إلى الفشل. وهو ما نراه اليوم مع أزمة نظريّة التنمية التي اختـارت أدوات تحليلها من الاقتصاد التقليدي الذي اقترحتُ نقد منطقه الـداخلي. فعـاينتُ على هـذا المشكلات الزائفة التي طرحتها (الآليّات النقـديّة والـظرفيّة المعـاكسة. . .) لكي أُبـيِّنَ لاحقـاً أنَّ تأمُّـلاتها في اختـلالات ميزان المـدفوعـات في الأطـراف، المـوصـوفـة بحقٍّ بالمُزْمِنـة، تقود بـالضرورة إلى التخلّي عن الأدوات التقليـديّة في صـالح تحليـل منهجي لتكيُّف الأطراف بنيوياً مع مقتضيات التراكم العالمي، وأنَّ هذا التحليل يلزم بالخروج من حقل الاقتصادي الضيِّق والالتحام بالمادِّيّة التاريخيّة.

٢ ـ أصررتُ عـلى إثبات تهـافت الاقتراحـات المقدَّمـة بشأن إدارة نقـد البلدان المستقلّة حـديثاً التي تضـع على عـاتقها مهمّـة جعل النقـد وسيلة للتنمية. وقلتُ بـأنَّ الائتمان في الأنظمة التابعة المستندة إلى النموذج ـ العملة الأجنبيّة يقوم بنفس الوظائف التي يقـوم بها في المـراكز. والانتقـادات التي وجَّهتُها إلى نـظريّات الصرف (المفـاعيـل الأسعار، والمفاعيل الصرف، والمفاعيل المداخيل) كانت تبدو لي صالحة للأطـراف كما للمراكز، ولم أرَ أيَّة مفاعيل معاكسة خاصّة بالأنظمة الطَرَفيّة. إلّا أنّي لفتُّ الانتباه إلى ضرورة نقل التحليل من حقل المشكلات الـزائفة إلى المشكلة الفعليّـة، أي ما أُسمِّيـه الاندماج المصرفي للأنظمة الطَرَفيّة، في خدمـة التكيُّف البنيوي، وهـو ما شكَّـل محور

تحليلي. ويجب وضع المرافعة دفاعاً عن الاستقلال النقدي في أفق هذا الانسحاب من عقدة الاندماج العالمي المتأزِّمة. ولكنْ يجب الذهاب إلى النهاية، من دون أوهام إمكانيّة الحفاظ على حرِّيّة التجارة ـ وهو ما أبرزه فشل تجارب العملات المستقلّة في أميركا اللاتينيّة في القرن التاسع عشر. وكان يجب الخروج إذاً من الاندماج المصرفي ووضع سياسة تحكُّم بالصرف.

٣ ـ رصدتُ مجموعة ثانية من المشكلات الزائفة عُبِّر عنها في السجال المتعلِّق بنقل «الظرفيّة» من المراكز إلى الأطراف، وجرى فيه تحميل هذا النقل إلى آليّات نقديّة كمّيّة أو إلى مضاعف التجارة الخارجيّة، ودعوتُ، على عكس ذلك، إلى تحليل المشاكل انطلاقاً من الظرفيّة الفاعلة عالميّاً. فالدورة، منظوراً إليها بتلك الطريقة، تعمل كأداة لتكيُّف الأطراف بنيويّاً مع مقتضيات التراكم العالمي، وتظهر اقتصادات الأطراف فيها لا بوصفها مكوِّنات خاصّة للنظام العالمي، مهما كانت ضعيفة وتابعة، وإنّما كامتدادات خارجيّة لاقتصادات المراكز. ومع ذلك تقوم الأطراف، في هذا الإطار، بوظائف مهمّة في توسُّع الرأسمال عالميّاً، عن طريق منح صادرات المراكز وسائل الاندفاع عبر تسريع تفكيك الأوساط غير الرأسماليّة. واقترحتُ أن تتمَّ هذه التحليلات في صيغ ملموسة خاصّة بالمراحل المتعاقبة للعَوْلَمة. وذكَّرتُ بدور الأطراف الأساسي في المرحلة الاستعماريّة، وبالتحوُّلات التي انطلقت، بدءاً من سنة ١٩٤٥، من التحديث الأوروبي الذي غدا مركز ثقل المرحلة الجديدة في التراكم العالمي، واعتبرتُ أنَّ تصنيع العالم الثالث واندماج بلدان الشرق يمكن أن يلعبا في المستقبل دوراً أساسياً في متابعة التوسُّع العالمي للرأسمال.

٤ ـ يقع ضغط التكيُّف البنيوي المشار إليه في أساس الميل المزمن لميزان مدفوعات الأطراف إلى الخلل. فالتقدُّم الدائمْ للمزايا المطلقة في صالح المراكز، والطبيعة المحدودة لمجموع القطاعات الإنتاجيّة المؤهَّلة في الأطراف، وضغط حركة هجرة أرباح الرساميل الأجنبيّة التي تميل دائماً إلى تجاوز حجم الرساميل الجديدة الداخلة، والمفاعيل الاجتماعيّة والسياسيّة للاستقطاب العالمي (التمدين، التفاوت في توزيع الدخل، نموّ الإنفاق الإداري. . .)، هذه كلّها تنتهي دائماً بالضغط على ميزان المدفوعات.

لقد وضعتُ في هذا الإطار من التحليل ما أسميته نقل الأثر المضاعف للتوظيف (الناتج عن اللعبة المزدوجة للمضاعِف والمسرِّع) من أطراف النظام إلى مركزه، الناتج

بدوره عن الميل الهامشي القويّ إلى الاستيراد وتصدير أرباح الرأسمال الأجنبي. واستنتجتُ هنا أيضاً أنَّ الاقتصاد المتخلّف ليس اقتصاداً محلّياً متأخراً، بل هو فرع من الاقتصاد المسيطر.

كان بريبيش قد قدَّم اقتراحات من أجل تفسير الخلل المزمن في ميزان مدفوعات الأطراف، تعزو السبب إلى ضعف ميل المركز المسيطر الجديد ـ أي الولايات المتحدة ـ إلى الاستيراد، على عكس ميل بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر. ولاحظتُ، لدى التحليل النقدي لهذه الآراء، بأنَّ الظرفيّة المسبّبة هنا هي ظرفيّة خاصّة جدّاً تعود إلى إعادة البناء الأوروبي والياباني، وما إن ينجز هذا البناء حتّى تضطرّ الولايات المتحدة إلى الانفتاح بدورها على الصادرات الخارجيّة.

وقادني تحليل الخلل الميلي في ميزان مدفوعات الأطراف إلى اقتراح التمييز بين ميزان الحسابات الفعليّة (التي تثقلها قوى اللاّتوازن التي تفرض التكيُّف البنيوي) وبين ميزان حركة الرساميل المصرفيّة المترافقة مع الاندماج المصرفي. وهذا التمييز يبدو لي دائم الأهمّيّة، ولكنْ قلّما يؤخذ في الاعتبار. والواقع أنَّ شَبْك هاتين المجموعتين في واحدة ـ كما يفعل صندوق النقد الدولي ـ يزيح المشاكل الحقيقيّة (التكيُّف البنيوي) لصالح المشاكل الزائفة (آليّات السوق المعتبرة ذاتيّة التضبيط). ولا يوجد حلّ لوضعيّة الخلل هذه وللنقص البنيوي الدائم في الأطراف في إطار النظام وتخفيض لأسعار العملات ينتهي كلّ تسع مرّات من أصل عشر بارتفاع موازٍ في الأسعار يلغي آثاره المتوقّعة. والأمر هنا يتعلّق بآليّة «النقل العالمي» لهياكل الأسعار التي تعني أنَّ النظام النقدي العالمي هو أداة في خدمة التراكم عالميّاً. في حين أنّه يمكن تخيُّل نموذج للاقتصاد الرأسمالي المتطوِّر من دون إدخال العلاقات الدوليّة، إلاَّ أنَّ هذه الطريقة لا تعني شيئاً لاقتصاد الأطراف. ويصبح مفهوم التمحور الذاتي حاسماً هنا.

٥ ـ بدأتُ تحليل التكيُّف البنيوي المشار إليه انطلاقاً من صياغة سلسلة من المسائل جرى تناولها منفصلة في التحليل الاقتصادي:

أ ـ إشاعة النقد في قطاعات اقتصاد الكفاف وفي القطاعات الموروثة في أنماط سابقة على الرأسماليّة عبر العدوان الخارجي (أي الواردات) يقود إلى تكوُّر يولِّد بدوره أشكالاً جديدة من الإنتاج، خاضعة ومضاعفة الاستثمار. وهي التي أُعيد اكتشاف وجودها فيما بعد وسُمِّيت بالاقتصاد غير الرسمي.

ب ـ التدفُّق اللاّحق للتوظيفات الأجنبيّة والمركَّز في الاقتصاد المنجميّ وفي

الزراعات التصديريّة لا بُدّ أن يجرّ بالضرورة تدفُّقاً معاكساً للأرباح يتجاوزه بالحجم، ويعطي بالتالي لنموّ الأطراف طابع سلسلة من «المعجزات» المجهضة مُبْرزاً لااستقلاليّة الأطراف. واقترحت تمييز آثار هذه التدفُّقات في الأطراف عن الحركات المماثلة ظاهريّاً في المراكز الفتيّة، هذه المراكز التي عبَرَت من حالة المستدين الفتيّ إلى حالة المستدين الناضج ثمّ إلى حالة الدائن، بينما توقّفت الأطراف في حركتها عند الحالة الثانية لكي تعاد لاحقاً إلى الحالة الأولى.

ج ـ كانت الديناميّة الإجماليّة للتراكم في الأطراف محكومة بديناميّة النشاطات التصديريّة. بينما كان التمفصل الأكبر في المراكز هو الذي يربط إنتاج وسائل الإنتاج بالمنتجات المعدَّة للاستهلاك المحلِّي النهائي. وقد تميَّز الدور المحرِّك للإنتاج من أجل التصدير بعدم التكافؤ المتزايد في توزيع الدخل في الأطراف، الذي يحدث مجموعة من الاختلالات الخاصّة التي هي أعراض التخلُّف الحديث: أي إفقار الفلّاحين وتعزيز موقع الريع العقاري، وتفضيل التوظيفات الخفيفة، وأخيراً، الانفصال البارز بين أجر العمل والإنتاجيّة، وعدم ترابط قطاعات الاقتصاد، وتراصُف «معجزات» لا مستقبل لها إلى جانب مناطق تمّ تحويلها إلى خرائب.

د ـ لم تكن الأدوات التقليديّة للاقتصاد النيوكلاسيكي تسمح بتحليل صحيح لهذه المسائل. ففي النقاش المتعلِّق بالتطوُّر الأسرع للقطاع الثالث جرى دمج نشاطات غير متجانسة في مجموعة واحدة. وقد ذكرتُ في هذا الصدد أنَّ النقاش القديم الكلاسيكي (آدم سميث)، والماركسي في مفاهيم العمل المنتج (العمل الذي يبادل مقابل رأسمال) والعمل غير المنتج (الذي يبادل بمداخيل) كان أكثر فائدة على هذا الصعيد. وكذلك في السجال بشأن عقلانيّة خيار التوظيفات تاه الاقتصاد النيوكلاسيكي منذ بوم باروك الذي لم يتوصَّل إلى صياغة مفهوم لإنتاجيّة الرأسمال مختلف عن مفهوم تخفيض قيمة المستقبل. وهكذا كان يجري إفراغ الأساسيّ من النقاش بشأن عقلانيّة الخيارات الاقتصاديّة، أي اعتبار قسمة الاستهلاك/ التوظيف نتاجاً لعلاقة اجتماعيّة (يُعَبَّر عنها في توزيع الدخل بين أجور وأرباح)، وأنَّ هناك عقلانيّة جماعيّة أخرى يمكن أن تحلّ محلّها.

٦ ـ يبقى أنَّ مجمل التحليلات المقترحة في الأطروحة لنقد اقتصاد التنمية الناشئة هي تحليلات محدَّدة بالتاريخ. فالمرحلة كانت لحظة فاصلة بين الاستقطاب القديم

القائم على التمييز بين مراكز مصنَّعة وأطراف عديمة التصنيع، والاستقطاب الجديد الذي سيتطوَّر مع تصنيع الأطراف. وكانت الأمثلة والتجارب التاريخيّة التي بنيتُ تحليلاتي عليها تنتمي إلى بنية من الاستقطاب العالمي يجري تجاوزها، بقوّة الأشياء ذاتها. ولدى إجراء محصِّلة هذه التحليلات سأعود إلى الحدود التي فرضها عليها هذا المعطى الموضوعي.

٧ ـ نظريّة وتاريخ

١ ـ النقد المزدوج لنظريّة التنمية الناشئة وللفكر الاجتماعي البرجوازي الذي يدَّعي الاستناد إليها، عبر إعطاء موقع مسيطر للاقتصادي، ولكنْ مستلب وعديم الصرامة المنطقيّة، هذا النقد قادني تلقائيّاً إلى تحويل مسألة التخلُّف إلى حقل المادِّيّة التاريخيّة. وقد فهمتها، لا بوصفها جمعاً لأبعاد مختلفة شكّلت مواضيع لسلسلة من العلوم المنفصلة، التي وضعها الفكر البرجوازي في مواقع التعارض، ولكنْ بوصفها التعبير عن وحدة النظريّة والتاريخ، ووحدة الحقول الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي.

كان من الطبيعي، إذاً، أن أرفض مثلاً النظريّات الثقافيّة أو الديمغرافيّة للتخلُّف كما رفضتُ تفسيره الاقتصادي (بمعنى الاقتصاد التقليدي). كما لم أتمسَّك كثيراً، بالمناسبة، بهذه الشروح خارج حقل الأطروحة الرسمي، فأشرتُ فقط إلى أنَّ التفسير الديمغرافي تنقصه الصرامة. فمفهومه للسكّان يفقد أيّ معنى خارج إدراك أنماط الإنتاج (تطوُّر القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج)، كما أنّه لا يفسّر التاريخ الديمغرافي الحقيقي الذي هو تاريخ الثورة الديمغرافيّة في الرأسماليّة، أي تاريخ الشعوب الأوروبيّة، في الدرجة الأولى، قبل أن يصبح تاريخ الآخرين. وعليَّ أن أقول بأنَّ الديمغرافيا لم تحقِّق تقدُّماً يقنعني بنقيض ما أعتقد حتّى الآن لأنَّها ظلَّت منفصلة عن نظريّة الرأسماليّة والتراكم والاستقطاب.

٢ ـ كنت أعتبر أنَّ بناء نظريّة للتراكم على الصعيد العالمي يستدعي مثيلاً له في تاريخ التشكيلات الاجتماعيّة. وعبَّرتُ عن ضرورات ذلك في الصفحات الأولى من الأطروحة، عندما أشرت إلى أنَّ الاندماج في العَوْلَمة الرأسماليّة قد أدّى إلى تطوُّر متميِّز للرأسماليّة في أطرافها. وهذا التطوُّر المتميِّز يمنع الخلط بين التخلُّف وبين أيّ مرحلة سابقة من التطوُّر إلخ... وإذا ما استخدمتُ تعابير الذين يرفضون، في التعليم

الاقتصادي، فصل النظريّة عن التاريخ، قلت بأنّني دعوتُ إلى التمعُّن في ديناميّة النظم فيما يتعدّى «الديناميّة في النظام».

كنت دائماً منشغلاً بهذا السؤال الذي لم أتأخّر عن صياغة استخلاصاتي الأوَّليّة بشأنه في سلسلة من المقترحات التي يمكن أن ألخِّصها في التعابير الآتية:

أ ـ ولادة التخلُّف تخرج من الحقل المحدَّد تقليديّاً بوصفه الحقل الاقتصادي.

ب ـ وحدة التحليل التي تفرض نفسها هنا ـ أي النظام العالمي لا التشكيلات الوطنية المكوِّنة له ـ تستدعي تحديد الرجوازيّة ـ أو الرأسمال ـ وكذلك الطبقات المنتجة الخاضعة لاستغلاله على هذا المستوى. وبمعنى آخر يجب تحليل البنية الطبقيّة للنظام على الصعيد العالمي.

ج ـ حدَّدتُ في هذا الإطار الاستقطاب بين المراكز والأطراف بواسطة فارق مردود العمل الذي هو في الأطراف أقلّ منه في المراكز المساوية لها من ناحية الإنتاجيّة، ودعوتُ إلى تحليل تاريخ تشكّل هذا الاستقطاب، وقياس طبيعة التغيُّرات التي تنطلق منه عن طريق تصنيع الأطراف.

د ـ لا تأخذ الظاهرات السياسيّة ـ الاشتراكيّة الديمقراطيّة بين الطبقات العمّاليّة في المراكز، والمفاهيم اللينينيّة المسيطرة في الأطراف ـ معناها إلاّ في إطار تحليل الاستقطاب الاجتماعي العالمي الناتج عن التراكم الرأسمالي الذي ينتشر عالميّاً بدوره.

هـ ـ أُخِّر بناء نظريّة تشكيلات الرأسماليّة «القائمة فعليّاً» عن طريق ابتذال الماركسيّة وإعطاء القاعدة الاقتصاديّة نفس مستوى التحديد ونفس المضمون في الرأسماليّة كما في المجتمعات السابقة عليها. مع العلم بأنَّ هذا الابتذال يُبْطِل اكتشاف ماركسِ الأساسيِ المتعلِّق بخصوصيّة الرأسماليّة: أي الاستلاب الاقتصادي.

اقترحتُ على هذه الأسس آنذاك خياراً تاريخيّاً يقوم على الاعتراف بأنماط إنتاج أساسيّة (المشاعيّة البدائيّة المترافقة مع إيديولوجيّة القرابة، العبوديّة، الإقطاع وقريبه النمط الخراجي، النمط التجاري البسيط) متعاقبة أو متجانبة، وأحياناً مترابطة ضمن مجموعات أوسع بواسطة التجارة البعيدة المدى إلخ . . . وكانت هذه الصياغة الأولى موضع مراجعات متتالية في السنوات اللاَّحقة.

ولَمّا كنتُ قد رفضتُ أن أعالج التشكيلات الرأسماليّة الطَّرَفيّة من ضمن ثنائيّة الحداثة وبقايا الماضي، فقداقترحت لها تصنيفاً قائماً على تاريخ اندماجها في الرأسماليّة

العالميّة. وتركّز مقترحاتي هذه على غلبة الرأسماليّة الزراعيّة والتجاريّة التي يجري اليوم - أي بعد ثلاثين عاماً - تجاوزها عن طريق أشكال الاستقطاب الجديدة. إلاَّ أنّني أشرتُ مع ذلك إلى أنَّ البرجوازيّة الطّرَفيّة هي، بطبيعتها ومنذ نشوئها وأيّاً كانت أشكال الاستقطاب السائدة، كومبرادوريّة ولا تتجاوز طموحاتها الوطنيّة الرغبة البدائيّة في الاستقلاليّة. وبهذه الروحيّة اعتبرتُ رأسماليّة الدولة في الأنظمة الوطنيّة الجذريّة في العالم الثالث - الصاعدة آنذاك - لا كبداية انتقال نحو الاشتراكيّة، وإنّما كشكل جديد للتوسُّع العالمي للرأسماليّة.

٨ - مُحَصِّلة

١ - لا شكَّ أنَّ الأطروحة التي دافعتُ عنها سنة ١٩٥٧ كانت متقدِّمة على زمنها. ويكفي العنوان وحده لإبراز ذلك (**الآثار البنيويّة للاندماج العالمي للاقتصادات السابقة على الرأسماليّة. دراسة نظريّة للآليّة التي ولّدت الاقتصادات المسمّاة متخلِّفة**).

كنت أدافع، إذاً، منذ تلك الفترة، عن الفكرة القائلة بأنَّ التخلُّف ليس مرحلة متأخِّرة من التطوُّر، وإنّما هو نتاج حديث للتوسُّع العالمي للرأسماليّة المسؤول عن تطوُّر المراكز وتخلُّف الأطراف في الوقت نفسه. واستعدتُ مصطلحات المراكز والأطراف من كتابات بريبيش الأولى، ولكني أعطيتها مضموناً جديداً كلّيّاً. في حين أنَّ نظريّة روستو التي ستنشر الرؤية التطوّريّة الخطّيّة في شكل اقتصادي، ميكانيكي، وتبسيطي - كما تقدّم البرجوازيّة إيديولوجيّتها عادة - (وربّما كان ذلك هو سبب نجاحها)، لم تكن قد نُشرت بعد (ستنشر سنة ١٩٦٠). وأمّا نقدها فلم تبدأ صياغته إلاَّ في أواخر الستّينات. وأعمال المدرسة الأميركيّة اللّاتينيّة كانت في بداية تكوُّنها الأولى، ولم يكن راوول بريبيش قد صاغ بعد «التنمويّة» التي اعتبرها شكلاً من التطوُّريّة، ولو أنَّ لطافتها وذكاءها لا يقارن بمقترحات روستو الفظّة. وستصبح «التنمويّة» في الستّينات والسبعينات مضمون إيديولوجيّة التطوُّر، وهي التعبير عن المشروع البرجوازي الوطني للطبقات القائدة في العالم الثالث في المرحلة التي أُسمِّيها «مشروع باندونغ». وكانت الانتقادات التي وجّهتُها لنظريّة التطوُّر الناشئة تدوَّن سلفاً إذاً في الموقع المعاكس لأطروحات «التنمويّة». وما إنْ جرت صياغة هذه الأخيرة حتّى طرحتُ شكوكي بشأن صوابيّتها. وعندما ظهر، في تلك اللّحظة، النقد اليساري للتنمويّة الذي وصف نفسه بـ «نظريّة التبعيّة» منذ السبعينات، قدَّرتُ أنّه لن يذهب إلى الجذور في النقد

الضروري لنظريّة التنمية. واخترتُ مباشرة النقد الماوي ـ منذ أن صيغ في بداية الستّينات، وبخاصّة منذ سنة ١٩٦٦، عندما فتح فصل «الثورة الثقافيّة». وأضيف أنَّ المنهج الذي اعتمدتُه منذ سنة ١٩٥٧ ـ اعتبار النظام العالمي وحدة تحليل التراكم ـ كان سابقاً على المدرسة الفكريّة التي سمَّت نفسها مذّاك «النظام العالم».

قدَّمتُ إذن منذ البداية فكرة تقول بأنَّ التخلُّف كان نتاجاً للتكيُّف البنيوي للمجتمعات التي لم تكن في أساس القفزة النوعيّة المتمثِّلة بقيام الدولة الوطنيّة البرجوازيّة والاقتصاد الرأسمالي المتمحور على ذاته، والتي خضعت بالتالي للتوسُّع الخارجي لهذه الأخيرة. وركَّزتُ على ضرورة التميّز الواجب بين الأطراف والمراكز الجديدة. وسمات التخلُّف، وفي الدرجة الأولى الديناميّة الاجتماعيّة التي تميِّزها عن سمات المراكز (والتي يمكن تلخيصها بالقول بأنَّ عوائد العمل في المراكز تتقدَّم بموازاة الإنتاجيّة في حين أنَّها ليست كذلك في الأطراف)، هذه السمات ليست ظواهر عابرة وإنَّما هي نتيجة منطق التراكم على الصعيد العالمي. وعلى هذا المستوى تحديداً، لا على مستوى المراكز المعتبرة اصطناعيّاً في عزلة، ينتشر التخلُّف بفعل قانون التراكم والإفقار. فليس الاستقطاب، إذن، حادثاً يعود إلى أسباب محلِّيّة خاصّة (ثقافيّة أو ديموغرافيّة أو غير ذلك) بل هو ملاصق لا ينفصل عن الرأسماليّة القائمة فعليّاً ولا يمكن بالتالي إزالته من ضمن منطق توسّعه ذاته.

كان نقدي لإيديولوجيّة التنمية يذهب، إذاً، إلى جذور المشكلات. وقد استخلصت من ذلك نتيجة منطقيّة هي أنَّ سياسة التنمية الفعليّة تستوجب التحكُّم بالعلاقات الخارجيّة، أي فكّ الارتباط الحيوي لأيّ مبادرة إصلاح بنيوي داخلي.

لم أكن أنتسب إلى فيلق «روّاد التنمية»، إذا اعتمدنا عنوان المؤلَّف الذي خصَّصه البنك الدولي لهم. بل كنت على العكس من ضمن روَّاد نقد التنمويّة. وقد أصبح هذا النقد اليوم شديد الرواج بعد أن توفِّي مريضه.

كانت الصياغات التي اقترحتُها بين سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٧٠ بعيدة مع ذلك عن أن تكون مُرْضية تماماً. وسأشير إلى صياغات النواقص والأخطاء التي شكَّلت برنامجي للسنوات اللاّحقة.

٢ ـ يستوجب برهاني نقداً أساسيّاً للفكر الاجتماعي البرجوازي، وبصورة

أخصّ العلم الاقتصادي المزعوم الذي تكوَّن كمحاولة ردّ على المادِّيّة التاريخيّة التي أطلقها ماركس. وقد أردتُ أن أذكِّر بأنَّني حاولتُ في الصفحات السابقة أن أثبت عدم الاتّساق المنطقي فيما يُسمَّى بعلم الاقتصاد النيوكلاسيكي. وكما أشرت أيضاً، فإنَّ النتيجة التي استخلصتُها هي أنَّه لا ضرورة على الإطلاق للتخصُّص في هذا التمرين غير المجدي والعبثي. ولم تكن الجهود التي بذلها اقتصاديّو النظام، من أجل تطوير مناهج خاصّة تسمح لعلمهم بأن يكون أداة لإدارة النظام الرأسمالي، عديمة الجدوى من وجهة نظرهم. إلاَّ أنَّها لم تُغْرِني مرَّة لكي أقدِّم فيها مساهمة شخصيّة محتملة.

يبقى أنَّ تحليل الوجهة الاقتصاديّة للواقع، كما كنت أفهمها عندما كتبت أطروحتي، لم يبدُ لي مقنعاً تماماً وكافياً فيما بعد. وقد بقيتُ في بعض المسائل أسيراً للتفسير النَّصيِّ - أو الخاطئ - لقراءتي لماركس.

كانت الثورة الثقافيّة الصينيّة على هذا المستوى لحظة مهمّة بالنسبة إليّ لاكتشاف هذه الحدود. وهذه الثورة تقع تحديداً بين دفاعي عن أطروحتي سنة ١٩٥٧ وبين نشرها تحت عنوان التراكم على الصعيد العالمي (١٩٧٠).

يقع النقد الماوي للتجربة السوفياتيّة على يسارها، نقيضاً للانتقادات اليمينيّة التي قدَّمها الإصلاحيُّون منذ مرحلة خروتشوف. وأعتقد أنَّه ليس من الخطأ القول - كما أعلن المانيفستو الإيطالي وروسانا روساندا آنذاك - بأنَّ هذا النقد يشكِّل «عودة إلى ماركس»، الذي أبهتته السوفياتيّة بالتدريج، ومن قبلها الحركة العماليّة الأوروبيّة.

لقد دعت الماويّة إلى التفكير في عمليّة الانتقال، وإعادة التوازن إلى أهدافه المتناقضة. وطرحت السؤال: هل المطلوب بالدرجة الأولى تطوير القوى المنتجة حتّى ولو أدّى ذلك إلى إعادة إنتاج الكثير من الخصائص الأساسيّة للرأسماليّة؟ أم المطلوب «بناء مجتمع آخر»؟ كما طرح هذا السجال، الذي انفتح أخيراً، السؤال بشأن عدم حياد التكنولوجيا الذي كان مطموساً في الماركسيّة التاريخيّة السابقة. وقد قمتُ، في هذه المسألة بنقد ذاتي وبتدقيق ضروري كان يتراءى وراء التساؤل «اللّحاق أو بناء شيء آخر» سجالاً أعمق بشأن مغزى الاستقطاب وبُعْده في الرأسماليّة العالميّة القائمة فعليّاً. وهو السؤال الذي كنت أطرحه على نفسي وشكَّل المحور المركزي لأطروحتي.

ظلَّ الاقتصاد السياسي الماركسي، كما فهمتُه، أسير مفهوم مجتزأ لهذا

الاستقطاب. وكبرهان على ذلك أسوق رؤيتي للإفقار الذي عزوته إلى التراكم في نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد استرجعت في هذا السياق موضوعة لينين القائلة بأنَّ التراكم (في النموذج المجرَّد للنمط الرأسمالي) لا يتطلَّب نموّاً في الأجور الفعليّة لأنّ السوق يمكن أن يتوسّع عن طريق الطلب على منتجات التجهيز. وقطعت سنة ١٩٧٣ مع هذا التخطيط واستخلصتُ بأنَّ إعادة الإنتاج الموسَّعة في الإطار المجرَّد للتصميم العام لنمط الإنتاج الرأسمالي تستلزم نموّ الأجر الفعلي. وتخلّيتُ، في الوقت نفسه، عن مقولة الانخفاض الميلي لمعدّلات الربح التي كنت متمسّكاً به. وأجبرتني هذه القفزة على تعميق السؤال بشأن الاستقطاب لكي أعيد فيها بعد صياغة قانون التراكم العالمي وعمليّة الإفقار الذي يعبِّر عن نفسه من خلاله.

٣ ـ خلال السنوات اللّاحقة كنتُ متمسِّكاً بهدف إعادة صياغة هذا القانون مميِّزاً إيَّاه بوضوح أكبر عن التراكم في النمط الرأسمالي المجرَّد. وكان يجب أن تقودني هذه المشاغل إلى إعادة النظر في اقتراحاتي المتعلِّقة بتحقيب الرأسماليّة، إن فيما يتعلّق بالماضي، أو بالحاضر، أو بالمستقبل الجاري بناؤه.

لقد علّقتُ، في أطروحتي، كما في التراكم، أهمّيّة كبرى على القطع الذي مثّله الانتقال إلى رأسماليّة الاحتكارات في ثمانينات القرن الماضي. ولا أعتقد فقط أنَّ حدس لينين يظلّ صحيحاً ومعزَّزاً بتطوّر النظام الرأسمالي حتَّى أيَّامنا، بل أظنّ كذلك أنَّ طريقة التحليل التي اتّبعها في هذا الموضوع تظلّ متفوِّقة كثيراً على المناهج التي اقترحها اقتصاديّو اليسار الجذري (الذين رفضوا الماركسيّة والمقولات اللينينيّة في الإمبرياليّة). وقد حاولتُ أن أظهر تهافت هذه المقولات من خلال نقدي لأطروحات شمبرلين وجون روبنسون وكاليكي. وأقنعني إسناد باران وسويزي اللّاحق بأهمّيّة تحوُّل الرأسماليّة في مرحلة الاحتكارات.

إنَّ تحديد ما كان ـ أو بالأحرى ما سيكون ـ جديداً في المرحلة التي ابتدأت مع تصنيع الأطراف، الجنيني في سنوات الخمسين، يجب أن يُقرأ بروح نقديّة حتماً، ولكن مع الأخذ في الاعتبار بأنَّ ما بدا لي أنّه سيشكّل فيما بعد مرحلة تاريخيّة ـ هي مرحلة باندونغ ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥ ـ كان على وشك الولادة. ومع ذلك فقد قاربتُ تلك المرحلة مزوَّداً بما يكفي من الشكّ في طبيعة المشروع لكي لا أفاجأ فيما بعد باختناقه السريع. وتشهد على ذلك التحليلات التي قدَّمتُها خلال الستّينات لبعض تلك التجارب (مصر

النّاصريّة، والاشتراكيّة الإفريقيّة ـ مالي وغينيا وغانا، والنيوكولونياليّة في ساحل العاج وإفريقيا الغربيّة والجنوبيّة، والمغرب).

وسأعود في فصل قادم إلى تطوُّر صياغاتي المتعلِّقة بالاستقطاب الملازم للرأسماليّة العالميّة.

٤ ـ كان الخروج من الاقتصادي يعني بالنسبة إليَّ تعميق حقل الاحتمالات التي يفتحها التحليل المادِّي التاريخي. وقد سمح هذا الهمّ لي على ما أعتقد بـ : أ ـ صياغة قانون القيمة المَعَوْلَمة في شكل لا يوجد ظاهراً في الأطروحة؛ ب ـ تدقيق طبيعة التباين التاريخي بين النمط الخراجي والرأسمالي، وفي هذا الإطار إعادة صياغة نظريّة العلاقات بين القاعدة الاقتصاديّة والبناء الفوقي والإيديولوجي والسياسي؛ ج ـ اقتراح مقولة التطوُّر اللاَّمتكافئ على مستوى التاريخ؛ د ـ موضعة نقد إيديولوجيّة الرأسماليّة في هذا الإطار (وتحديداً بُعْدها الثقافي الأوروبيّ التمركز).

٥ ـ كان من المستحيل، في مرحلة كتابتي للأطروحة، أن أحلِّل جِدِّيّاً النظام السوفياتي. ولكنْ منذ نهاية الخمسينات سمح النقد الماوي بالذهاب أبعد من النقد التروتسكي السطحي (تحديد النظام بأنّه نظام عمّالي مشوَّه بالبيروقراطيّة). ومنذ أن تخلَّيتُ عن اعتبار المجتمع السوفياتي اشتراكيّاً (ولو مشوَّهاً) بدأت أصفه بكونه واقعاً جديداً. وساهمت، عن طريق نقدي لأولويّة «اللّحاق»، في فتح السجال المتعلِّق بالبُعْد العالمي للاشتراكيّة.

الجزء الثاني ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

توصَّلتُ، إذن، في أواسط الخمسينات، في أطروحتي، إلى نتائج استمررتُ متمسِّكاً بها، فكانت نهائيّة إذن بالنسبة إليَّ: أ ـ ليس التخلُّف تأخُّراً في التطوُّر، بل هو نتاج حديث للتوسُّع الرأسمالي العالمي، الاستقطابي منذ الأصل، الذي شكَّل التناقض بين المراكز والأطراف عن طريق التكيُّف البنيوي الدائم للأطراف لمقتضيات التوسُّع العالمي لرأسمال المراكز المسيطر؛ ب ـ إنَّ وحدة التحليل الضروريّة لكلِّ المشاكل الكبرى في المجتمعات التي دخلت تباعاً مرحلة الحداثة، منذ سنة ١٤٩٢، هو النظام العالمي لا التشكيلات الاجتماعيّة المحلِّيّة والوطنيّة التي يتألَّف منها؛ ج ـ إنَّ هذا

النظام قائم على نمط الإنتاج الرأسمالي الذي منطقه نظام التحديدات السابقة عن طريق الاستلاب الاقتصادي، أي هيمنة القيمة لا على الحياة الاقتصادية وحسب، بل على كلّ جوانب الحياة الاجتماعيّة (الخاضعة للاقتصاد)؛ د ـ إنّ علم الاقتصاد البرجوازي لا أساس علمياً فعلياً له لأنّه يرفع بالجملة خصوصيّة الرأسماليّة، وهو ليس أكثر من إيديولوجيّة تبرير لهذا النظام تزيح المشكلات الحقيقيّة؛ هـ ـ إنّ السياسة الاقتصاديّة البرجوازيّة، المستوحاة، ظاهرياً، من هذا العلم، هي في أفضل الحالات فنّ إدارة التوسُّع الرأسمالي، الناجعة في بعض الشروط والحدود؛ و ـ إنّ سياسات التنمية المتَّبعة لا تتمتَّع بأيّة فعالية، أي أنّها لا تستطيع الاقتراب من الهدف الذي تعلنه (ردم الفجوة بين الشمال والجنوب).

وعلاوة على ذلك فقد أشرتُ إلى نواقص التحليلات التي اقترحتُها في كتاباتي الأولى لسنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥، أي الصياغة المشوّشة، بعدُ، للتمييز بين قانون القيمة، في العامّ، وقانون القيمة المُعَوْلَمة، وهو أساس الاستقطاب.

لقد ركَّزتُ تفكيري، إذاً، في السنوات اللاَّحقة ـ ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ ـ على توضيح مفهوم قانون القيمة المُعَوْلَمة، الأمر الذي يقتضي إظهار نمط اشتغال القوانين الاقتصاديّة للرأسماليّة (وفي الدرجة الأولى قانون القيمة) بصيغ تُدخِلها ضمن منهج الماديْة التاريخيْة. وأعتقدُ أنّي بلغتُ الهدف الذي عيّنتُه لنفسي، بصورة أساسيّة، في الصياغات التي اقترحتها في: **التبادل اللاَّمتكافئ وقانون القيمة** (١٩٧٣)، **الإمبرياليّة والتطوُّر اللاَّمتكافئ** (١٩٧٤)، **قانون القيمة والمادِّيّة التاريخيّة** (١٩٧٦). وتقترح النصوص الآتية قراءة لهذه المؤلَّفات مركِّزة على هذه المسائل وحدها، دون غيرها.

فمن أجل التقدُّم في تحليل توسُّع الاستقطاب الرأسمالي، كنت مضطرّاً بالطبع لإعادة قراءة تاريخ هذا الاستقطاب، دون توقُّف، على ضوء الفرضيَّات والاعتبارات المفهوميّة المتعلِّقة بالقيمة المُعَوْلَمة. في حين كانت المرحلة التي نعيشها مرحلة توسُّع جديد للعَوْلَمة، قائمة على تصنيع (لامتكافئ) للأطراف، مخلِّفة التحوُّلات التي حقَّقها المدّ الصاعد للتحرُّر الوطني. لقد حاولتُ، إذاً، إعادة النظر في صياغاتي المبكِّرة، المرتكزة بنسبة عالية على تحليل المرحلة المنصرمة من الاستقطاب، المطبوعة بالتباين بين البلدان المصنَّعة والعديمة التصنيع. وحلَّلتُ بالملموس التجارب الجديدة السارية، المسمَّاة تنموية، لكي أقترح لها قراءة نقديّة تعيد موضعتها في الأفق الشامل لتطوُّر النظام العالمي. وكان هذا النقد للتنمية ـ الدائم في أعمالي ـ يقود بصورة طبيعيّة إلى

التقدُّم في النقاش المستمرّ بشأن الحلّ الاشتراكي. ولن أقارب الآن هذه الجوانب من المسألة، مؤجِّلاً إيَّاها إلى فصول أخرى.

سأقترح هنا، إذاً، عرضاً موجزاً لخلاصاتي المستقاة من تحليلي لقانون القيمة في روابطه بالمادِّيّة التاريخيّة، وذلك عبر مراحل ثلاث:

(أ) قانون القيمة في نمط الإنتاج الرأسمالي؛ (ب) توزيع القيمة الفائضة في النمط الرأسمالي، (ج)قانون القيمة المُعَوْلَمة وفعله على مستوى النظام الاستقطابي العالمي.

١ ـ قانون القيمة في نمط الإنتاج الرأسمالي

١ ـ إنَّ مركزيّة مفهوم القيمة الماركسي، الذي بقيتُ متمسِّكاً به، للسبب الأساسي الذي ذكرت (الاستلاب الاقتصادي الخاص بالنَّمط الرأسمالي، الذي يحدِّد الحداثة)، قادتني إلى رفض أن أُحِلّ محلّه العرض الوضعي الذي باشر سرافا صياغته (**إنتاج السلع عن طريق السلع**، ١٩٦٠)، ولاقى ترحيباً حماسيّاً لدى اليسار، لأنَّ هذه الطريقة تخلَّت عن التّرهات المكرّرة للقيمة الذاتيّة لدى المدارس النيوكلاسيكيّة. ولاحظتُ، ببساطة، أنَّ المنهج المسمَّى الريكاردي الجديد يظلّ وصفيّاً، ويتمسَّك، مع كلِّ الفكر الاقتصادي المستلَب، بصياغة قوانين اقتصاديّة، لو كانت هذه الأخيرة قادرة أن تكون ضرورات موضوعيّة مستقلّة عن الصراعات الاجتماعيّة (قانون القيمة والمادِّيّة التاريخيّة، ١٩٧٦).

٢ ـ إنَّ مقاربتي الشاملة، التي أعتقدها من صميم المنهج المادِّي التاريخي، جعلتني أنطلق من فكرة «أنَّ صراع الطبقات لا يكشف التوازن الاقتصادي الضروري، وإنَّما يحدّد توازناً ممكناً من ضمن توازنات أخرى ممكنة» (**التبادل اللاَّمتكافئ وقانون القيمة**، ١٩٧٦). عن أيّ صراعات يجري الحديث إذاً؟ هناك ثلاثة مستويات: نمط الإنتاج الرأسمالي، مأخوذاً في أعلى مستويات التجربة، ومستوى التشكيلات الاجتماعيّة التاريخيّة الوطنيّة، ومستوى النظام الرأسمالي العالمي.

وجهدتُ أوَّلاً لإعادة صياغة العلاقة المشار إليها على مستوى نمط الإنتاج الرأسمالي المجرَّد. وقادني عرض ديناميّة التراكم ضمن إطار التخطيط المختزل بالقطاعين اللَّذين أشار إليهما ماركس إلى خلاصة مهمّة هي أنَّ تحقيق الناتج يتطلَّب نموّاً في الأجر الفعلي ارتباطاً بنموّ الإنتاجيّة في كلٍّ من القطاعين (**التبادل اللاَّمتكافئ**

وقانون القيمة، ١٩٧٣؛ قانون القيمة والمادّية التاريخيّة، ١٩٧٦). وأرفقتُ هذه الخلاصة العامّة بالملاحظات الآتية:

أ ـ ذكَّرتُ بدور الاعتماد في التحقيق، وهي الملاحظة الموجودة في أطروحتي، ردّاً على المشكلة التي أثارتها روزا لوكسمبورغ (**التبادل اللاَّمتكافئ. . .**).

ب ـ ذكَّرتُ بميل النظام الدائم الى الإنتاج الفائض، وذلك موجود أيضاً في أطروحتي.

ج ـ عاينتُ إمكانيّة استمرار التراكم في غياب النموّ الكافي للأجور، عن طريق امتصاص الفائض في قطاع ثالث. وعليه تبنَّيتُ الاقتراح الذي قدَّمه باران وسويزي في **رأسماليّة الاحتكارات**، المنشور سنة ١٩٦٦ (**التبادل اللاَّمتكافئ. . .**).

د ـ مع ملاحظتي بأنَّ تصاميم التراكم الديناميكي كانت مبنيّة بالضرورة على فرضيّة أنَّ التكنولوجيا معطاة، فقد لاحظتُ بأنَّ هذه الفرضيّة تلغي جدل القوى الموضوعيّة/القوى الذاتيّة (**التبادل اللاَّمتكافئ. . .**) وتفهم التكنولوجيا ـ خطأً ـ وكأنَّها محايدة بالنسبة إلى العلاقات الاجتماعيّة. وقد صغتُ هذه الجدليّة بالقول «إنَّ صراع الطبقات يعمل على قاعدة اقتصاديّة (وتكنولوجيّة) ويحدِّد تحوُّل هذه القاعدة في إطار القوانين الملازمة للنمط الرأسمالي» (**قانون القيمة والمادِّيّة التاريخيّة**، ١٩٧٦).

هـ ـ وسَّعتُ حقل تحليل المسألة التكنولوجيّة بوصفها مشكلة اجتماعيّة مقترحاً تعميق الروابط بين التكنولوجيا وكلّ من التربية والإيديولوجيا (**الإمبرياليّة والتطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٧٤). وبنفس الطريقة وسَّعتُ حقل دراسة مفهوم القوى المنتجة مُدْرِجاً فيها البُعد البيئي الذي أُعيد اكتشافه منذ مؤتمر البيئة المنعقد في ستوكهولم سنة ١٩٧٢ (**الإمبرياليّة والتطوُّر اللاَّمتكافئ**). وشكَّكتُ في قدرة الرأسماليّة على دمج هذا البُعد في الحساب الاقتصادي (تابعتُ هذه الفكرة في مقال عن هذا الموضوع نُشر سنة ١٩٩٢).

و ـ لاحظتُ بأنَّ نموذج التراكم الديناميكي يفرض التخلّي عن الانخفاض المَيْليّ لمعدَّل الربح، الذي يجب تحليل انحناءاته وفق صيغ تاريخيّة ملموسة (**التطوُّر اللاَّمتكافئ. . .**).

ز ـ كنتُ أدرك أنَّ إعادة قانون القيمة إلى الاندماج في المادِّيّة التاريخيّة قد جرى استيحاؤها من تجديد نقد الاقتصادويّة، السائدة في التفسير السوفياتي للماركسيّة، من جانب الماويّة (**الإمبرياليّة والتطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٧٤).

٣ ـ كان التخلّي عن مفهومٍ القيمة الماركسي مدفوعاً من زعم استحالة تحويل القيم إلى أسعار. وقد لاحظتُ أنّ هذه الاستحالة تعود إلى أنّه كان يجري البحث عن استتباب التساوي، في التحوُّل، بين معدَّل الربح وذلك العائد مباشرة إلى معدَّل القيمة الفائضة. وهذان المعدَّلان يجب أن يكونا مختلفين، وإلاَّ كان نظام استغلال العمل شفّافاً، كما كان في الأنظمة السابقة على الرأسماليّة. وقد ترجم الإثبات المضادّ للتمويل تأويلاً اقتصادويّاً نموذجيّاً «للاقتصاد الماركسوي»، وأخفى خصوصيّة الاستلاب السلعي التي تعطي مفهوم القيمة مغزاه الحقيقي (قانون القيمة والمادّية التاريخيّة، ١٩٧٦؛ التبادل اللاّمتكافئ وقانون القيمة، ١٩٧٣). ومع تأثُّري بالعمل الرِّيادي الذي كتبه فيما بعد بودلو، واستبلت، وتوازييه، **من يعمل لمن**، ١٩٧٩، أظهرت، في **الاقتصاد العربي المعاصر** (١٩٨٠)، توزيع العمل الإجمالي ـ المباشر وغير المباشر ـ المنخرط في قطاعات الإنتاج النهائي المختلفة في المجموع الاقتصادي العربي.

٢ ــ توزيع القيمة الفائضة والمادّيّة التاريخيّة

١ ـ اختار ماركس، وراء إنتاج القيمة الفائضة وتحويلها إلى أرباح، أن يحلِّل عمليّة توزيعها، مُدْخِلاً إلى المسرح لعبة القوى الاجتماعيّة التي تحدِّد حقل المادّيّة التاريخيّة. وأستشهد هنا بأجزاء **الرأسمال** التي لم تكتب، وكان ماركس أعطاها عناوين: «الملكيّة العقاريّة»، «الدولة، الديمقراطيّة، السياسة، والصراع الطبقي»، «الأزمات»، «التجارة العالميّة». والأسئلة العائدة إلى العنوان الأوّل جرت معالجتها جزئيّاً في الكتاب الثالث من **الرأسمال**، وأمّا العائدة إلى العنوان الثالث ففي الكتاب الثاني منه. وقد سبق أن قدَّمتُ، في أطروحتي، الأسباب التي جعلت ماركس يتخلّى، برأيي، عن معالجة العلاقات الاقتصاديّة العالميّة، مثلما فعل الاقتصاد البرجوازي قبل ماركس (ريكاردو) وبعده (الاقتصاد النيوكلاسيكي). فهذه لا تقع ضمن الحقل المحدَّد لنمط الإنتاج الرأسمالي. وذكَّرتُ فيما بعد بهذه الملاحظة الأوّليّة (قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة، ١٩٧٦؛ الطبقة والأمّة، ١٩٧٩).

وحدها إزاحة التحليل من مستوى نمط الإنتاج الرأسمالي إلى مستوى التشكيلة الاجتماعيّة تسمح بمعالجة التوزيع الثانوي للقيمة الفائضة بين الأرباح والفوائد والريوع.

٢ ـ تابعتُ، فيما يتعلَّق بالفائدة، التفكيرَ الذي باشرته في الأطروحة بنقد نظريّة النقد. ورفضتُ المظهر المباشر ـ حيث يبدو أنّ معدَّل الفائدة يتحدَّد بالعرض والطلب

على النقد وكأنّما هناك مجموعتان من الرأسماليّين، الأولى دائنة والثانية مَدِينة، تتصارعان في هذا السوق. وقد قبلتُ في الواقع مقولة ماركس الأساسيّة التي تقول بأنّ عرض الائتمان يتكيّف مع الطلب (هنا يخلق الطلب عرضه ولذلك يتعلّق الأمر، إذاً، بسوق زائفة). وعليه بحثتُ في اتّجاه آخر، هو المحدِّد بدور الوسيط الجماعي في الرأسماليّة الذي يمثّله النظام المصرفي. ويضبط هذا النظام، مثله مثل الدولة، عمليّة التراكم عن طريق تأثيره على الدورة وعلى المنافسة العالميّة ـ حسب التعبير الذي استخدمتُه بالذّات. وقد منهجت عرض هذه المسألة من جديد في مقالتي، **التضبيط** ١٩٩٢. وكذلك عاد سويزي مجدّداً، في نقد راهن **لرأسماليّة الاحتكارات** (١٩٩١)، إلى هذا السؤال بشأن التباين بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي وتفاعلهما.

٣ ـ قاربتُ مسألة الريع العقاري بنقد للعرض الذي قدّمه ماركس في الكتاب الثالث من **الرأسمال**، حيث حدَّد الريع المطلق بفوارق التكوينات العضويّة الزراعة ـ الصناعة **الإمبرياليّة**. . . ١٩٧٤؛ **قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة**، ١٩٧٦). وعليه اقترحتُ دراسة الريع بوصفه صنفاً من التوزيع لا يتدخّل معه المالك في عمليّة الإنتاج. والسؤال الحقيقي في هذا المجال هو معرفة كيف يفعل التناقض بين الملاّكين والرأسماليّين في قاعدة اقتصاديّة معطاة، وكيف يحوِّرها (**قانون القيمة**. . . ١٩٧٦). وقد عالجتُ هذه المسألة في صيغ تاريخيّة محدَّدة وخاصّة بإنكلترا وفرنسا. . . (**قانون القيمة**. . . ١٩٧٦).

٤ ـ سنعالج لاحقاً بعض الأسئلة الأخرى المتعلِّقة بتوزيع القيمة الفائضة، وتحديداً في علاقة التعارض بين الخضوع الشكلي والخضوع الفعلي الذي استخلصه ماركس من تحليله لاندماج المنتجين السلعيّين الصغار (الفلاّحين تحديداً) في النظام الاقتصادي للتشكيلة الرأسماليّة الوطنيّة، أو في العلاقة مع الريع المنجمي.

٥ ـ تمنع المادّيّة التاريخيّة، بصورة عامّة، فصل اشتغال الاقتصاد الرأسمالي (إعادة إنتاجه الموسَّعة) عن تاريخ التناقضات الاجتماعيّة التي تحوّر في القاعدة الاقتصاديّة. وتبدو لي هذه الملاحظة بالغة الأهمّيّة. وقد انطلقتُ منها لأنتقد الإجابات البديلة المقترحة في التحليلات المسمّاة راديكاليّة (غير ماركسيّة) للرأسماليّة التاريخيّة (مثل الاقتصاد السياسي للاحتكارات المتعدِّدة القوميّة. . .). وهي تفرض اعتبار النظريّة والتاريخ غير منفصلين (**قانون القيمة**. . .). وقد اقترحتُ اعتبار هذه الوحدة فاعلة

دائماً على مستوى النظام العالمي لا على مستوى التشكيلات الوطنيّة التي تجري معالجتها في عزلة نسبيّة.

٣ ــ قانون القيمة المُعَوْلَمة

تشكّل فكرة القيمة المُعَوْلَمة، الحاضرة في الأطروحة، المحور المركزي لكتاب **التبادل اللاّمتكافئ وقانون القيمة، ١٩٧٣**. ومع نقل استنتاجي بشأن علاقة قيمة قوّة العمل بتطوُّر القوى المنتجة في نمط الإنتاج الرأسمالي إلى مستوى النظام العالمي فقد اقترحتُ أن تعتبر قيمة قوّة العمل محدَّدة على هذا المستوى لا على مستوى التشكيلات المحلّيّة التي تؤلّفه. على أنَّ لقوّة العمل أسعاراً تختلف بين مراكز النظام وأطرافه باختلاف الشروط الاجتماعيّة التي يخلقها التوسُّع العالمي للرأسمال، (المتوسِّط التقريبي لهذه الأسعار يشكِّل قيمتها).

حدَّدتُ النظام العالمي، إذن، بوصفه محكوماً بعَوْلَمة القيمة («غلبة القيم المُعَوْلَمة»)، واعتبرتُ أنَّ التبادل اللاّمتكافئ لا يشكِّل إلاَّ الجزء الظاهر من جبل الجليد. وكشفتُ في هذا الإطار محتوى مفهوم الاستقطاب: فروقات في عوائد العمل أكبر من تلك التي تميِّز توزيع الإنتاجيّات.

وقدَّمتُ فرضيّةً تقول بأنَّ تمييز المراكز عن الأطراف يقع كلّه في هذاالمستوى لا في أيّ «تبعيّة» لا تشكِّل إلاَّ التعبير عنه والنتيجة، وأنَّ الاستقطاب يتولَّد تلقائيّاً من كون النظام العالمي قائماً على سوق مندمجة للبضائع والرأسمال ومبتورة في مستوى العمل. في حين أنَّ مفهوم نمط الإنتاج الرأسمالي كان يفترض سوقاً مندمجة في الأبعاد المذكورة الثلاثة (**التبادل اللاّمتكافئ وقانون القيمة، ١٩٧٣**).

ولاحظتُ بأنَّ خطأ بوخارين الذي أشرت إليه في الأطروحة، وكذلك خطأ ماركس طبعاً كان في إغفال الأهمّيّة المركزيّة لهذا التميُّز بين نمط الإنتاج الرأسمالي والنظام الرأسمالي العالمي (**التبادل اللاّمتكافئ**...). ورفضتُ مقولة بتلهايم وكتبت في هذا الشأن ما يلي: «إذا قبلنا استقلاليّة تحديد الأجر في كلّ تشكيلة اجتماعيّة فإنّه لا يمكن بعدئذ بناء نظريّة للتجارة العالميّة إذ يجب قبول المزايا المقارنة...». وعليه فقد لاحظتُ بأنَّ فرضيّة ماركس تقوم على حركيّة مثلّثة للبضائع، والرأسمال، والعمل. ولكن ما إن «تخرج حركة البضائع والرأسمال من المدى الوطني وتعانق العالم في حين تظلّ قوّة العمل محصورة في نطاق الأمم» حتّى نواجه مشكلة توزيع فائض

القيمة على المستوى العالمي. ورفضتُ بقوّة، إذاً، الاتّهامات التي ساقها ضدّي في هذا الخصوص المفسِّرون الدغمائيُّون للماركسيّة.

ألفتُ النظر هنا إلى أنّني لم أُعِدْ آنذاك (١٩٧٣) تشكّل النظام العالمي فعليّاً (حراك البضائع والرأسمال) إلّا إلى تكوّن الرأسماليّة الاحتكاريّة، بالمعنى اللينيني، أي حوالي سنة ١٨٨٠. وقد عدتُ إلى تدقيق هذه الملاحظة مع عودتي لاحقاً إلى تحليل مراحل تشكُّل النظام وتطوّره.

إنَّ نظريّة التراكم على الصعيد العالمي التي صيغت هكذا في شكلها الذي أعتبره نهائيّاً (بالنسبة إليّ) كانت تسمح باستيعاب فكرة أنَّ «وحدة النظام ليست مرادفاً للانسجام» (**التبادل اللّامتكافئ وقانون القيمة، ١٩٧٣**).

٢ ـ تصاميم انتقال القيمة (تعبير مرادف لتوزيع القيمة الفائضة عالميّاً المقترحة على أساس القيمة المُعَوْلَمة) تحتوي على جملة من الأسئلة التي يقع تحليلها في حقل المادِّيّة التاريخيّة:

أ ـ يتمّ الانتقال (المخبَّأ في هيكل الأسعار) من جانب المنتجين غير السلعيّين (اقتصاد الكفاف) أو من جانب منتجين سلعيّين بسطاء (فلّاحين) نحو منتجين رأسماليّين. وهكذا دمجتُ مشكلات استغلال العمل المنزلي (النسائي تحديداً) والخضوع الشكلي (غير الفعلي) للفلّاحين في الولادة العالميّة لفائض القيمة. ورغم أنَّ هذه المشكلات تطرح في التكشيلات المركزيّة كما في الطَّرَفيّة، فقد أبرزتُ تخطيطاً بأنَّ هذه الآليّات، على مستوى العلاقات الكمّيّة، قد انتهت إلى الاستقطاب العالمي بين المراكز والأطراف (انظر **التبادل اللّامتكافئ وقانون القيمة**، ملحق «استغلال الفلّاحين»؛ وقد جرت استعادته في **فكّ الارتباط، ١٩٨٦**).

ب ـ الوحدة العالميّة للنظام تعني أنَّ ولادة فائض القيمة الجماعي تقع على هذا المستوى. ولا شكَّ في أنَّ الملاحظة اللّاحقة التي تبنَّيتُها، لميشال بو، والقائلة بأنَّ التطوُّر الراهن في النظام سيولِّد نظاماً إنتاجيّاً عالميّاً بديلاً للنظم الإنتاجيّة الوطنيّة السابقة، تعبِّر عن مستوى أعلى من إبراز هذا الطابع العالمي لولادة القيمة الفائضة.

ج ـ يمكن التعبير عن التباين بين المراكز والأطراف من خلال تلميحين مختلفين: الأوَّل (خاصّ بالمركز) يربط قطاعي ماركس، والثاني (خاصّ بالأطراف) يربط الإنتاج من أجل التصدير باستهلاك الرفاه (**التبادل اللّامتكافئ**... ملحق: ستراتيجيّة للتنمية

المتمحورة على الذات). ولا يُلغى هذا التباين بتصنيع الأطراف الحديث، ولا بعَوْلَمة النظام الإنتاجي، لأنَّ ترابط قطاعيْ ماركس سيقوم أيضاً على نطاق عالمي.

د ـ وحدة النظام العالمي تنقل إلى هذا المستوى مشكلة الإفقار (**قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة**، ١٩٧٦). ولا ينكر أحد أنَّ الاستقطاب المتزايد، في الصيغة الوضعيّة للدخل الفردي، هو حقيقة واقعة، تفسّر ذلك الشروطُ الموضوعيّة للصراع الطبقي على الصعيد العالمي، الفاعل على قاعدة الاستقطاب الموضوعيّة. ولهذا السبب كنتُ أركِّزُ على ضرورة تحليل هذه البنية الطبقيّة، وكذلك الأزمات والتحالفات المحفورة عليها، على مستوى عالمي أيضاً (**قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة**، ١٩٧٦). وكنتُ أُركِّز على الفصل الجغرافي بين الجيش الفاعل والجيش السلبي الاحتياطي (**الطبقة والأمّة**، ١٩٧٩)، وتلك نقطة عدتُ لأركِّز عليها مجدَّداً في سجال مع أريغي (**الاضطراب الكبير**، ١٩٩٠). وأبرزتُ في **فكِّ الارتباط** (١٩٨٦) تخطيطاً للإفقار على صعيد عالمي مستخرجاً معنى تحوُّل انحناءات لورنز الخاصّة بمراكز النظام وأطرافه.

هـ ـ كانت نظريّة الريع المَنْجَمِيّ تجد مكانها الطبيعي في نظام التحليل الذي اقترحته. والريع المَنْجَمِيّ، خلافاً للريع الزراعي، يتعاطى مع مادّة غير قابلة للتجديد، ويتحدَّد سعرها (في الحساب الرأسمالي) بالأفق الزمني لحساب الربح، في حين أنَّ هذه الكلفة هي بالنسبة للجماعة شيء مختلف تماماً (**قانون القيمة**...) ولذلك اقترحتُ تحليل الريع المَنْجَمِيّ في أُطر تاريخيّة ملموسة. وعلى مستوى عالمي فإنَّ الريع المَنْجَمِيّ العقلاني في الأفق الرأسمالي هو ذلك الذي يدفع إلى الحدّ الأقصى معدَّل الربح على مستوى شامل، عن طريق توسيع العرض والطلب على قاعدة توسيع دائرة العمل المستغَل (**قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة**). وقد أدخلتُ، في هذا الصدد، تحقيباً تاريخيّاً مرتبطاً بالتقسيم العالمي للعمل. وأمّا الريع العقاري فكان في مرحلة الاستقطاب السابقة القائمة على عدم تصنيع الأطراف مختزَلاً إلى الحدِّ الأدنى الضروري لتأمين تحالف الرأسمال مع الملاّكين العقاريّين المحلّيّين (**قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة**، ١٩٧٦). وفي شكل الاستقطاب الجديد المترافق مع التصنيع تفقد الريوع العقاريّة أهمّيّتها، وتنقل وفق مصلحة الرأسمال العالمي والمحلّي، في حين تشتدُّ الأزمة في شأن الريوع المَنْجَمِيّة. وقد كتبت «أنَّ الريع النفطي قد ظهر لأنَّ الجزائر وإيران تتصنَّعان ـ حتّى ولو في التبعيّة ـ وليس العكس» (قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة، ١٩٧٦).

وقد سطَّرتُ الملاحظات الممكن تدوينها بشأن مشكلة الإحلالات والبدائل على هذا التنظير للريع (**قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة**، ١٩٧٦).

٣ ـ عبَّرتُ عن مقولتي بخصوص قانون القيمة المُعَوْلَمة في التعارض الذي اقترحته في **مستقبل المادّيّة** (١٩٨١) بين نموذج إعادة الإنتاج القائم عليها، وإعادة الإنتاج في النموذج السوفياتي الدولتي الذي فكّ ارتباطه، وبين إعادة الإنتاج في الخيار الوطني الشعبي الذي فكّ ارتباطه.

٤ ـ استثار النقاش في التبادل اللاَّمتكافئ، الذي دشَّنه ظهور كتاب أريغي إيمانويل، **التبادل اللاَّمتكافئ**، سنة ١٩٦٩، تعميق مفهوم القيمة المُعَوْلَمة الذي كنت أتقدَّم فيه. وعدتُ في هذا السجال إلى مفهوم حدود التبادل المزدوج العوامل الذي اقترحته في أطروحتي، لأنَّ هذا المفهوم يدمج، في الوقت نفسه، نسبة عوائد العمل والإنتاجيّة (**التبادل اللاَّمتكافئ وقانون القيمة**). وهكذا ذهبتُ أبعد من إيمانويل، ورفضتُ كلَّ ما يمكن أن يذكّر بالموجبات المنطقيّة الضروريّة للتحليل وفق نظريّة المزايا المقارنة. رفضتُ، مثلاً، فرضيّة أنَّ التبادلات العالميّة تجري على «منتجات خاصّة». وكان عليَّ أن أجيب على الاعتراض الذي يتبادر مباشرة إلى الذهن: لماذا لا ينتقل الرأسمال بالجملة إلى الأطراف حيث يستطيع أن يحظى بمعدَّل استغلال أعلى للعمل؟ وجوابي هو أنَّه مقابل هذا المعدَّل سيختلّ التوازن بين العرض والطلب الشاملين في صالح فائض إنتاجي كثيف لا يمكن تحقيقه (**التبادل اللاَّمتكافئ وقانون القيمة**، ١٩٧٣). وقد اقترحتُ تخطيطاً للتوازن العام، عالميّاً، يتحدَّد بتوزيع الإنتاجيَّات وأسعار قوّة العمل. وقاد هذا التخطيط من مفهوم التبادل اللاَّمتكافئ ـ القمّة الطافية لجبل الجليد ـ إلى مفهوم التكيُّف البنيوي للأطراف وتقسيم العمل العالمي غير المتكافئ، ضامناً في الوقت نفسه توازن موازين المدفوعات (**التبادل اللاَّمتكافئ**. . .) وتابعتُ هذا التّحليل فيما بعد، في نقاشي لأطروحات آريغي المتعلِّقة بمرحلة العَوْلَمة الجديدة وإعادة إنتاج الاستقطاب بواسطة احتكارات المراكز «الأرستقراطيّة».

وفي العودة إلى التبادل اللاَّمتكافئ تحديداً احتفظتُ بموضوعتي الأصليّة، وهي أنّه لا يظهر إلاَّ متأخِّراً، مع الإمبرياليّة. وسأدقِّق هذه الموضوعة في فصل آخر لدى مناقشة مسألة المراحل المتعاقبة في تاريخ الرأسماليّة.

المراجع :

ـ الأطروحة : الآثار البنيويّة للاندماج العالمي للاقتصادات ما قبل الرأسمالية. دراسة نظريّة في الآليّة التي أنتجت الاقتصادات المسمّاة متخلّفة. باريس ١٩٥٧.

ـ التراكم على الصعيد العالمي، جزءان، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٠، والثالثة سنة ١٩٨٨.

ـ التطوّر اللاّمتكافئ وقانون القيمة، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣. الطبعة الجديدة سنة ١٩٨٨.

ـ الإمبرياليّة والتطوّر اللاّمتكافئ، ١٩٧٤.

ـ قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة، ١٩٧٦.

الفصل الرابع

التوسُّع الاستقطابي العالمي للرأسماليّة

قدَّمتُ في الفصل الثالث مراحل تكوُّن نظريّة التراكم على الصعيد العالمي التي أقترحها. واستخلصتُ من ذلك أنَّ الاستقطاب ملازمٌ للتوسُّع العالمي للرأسماليّة، رافقها على مدى القرون الخمسة من تاريخها، منذ سنة ١٤٩٢ وسيلازمها في أفق مستقبلها المنظور كلّه مادام العالم سيظلّ مرتكزاً على مبادئ الرأسماليّة. واستنتجتُ أيضاً أنَّ هذا الاستقطاب يتفاقم من مرحلة إلى أخرى، وأنَّه يشكِّل بذلك البعدَ المتفجِّر الأكثر ثقلاً في تاريخ الرأسماليّة القائمة بالفعل، وأنّه حدّها التاريخي الأكثر مأساويّة. والحدَّان الآخران هما ما أشار إليه ماركس، أي استلاب الكائن الإنساني المحوّل إلى قوّة عمل ـ سلعة وتدمير القاعدة الطبيعيّة لإعادة الإنتاج. وهذان البُعدان هما النتاج الملازم للمنطق الأساسي لنمط الإنتاج الرأسمالي.

ويثبت الاستقطاب بأنَّ التاريخ والنظريّة لا ينفصلان. ولهذا السبب لا يتمتَّع الفكر الاجتماعي التقليدي المسيطر بأيّة قيمة علميّة نظراً لأنّه يرفض أن يعطي للاستقطاب المكان المركزي في تحليل النظام، ويجعله في صفّ الظاهرات الجزئيّة العائدة إلى الأطر والخصوصيَّات المحلّيّة. وهذه النظريّة تستوحي الخطاب الدائم للأنظمة وخطبائها: «يمكن إتمام عمليّة اللّحاق دون التعرُّض إلى أسس الرأسماليّة، بل بالعكس عن طريق استخدامها بذكاء، والانخراط في العَوْلَمة». ويمكن أن نتخيَّل أحد خبراء البنك الدولي مسافراً في أميركا خلال القرن السابع عشر وكيف سيمتدح هذا الخبير معجزة «سانتو دومنغو»، وكيف سيخسر من خيار مستوطني إنكلترا الجديدة ويدافع عن بناء اقتصاد متمحوِر على الذَّات. ولم يكن هذا الخبير ليتخيَّل آنذاك لحظة واحدة بأنَّ المعجزة ستنقلب إلى ما هي عليه هايتي اليوم وأنَّ صعاليك إنكلترا الجديدة سيصنعون الولايات المتحدة المعاصرة. وفي كلّ لحظة من التاريخ كان يُشار بالإصبع إلى «التلامذة الجيِّدين». واليوم، كما يعرف الجميع يُشار إلى كوريا الجنوبية وبعض

البلدان الأخرى المصنّعة حديثاً. ولكن ماذا سيكون شأن هذا الخطاب إذا كان تصنيع الأطراف الحديث سيؤسّس، كما أزعم، لتعميق الاستقطاب في المستقبل الجاري بناؤه؟ ولنراهن بأنّ المدافعين عن العَوْلَمة، الذين يعتبرونها طريقاً حتميّاً، وبأنّ المناهضين لخيار فكّ الارتباط سيرفضون نقد أنفسهم لأنّ البنك الدولي لعب دوراً مهمّاً في تأسيس سياسات التنمية في الستّينات والسبعينات في إفريقيا، هذه السياسات التي لم يكن من الممكن أن تقود إلاّ إلى الكارثة التي نلاحظها اليوم. وقد أشرتُ إلى هذه المسألة في حينه. ولكنّنا لا نجد كلمة نقد ذاتي واحدة يوجِّهها البنك إلى نفسه في هذه المسألة.

أتوخّى إذن في هذا الفصل أن أقدِّم الرؤية الإجماليّة لتاريخ الرأسماليّة العالميّة التي طوَّرتُها باطّراد لا كملحق لنظريّة التراكم ولكن كمكوِّن جوهري لها.

وقد وجدتُ نفسي هنا في مواجهة مسائل تاريخيّة محدَّدة ومُجَدْوَلة، مثل تلك المتعلِّقة بالمرحلة المركنتيليّة (القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر)، ودور أميركا في هذه الحقبة من التاريخ، وأزمة القوى الأوروبيّة والمشكلات المتعلّقة بالهيمنة التي تلاحقت خلال تاريخ العالم المعاصر، وطبيعة الثورات البرجوازيّة (الإنكليزيّة والأميركيّة والفرنسيّة)، وموقع الثورة الصناعيّة، ونظريّة الدورات الطويلة المسمّاة بدورات كونودراتيف، وطبيعة القطع الذي جرى في القرن التاسع عشر وأسماه لينين انتقالاً إلى رأسماليّة الاحتكارات وإلى الإمبرياليّة، وطبيعة الظاهرة الاستعماريّة، والتحوُّلات التي تحضّر العَوْلَمة الجديدة إلخ إلخ...

إنَّ هذا الفصل مخصَّص لهذه المسائل. والقراءة التي أقترحها للتاريخ تستوجب، بصورة موازية، قراءة نقديّة للاستراتيجيّات التي تطوّرها القوى المعادية للنظام، والمتناقضة بوعي أو دون وعي مع منطق الرأسماليّة على مستوياتها المختلفة. وهي تفترض بصورة خاصّة نقداً للمفاهيم والممارسات التنمويّة التي وضعت بعد الحرب العالميّة الثانية، وكانت، من جانبي موضع دراسة وتأمُّل منذ سنة ١٩٥٥ حتّى ١٩٩٢. وهي ما يشكِّل موضوع الفصل السادس من هذا الكتاب. وهذا النقد يقود بدوره إلى اقتراحات بديلة. لذلك سأحتفظ بآرائي في هذه المقترحات إلى فصول أخرى تتناول استراتيجيّات التحرُّر الوطني والتنمية البديلة، بالإضافة إلى الفكر والممارسة الاشتراكيّين.

١ ـ توصيف المراحل المتعاقبة لتطوُّر الرأسماليّة العالميّة

١ ـ هناك ميل قويّ لقراءة التاريخ بوصفه تطوُّراً مستمرّاً تحضِّر فيه كلّ مرحلة للمرحلة التي تليها. وتميل هذه الطريقة إلى التقليل من أهمّيّة لحظات القطع والتغيّرات المتسارعة أو الفجائيّة ـ وتحديداً الثورات الاجتماعيّة والسياسيّة التكنولوجيّة والإيديولوجيّة. وهذه تلفت الانتباه، عن حقّ غالباً، إلى عمليّة النضوج الطويلة السابقة والبُعد النسبي للتحوُّلات التي تدشّنها، إذ المدى الحقيقي لهذه التحوُّلات مختلف دائماً عن المدى الذي تخيّله فاعلوها (فالثورات تبلغ حدّ الإجهاد وينتقم فيها الماضي لنفسه. . .).

وإذا دُفع هذا الميل إلى حدِّه الأقصى فسيقود إلى نظرة لتاريخ الإنسانيّة تتمثّل لدى المتفائلين بمقولة المسار البطيء «للتقدُّم»، ولدى المتشائمين بالعودة دائماً إلى نقطة الانطلاق المخيِّبة للآمال. وتمّحي بالتالي خصوصيّة المراحل المتعاقبة، مثل خصوصيّة الرأسماليّة المتناقضة مع الأنظمة السابقة عليها ومع مشروع المستقبل الاشتراكي في الوقت نفسه. ولقد رفضتُ دائماً هذه النظرة إلى التاريخ، حتّى إنّي أسميتُها انحرافاً لدى ا.غ. فرانك مثلاً (النظم الإقليميّة القديمة والنظام الرأسمالي العالمي، ١٩٩١؛ الرأسماليّة والنظام العالم، ١٩٩٢). وبعكس ذلك كنت أركِّز دائماً على أهمّيّة استخلاص خصوصيّة اللّحظات التاريخيّة المتعاقبة. وبذلك أوليتُ اهتماماً خاصّاً لتحليل لحظات تسارع التحوُّلات النوعيّة، وتحديداً الثورات (الاضطراب الكبير ١٩٨٩ ـ حيث تمّت معالجة موقع الثورات الفرنسيّة والروسيّة والصينيّة في التاريخ المعاصر).

ومن الروحيّة ذاتها أعطيتُ مكاناً خاصّاً لأربع لحظات من القطع: سنة ١٥٠٠ (ولادة الرأسماليّة المتلازمة مع الاستقطاب الحديث الناتج عن سيطرة الأوروبيّين على العالم)؛ سنة ١٨٠٠ (نهاية مرحلة الانتقال المركنتيلي، والثورة الصناعيّة وتبلور نمط الإنتاج الرأسمالي في صيغته المنجزة، والثورة الفرنسيّة)؛ ١٨٨٠ (تحوُّل الرأسماليّة إلى رأسماليّة الاحتكارات)؛ ١٩٩٠ (نهاية مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية ـ مرحلة بوتسدام ـ واختتام طور السوفياتيّة، وبزوغ حقبة جديدة من العَوْلَمة)؟ وإذا كنتُ قد اخترتُ أن أعينِّ لحظات القطع هذه في تواريخ مدوَّرة، فذلك لكي أتجنَّب الأسئلة الثانويّة المتعلِّقة بالتأريخ الدقيق للحظة حصول التغيُّر النَّوعي.

ولا يمكن بالطبع أن تُحلَّل أيّ من المراحل الثلاث (١٥٠٠ ـ ١٨٠٠، الانتقال المركنتيلي؛ ١٨٠٠ ـ ١٨٨٠؛ الرأسماليّة التنافسيّة؛ ١٨٨٠ ـ ١٩٩٠، رأسماليّة الاحتكارات بشكلها الأوَّل) بتعابير محض اقتصاديّة، بل يجب تحليلها على المستوى الأوسع للمادّيّة التاريخيّة. مع العلم أنَّ لحظات القطع هذه ليست وحدها لحظات كبرى في التاريخ المعاصر. ولا بُدّ من اقتراح تحقيبات أخرى تتناسب مع وجهات النظر التي يُرى من خلالها التاريخ المعاصر، المسار الممكن لدورات كوندراتييف الطويلة مثلاً، أو تعاقب مراحل الهيمنة العالميّة. كما يجب أن تأخذ حقّها من الأهمّيّة لحظاتُ تركّزِ التجديد التكنولوجي والثورات السياسيّة والاجتماعيّة (١٩١٧، الثورة الروسيّة؛ ١٩٤٩، ولادة الصين الشعبيّة)، وكذلك عمليّات المدّ والجزر في انتفاضات الأطراف (استعمار أميركا، ١٥٠٠ ـ ١٨٠٠؛ الاستعمار في المرحلة الإمبرياليّة ١٨٨٠ ـ ١٩٥٠؛ إزالة الاستعمار ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠؛ إعادة الكومبرادوريّة إلى الأطراف ابتداءً من ١٩٨٠)، إلخ...

وسأحاول فيما يلي أن أعيد رسم مراحل تكوُّن نظامي المفهوميّ المركَّز على الاستقطاب الملازم للرأسماليّة العالميّة، وللتمفصلات بين المراحل الكبرى التي أقترحها وبين صيغ التحقيب الأخرى، كما سأحاول أن أقترح في هذا الإطار تاريخاً لتكوُّن تشكيلات الرأسماليّة الطَّرَفيّة، وأن أعالج أخيراً مضامين ومآلات الأزمة الراهنة في النظام الشامل هذا.

٢ ـ هذا التحقيب الذي توصَّلتُ إليه، وتوصَّلتُ تدريجيّاً إلى بعض جوانبه، يستوجب إجابات خاصّة على بعض المشكلات النظريّة العامّة، وتحديداً المشكلات المتعلِّقة بالانتقال المركنتيلي، وطبيعة التحوُّل من الرأسماليّة إلى رأسماليّة الاحتكارات، والدورات الطويلة، وتعاقب الهيمنات.

أ ـ منذ سنة ١٩٥٧، أي منذ أطروحتي، اعتبرت استعمار أميركا والمرحلة المركنتيليّة المتزاوجة معه فصلاً أوّل في تاريخ الرأسماليّة. وقد عبَّرت علناً عن هذه الرؤية في العرض الذي اقترحتُه للتشكيلات الطَّرَفية (**التراكم؛ التطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٧٢)، وأشرتُ فيه إلى الدور الخاصّ والمهمّ للأطراف الأميركيّة في عمليّة التراكم البدائيّة في أوروبا الأطلسيّة، كمقدّمة للثورة الصناعيّة.

وهذا الخيار يفترض أجوبة خاصّة لمجموعتين من المسائل بعضها يتناول الروابط بين التحوُّلات الداخليّة في المجتمع الأوروبي خلال قرون المركنتيليّة الثلاثة (١٥٠٠

- ١٨٠٠) وبين دور الأطراف الأميركيّة. وتتعلّق المجموعة الثانية بنضوج التحوُّلات في قلب الإقطاعيّة الأوروبيّة (وغير الأوروبيّة) قبل سنة ١٥٠٠.

اتّخذتُ موقفي بالنسبة إلى المجموعة الأولى من الأسئلة في السجال الكبير الذي فتحه دوب، وتاكاشاهي، وسويزي سنة ١٩٧٧. وكان موقفي الأوّل يَعْتَبِر أنَّ عناصر التحويل الداخلي والمركنتيليّة الأطلسيّة كانت تتمفصل على بعضها وتتساعد. ولكن هذا الاستنتاج لم يكن ليرضيني فعليّاً لأنّني كنت أعتبر - ومازلت - أنَّ التحوُّلات الداخليّة في الإقطاع وولادة العلاقات الرأسماليّة الجديدة في رحمه ليست جديدة ولا خاصّة. فبعضها يعود إلى ما قبل سنة ١٥٠٠ بقرون طويلة حتّى في أوروبا ذاتها، وبعض حصل مثيله من مجتمعات أخرى غير أوروبيّة. ولم أصل إلى جواب مرضٍ إلّا فيما بعد عندما صغتُ خصوصيّة الإقطاعيّة واعتبرتُها شكلاً طَرَفيّاً لنمط الإنتاج الخراجيّ (**التطوُّر اللّامتكافئ**، ١٩٧٢؛ **الطبقة والأمّة**، ١٩٧٩). إنَّ مرونة الشكل الطرفي الإقطاعي، على نقيض الأشكال الخراجيّة المكتملة (كما في الصين والعالم الإسلامي إلخ...) كانت تعطي لهذه التحوُّلات الداخليّة بُعداً محتملاً من التطوُّر المتسارع ومن القفزات النوعيّة، وتحديداً على مستوى تنظيم السلطة ومحتواها الاجتماعي. وسأعود إلى هذه المسألة الهامّة في الفصل الذي سأخصِّصه لمساهمتي في الماديّة التاريخيّة.

هذه الصياغة الجديدة وغير الملتبسة للتمفصل «داخل - خارج» أدَّت بي إلى إعطاء وزن حاسم لتسارع النضوج الرأسمالي الناتج عن الاستغلال المركنتيلي للطرف الأميركي (انظر **تكوُّن النظام العالمي**، ١٩٧٥؛ **التطوُّر الأوروبي والعالم الثالث**، ١٩٨٨؛ **الاستعمار ونشوء الرأسماليّة**، ١٩٩٠؛ **١٤٩٢**، ١٩٩٢).

لقد توصَّلتُ، بصورة طبيعيّة إذاً، إلى التركيز على خصوصيّة الانتقال المركنتيلي، وتمييزه نوعيّاً عن اللّحظات السابقة في أوروبا الإقطاعيّة، والمدن الإيطاليّة (١٢٠٠ - ١٥٠٠)، وغيرها (الإسلام في مرحلة عظمته الأولى، سنوات ٨٠٠ م - ١٢٠٠م، والصين في عهد سلالة مينغ إلخ...). ففي هذه الحقب السابقة كانت الأزمة بين الأشكال الرأسماليّة الجنينيّة الآخذة في التطوُّر وبين منطق السلطة الخراجيّة (أو تعبيرها الطَّرَفي، الإقطاعي) تعكس القانون العامّ، أي التناقض القائم في كلّ المجتمعات الخراجيّة (لا في أوروبا وحدها) بين المقتضيات الموضوعيّة لتطوُّر القوى

المنتجة وتجديد علاقات الإنتاج. ولذلك احتفظت بصفة «الانتقال إلى الرأسماليّة» فقط للمرحلة المركنتيليّة الأوروبيّة (١٥٠٠ ـ ١٨٠٠)، ورفضت أن أعيدها إلى تاريخ سابق أو مناطق أخرى (انظر **النظم الإقليميّة القديمة والنظام الرأسمالي العالمي**، ١٩٩١؛ **الرأسماليّة والنظام العالم**، ١٩٩٢). في حين أنّ التشابه الذي لاحظتُه بين دينامية تناقض الرأسماليّة الوليدة والأشكال الخراجيّة الفاعلة في أوروبا الإقطاعيّة، من جهة، وفي مجتمعات الشرق الخراجيّة، من جهة أخرى، هذا التشابه يحيل على نقدي للمركزيّة الأوروبيّة (التركيز على الخصوصيّات الأوروبيّة، الخرافيّة برأيي) وانعكاسها في الماركسيّة التاريخيّة، سواء أكان معبَّراً عنها بصيغة «الطريقين» (الأوروبي والآسيوي)، أم بصيغة «المراحل الخمس». وسأعود إلى هذه المسائل في الفصل الذي أشرتُ إليه.

ب ـ تشكّل الثورة الصناعيّة لحظة القطع الحاسم الثانية. فالرأسماليّة المكتملة ـ أي نمط الإنتاج الرأسمالي ـ لا تستلزم العمل المأجور وحده، وإنّما أيضاً تبلور الرأسمال في تجهيزات كبيرة، هي، بدورها، نتاجِ عمل اجتماعي. وعندئذٍ فقط ينشرّ قانون القيمة مفاعيله على قاعدة سوق مندمجة مثلّثة الأبعاد (سوق منتجات تحوّلت إلى سلع، وسوق عمل، وسوق رأسمال). ولا بُدّ من أن تقوم الصناعة الآليّة الكبيرة، إذاً، لكي يمكن الحديث عن نمط الإنتاج الرأسمالي بكلّ معناه. والميزات الخاصّة للرأسماليّة (الاستلاب السلعي وسيطرة الإيديولوجيّة الاقتصاديّة، والنموّ المكثّف، وعمليّات التمدين الكثيفة. . .) التي ركّزتُ عليها منذ البداية لا تأخذ كامل أبعادها إلّا ابتداءً من تلك اللحظة (**التطوّر اللّامتكافئ**، ١٩٧٢، ص ١٩ ـ ٢٠ و٤٩ ـ ٦٥).

في حين تطلق الثورة الصناعيّة تعمُّقاً هائلاً في الاستقطاب الذي سيتجسّد في القرن ونصف القرن، من سنة ١٨٠٠ حتّى سنة ١٩٥٠، في تناقض المراكز/ الأطراف، المرادف عمليّاً للتناقض بين البلدان والمناطق المصنّعة وتلك العديمة التصنيع. وستندمج هذه الأخيرة تدريجيّاً في التقسيم الدولي للعمل بوصفها مصدِّراً زراعيّاً ومَنْجَمِيّاً. وفي الوقت نفسه تمنح الثورة الصناعيّة البلدان المصنّعة تفوّقاً عسكريّاً ساحقاً سيسمح لها بإنجاز غزو العالم دونما كلفة تُذْكَر.

ومن المعروف أنّ الثورة الصناعيّة انفجرت وتوسّعت أوّلاً في إنكلترا، مع نهاية القرن الثامن عشر، وخلال حروب الثورةِ الفرنسيّة والإمبراطوريّة، ثمّ امتدّت إلى الشمال الغربي من أوروبا، وإلى إنكلترا الجديدة، وتوسّعت في النصف الأوّل من

القرن التاسع عشر شرقاً وجنوباً في أوروبا. وستعوّض أوروبا الوسطى تأخّرها بسرعة بين سنوات ١٨٥٠ ـ ١٨٧٠، في حين تدخل اليابان مرحلة الثورة هذه وتكون آخر بلد يعيد إنتاج نموذجه.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتعلّق بالأسباب التي جعلت إنكلترا تتقدَّم في هذه الثورة على منافستها الأساسيّة في المرحلة المركنتيليّة، أي فرنسا. والرأي السائد يعيد هذا التقدُّم إلى أسباب خاصّة بالديناميّة الداخليّة للمجتمع الإنكليزي، أي الثورة الزراعيّة والديمقراطيّة السياسيّة التي أقامتها ثورة سنة ١٦٨٨. ويلتقي رأيي في هذا الصدد مع رأي بعض الأقلّيّة، من أمثال فالرشتاين، القائل بأنَّ التقدُّم الإنكليزي في ميدان الثورة الزراعيّة والتجديد التكنولوجي يرتدي صفة نسبيّة، وقابلة حتًى للنِّقاش، في حين أنَّ التركيز يجب أن يتمّ على المكاسب التي جنتها إنكلترا في وضعها المهيمن في الاستعمار المباشر وغير المباشر للقارّة الأميركيّة. وإنّي لأزعم، مثلهم، بأنَّ هذا الموقع المسيطر في علاقات المراكز ـ الأطراف آنذاك هو الذي أعطى إنكلترا أفضليّة التفوُّق على منافسيها في تحقيق الثورة الصناعيّة.

ج ـ بروز رأسماليّة الاحتكارات في نهاية القرن التاسع عشر يشكِّل القطع المهمّ الثالث، ذا البُعد الشامل في تاريخ توسُّع الرأسماليّة العالمي.

إنَّ لينين يضع النقاط هنا، كما هو معروف، على الأشكال الجديدة للمنافسة بين الطغم الوطنيّة التي تسيطر على الأنظمة الإنتاجيّة الوطنيّة في المراكز الأساسيّة، وعلى تناقضاتها في حقول الاقتصاد والسياسة الدوليّين التي تقود حكماً إلى الحرب. وأمَّا الاقتصاد التقليدي المسيطر، الذي صقل جيِّداً مقولة التنافس بين المؤسَّسات العملاقة، فإنّه لم يتطرَّق جدّيّاً إلى النتائج العميقة للاحتكار في البُنى الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة في المراكز ويعود الإسهام الأساسي في هذا الميدان إلى باران وسويزي اللَّذين اقترحا مفهوم امتصاص الفائض الخاصّ برأسماليّة الاحتكارات.

في حين أنَّ لينين ربط بصورة وثيقة ظاهرة الاستعمار بإمبرياليّة الاحتكارات. والواقع بذاته لا يثير أيّ شكّ فيما يتعلّق بالتوسُّع الاستعماري في نهاية القرن التاسع عشر. إلّا أنَّ الظاهرة الاستعماريّة ليست جديدة. ولذلك كنتُ أُشدِّد على ضرورة التمييز بين مفهوم التوسُّع، وهو صفة ملازمة للرأسماليّة منذ بدايتها، وقد طبعت بطابعها عمليّة التكامل اللّامتكافئ بين المراكز والأطراف قبل سنة ١٨٨٠، وبين

الإمبرياليّـة، وهو التعبـير المخصَّص للحقبة التـوسّعيّة الجـديدة في عصر الاحتكـارات (**الإمبرياليّة والتطوُّر اللاّمتكافئ**).

ماذا هناك من جـديد، إذا نـظرنا من زاويـة الأطراف؟ لقـد سبق أن قدَّمتُ في الفصـل الثالث أنَّ التبـادل اللاَّمتكـافئ بدأ بـالظهـور منذ سنـة ١٨٨٠. لأنَّه منـذ ذلـك التاريخ فقط أخذت الأجور في المـراكز تتبـع الإنتاجيّـات في تقدّمهـا. في حين تميَّـزت المرحلة السابقة بجمود الأجور الحقيقيّة، وحتّى انخفاضها، وكانت الفجوة بـين الأجر والإنتاجيّة مصدر تراكم متسارع يفسّر بدوره تلك السرعة التي حوَّلت الثورة الصناعيّة بها في العمق وجه أوروبا وأميركـا الشماليّـة خلال نصف قـرن. وهذا التحـوُّل يفتّت، من جـانبه، قـواعد التحـالفـات الاجتـماعيّـة الـداخليّـة المعـادية للعـمّال في صفـوف البرجوازيّة، ويخلق شروط مساومة اجتماعيّة جديدة بين الرأسمال والعمل (**الأزمة، أيّـة أزمة؟** ١٩٩٢، **أزمة الإمبرياليّة**، ١٩٧٤)، وهي مساومة تشكِّل أساس التصاعد الجديد في الأجور.

نـظام التضبيط الجديـد هذا ـ الـذي حلَّله لينين بـالتعـابـير السيـاسيّـة لصعـود أرستقراطيّة عمّالية ـ يحتوي على عامل مكمِّل هو التبادل اللاَّمتكافئ بين المراكز المصنّعـة والأطراف الزراعيّة والمَنْجَمِيّة.

ومع ذلك لم تكن العـلاقات السـابقة بـين المراكـز والأطراف، من دون التبـادل اللاّمتكافئ أو معـه، علاقـات متكافئـة. فالاستقـطاب يستوجب دائـماً لاتكافؤاً وعـدم مساواة. وقد قلت في هـذا السياق، مثـلاً، بأنَّ أمـيركا في المـرحلة المركنتيليّـة «لم تكن تتاجر مع أوروبا الأطلسيّة، بل كـانت كلّها مقَـوْلَبة في تنـظيم إنتاجهـا بالشكـل الذي يخدم تراكم الرأسمال المـركنتيلي». (**التـطوُّر اللاَّمتكـافئ**، ١٩٧٢؛ **الرأسـماليّة والنـظام العـالم**، ١٩٩٢). ولهذا السبب تحديداً ستشهـد المناطق التي لم تقـولب بهذه الـطريقة ـ أي التي لم تندمج في نظام الاستغلال السـائد آنـذاك، مثل إنكلترا الجـديدة، تـطوُّراً مدهشاً فيـما بعد يجعـل من هذه «المـراكز الفتيّـة» القطب الأسـاسي في النظام العـالمي المعـاصر. وبعد الثـورة الصناعيّـة تقولبت الأطـراف في وضعيّة المصـدِّر للمنتـوجـات الزراعيّة والمَنْجَمِيّـة التي تسمح أسعـارها بتخفيض كلفـة الرأسـمال الثابت والمتغـيِّر في المـراكز. والـوسائـل التي استخدمت لهـذا الغرض لا تعـود إلى القـانـون الاقتصـادي للتنافس الحرّ في السوق، بل تحمل طبيعة السياسات المنهجيّة المطبَّقة (انظر التحليلات اللاَّحقة في هذا الموضوع في القسم المخصَّص لتشكيلات الرأسماليّة الطَّرَفيّة). وكما هو

الأمر دائماً فإنّه لا ينتج تناقض المراكز/ الأطراف من قوانين السوق إطلاقاً، لأنَّ السوق مكيَّفة في خدمة الاستقطاب بواسطة التحالفات الاجتماعيّة المحلّيّة وما فوق القوميّة التي تشكِّل قاعدة التكيُّف البنيوي المفروض على الأطراف.

لقد سبق لي أن أشرت إلى أنَّ إنتاج ماركس يقع تحديداً في تلك اللّحظة الفارغة نسبيّاً من علاقات المراكز والأطراف. أي عندما همَّشت الثورة الصناعيّة المعمَّمة في أوروبا علاقات المراكز/ الأطراف، التي كانت حاسمة في مرحلة سابقة ثمَّ عادت فيما بعد لتحتلّ موقع الحسم مجدَّداً. وإنّي أُرجع إلى هذا السياق التاريخي أسباب أخطاء ماركس ـ إعادته التراكم البدائي إلى ما قبل التاريخ الرأسمالي، إغفاله الاستقطاب، اقتراحه قانون تهميش أراه فاعلاً على صعيد عالمي ولكنّه غير فاعل على مستوى المراكز المفصولة اصطناعيّاً عن النظام الشامل.

ونحن نشهد، على ما يبدو، عودة في النظام مشابهة، في بعض جوانبها، للعودة التي حدثت أيَّام ماركس. وقد أشرت (**إمبراطوريّة الفوضى**، ١٩٩١) إلى أنَّ العَوْلَمة قد تعمَّقت في السنوات الأخيرة عن طريق الاختراقات المتبادلة في اقتصادات المراكز، أساساً، بصورة همَّشت المناطق الطَّرَفيّة التي أصبحت «عالماً رابعاً». إلَّا أنَّ هذه العَوْلَمة لم تهمِّش المناطق الأخرى التي اندمجت أكثر في السوق العالميّة للبضائع والرساميل بوصفها مناطق حديثة التصنيع. وأعتقد أنّه من المهمّ أن أشير هنا إلى أنَّ هذه البلدان الحديثة التصنيع والمندمجة بهذه الطريقة، من دون أن تتكوَّن بموازاة اندماجها سوق عالميّة للعمل، ستشكِّل الأطراف الفعليّة الجديدة للنظام في المستقبل. وأمَّا العالم الرابع فقد لا يكون تهميشه ـ النسبي، أي في البُعد الاقتصادي وحده ـ إلَّا مؤقَّتاً. ولكلّ هذه الأسباب أعتقد بأنَّ سنة ١٩٩٠ تشكِّل، على الأرجح، قطعاً جديداً في تاريخ الرأسماليّة (سأعود إلى هذا الموضوع لاحقاً).

د ـ لا تتطوَّر الظاهرات الاجتماعيّة، ولا الطبيعيّة ربّما، بطريقة منتظمة ومستمرّة، ومن دون تحديد. والأمر كذلك بالضرورة، بالنسبة إلى التوسُّع الرأسمالي حيث تلي مراحلَ النموّ السريع لحظاتٌ من إعادة التكيُّف الصعبة. وهذه اللحظات تعطي لقارئ المسلسلات التاريخيّة انطباعاً عن تطوُّر ذي موجات طويلة. إلَّا أنَّ الاعتراف بتعاقب المراحل لا يعني بالضرورة القبول بنظريّة الدورات، لأنَّه إذا كان للكلمات من معنى فإنّه لا ينبغي الكلام على الدورات إلَّا إذا كانت هناك آليَّات محدَّدة تنتج الحركة نفسها بطريقة مماثلة.

وكما قلت في تحليلي السابق يُنْتِج نمط الإنتاج الرأسمالي مَيْلاً دائماً إلى الفائض في الإنتاج. وفي إطار هذه النظريّة الأساسيّة تأخذ مناقشة الدورات الظاهرة منحىً مختلفاً تماماً عن ذلك المنحى الذي أنتجه كتّاب مدرسة «النظام العالم».

يمكن في الواقع رصد موجات طويلة في الحقل الخاصّ المحدَّد بالاقتصاد التقليدي (إنتاج وتوظيف وأسعار ودخول). فمؤشّرات الأسعار تُظْهِر في الواقع مَيْلاً إلى الانخفاض بين سنة ١٨١٥ ـ ١٨٥٠ ثمَّ إلى الارتفاع بين ١٨٥٠ ـ ١٨٦٥، فإلى الانخفاض بين سنة ١٨٦٥ ـ ١٩٠٠، فإلى الارتفاع بين ١٩٠٠ ـ ١٩١٤. على أنّي قدّمتُ في هذا الحقل تفسيراً لا علاقة له بمفهوم الدورات. فالتواريخ ما بين ١٨٥٠ ـ ١٩٠٠ تترافق في الواقع مع الاستثمارات الجديدة للمناجم الذهبيّة الغنيّة في أميركا الشماليّة ثمَّ في إفريقيا الجنوبيّة. وقد زعمتُ أنّه في النظام المالي القائم على المعادل الذهبي (وهو ما كان قائماً بين ١٨١٥ ـ ١٩١٤) فإنَّ تطوُّر الأسعار المطلقة يتحكَّم بمَيْلٍ طويل إلى الهبوط بفضل تحسُّن إنتاجيّة العمل. إلاَّ أنَّ هذا المَيْل يعاكسه تحسُّن إنتاجيّة العمل في إنتاج الذهب، وهو ما حصل بصورة فظّة سنة ١٨٥٠ وسنة ١٩٠٠ عندما جرى استثمار مناجم جديدة استثنائيّة. وعندئذٍ تلاشى مفعول ارتفاع الأسعار واستمرَّ المَيْل إلى الانخفاض في موقعه المسيطر.

إنَّ معالجة الدورات الطويلة التي تصيب معدَّلات نموّ الإنتاج وحركة التوظيف المتزاوجة معها بالضرورة لا تستدعي القبول بنظريّةٍ ما للدورات. لأنَّ كلَّ حقبة من حقب الانطلاق المتعاقبة تترافق بالضبط مع إقامة نظام من التجديدات الكبرى ومع تحوُّلات سياسيّة تهدف إلى توسيع الأسواق في نفس الوقت: أ ـ الثورة الصناعيّة الأولى، وحربا الثورة والإمبراطوريّة؛ ب ـ السكك الحديديّة، والوحدتان الألمانيّة والإيطاليّة؛ ج ـ الكهرباء والإمبرياليّة الاستعماريّة؛ د ـ إعادة بناء أوروبا واليابان، وحضارة السيّارة. يضاف إلى ذلك في المرحلة الأخيرة النفقات العسكريّة الأميركيّة الهائلة خلال الحرب العالميّة الثانية ثمَّ خلال الحرب الباردة (أو كانت هذه النفقات قد سمحت بتجاوز أزمة الثلاثينات).

إلاَّ أنّي لا أقف إلى جانب تروتسكي في سجاله مع كوندراتيف. فتروتسكي، الذي اعتبر أنَّ التجديدات، واستثمار الثروات الجديدة، وحروب التوسُّع الخارجي، وحتّى نتائج الصراعات الطبقيّة، تخرج من ميدان السببيّة لنظريّة دورات اقتصاديّةٍ ما، كان يفصل هو نفسه الاقتصاد السياسي عن حقل المادّيّة التاريخيّة الأوسع، بصورة

مصطنعة. وكان كوندراتيف يتمتّع، برأيي، بحدس قوي بضرورة ربط الظاهرات الاقتصاديّة البحتة بالتطوُّرات الحاصلة في حقول أخرى من الواقع الاجتماعي، تمشّياً مع روحيّة المادِّيّة التاريخيّة. وأزعم، على غرار كوندراتيف، بأنّ هذه الجوانب من الواقع هي أيضاً تعبيرات عن تراكم الرأسمال. إلاَّ أنَّ علاقتها لا توحي بأيّة نظريّة للدورات.

أحيل القارىء إذاً على كتاباتي القديمة في هذه المواضيع، منذ الأطروحة، والتراكم، **والتطوُّر اللاَّمتكافئ** ١٩٧٢، إلى **الإمبرياليّة والتطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٧٤، **وأزمة الإمبرياليّة**، ١٩٧٥، **والأزمة، أيّة أزمة؟** ١٩٨٢، **والرأسماليّة والنظام العالم**، ١٩٩٢.

وقد اعتبرت دائماً أنَّ انعكاس نظريّة الدورات الطويلة على مراحل سابقة لسنة ١٨٠٠، بالأَوْلى سنة ١٥٠٠، هي عمليّة لا معنى لها؛ لأنَّ التناقضات الخاصّة بالنمط الرأسمالي لا توجد، قطعاً، في المراحل السابقة. فمن العبث، مثلاً، أن نتكلّم على مَيْلٍ لفائض في الإنتاج لتلك المراحل (**الرأسماليّة والنظام العالم**، ١٩٩٢).

هـ ـ هناك أيضاً مَيْلٌ قويٌّ آخر لقراءة تاريخ الرأسماليّة على أنّه تاريخ تعاقب الهيمنات، بدءاً من سنة ١٥٠٠ بالنسبة إلى بعضهم، ومن سنة ١٣٥٠، بالنسبة إلى بعضٍ آخر. وعليَّ أن أقول بأنَّ أيّاً من هذه الاقتراحات، حتّى تلك التي تقتصر على المرحلة الحديثة، لم أجده مقنعاً. فهي لا تضيف شيئاً إلى ما يقدِّمه التحليل الملموس القائم على مبادئ المادّيّة التاريخيّة. وهو ما دأبت على استعادته في تحليلاتي (**التطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٧٢؛ **تكوُّن النظام العالمي**، ١٩٧٥؛ **الصراع على قيادة النظام العالمي**، ١٩٨٢).

وترجِّح مدرسة النظام العالم ميزان الموضوعيّة بصورة عامّة لصالح ما يدعو إليه خيارها المبدئي، أي تحديد الأجزاء (الدول) بالكلّ (الاقتصاد ـ العالم). ويقود موقفي مباشرة إلى تلطيفٍ وتدقيقٍ في الإجابات المقترحة على السؤال في موضوع الهيمنات التي تتعاقب فعلاً ولكن من دون أن تتشابه. ففي البداية ليست الهيمنة المزعومة في الاقتصاد ـ العالم للرأسماليّة هيمنة عالميّة. فالعالم لا يختصر، منذ القرن السادس عشر حتّى التاسع عشر، بأوروبا وزائدتها الأميركيّة. فالقول بأنَّ هولندا أو البندقيّة، كانت مهيمنة لا يعني الشيء الكثير على نطاق المرحلة الواقعي. وحتّى على قياس الاقتصاد ـ العالم للرأسماليّة الأوروبيّة لا أرى كيف يمكن نعت البندقيّة أو هولندا «بقوّة هيمنة».

لقد كانت هذه، دون شكّ، مراكز تجاريّة وماليّة مرموقة، إلاّ أنّها كانت مضطرّة دائماً لحسبان حساب العالم الريفي الإقطاعي الذي يحاصرها من كلٍّ صوب، والتوازنات السياسيّة المركّبة في أزمات العروش الكبرى. ومعاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ لا ترسّخ هيمنة هولنديّة، بل توازناً أوروبيّاً يلغي هذه الهيمنة.

إنّي أشكّك حتّى بإمكانيّة الحديث عن هيمنة بريطانيا في القرن الثامن عشر. فقد حقّقت بريطانيا آنذاك مواقع متفوّقة في البحار على حساب منافسها الفرنسي. ولكنّها لم تكن قادرة بعدُ لا على تثبيت مكانة خاصّة لنفسها في شؤون القارّة الأوروبيّة، ولا على السيطرة الفعليّة على الأطراف المحتملة وراء المحيط. ولن تتحقّق لها هذه الهيمنة إلاّ في وقت متأخّر، بعد انفتاح الصين والإمبراطوريّة العثمانيّة (منذ سنة ١٨٤٠)، وبعد أن جرى تجاوز انتفاضة السيباي في الهند (سنة ١٨٥٧). والتقدُّم الصناعي والاحتكار المالي لدى بريطانيا العظمى، الفعليّان آنذاك، لم يقودا وحدهما إلى هيمنة فعليّة، لأنّ هذه الهيمنة، المسمّاة عالميّة، مضطرّة إلى التعامل مع التوازن الأوروبي الذي لا تسيطر عليه إنكلترا. وما إن تحقّقت هذه الهيمنة البريطانيّة (منذ سنوات ١٨٥٠ ـ ١٨٦٠) حتّى أصبحت موضع تشكيك من جانب المنافسيْن الصّاعديْن، ألمانيا والولايات المتحدة (ابتداء من سنة ١٨٨٠)، على المستويين الصناعي والعسكري، رغم أنّ بريطانيا استطاعت أن تحتفظ بموقع مالي ممتاز لفترة طويلة لاحقة.

واستخلصتُ من هذه الملاحظات أنّ الهيمنة ليست قاعدة في تاريخ التوسُّع الرأسمالي، بل هي استثناء هشّ وقصير الأجل. وقانون النظام هو، بالأحرى، التنافس المستديم.

هل تغيّرت الأمور مذ ذاك؟ أم أنّها تسير نحو تغيير حقيقي؟ الهيمنة الأميركيّة بعد سنة ١٩٤٥ هي، في بعض وجوهها، من طبيعة جديدة في الواقع. ولأوّل مرّة في تاريخ البشريّة، تمتلك دولة، هي الولايات المتحدة، وسائل عسكريّة للتدخُّل على مستوى الكرة الأرضيّة كلّها (حتّى ولو كانت تمرّ عبر الخراب والمجازر). وبعد أن زال ردع الثنائيّة العسكريّة بزوال الاتحاد السوفياتي، أصبحت الولايات المتحدة، أو هي ربّما في الطريق لأن تصبح، ما لم يكنه أحد في التاريخ من قبل، إذا استثنينا ما كانه هتلر في مخيّلته ذاتها: أسياد العالم (عسكريّاً). . . ولكن إلى متى؟ لنا عودة إلى هذه المسألة.

وهنا أيضاً أُحيل القارئ على كتاباتي السابقة منذ **التطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٧٢؛ **أزمة الإمبرياليّة**، ١٩٧٤؛ **الإمبرياليّة والتطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٧٦؛ **الأزمة، أيّة أزمة؟** ١٩٨٢؛ حتىً **الرأسماليّة والنظام العالم**، ١٩٩٢.

وكما في مقولة الدورات الطويلة، كذلك رفضتُ هنا إسقاط ظاهرة الهيمنة على المراحل السابقة. فهذا الإسقاط يزيل خصوصيّة الرأسماليّة بالمقارنة مع النظم الخراجيّة السابقة (**الرأسماليّة والنظام العالم**، ١٩٩٢).

و ـ لا يمكن اختزال تحقيب التاريخ الحديث إلى بُعده الاقتصادي، حتىً مع امتداده إلى حالة التنافس السياسي بين القوى على الساحة الدوليّة. ولذلك كنتُ أُركِّز دائماً على التحوُّلات النوعيّة في الأبعاد الاجتماعيّة والسياسيّة لإعادة الإنتاج الاجتماعي، التي اعتبرتها خياراً إجماليّاً في **التضبيط**، ١٩٩٢.

وأمَّا على المستوى الإيديولوجي الذي أوليه أهمّيّة كبيرة، فقد أشرتُ إلى الدور الحاسم لعمليَّات الانعكاس المستقبلي التي مثَّلتها الثورات الكبرى الثلاث في العالم المعاصر، أي الفرنسيّة والروسيّة والصينيّة.

٢ ـ الاستقطاب والتشكيلات الاجتماعيّة للرأسماليّة الطَّرَفيّة

١ ـ اقترحت تلخيص التناقض بين المراكز والأطراف في مخطَّط مزدوج ينتظم، من جهة، حول تمفصل إنتاج وسائل الإنتاج على إنتاج المواد الاستهلاكيّة الذي يحدِّد الاقتصاد الرأسمالي المتمحور على ذاته، ومن جهة أخرى، حول ارتباط التصدير باستهلاك المواد الترفيهيّة الذي يحدِّد التشكُّل الاجتماعي الطَّرَفي (**النموذج النظري للتراكم في مركز النظام الرأسمالي العالمي وأطرافه**، ١٩٧٢). وعلى الرغم من قِدَم هذا النصّ فقد أشرتُ إلى مدلوله العام، أي الذي يشير إلى أن التمفصل الطَّرَفي لا يتعلَّق فقط بالمرحلة الرأسماليّة التي يطبعها غياب التصنيع عن الأطراف، بل يظلّ صالحاً تماماً حتىً في المرحلة الجديدة التي يدشّنها تصنيع العالم الثالث. والجدل التقليدي ـ صناعات الإحلال محلّ الواردات و/أو الصناعات التصديريّة ـ الذي ينغلق فيه البنك الدولي مثلاً يبيِّن بوضوح الرباط الذي أشرتُ أليه بين الحقبة الجديدة من الاستقطاب، وهي الحقبة التي يكاد يبدأ فيها تصنيع الأطراف، والاستقطاب الاجتماعي الداخلي الخاصّ بالأطراف، الذي يشكِّل ترجمة عالميّة لقانون التراكم والتهميش.

لم يكن هذا المخطَّط اختراعاً نظريّاً تجريديّاً. بل على العكس كان تجديداً لما كنت أعتقده مستخلصاً من التحليلات الملموسة للتشكيلات الاجتماعيّة في الطَّرَف الرأسمالي، وتحديداً العربيّة والإفريقيّة (من خلال دراساتي الملموسة، أو قراءاتي المتعلِّقة بالتشكيلات الأميركيّة والآسيويّة). وسأعود إلى هذه النقطة الهامّة التي تبيِّن طريقة الانتقال من الملموس إلى المجرَّد التي تبنَّيتُها. فالمخطَّط المشار إليه هو، إذن، هيكل تُستعرَض عليه العضلات التي تشكِّل التكوينات الاجتماعيّة المقصودة.

٢ ـ في الخيار الذي أتبنَّاه، والذي يعطي للاستقطاب موقعاً مركزيّاً في تاريخ التوسُّع الرأسمالي العالمي ونظريّته، كان لا بُدّ منذ البدء أن يفرض نفسه اهتمامي بتكوُّن التشكيلات الطَّرَفيّة وتطوُّرها وخصوصيّتها بالمقارنة مع التشكيلات المركزيّة. وهناك تعبير أوَّل عن هذه التحليلات جرى اقتراحه في **التراكم** وتطوَّر لاحقاً في **التطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٧٢، حيث يشير العنوان الثانوي: (دراسة في التشكيلات الاجتماعيّة للرأسماليّة الطَّرَفيّة) إلى أنَّ نيَّتي كانت في أن أذهب بعيداً وراء الاقتصادي لكي أضع نفسي على أرضيّة المادِّيّة التاريخيّة.

وليس من الضروري أن أتوسَّع هنا بخصوص هذه التحليلات التي لم أرجع إليها إجمالاً إلاَّ من أجل بعض التفاصيل.

لقد استخلصت استنتاجاتي بشأن التشكيلات الأميركيّة من قراءتي للمدرسة الأميركيّة اللاَّتينيّة (كاردوز، ريبيارو، فرنك، فورتادو، كيجانو إلخ...): القولبة الأصليّة لهذه التشكيلات والأشكال شبه الإقطاعيّة والعبوديّة لا تأخذ معناها إلاَّ في العلاقة مع خضوعها للرأسماليّة المركنتيليّة؛ والسيطرة الرأسماليّة الزراعيّة غير الإقطاعيّة (اللاَّتيفونديّة) في الدول المستقلّة والتحالف بين هذه الطبقة المسيطرة والإمبرياليّة البريطانيّة؛ نقد التطوُّريّة، كتعبير عن اندفاعة برجوازيّة صناعيّة جديدة، إذ اعتبرت أنَّ قبولها الاندماج فعليّاً في النظام العالمي لن يخوِّلها إلاَّ إعادة إنتاج الاستقطاب وتعميقه، وأنّها سرعان ما ستصل إلى مرحلة الإنهاك (كتبتُ هذا عندما كانت التطوُّريّة في أوج مجدها؛ **انظر ندوة راوول برييش، ١٩٨٨**).

وأوليتُ باكراً أهمّيّة خاصّة لتصنيع العالم الثالث والأشكال الجديدة لإعادة تنظيم النظام العالمي التي ستنبع منها بالضرورة. وسأقول فيما بعد إنّي، لهذا السبب أعتبر أنَّ سنة ١٩٩٠ تشكِّل على الأغلب القطع الرابع في التوسُّع الرأسمالي الذي لا يقلّ أهمّيّة

عن سابقيه. على أنَّ تصنيع أميركا اللاَّتينيَّة بدأ قبل ذلـك، ولهذا السبب اقـترحتُ أن نرى في أزمة الثـلاثينات، وفي الشعبـويّة التصنيعيّـة التي تشكّلت ردّاً على تحـدّي هذه الأزمـة، بدايـة قطيعـة نوعيّـة جديـدة (**التبادل الـلاّمتكافئ وقـانون القيمـة، ١٩٧٣**).

التحليلات التي خصَّصتُها للتشكيلات العربيّـة والإفريقيّـة تأثَّـرت بالتحليـلات الملمـوسة والتجـريبيّـة التي تـابعتُهـا خـلال الستّينـات، في مصر (**مصر النّـاصـريّـة، ١٩٦٤**)؛ وفي المغرب (**المغرب الحديث، ١٩٧٠**) وفي إفريقيا جنوبي الصحراء (**ثلاث تجارب في التنمية، مالي وغينيا وغانا، ١٩٦٥؛ عالم الأعمال السنغـالي، ١٩٦٩؛ تطوُّر الرأسماليّة في ساحل العاج، ١٩٦٩؛ إفـريقيا الغـربيّة المحـاصرة، ١٩٧١؛ الكونغـو الفرنسي، ١٩٧٠**). وقد منهجتُ بعض خـلاصاتي في عـدّة مقالات (**صراع الـطبقات في إفريقيا، ١٩٦٢؛ تطوُّر الرأسماليّة في إفريقيا السـوداء، ١٩٦٩؛ التخلّف والتبعيّة في إفريقيا السوداء، ١٩٧٢**).

التحليلات المتعلّقة بالعالم العربـي كانت تحمل في الكثير من أسئلتها واجاباتها، بصـورة جنينيّة، كتـابات لاحقـة (**الأمّة العـربية، ١٩٧٧**؛ سلسلة من الكتب بـاللغة العربيّة؛ **الـدولة والسيـاسة والاقتصـاد في العالم العـربي، ١٩٩٢**). وقد أوليتُ أهمّيّـة لتحليل خصوصيّات التشكيلات العربيّة مـا قبل الـرأسماليّـة (مسـائـل التجارة البعيـدة المدى، تجديـد الإسلام النهضـة إلخ...) وحلّلتُ تحـوّل الملكيّة العقـاريّة بـاعتبارهـا شكلاً رأسماليّاً جديداً للاندماج في النظام العالمي، لا بوصفها من بقـايا الإقـطاع، كما كان سائداً آنذاك. واقترحت أن يقرأ تاريخ مصر منـذ سنة ١٨٠٠ بـوصفه سلسلة من المحـاولات المتعاقبـة والمجهضة لتـطوُّر رأسـمالي مستقـلّ. وضمن هـذا الخيـار أوقعت حكمي على الوفد، كحزب للبرجوازيّة الليـبراليّة (رافضـاً نعته بـالوطني بـالمعنى الذي كانت تطلقه الماركسيّة آنذاك. وفي نفس الخيار قيّمتُ السلطة النّاصريّة).

فيما يتعلق بإفريقيا جنـوبي الصحراء اقـترحت قراءة تـرجع إلى الاتفـاقيّة وآثـارها التكـويـريّـة (ووضعت في هـذا الإطـار تحليـلاً «للمـركنتيليّـة الشرقيّـة» المتـلازمــة مـع سياسة محمد علي في السـودان، ومع تـاريخ زنجبـار...)، وإلى محاولـة إعادة الهيكلة والتكيُّف التي عـاشتها التجـارة الدوليّـة الجديـدة في المرحلة السـابقـة عـلى الاستعـمار (سنـوات ١٨٠٠ ـ ١٨٨٠). وأذكِّر بـأنّي قدَّمتُ، في هـذه المناسبـة أطـروحـاتي بشـأن الأشكـال الثلاثـة لـلاستغـلال الاستعـماري في إفـريقيـا (التخلُّف والتبعيّـة في إفـريقيـا

السوداء، ١٩٧٢)، وبشأن صعود الرأسمالية الزراعية وشروطها (تطوُّر الرأسماليَّة في إفريقيا السوداء، سنة ١٩٦٩). وأكملتُ هذه التحليلات بشأن تنمذج التشكيلات الإفريقيّة بنقدٍ للاستعمار الجديد ولسباسات السوق الأوروبيّة المشتركة التي تتمّم عدم تصنيع إفريقيا بعد سنة ١٩٦٠، وتحضِّر بالتالي تحويلها اللاَّحق إلى عالم رابع.

واستخلصتُ من تحليل نشوء التشكيلات الرأسماليّة الطَّرَفيّة التاريخي أربعة استنتاجات: أ ـ غلبة الرأسماليّة الزراعيّة ـ لا «البقايا الإقطاعيّة»؛ ب ـ تشكُّل برجوازيّة كومبرادوريّة بطبيعتها (غير «وطنيّة») في ظلِّ الإمبرياليّة؛ ج ـ المَيْل نحو تطوُّر بيروقراطي أصيل خاصّ بالأطراف المعاصرة (التي باشرت بالانتقال إلى المرحلة الجديدة من الاستقطاب المرتكز على التصنيع الطَّرَفي الذي يُعيد إنتاج الاستقطاب الاجتماعي الداخلي وتعميقه)؛ د ـ الطابع المبتور والمتميِّز للبلترة (حلَّلتُ «التهميش الاجتماعي» وكذلك تشكّل الجز الأكبر من جيش البروليتاريا الاحتياطي العالمي في أطراف النظام).

وخصَّصتُ في الوقت نفسه تحليلات «للمراكز الجديدة» المتشكِّلة في إطار التوسُّع الأوروبي المُعَوْلَم على قاعدة المجتمعات المتمحورة في ذاتها (وقد فكَّت ارتباط التبعيّة البنيويّة التي يفرضها منطق الاستقطاب)، ودعوتُ، بذلك، إلى عدم الخلط بينها وبين الأطراف.

وكان طموحي في **التطوُّر اللاَّمتكافئ** أن أقدِّم تكثيفاً لنظريّة التراكم (صياغتها في ذلك المؤلّف غير مكتملة، كما أشرتُ إلى ذلك في فصل سابق)، ونشوء التباين بين التشكيلات الاجتماعيّة المركزيّة ومثيلاتها في الأطراف بطريقة تسمح لوحدة التحليل ـ أي النظام العالمي ـ أن يُدرس بوصفه نظاماً رأسماليّاً متَّسقاً على هذا المستوى. وقاربتُ بذلك بعض المسائل المهمّة المتعلِّقة بالانتقال إلى الرأسماليّة، مثل مسألة التعويق في التشكيلات الخراجيّة وفي التجارة البعيدة المدى، أو مفهوم الأمّة. وهي مسائل سنلتقي بها في فصل المادّيّة التاريخيّة.

٣ ـ الأزمة الراهنة ومستقبل الرأسماليّة العالميّة

١ ـ يستوجب منطق النظام العالمي، الذي هو منطق رأسمالي، أن تُحلَّل الأزمة دائماً بوصفها تعبيراً عن اختلال (مرحليّ ومؤقَّت أو بنيوي ودائم) بين العرض والطلب على مستوى وحدة التحليل، أي النظام العالمي ذاته بالنسبة لنا، فالأمر يتعلّق إذن

باختلال أداء قانون القيمة المُعَوْلَم الذي يتجلّى في فيض الإنتاج عالميّاً بسبب التوزّع غير الملائم للدخل على هذا الصعيد:

إنَّ أيّة أزمة هي، بامتياز، تعبير عن مَيْل ملازم للرأسماليّة نحو الإنتاج الفائض. ولا يمكن بالتالي تجاوزها إلاَّ إذا وُجدت، على مستوى النظام المتأزِّم ذاته، آليّات اجتماعيّة وسياسيّة تفرض إعادة توزيع ملائم ضد مَيْل الرأسمال العفوي. وآليّات التضبيط هذه توجب إذن تدخُّل الدولة. ولهذا السبب فإنَّ تجاوز الأزمات البنيويّة يبدو عمليّة طويلة. ولمَّا لم يكن من وجود لنظام عالمي للتضبيط فإنَّ الأزمة لا يجري تجاوزها إلاَّ بعد إعادة تكيّفات بنيويّة طويلة وتجريبيّة تستقرّ صياغها النهائيّة نتيجةً للحلول التي تفرضها مخارج الإشكالات الاجتماعيّة والسياسيّة، محلّيّاً وعالميّاً.

تعود الأزمة الراهنة إلى بدايات السبعينات - حتّى قبل الصدمة النفطيّة لسنة ١٩٧٣. وقد تشكِّل إعادة توزيع الدخل عالميّاً في صالح شعوب الأطراف حلاًّ لها. ولهذا السبب يبدو مشروع «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» الذي تقدَّمت به دول عدم الانحياز سنة ١٩٧٥ عقلانيّاً تماماً من وجهة نظر منطقيّة مجدِّدة، ولكن لمّا يكن من وجود لنظام سياسي عالمي يستطيع أن يلعب الدور الذي تلعبه الدولة على المستويات الوطنيّة، فقد تعثّر الحلّ العقلاني هذا بعد رفض البلدان المسيطرة إيّاه. وفي هذه الصيغة عالجتُ، منذ البدء، مشروع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتقلُّباته، وكذلك مشاريع الكينزيّة الوهميّة على الصعيد العالمي (**النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومستقبل العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة**، ١٩٧٨؛ **دور التجارة والصناعة في التنمية، تقرير برانت، ١٩٨٩**).

الأزمة في هذه الظروف، هي إذاً، مناسبة لتحويل العبء إلى الشركاء الأضعف، أي الأطراف. ويفاقم هذا التحويل الأزمة، موضوعيّاً، ويحمل في ذاته تناقضاً كامناً حادّاً بين الكتلة الاجتماعيّة الإمبرياليّة (التي تحتوي على الكتلة الاشتراكيّة - الديمقراطيّة في الوسط، مادامت لم تقطع مع الإمبرياليّة، من جهة، وعلى الكتل الكومبرادوريّة المحلّيّة التابعة في الأطراف، من جهة أخرى)، وبين الكتلة الاجتماعيّة الوطنيّة الشعبيّة المعادية للكومبرادور في الأطراف. وإنَّ خياراً أكثر ملاءمة لحلِّ الأزمة يقتضي تحالفاً - أمميّاً - بين عمّال البلدان الرأسماليّة المتطوِّرة، الذين تخلُّوا عن تضامن يخضعهم «لرأسمالهم» الوطني، وبين الكتلة المعادية للكومبرادور في الأطراف.

مازلنا بعيدين جدّاً عن هذا الاحتمال. وعلى العكس من ذلك، يشجّع ضعف

مواقع الطبقة العاملة واليسار التاريخي في المراكز الرأسمال على اختيار خطّ متشدِّد ـ نيوليبرالي ـ يؤدِّي هنا إلى تفاقم اللاَّمساواة في توزيع الدخل. وفوق ذلك، ونتيجة لتعمّق العَوْلَمة على مستوى المراكز، (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان)، ونظراً لغياب آليّات التضبيط المشتركة على هذا المستوى، لا يمكن للأزمة إلاَّ أن تتفاقم بالتنافس بين هذه المراكز.

ذلك هو الإطار المنهجي الذي درستُ من خلاله ـ منذ سنة ١٩٧٨ ـ تطوُّر الأزمة، وتقلُّبات مسار تناقضاتها، وقيَّمتُ السياسات الموضوعة والمقترحة، وقدَّمتُ افتراضاتي الخاصّة (**الطبقة والأمّة**، ١٩٧٩، **فكّ الارتباط**، ١٩٨٥).

٢ ـ عندما كنت أكتب أطروحتي، لم يكن العالم الثالث قد دخل مرحلة التصنيع بعد. وكانت تشكيلاته الاجتماعيّة تتميَّز، لهذا السبب، بغلبة طبقة زراعيّة قائدة شكَّلت مَعْبَراً للسيطرة الإمبرياليّة. وكنت على وعي تام بأنَّ هذا النظام سينقلب، لا بسبب التطوُّر الطبيعي للاقتصاد، كما تؤكِّد الإيديولوجيّة البرجوازيّة دائماً، ولكن بفضل تدخُّل عامل تغييري نشيط هو حركة التحرُّر الوطني.

حلَّلتُ المرحلة الإمبرياليّة، إذاً، على أساس أنَّها مشكّلة من ثلاث فترات متعاقبة: أ ـ فترة توسّعها الظافر، حتَّى سنة ١٩١٤، المتميِّزة بتحالفها مع البرجوازيّة الزراعيّة والجيل الأوَّل من البرجوازيّة الكومبرادوريّة المركنتيليّة؛ ب ـ هذا التوسُّع وضع موضع التشكيك من جانب الثورة الروسيّة (١٩١٧)، والصينيّة (١٩٢٧ ـ ١٩٤٩)، وسلسلة طويلة من الثورات المعادية للإمبرياليّة، من بينها المكسيكيّة (منذ ١٩١٠)، والصينيّة (١٩١١)، والتركيّة والمصريّة (١٩١٩)، وبصورة عامّة من جانب حركة التحرُّر الوطني الحديثة (المؤتمر الهندي، والشعبويَّات الأميركيّة اللاَّتينيّة وغيرها...) التي فرضت نفسها بعد الحرب العالميّة الثانية. ج ـ ابتداءً من الخمسينات بدأت عمليّة تصنيع العالم الثالث، بقيادة برجوازيَّاته، هذه العمليّة التي فرضت إعادة تكيُّف النظام العالمي. في هذا التحليل (**أزمة الإمبرياليّة**، ١٩٧٥؛ **الإمبرياليّة والتطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٧٦؛ **قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة**، ١٩٧٦) انتقدتُ رؤية الأمميّة الثالثة التي وصفت مرحلة ما بين الحربين «بالأزمة العامّة للرأسماليّة»، وأغفلتُ بذلك الانطلاقة الجديدة للتوسُّع الرأسمالي التي سيشكِّل تصنيع العالم الثالث أساسها في النهاية. وانتقدتُ كذلك الرؤية السوفياتيّة الناشئة التي ستصف هذا التطوُّر، فيما بعد، بأنّه «طريق لارأسمالي»(!)

ولفتّ الانتباه إلى صعود هيمنة الولايات المتحدة التي كان يقتضي مشروعها بإعادة بناء السوق العالميّة تحالفاً مع البرجوازيّات الجديدة ضدّ الاستعمار القديم. واستخلصتُ من هذا أنّه مع عمليّة التصنيع الجديدة أصبحت البرجوازيّة الطَّرَفيّة، التي استلهمت القومي حتّى ذلك الوقت، «ستراتيجيّاً في معسكر الإمبرياليّة، حتّى ولو انتمت بعض فصائلها، في بعض الظروف، إلى مواقع العداء للإمبرياليّة» (**الإمبرياليّة والتطوُّر اللاّمتكافئ**).

وأضفتُ أنّ هذا التصنيع، اللاّمتكافئ حتماً، سيفجّر العالم الثالث إلى «إمبرياليّات ثانويّة» (انتقدتُ هذا التعبير واقترحتُ أن تعتبر هذه الأطراف الجديدة موصلات إمبرياليّة)، وإلى «مناطق متروكة» (سُمِّيت فيما بعد «بالعالم الرابع»)، راسماً بصورة جنينيّة «اكتشاف» التمايز في قلب العالم الثالث.

وزعمتُ أنّ هذا النوع من التصنيع - أيّاً كان شكله، خاصّاً أم تقليديّاً أم دولتيّاً - سيستنفد نفسَه سريعاً بنتيجة تناقضاته وحدوده الداخليّة والضغوط الخارجيّة، واعتبرتُ سنة ١٩٦٨ علامة على «نهاية زمن الأوهام القصير» (**أزمة الإمبرياليّة**، ١٩٧٤). وانطلاقاً من هذا انفتح احتمالان: إمّا تفاقم الاستقطاب بين المراكز والأطراف مترافقاً ومتجدّداً بتمايز متزايد في داخل العالم الثالث (خيارات ١٩٨٤ أدب حدّدته سنة ١٩٧٤ في **أزمة الإمبرياليّة**، التي سأعود إليها لاحقاً)، وإمّا صعود جديد للنضالات الشعبيّة قد يسمح بتجدُّد الماركسيّة بدفع من الماويّة بمواجهة احتمالاتها.

سنة ١٩٧٦ (**الإمبرياليّة، ملحق إلى التبادل اللاّمتكافئ وقانون القيمة**) حلّلتُ مشروع النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوصفه معزوفة الرثاء لمرحلة باندونغ، التي أطلقها سنة ١٩٥٥ المشروع البرجوازي الوطني للتحديث والتصنيع في إطار التبعيّة المتبادلة، وبوصفه، أيضاً، محاولة لإعادة تنظيم النظام العالمي بهدف إعطاء نفحة حياة جديدة لهذا التطوُّر. ومنهجتُ فيما بعد رؤية تلك المرحلة والمشروع (**باندونغ منذ ثلاثين عاماً**، ١٩٨٥؛ جرت استعادته في **فكّ الارتباط**، ١٩٨٦). وساهمتُ في تلك الأثناء في نقاشات عديدة متعلّقة بمستقبل المشروع والتجارب المسمّاة بفكّ الارتباط (التي لم أعتبرها كذلك في الحقيقة) لدى أنظمة جذريّة (سمّت نفسها اشتراكيّة) في إفريقيا، والعالم العربي، وأماكن أخرى من العالم الثالث. وبدا لي طبيعيّاً أن تكون هذه المحاولات كثيرة، فالتكيُّف مع نظام التبعيّة المتبادلة المتجدّدة العالمي الذي بدا

سهلاً في مرحلة التوسُّع ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨، سيغدو صعباً في مرحلة الأزمة. كما بدا لي أنَّ الصعوبات الموضوعيّة للمشروع كانت دائماً مغْفَلَة (وتحديداً في إفريقيا حيث يصعب إنجاز ثورة زراعيّة ضروريّة). وأعدتُ التذكير بهذه السجالات في مقدّمتي لـ **تكيُّف أم فكّ ارتباط**، ١٩٩٠.

٣ ـ على أيّ حال انفتحت الأزمة الشاملة منذ نهاية الستّينات. ويجب أن أقول إنّي كنت ـ مع سويزي، ماغدوف، اريغي، فرانك، ولرشتاين ـ في عداد أقلّيّة صغيرة. وهذه الأقلّيّة هي التي وصفت الأزمة ـ منذ بداية السبعينات، وقبل الصدمة النفطيّة ـ بالأزمة البنيويّة. في حين يستمرّالاقتصاديّون التقليديّون والأنظمة إلى اليوم ـ أي بعد عشرين سنة ـ في استخدام لغة الأزمة الظرفيّة القصيرة المدى (تراجع، نهوض إلخ...). وقد أعدنا التذكير بذلك في مقدّمة كتابنا الجماعي **الاضطراب الكبير**، ١٩٩٠، لافتين الانتباه إلى مؤلّفنا السابق، **الأزمة، أية أزمة**؟ (١٩٨٢).

حاولتُ، بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٩٠ التي تشير إلى نهاية كلّ تلك المرحلة، أن أحلِّل هذه الأزمة الشاملة في أبعادها كافّة: أزمة داخليّة في المجتمعات الطَّرَفية وأزمة في العلاقات بين الشمال والجنوب، تمفصل هذه على أزمة العلاقات الغربيّة الداخليّة (التنافس بين الولايات المتحدة واليابان والسوق الأوروبيّة المشتركة، وكذلك الأفول الأميركي)، وعلى تطوُّر العلاقات بين الشرق والغرب.

إذا كنت قد رسمت بصورة تخطيطيّة في كتاب **التبادل اللاّمتكافئ وقانون القيمة** (١٩٧٣) احتمال إعادة النظر في العلاقات بين الشمال والجنوب وإعطاء نفخة جديدة للتصنيع، الدولتي تحديداً، فقد قدَّرتُ، منذ سنة ١٩٧٤ في **أزمة الإمبرياليّة** بأنَّ المبادرة قد انتقلت إلى معسكر الشمال الذي سيفرض، تماشياً مع منطق نظامه، إمَّا إعادة انتشار صناعيّ تابع (خيار ١٩٨٤ أ)، وإمَّا تهميش العالم الثالث (خيار ١٩٨٤ ب)، وإمَّا مزيجاً من الاثنين يعمِّق التمايز في قلب العالم الثالث.

هنا استعدنا، أنا وفرانك كتاب ج. أورويل **١٩٨٤** من طيّ النسيان. فالتمركز المتعاظم والمستمرّ للرأسمال لا بُدّ أن يقود، برأيي، في حركته الطبيعيّة، إلى إمكانيّة قيام رأسماليّة «دولتيّة» قد تكون اليابان قدَّمت نموذجاً عن فعاليّتها في المنافسة مع البلدان الأخرى (**فكّ الارتباط**، ١٩٨٦). وأضع كذلك في نفس الخيار مخاوفي بشأن تراجع الديمقراطيّة الغربيّة مذكِّراً **بالإنسان ذي البعد الواحد** وبالعقلانيّة الوظيفيّة والقولبة التي تنتجها وسائل الإعلام. وقد قدَّمتُ في هذا الاتّجاه فكرة أنَّ الدولتيّة

السوفياتيّة قد تكون تشكّل مَيْلاً مستقبليّاً قويّاً وشاملاً، حتّى وإن كانت ترتدي شكلاً بدائيّاً للغاية. فالدولتيّة ـ منع تجزئة الرأسمال ـ تستوضح من قانون القيمة ضرورة إعادة التفكير في الإطار كلّه. وأذكّر هنا بمفهوم «القيمة في التطوُّر» و«امّحاء قانون القيمة» ـ أو بصورة أدقّ: تحوّله الذي ستقود إليه عمليّة تعميم الأتمتة. ومن الواضح أنّ التطوُّر اللاحق، أي الانهيار السوفياتي وانتصار إيديولوجيّة «معاداة الدولة» الليبراليّة بدا وكأنّه يسير في الاتّجاه المعاكس، (ولكنّنا أشرنا في **الاضطراب الكبير**، ١٩٨٩ بأنّ هذا النجاح هو ظرفي فقط). وسأعود إلى هذه المسائل عند مناقشة خيارات الاشتراكيّة.

أشرتُ مع ذلك إلى أنّ منطق مشروع الرأسمال يصطدم بعقبات عديدة: أ ـ التحالف بين الجنوب والولايات المتحدة الذي عبّر من خلال الصدمة النفطيّة سنة ١٩٧٣ عن الهجوم الأميركي المضادّ في التنافس مع أوروبا واليابان؛ ب ـ صعوبات إيجاد حلٍّ آخر للأزمة، مثل دمج الشرق الذي كان يتراءى في مجال الإمكان آنذاك بحيث قدّم الاتحاد السوفياتي بعض ملامح «الإمبرياليّة الثانويّة» رغم قدراته العسكريّة وإيديولوجيّته المتميِّزة؛ ج ـ هشاشة أوروبا الجنوبيّة التي بدت وكأنّها تشكّل حلقة النظام الأضعف، وتردُّدات اليسار الأوروبي القوي آنذاك، والتجديد المحتمل لاشتراكيّة ديمقراطيّة نشيطة (ولكنّي كنت أخشى أيضاً الخيار النيوليبرالي التسلُّطي لمشروع أوروبا (لألمانية)... وقد أضفت إلى ذلك العقبات الإيديولوجيّة لتجديد جواب يساري على الأزمة: إيديولوجيّة التكيُّف الضروري لتطوُّر القوى المنتجة، المسلك الإمبريالي، واقتصاديويّة «التشريك الدولتي» (**الإمبرياليّة**، ١٩٧٦).

وعندما استعدتُ هذه المسائل في **الطبقة والأمّة**، (١٩٧٩)، كنت أعارض مشروع الإمبرياليّة (إعادة الانتشار والكومبرادوريّة) بمشروع البرجوازيّات المنهكة في الجنوب التي توقّعتُ منها قدرة أكبر على المقاومة، وإرادة بإعادة تشكيل جبهة جنوبيّة من خلال التعاون جنوب ـ جنوب، ودعماً سوفياتيّاً أكثر فعالية، إذ بدت لي الطبقة القائدة هناك راغبة آنذاك في الاندماج في النظام كبرجوازيّة وطنيّة مركزيّة حقيقيّة لا كبرجوازيّة طَرَفيّة كومبردوريّة. وعدتُ فيما بعد إلى المحصِّلة الركيكة لهذه المحاولات، إن فيما يتعلّق ببرامج الطاقة والتكنولوجيا، أو البرامج الزراعيّة والتعاون إلخ... (**الأرصدة المَنْجَمِيّة في إفريقيا**، ١٩٨٧؛ **تحدِّي الطاقة في المتوسِّط**، ١٩٩٢؛ **الزراعة**

الإفريقيّة المأزومة، ١٩٩٠؛ الزراعة المتوسطيّة في علاقات الشمال ـ الجنوب، ١٩٩٢؛ التعاون العربي ـ الإفريقي، ١٩٨٨).

سمحت لي مساهمتي في كتاب **الأزمة، أيّة أزمة؟** (١٩٨٢) أن أقترح بصورة منهجيّة تاريخاً لمسار الأزمة (التي فتحت بالأزمة الإيديولوجيّة سنة ١٩٦٨، وأزمة الدولار سنة ١٩٧١، والصدمة النفطيّة سنة ١٩٧٣، والهزيمة الأميركيّة في ڤيتنام سنة ١٩٧٥)، ولتناقض المشاريع في أوروبا الجنوبيّة (والاستقرار اليميني في هذه البلدان التي بدت لي كحلقات ضعيفة تقدِّم لليسار إمكانيَّات التجدُّد)، وللأفول الأميركي الذي خفَّفت من آفاقه ومداه نظراً لهشاشة البناء الأوروبي (الذي يمزِّقه التهديد المحتمل من جانب ألمانيا)، رافضاً التحليل التكنولوجي للتنافس العالمي («الخاتمة لا تتعلَّق بالتكنولوجيا وإنَّما بالقدرة الاجتماعيّة على استخدامها»)، ومشيراً إلى أهمّيّة البُعد العسكري والتفوُّق الأميركي على هذا الصعيد («على المستوى العسكري تحديداً تستطيع الولايات المتحدة أن تردّ بالصورة الأكثر فعاليّة»).

لا شكَّ في أنّي بالغت آنذاك في تقدير حظوظ جواب شعبي سريع في الجنوب (وصفته بالجواب الوطني الشعبي، مستلهماً إيَّاه من نضالات نيكاراغوا وجنوبي إفريقيا). وكان المشروع البرجوازي الوطني يبدو لي مستهلكاً وعاجزاً عن التجدُّد، كما كان يبدو أنَّ «الطريق اللاَّرأسمالي» ليس على مستوى التحدِّي.

والتحليل الذي قدَّمتُه لاستراتجيّة السوفياتيّة المتأزِّمة يظلّ مفتوحاً: فالبرجوازيّة السوفياتيّة الرافضة للتطريف يمكن أن تنزلق في مغامرة عسكريّة، ولكن كان يبدو لي أنَّ هناك احتمال تطوُّر إلى اليسار في الشرق والغرب معاً. كان يجب تجنُّب الوقوع في أسر أحد الخيارين: التشيلي أو أفغانستان؟.

على أي حال فقد كان الظرف يبدو لي رجراجاً، ومشاريع إعادة التنظيم الإقليمي المستقرّ هشَّة (لم أستسلم للسائد وأبالغ في تقدير صعود اليابان وآسيا الشرقيّة، بل لفتّ الانتباه إلى هشاشة هذه الكتلة مادامت علاقاتها مع الصين لم تجرِ تسويتها، كما بدا خطر الانهيار قائماً ولا يمكن توقُّع نتائجه. ولكنْ من يستطيع أن يجدِّد إجابات «دولتيّة».

وأمَّا فيما يتعلَّق بتفاقم الأزمة في إفريقيا جنوبي الصحراء، المدفوعة إلى «العالم الرابع»، فقد ركَّزتُ على ما اعتبرته دائماً السبب العميق لهذا التقهقر: أي الاحتفاظ

بإفريقيا ضمن البنى الكولونياليّة عن طريق المشاركة مع السوق الأوروبيّة المشتركة، وهو ما يجعل من المستحيل تحقيق الانتقال الضروري نحو تكثيف الزراعة وإلى التصنيع المساند لها (**التبادل اللاّمتكافئ وقانون القيمة**، ١٩٧٣؛ **استغلال الفلاّحين في العالم الثالث**، ١٩٨١). وسأعود بمزيد من التفصيل إلى هذه الأسئلة في فصل قادم، كما سأتناول ما يخصّ جنوبي إفريقيا بصورة أكثر تحديداً.

لقد حاولتُ دائماً أن أضع الإجابات على الأزمة في إطار التناقضات العالميّة الكبرى التي تحتلّ مقدّمة المسرح. وكرَّرتُ تحليلها في **الأزمة، العالم الثالث وعلاقات الشمال والجنوب، والشرق والغرب**، ١٩٨٣، ثمّ في **فكّ الارتباط** ١٩٨٦، **هل يمكن إقامة تشكّل آخر للعلاقات بين الغرب والشرق والجنوب؟** (١٩٨٩). وقد حلَّلتُ دائماً هجوم الرأسمال باعتباره يهدف أساساً إلى نشر الكومبرادوريّة في الجنوب، وتقليص مدى التنافس الغربي الداخلي من ضمن هذا الخيار (عن طريق «الالتحاق الأطلسي»)، وتحوير الأزمة مع الشرق بطريقة تمدّد هيمنة الولايات المتحدة. وذكَّرتُ، مع ذلك، بأنَّ مصير هذا الهجوم يتعلَّق بشعوب الشرق والجنوب. فهل ستظلّ هذه في حالة السلبيّة؟.

٤ ـ تميَّزت سنوات ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ بتسارع التطوُّرات التي أكَّدت أنَّ المرحلة السابقة لما بعد الحرب العالميّة الثانية قد اختتمت فعلاً وأعتقد بأنَّ سنة ١٩٩٠ ستشكِّل على هذا قطعاً جديداً لا يقلّ أهمّيّة عن سابقيه.

فالمسائل التي كانت مفتوحة قد جرت تسويتها، ومن ضمنها طبعاً نهاية الطور السوفياتي التي تعدِّل جذريّاً وفي آن واحد العلاقات الدوليّة وخيارات التطوُّر الداخلي في جميع مجتمعات العالم. وإذا كنتُ قد طرحت في **فكِّ الارتباط** ١٩٨٦ سؤالاً بشأن معرفة ما إذا كانت الدولتيّة السوفياتيّة نظاماً ثابتاً أم انتقاليّاً، فإنّ السؤال قد حسمه التاريخ الآن.

إلَّا أنَّ نهاية الطّور السوفياتي لا يشكِّل، بأيّ صورة، التحوُّل النوعي الوحيد الذي يجعل من سنة ١٩٩٠ قطعاً تاريخيّاً. وقد حلَّلتُ في **إمبراطوريّة الفوضى**، (١٩٩١) هذا التحوُّل في مداه المثلَّث الأبعاد: أ ـ انهيار التسوية الاجتماعيّة الفورديّة التي فتَّتها تداخل الرأسماليّات الأميركيّة واليابانيّة والأوروبيّة؛ ب ـ انهيار مشروع باندونغ البرجوازي الوطني؛ ج ـ انهيار السوفاتيّة طبعاً.

فلقد وضع انهيارها حدّاً لعداوة القوى الغربيّة لهذه الدولة التي هدّدت، في لحظةٍ ما، بناء خيار اشتراكي. وقد عبّر هذا العداء عن نفسه في حروب التدخّل، والعدوان الهتلري، ثمّ في الحرب الباردة منذ سنة ١٩٤٥. وأُسمِّي مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠) بمرحلة بوتسدام لا يالطا، كما تُنْعَتُ غالباً. لأنّ الولايات المتحدة لم تكن تمتلك في يالطا بعد السلاح النووي الحاسم. وأمّا في مؤتمر بوتسدام فقد جعلها شعورها بالتفوُّق المطلق تستخدم النبرة الوقحة للقوّة المهيمنة الجديدة، وتفرض الحرب الباردة على الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك فإنّه لم يسوَّ شيء عن طريق هذا الانهيار لأنّ شعوب أوروبا الشرقيّة والاتحاد السوفياتي، المحكومة بالتهميش، ستُدفع إلى الردّ على هذا المصير البائس الذي تعدّه الرأسماليّة لها.

أثار انهيار المشروع البرجوازي الوطني في الأطراف هجوماً إيديولوجيّاً يستهدف نشر القناعة بأن لا بديل عن الاندماج في التوسُّع الرأسمالي. وإنّها عودة إلى الإيديولوجيّة البرجوازيّة التي قدّمتُ نقدها في **فكّ الارتباط** (١٩٨٦) بعد معاينتي «للحالة الكوريّة». وأيّاً كان الأمر فإنّ هذا الانهيار الذي يترجم بانهيار إيديولوجيّة التنمية المرافقة لمشروع باندونغ، يترك فراغاً لم يُملأ بعد ببديل وطني شعبي وديمقراطي يدمج أبعاد التحدِّي الجديدة (البيئة). وهذه مسائل سأعالجها في الفصل القادم. وسيستمرّ الاستقطاب في التعمُّق، وبدل أن يشكِّل تصنيع العالم الثالث وسيلة لتخفيفه، سيكون قاطرة تفاقمه. وسيلحق هذا النموذج من التصنيع مجتمعات الأطراف الخاضعة إلى وسائل الهيمنة التي تنتجها المراكز عن طريق احتكاراتها الخمسة: التكنولوجيا، والنظام المالي، والإشراف على الموارد الطبيعيّة للأرض، والاتّصالات، والتسلُّح.

انتهى انهيار الفورديّة ودولة الرفاه في الغرب بدوره بفوضى متعاظمة وبإعادة النظر في المشروع الأوروبي، في حين أنّ المشاريع البديلة للأقلمة المنتظمة حول المراكز الثلاثة، الأميركي الشمالي والأوروبي والياباني، مازالت هشّة (**إمبراطوريّة الفوضى**، ١٩٩١).

في هذه الشروط يبدو الإطار الذي يرتسم في المدى القريب ملائماً لإعادة انتشار مشروع الهيمنة الأميركيّة المستند أساساً إلى الاحتكار العسكري، مخيّباً مرّة أخرى بديل التقارب الأوروبي غرب ـ شرق، وهو ما أسميته المشروع «الأوروآسيوي» الذي كان كابوس واشنطن منذ سنة ١٩٤٥ (**الستراتيجيّات في المتوسّط**، ١٩٩٢)، كما يفشل

البديل التقدّمي الوحيد الممكن، أي بناء عالم متعدّد الأقطاب يشكّل السبيل الوحيد لفتح آفاق جديدة من الاستقلاليّة الضروريّة لإعطاء النضالات الشعبيّة مداها في التحقّق، حتّى ولو كانت متواضعة في البداية. وسأعود في الفصل القادم إلى هذه الأسئلة الجديدة التي بدأتُ مقاربتها في **الاضطراب الكبير** (١٩٨٩).

النصوص المذكورة (حسب تواريخ نشرها)

- صراع الطبقات في إفريقيا، ١٩٦٢.
- مصر النّاصريّة، ١٩٦٤.
- ثلاث تجارب إفريقية، مالي، وغينينا، وغانا ١٩٦٩.
- عالم الأعمال السنغالي، ١٩٦٩.
- تطوُّر الرأسماليّة في ساحل العاج، ١٩٦٩.
- تطوُّر الرأسماليّة في إفريقيا السوداء، ١٩٦٩.
- الكونغو الفرنسي، ١٨٨٠، ١٩٦٨، ١٩٩٠.
- المغرب الحديث، ١٩٧٠.
- إفريقيا الغربيّة المحاصرة، ١٩٧١.
- التخلُّف والتبعية في إفريقيا السوداء، ١٩٧٢.
- النموذج النظري للتراكم في مركز النظام العالمي وأطرافه، ١٩٧٢.
- التطوُّر اللاّمتكافئ، ١٩٧٢.
- التبادل اللاّمتكافئ وقانون القيمة، ١٩٧٣.
- أزمة الإمبرياليّة، ١٩٧٤.
- تشكُّل النظام العالمي، ١٩٧٥.
- قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة، ١٩٧٦.
- الإمبرياليّة والتطوُّر اللاّمتكافئ، ١٩٧٦.
- الأمّة العربيّة، ١٩٧٧.
- النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومستقبل العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة، ١٩٧٨.
- الطبقة والأمّة، ١٩٧٩.
- استغلال الفلاّحين في العالم الثالث، ١٩٨١.
- الصراع على التحكُّم بالنظام العالمي، ١٩٨٢.

- الأزمة، أيّة أزمة؟ ١٩٨٢ .
- الأزمة، العالم الثالث وعلاقات الشمال والجنوب والشرق والغرب، ١٩٨٣
- باندونغ منذ ثلاثين عاماً، ١٩٨٥ .
- فكّ الارتباط، ١٩٨٦ .
- الأرصدة المْنَجَمِيّة في إفريقيا، ١٩٨٧ .
- التعاون العربي الإفريقي، ١٩٨٨ .
- في التطوُّر الأوروبي والعالم الثالث، ١٩٨٨ .
- حول ايديولوجيا «التنمويّة» وفكر راوول بريبيش، ١٩٨٨ .
- دور التجارة والصناعة في التنمية، في تقرير برانت، ١٩٨٩ .
- هل يمكن إقامة تشكُّل آخر للعلاقات بين الغرب والشرق والجنوب؟ ١٩٨٩ .
- الاضطراب الكبير، ١٩٨٩ .
- الزراعة الإفريقيّة في أزمة، ١٩٩٠ .
- تكيُّف أم فكّ ارتباط؟ ١٩٩٠ .
- الاستعمار ونشوء الرأسماليّة، ١٩٩٠ .
- إمبراطوريّة الفوضى، ١٩٩١ .
- النظم الإقليميّة القديمة والنظام الرأسمالي العالمي، ١٩٩١ .
- قضايا الستراتيجيّة في المتوسّط، ١٩٩٢ .
- فكّ ارتباط لا غنى عنه، ١٩٩٢ .
- نظرية التضبيط، ١٩٩٢ .
- ١٤٩٢، ١٩٩٢ .
- الرأسماليّة والنظام العالم، ١٩٩٢ .
- سياسات الطاقة في المتوسِّط، ١٩٩٢ .
- المتوسّط في الثورة التكنولوجيّة، ١٩٩٢ .
- اقتصاد المتوسّط في علاقات الشمال - الجنوب، ١٩٩٢ .
- الدولة السياسة والاقتصاد في العالم العربي، ١٩٩٢ .

الفصل الخامس

ـ ٥ ـ

توسُّع المشروع البرجوازي الوطني في العالم الثالث وانهياره (١٩٥٥ ـ ١٩٩٠)

ـ ١ ـ

في مرحلة انتهائي من الدراسة وعودتي إلى مصر سنة ١٩٥٧، أي بعد سنتين على مؤتمر باندونغ، وسنة على تأميم قناة السويس، بدا وكأنَّ الفكرة التي عايشناها في الطَّور الأول من مرحلة ما بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٥ قد أصبحت موضع تساؤل. فقد كنَّا نعتقد آنذاك بأنَّ الثورة الاشتراكيّة التي ستتمّ من خلال عمليّة ثوريّة متواصلة على مراحل، مطروحة على جدول أعمال آسيا وإفريقيا كلّها، إذ شكَّلت الصين وفيتنام والنضالات المسلَّحة في جنوب شرق آسيا نموذجاً يجب على الأحزاب الشيوعيّة أن تستلهمه، في كلِّ مكان، وأنّه لا مكان لقيادة برجوازيّة للتحرُّر الوطني، وأنَّ البرجوازيّة، التي أصبحت كومبرادوريّة، لا تستطيع إلاَّ أن تكون موصلاً لهيمنة إمبرياليّة متجدِّدة تحت وصاية الولايات المتحدة.

وبدا بعد ذلك أنَّ الأنظمة الناجمة عن الاستقلال في آسيا ـ خارج الصين وفيتنام وكوريا الشماليّة توصَّلت إلى الاستقرار، في حين كانت الحركات الأنصاريّة تُستنزَف. وهكذا كانت الهند في ظلّ حكم نهرو، ومصر عبد النَّاصر، وأندونيسيا سوكارنو تأخذ مبادرات جديدة، إن على المستويات الداخليّة أو على مستوى علاقاتها بالإمبرياليّة من جهة، وبالاتحاد السوفياتي والصين من جهة أخرى. وأظهرت هذه المبادرات بطريقة غير متوقَّعة أنَّ البرجوازيّة ـ إذا كنَّا لا نعتبر هذه الأنظمة تعبيراً عن شيء آخر ـ لم تستنفد دورها التاريخي. فهي تؤكِّد نفسها على المستوى الوطني والقومي، كما يبدو، وتقود التحرُّر بشروط جديدة تسمح بها ممارستها للسلطة،

وتنخرط في معارك اقتصاديّة وسياسيّة ضد الإمبرياليّة (مثل التأميات ومن ضمنها تأميم قناة السويس)، وترفض الخضوع للمشاريع العسكريّة الأميركيّة (مثل رفض حلف بغداد وغيره)، وتُحدِث تقارباً مع الاتحاد السوفياتي والصين، وتُجري إصلاحات اجتماعيّة مثل الإصلاح الزراعي تحديداً. ولم يعد من الممكن ألاّ تؤخذ هذه الوقائع بعين الاعتبار.

وكلّ المرحلة اللاّحقة - أي بين سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٩٠ - ستكون منشغلة بالجدل حول هذا السؤال المركزي: هل يمكن إقامة رأسماليّة وطنيّة في العالم الثالث؟. ماذا تستطيع أن تحقّق فعلياً وما هي حدودها؟ هل يجب عليها أن تُحضِّر عمليّة تجاوزها الاشتراكي ذاتيّاً؟ ولم يكن هذا سجالاً مدرسيّاً نظريّاً، فقد كانت الوقائع حاضرة لا بل في مقدّمة المسرح. وقد انغمستُ شخصيّاً في هذه النقاشات خلال كلّ تلك الفترة ضمن ارتباط وثيق بحياتي المهنية وخياراتي النضاليّة. وسأعود إلى هذه العلاقة المشخصنة بين اهتماماتي كمناضل اشتراكي والمناخ السياسي القائم.

اليوم اختتمت دورة تلك المرحلة. وإنّي أراها وكأنّها سارت في مرحلتين متعاقبتين: الأولى مرحلة توسُّع «مشروع باندونغ» (١٩٥٥ - ١٩٧٥)، ثمّ مرحلة تفكّكه و«إعادة الكومبرادوريّة» في العالم الثالث (١٩٧٥ - ١٩٩٠). وإذا كان القطع سنة ١٩٧٥ يبدو بنظري مَعْلَماً أساسيّاً وشاملاً (وتلك السنة هي سنة رفع شعار «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» من جانب دول عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧)، فإنّ التحوُّلات الداخليّة الخاصّة ببلدان العالم الثالث المختلفة ليست بالضرورة متوازية بصورة مطلقة. فهناك فروقات ومسافات، ففي بعض الحالات كان انتشار المشروع وتجذّره متأخِّراً عن سنة ١٩٧٥، في حين كانت نهايته، وانعكاس مساره، في حالات أخرى سابقة على ذلك التاريخ.

على أنّ حركة المدّ والجزر في المشروع الوطني البرجوازي في العالم الثالث تتمفصل على التطوُّر العام للرأسماليّة في الغرب، وعلى السياسة العالميّة المحكومة بالثنائيّة القطبيّة العسكريّة ودخول الاتحاد السوفياتي إلى الساحة الدوليّة، وعلى الأزمات التي تواجهت فيها السوفياتيّة والماويّة والاتحاد السوفياتي والصين.

سأقترح إذن فيما يأتي عرضاً للأحداث الرئيسيّة - كما أراها اليوم - مترافقاً مع محاولة تدقيق الاختلافات المحتملة بين التحليلات التي قمتُ بها آنذاك وتلك التي

تفرض نفسها اليوم من وجهة نظري. وسأضع هذه التحليلات في إطار مجرى حياتي المهنيّة. وسأستخلص منها الدروس النظريّة التي تبدو لي اليوم جديرة بالتقديم.

ـ ٢ ـ

١ ـ أضع الصين وتطوُّر الصين في مركز هذا الجدل لأسباب متعدِّدة، بالإضافة إلى أهمّيّة تلك البلاد بذاتها. أوّلاً، لأنّها قدَّمت لنا منذ الستّينات خياراً بدا خروجاً من المعقل السوفياتي الذي تتّهمه الماويّة بأنّه نهج يقود إلى إعادة بناء الرأسماليّة. وقد استخلصت السلطة السياسيّة في الصين من ذلك استنتاجات مهمّة: على مستوى الاستراتيجيّات الثوريّة في العالم الثالث الذي اعترته «منطقة عواصف»، وعلى مستوى تحليل الوضع العالمي واستراتيجيّات الإمبرياليّة، و«الإمبرياليّة الاجتماعيّة».

وأُسجِّل هنا فقط بعض التواريخ المركزيّة بشأن هذه السجالات: ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ انفجار الأزمة الصينيّة السوفياتيّة، ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ انتشار الثورة الثقافيّة، ١٩٦٩ الأزمة العسكريّة على الأوسوري تأخذ أبعاداً خطيرةً، سنة ١٩٧١ تُقبل الصين في منظمة الأمم المتحدة وتبدأ الولايات المتحدة تقاربها مع بكين، سنة ١٩٧٦ موت شو إن لاي ثمَّ موت ماوتسي تونغ يؤشِّران على استنزاف المحاولة الماويّة، ابتداء من سنة ١٩٨٥ يختار فريق دينغ سياو بينغ الحاكم الانفتاح على الرأسماليّة (سنة ١٩٨٤ جرى التخلّي عن المشاعيّات الشعبيّة). ويجب عليَّ القول إنّه بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٨٠ كنت أشاطر بصورة شبه كاملة التحليلات التي اقترحها الحزب الشيوعي الصيني، في حين أنّني بدأت أنظر بعين النقد ابتداء من سنة ١٩٨٠ إلى عمليّات الانفتاح الرأسمالي الموضوعة للتطبيق.

وكانت حرب كوريا (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) والحرب الڤيتناميّة الأولى (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤) التي أشرت إليها أعلاه قد أظهرت حدود قوّة الكتلة الغربيّة الإمبرياليّة، وكانت حرب ڤيتنام الثانية (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) وحرب كامبوديا (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) قد أظهرتا أنَّ تجذُّر التحرُّر الوطني ممكن، لا بل قادر على قهر الجيوش الأميركيّة. ولم يكن من الممكن إغفال أهمّيّة صدى هذا الانتصار في العالم الثالث. وكان يثبت فوق ذلك أنّنا على حقّ: بمعنى أنّه كان يمكن التقدُّم أكثر بكثير ممّا يتقدَّم أفضل النظم الوطنيّة البرجوازيّة. وكانت المقارنة مع هزيمتنا في مواجهة إسرائيل سنة ١٩٦٧ تفرض نفسها بالنسبة إلينا كمصريّين وعرب. وعليه كنّا مستعدِّين تماماً لتقبُّل عمليّة التجذُّر التي

تشقّ طريقها في الحركة الفلسطينيّة قبل «أيلول الأسود» وبعده في الأردن، سنة ١٩٧٠، كما كنّا جاهزين لاستقبال الشعار الذي أطلقه غيفارا (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) بناء ڤيتناميْن أو أكثر في أميركا اللاتينيّة وخارجها. ومع أنَّ انهيار الاستعمار البرتغالي في إفريقيا (١٩٧٤) قد أظهر حدودَ تقدُّميّةِ النتائج التي تترتّب على النضال العسكري الطويل المدى، إلّا أنَّ حرب الجزائر، الطويلة هي أيضاً (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢)، كانت قد اختتمت بنظام وطني راديكالي ـ بومدين ـ لا يوحي بوعود تتجاوز النّاصريّة.

ولم يتوقّف التاريخ لا على الثورة الثقافيّة الصينيّة ولا على انتصار فيتنام وكمبوديا سنة ١٩٧٥. وبعد هذه الانتصارات جاء زمن الجذر حتّى في قلب التجارب الأكثر وعداً. واكتشفنا تدريجيّاً ابتداءً من سنة ١٩٧٥ ما كانت عليه الحدود التاريخيّة للماويّة وهو ما عبَّرتُ عنه في كتابي «مستقبل الماويّة» (١٩٨١). وقد بدأنا نرى أنَّ المعركة كانت لاتزال بعيدة جدّاً عن الانتصار، وأنّه حتّى في الصين ستستطيع قوى الرأسماليّة أن تشقَّ طريقها من جديد.

في كوريا الشماليّة، بعد أن استطاع هذا البلد أن يضمِّد جراح القصف الأميركي الواسع والخراب الناجم عنه، جرى تقدُّم ناجح في حقل التطوُّر الصناعي والزراعي. إلّا أنَّ النظام السياسي القاسي فيها لم يكن يسمح بالاطمئنان إلى المستقبل. وأمّا ڤيتنام فقد انغلقت، غداة انتصارها ذاته، في دوغمائيّة موالية للسوفيات أكثر إثارة للقلق. وانضمام ڤيتنام إلى الكوميكوم (لجنة التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكيّة) سنة ١٩٧٨، وغزو قوّاتها لكمبوديا سنة ١٩٧٩، بعد أن كانت قد أخضعت لاووس، واشتباكاتها الحدوديّة مع الصين سنة ١٩٧٩ لم تدشّن شيئاً مريحاً على الإطلاق. والصعوبات الاقتصاديّة للبلاد، ومراوحتها، وعجزها عن امتصاص المجتمع الجنوبي الذي كان مع ذلك يقاتل إلى جانب إخوته في الشمال من أجل التحرُّر، أثبتت بأنَّ عملية التجذُّر يمكن أن تنغلق على نفسها في مأزق.

ومهما كان من أمر فقد بدا لنا مدّ القوى الاشتراكيّة وجزرها في الصين وكوريا وڤيتنام وكمبوديا نتاجاً لأزمة اجتماعيّة داخليّة لا نتاج تدخُّل عامل خارجي على الإطلاق. ولم أغيِّر رأيي في هذه المسألة: فالتحرير المتقدِّم بصورة كافية يقلِّص دور العامل الخارجي غير المؤاتي دائماً، ويعيد إلى الاعتبار القوّة الحاسمة للصراع الطبقي الداخلي. إلّا أنَّ العامل الخارجي لا يغيب. فالعزلة الشاملة لكمبوديا سنة ١٩٧٥ والخطر الحقيقي للمجاعة في عاصمتها بنوم بنه المكتظّة بالسكّان، بفعل الحرب، يفسِّر

بـدرجة عـالية، الخيـالات المتشدِّدة للنـظام. وستشرِّع هذه الخيـارات بدورهـا الغـزو الڤيتنامي (وقد كتبتُ آنذاك في هذا الموضوع). والمراوحة في ڤيتنام تُفسَّر أساساً، وبلا شكّ، بدوغمائيّة الحـزب الشيوعي (وخلف ذلـك بالحـدود الداخليّـة الخاصّـة بالقـوى الاشتراكيّة للبلاد)، إلاّ أنّ العزلة المأساويّة التي وضعه فيها الغربيُّون قد فعلت فعلها. والواقع أنَّ خيار الاستناد إلى الاتحاد السوفيـاتي، لا إلى الصين، من قبـل قادة هـانوي قد أسهم في مفاقمة عزلتهم.

وبموازاة هذا الجذر لدى قـوى الاشتراكيّـة في آسيا الشرقيّـة كانت هـذه المنطقـة تطلق تطوُّرها الرأسـمالي العاصف الـذي كان بـالنسبة إلينـا غير متـوقّع عـلى الإطلاق (ولعلّه كان كذلك بالنسبة إلى العالم أجمع مهما قيـل). وبدأت كـوريا الجنـوبيّة عمليّـة إقلاعها مع انقلاب بارك مُزيحاً الدُميـة الأميركيّـة سينغ مـان ري سنة ١٩٦١. فهـل سيكون اغتيال بارك سنة ١٩٧٩ بداية الانهيار في «الأعجوبة الكوريّة» في حين تنفجـر المظاهرات الشعبيّة الواسعة (١٩٨٠)؟.

لعب العالم الخارجي هنا بصورة استثنائية، وعلى عكس القاعـدة العامّـة، دوراً إيجابيّاً مهمّاً. فكوريا وتايوان تتلقّيان، بـالإضافـة إلى إسرائيل، الحصّـة الأسياسيّـة من المساعدات الخارجيّة الأميركيّة على المستوى العـالمي. وقد سمحت هـذه المساعـدة هنا بتجـاوز سنوات البـداية الصعبـة في ظروف لا يمكن أن تتكـرَّر في مكان آخـر. وفوق ذلك، وبسبب «الخطر الشيوعي»، قامت الأنظمة هنا بإصلاحات ـ في ميدان الزراعـة تحديداً ـ لا يمكن حتّى التفكير فيها في أمكنة أخرى نظراً لطبيعة التحالفـات العليا التي تنخـرط فيها الـبرجوازيّـة الريفيّـة وخاصّـة أصحاب الملكيّـات الكبرى (كـما في شـمال الهنـد). «وهذا الخـطر الشيوعي ذاتـه» سمـح لهـذه الأنـظمـة أن تنـال ثمن عـدائهـا للشيوعيّة. إذ كانت الولايـات المتحدة تقبـل هنا ذلـك التيَّار الـوطني الذي تحـاربه في أماكن أخرى من العـالم. وبذلـك استطاعت هـذه البلدان أن تتبنّى استراتيجيّـة دولتيّة واستراتيجيّة حماية صناعيّة خلافاً لما كان يفرضه البنك الدولي في مناطق أخرى.

٢ ـ شكّلت مصر والشرق الأوسط وإفريقيا حقل الاهتمامات الأوّل. وهنا أيضـاً كان ينتشر ويتوسَّع «مشروع باندونغ».

وكـانت السنوات الـذهبيّـة لهـذا المشروع في مصر بـين ١٩٥٥ ـ ١٩٦٧، وهي السنـوات التي وسمها تـأميم قنـاة السـويس ١٩٥٦، ثمَّ تـأميم الـرسـاميـل الأجنبيّـة

١٩٥٧، ثمَّ تأميم رساميل البرجوازيّة المصريّة ١٩٦١، ثم الإصلاح الزراعي الثاني والميثاق الوطني الذي شرَّع الخيار الاشتراكي سنة ١٩٦١. ومع ذلك لم تكن النواقص ونقاط الضعف قليلة: فشل الوحدة مع سوريا (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، العداء الثابت للشيوعيّة الذي اتّخذ بعد حلّ الأحزاب الشيوعيّة ١٩٦٥ شكلاً مضمراً تمثَّل في استبعاد أفضل المناضلين ورفض إشاعة الديمقراطيّة في النظام والتسامح مع الخطاب التقليدي الإسلاموي بشكل متناقض مع منع الخطاب التقدّمي والعلماني البرجوازي والاشتراكي، ثمّ استشراء الفساد، وانتهاء كلّ هذا بالهزيمة المفجعة في حزيران ١٩٦٧ عندما قرَّر الخصم الأميركي الإسرائيلي أنَّ الوقت قد حان لتوجيه الضربة.

وحتّى قبل أن يبلغ النظام نهاية مساره كنتُ قد حكمتُ بقسوة شديدة، منذ سنة ١٩٦٠ وبعد تجربة ثلاث سنوات من العمل في الإدارة النَّاصريّة، بعجزه عن تجاوز حدود البرجوازيّة (**مصر النَّاصريّة**، ١٩٦٣). ورافقت بصورة جازمة الخطاب الانتهازي المستوحى من موسكو والمسمَّى «خيار التطوُّر اللّارأسمالي».

وغمرتني متعة حقيقيّة عندما انطلقت، بعد هزيمة ١٩٦٧، شريحة واسعة من الشباب المصري المتعلِّق بالخيار الاشتراكي في مواجهة مع ما يسمَّى «الطبقة الجديدة». ولكن يجب أن أقول بأنَّني كنت قلقاً من رؤية النظام يذهب في خيار معاكس لاستراتيجيّة التجذير التي اقترحتها هذه الفئات، ويمضي في التنازلات لما سيغدو، بعد موت عبد الناصر وانقلاب السادات الذي انفصل به عن الجناح اليساري من النَّاصريّة في مايو (أيَّار) ١٩٧١، «الانفتاح» ـ أي الانفتاح والكومبرادوريّة التي قُمعت حتّى عام ١٩٧٣ ثمّ كشفت نفسها بوضوح في المجال العالمي والإقليمي عبر الالتحاق بالمعسكر الأميركي وزيارة القدس واتفاقات كمب دايفيد ١٩٧٧. ولم أكن لأرى هذا الانفتاح من طبيعة «ثورة مضادّة» كما كان يراه بعض الشيوعيّين المصريّين الأقلّ نقداً منّي للنَّاصريّة، بل اعتبرته تسريعاً في التطوُّر الطبيعي للنظام النَّاصري ذاته. وبعد عشرين سنة من ذلك التاريخ حلّلت بالطريقة ذاتها عمليّة عودة الرأسمالية المكشوفة فيما كان يُسمَّى بالاتحاد السوفياتي.

ولكن، أيّاً كانت تحفُّظاتي الشخصيّة على النّاصريّة فقد كانت هذه في عيون الشعوب العربيّة محرّراً تقدُّمياً، ولكم سمعت ذلك وكم جرى انتقادي خلال عشرين سنة!.

البعث في المشرق لم يكن صنيعة للنَّاصريّة ولا من إنتاجها، لا بل كان متقدِّماً

عليها بعدّة عقود. إلاّ أنّ احتكاكهما المتبادل قد جعل من هذين الشقيقين عدوّيْن، الأمر الذي أفشل الوحدة بين مصر وسوريا وعطّل إمكانية أن تشمل العراق (١٩٥٨). وهكذا تعطّلت لحظة تاريخيّة نادرة. وقد استنتجت مع ذلك، عبر تحليل هادئ وبارد للمنجزات الاقتصاديّة في تجارب كلّ من النّاصريّة والبعث (في سوريا والعراق) والبومديانيّة في الجزائر أنّه حتّى على هذا المستوى الاقتصادي وصلت هذه الأنظمة إلى مرحلة الاختناق بسرعة كبيرة. فالأزمة في مصر كانت واضحة. منذ سنة ١٩٦٥ (ولهذا السبب قرّر الإمبرياليّون أن يوجّهوا ضربتهم في تلك اللّحظة). وكانت الأزمة كامنة ولكن دائمة في سوريا رغم المظاهر التي أوحت بها عملية التجذّر البعثيّة ابتداء من سنة ١٩٦٣ والتي استُنزفت حتّى قبل أن يصل نظام حافظ الأسد إلى السلطة في دمشق سنة ١٩٧٠. وفي العراق، وبعد مرحلة طويلة من التصفيات الوحشيّة لعبد السلام عارف الذي أقام سلطته البعثيّة سنة ١٩٦٣ بتعاطف من عبد الناصر على جثّة عبد الكريم قاسم (الذي كان قابلاً لفكرة التحالف الشعبي الحقيقي الذي يضمّ فيمن يضمّ الشيوعيّين والأكراد)، تصلّب النظام تحت راية أحمد حسن البكر (١٩٦٨) ثمّ صدّام حسين الذي أدخله غروره في حرب الخليج الأولى ضدّ إيران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٩). ولكن يبقى، رغم كلّ شيء، أنّ ديكتاتوريّة صدّام قادت البلاد في عمليّة تحديث صناعي تكنولوجي وعسكري لا شبيه لها في العالم العربي المعاصر. وعقاباً على هذه الجريمة اتُّخذ قرار تدمير العراق سنة ١٩٩٠.

كلّ هذه الأنظمة كانت تتشاطر، من وجهة نظري، الملامح المشتركة الأساسيّة الآتية: رؤيةً برجوازيّة للمستقبل، عداءً عميقاً للديمقراطيّة (وخلفه عداء لا يقلّ عمقاً للشيوعيّة)، فلسفة براغماتيّةً ضحلة، مبالغةً في تقدير الدعم السوفياتي (على أساس أنّه دعم عسكري) وأخيراً، تصوُّراً سطحيّاً بالقدرة على «لعب الورقة الأميركيّة» إذا ما اقتضت الظروف ذلك.

كنتُ أُعلّق آمالاً أكبر على الهوامش الفقيرة في العالم العربي وعلى النضال الفلسطيني.

سنة ١٩٦٤ أطاح شعب السودان بديكتاتوريّة الجنرال عبود النيوكولونياليّة، القائمة منذ سنة ١٩٥٨ وفرض تحالفاً ديمقراطيّاً بالفعل، استثنائيّاً في العالم العربي، معترفاً بموقع ودور الشيوعيّين والنقابات والمنظّمات الشعبيّة. ولكنْ سرعان ما خابت ويا للأسف الآمال التي عُلِّقت على النظام الجديد. فمن كان يستطيع أن يحافظ على

التعبئة الشعبيّة الضروريّة ويعزِّزها في مواجهة مشاكل التخلُّف الهائلة؟ في هذه الظروف كان لا بُدّ من أن تجلب الانتخابات العاديّة إلى المجلس النيابي أكثريّة مسمّاة «فلاّحيّة». في حين أنّ أصوات الريفيّين كانت خاضعة لضغوط الأسياد «الإقطاعيّين ـ المهذّبين». وبمساعدة من الفساد والعجز تهيَّأت الظروف للعودة إلى الديكتاتوريّة. وقد تكرَّرت هذه الصورة عدّة مرَّات مع النميري الذي وصل إلى الحكم سنة ١٩٦٨ بالإرادة الشعبيّة ثمَّ ما لبث أن تخلَّص سنة ١٩٧٠ من الشيوعيّين بعد اتّهامهم بمحاولة الانقلاب عليه وإعدام زعمائهم. ومنذ ذلك التاريخ أخذ يستند إلى الأصوليّة الإسلاميّة والعربيّة السعوديّة والولايات المتحدة. وسنة ١٩٨٥ أُسقط النميري بحركة شعبيّة ديمقراطيّة ما لبثت أن تعطَّلت بالانتخابات التي نظَّمتها بنفسها. وهكذا توفَّرت مناسبة جديدة للعودة إلى ديكتاتوريّة مركَّبة، قوامها العسكريُّون والأصوليُّون الإسلاميُّون. وخلال هذا التاريخ الطويل لم تكفّ البلاد عن استنزاف ذاتها بالحرب الأهليّة، مع رفض إعطاء الجنوب غير المسلم صيغة حكم ذاتي مشروع، وصولاً إلى تفكُّك البلاد والمجتمع في النهاية.

التدخُّل العسكري المصري من سنة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥ الذي أعقب سقوط نظام الإمام في اليمن الشمالي هل أنقذ البلاد من عودة الملكيّة، كما كانت تخطّط السعودية أم أنه عاق التجذُّر المحتمل للنضالات الشعبيّة في تلك البلاد عبر قبوله تسوية فرضتها أخيراً الرياض وواشنطن؟. كنت أميل إلى التفسير الثاني. ويشجّعني على ذلك تجذُّر الحركة في اليمن الجنوبي ابتداءً من سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨، هذه الحركة التي ستقيم النظام الأكثر تمثيلاً شعبيّاً في العالم العربي. ولكن التأثير السوفياتي في هذا البلد ذي الموقع الجيواستراتيجي البالغ الأهمّيّة في مواجهة القرن الإفريقي أسهم للأسف، بالترافق مع نقاط الضعف الداخليّة في المجتمع وطلائعه، بما فيها الماويّون، في إضعاف النظام وإنهاكه بصراعات داخليّة لا قيمة لها انتهت سنة ١٩٨٦ بأحداث عدن الملتبسة. ولعلّ خيار الوحدة اليمنيّة، المشترك لدى النظامين ابتداء من سنة ١٩٨٩، يشكّل في هذه الظروف نهاية مشرِّفة قد تستطيع الحفاظ على طاقة التطوُّر اللاّحق للبلاد.

سنة ١٩٦٤ امتلك الشعب الفلسطيني تنظيمه الخاصّ خارجاً عن وصاية الأنظمة العربيّة ووُلدت منظمة التحرير الفلسطينيّة بقيادة ياسر عرفات. وتزامنت عمليّة تجذّرها مع تجذّر كثير من الحركات الشعبيّة في تلك المرحلة. ولذلك كنّا جميعاً

ننتظر الكثير منها. إلاَّ أنَّ انحراف بعض العناصر الفلسطينيّة (لا كل المنظَّمة كما تصوِّر الدعاية الغربيّة والصهيونيّة) باتّجاه الإرهاب (خطف الطائرات، وسلوك هؤلاء في البلدان المضيفة في الأردن آنذاك ثمّ في لبنان)، هذه الأمور ستسهّل الهجوم المضادّ الذي شنَّته القوى الرجعيّة المحليّة والإمبرياليّة. وفي سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ اتّجه الفلسطينيُّون، بعد مجازر الأردن، نحو لبنان. واتّخذت الأمور مسارها حتّى اللّحظة التي استطاع فيها الشعب الفلسطيني أن يفرض خياراً جديداً عن طريق قيادة النضال المباشر في الأراضي المحتلّة وتتويجه بالانتفاضة ابتداءً من سنة ١٩٨٨.

وبعد الانكفاء الفلسطيني نحو لبنان بزمنٍ قصير دخل هذا البلد سلسلة طويلة من الحروب الأهليّة امتدَّت من سنة ١٩٧٥ حتّى توقيع اتفاقات الطائف بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١). وكانت هذه الحروب بالدرجة الأولى نتيجة العدوان الصهيوني المدعوم من الغرب والهادف إلى تمزيق البلاد، وإقامة دويلة مارونيّة موالية للغرب، واحتلال جنوبه (في سبيل التحكُّم بالموارد المائيّة التي تعتبر حيويّة بالنسبة «لإسرائيل الكبرى»، شرط طرد سكّانه كما حصل في فلسطين). وكان هذا المشروع على وشك أن يتحقَّق مع العدوان الإسرائيلي سنة ١٩٨٢. ولكنّه فشل رغم كلّ شيء بنضال الشعب اللبناني والسياسة السوريّة الذكيّة التي شكَّلت سبباً إضافيّاً لحقد وسائل الإعلام الغربيّة المسيطرة إزاء سوريا. وكنت أعتقد مثل الكثير من اللبنانيّين، بضرورة البحث الهادئ والصاحي في الأسباب الداخليّة لضعف المجتمع اللبناني الذي جرى تحديثه بصورة جزئيّة ومشوَّهة مع المشروع الشهابي الرأسمالي في سنوات الستّين.

ومع أنَّنا لم نكن نتوقَّع العجائب من استقلال تونس والمغرب سنة ١٩٥٦ فقد أقررنا جميعاً بأنَّ حرب الجزائر الطويلة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ قد خلقت بعض الظروف المؤاتية لتجذُّر الحركة الشعبيّة في هذا البلد، وربّما، بقوّة المثال، في مجمل إفريقيا الشماليّة. وستتكفَّل البومديانيّة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٨) بإيضاح حدود هذه الحركة. واعتبرتُ من جانبي هذه الحركة جواباً ناصريّاً لا أكثر. ولكنّه يتمتَّع بموارد ماليّة أوفر يؤمّنها النفط (ولاسيّما منذ سنة ١٩٧٣) الأمر الذي أجَّل قليلاً مصيره الحتمي. وكنت مرتبكاً دائماً إزاء الاندفاعات الحماسيّة للتيّارات العالمثالثيّة في أوروبا، وكنت أعبِّر عن شكوكي فميا يتعلَّق بالنظريّة التكنوقراطيّة المستوحاة من السوفيات والمسمَّاة «بالصناعات المصنِّعة». وكنتُ أركِّز ـ عكس التيّار ـ على جوانب الشبه بين تطوُّر الجزائر ـ من اليسار إلى اليمين والتطوُّر المعاكس في تونس والمغرب (المغرب الحديث،

١٩٦٦). ولم تكذّب الأحداث اللّاحقة تحليلاتي ولم يَبْدُ لي أنَّ إزاحة بن صلاح في تونس سنة ١٩٦٩ ولا انزلاق نظام الشاذلي في الجزائر نحو اليمين كانا من طبيعة «الثورة المضادّة»، كما لم تكن كذلك الساداتيّة في مصر. فالأمر يتعلّق ببناء كومبرادوريّة تندرج في سياق التطوُّر الطبيعي. ولهذا السبب فإنّني، عندما اختار ملك المغرب أن يضمّ الصحراء الغربيّة بواسطة المسيرة الخضراء، وعندما واجهت الجزائر ذلك القرار واضعة موريتانيا في كنفها، كنت أخشى أن تتحوَّل الأمور باتّجاه مناقض لمقتضيات المعركة من أجل الوحدة المغربيّة والعربيّة.

سقوط الملكيّة في ليبيا على يد القذافي سنة ١٩٦٩ وجد لدينا تعاطفاً أكيداً رغم محدوديّة ما كان يمكن انتظاره من تلك البلاد. ولم أفاجأ تماماً إذن «بأخطاء» النظام الجديد الذي دعم النميري سنة ١٩٧٠ وسلّمه الشيوعيّين السودانيّين، ولا بالملابسات التي رافقت «وحداته» المتلاحقة مع هذا الطرف أو ذاك وتدخّلاته العقيمة، ولا بالمغامرة التشاديّة التي كان محكوماً عليها سلفاً بالفشل. والاعتراف بهذا لا يخفّف على الإطلاق من المسؤوليّة الأولى التي تقع على فرنسا الاستعماريّة، عندما تدخّلت في تشاد منذ سنة ١٩٦٨، وعلى الولايات المتحدة التي سمحت لنفسها بذلك القصف الوحشي لطرابلس سنة ١٩٨٦. ووجدت في الوقت نفسه من المفيد دائماً أن أتمعّن بتعاطف كبير في جهود النظام الليبي الموجَّهة نحو إشاعة الديمقراطيّة والمشاركة الشعبيّة.

٣ ـ منذ انتفاضة مدغشقر سنة ١٩٤٧ ونضالات الماو ماو في كينيا سنة ١٩٥٢، ومعارك التجمُّع الشعبي في الكاميرون سنة ١٩٥٥ كنت مقتنعاً بأنَّ إفريقيا هي واحدة، ومصر جزء منها، وأنَّ الإمبرياليّة تجبرنا على النضال معاً. ولم أقبل أبداً تلك الآراء المسبقة، العنصريّة في النهاية والقائلة بأنَّ إفريقيا جنوب الصحراء عاجزة عن تدبير شؤونها وعليها أن تقبل الاستعمار والاستعمار الجديد، وأنّ الاتّفاقات اللّاحقة بين السوق الأوروبيّة المشتركة كانت على سبيل المثال «أفضل ما يمكن عمله من أجل تلك القارّة».

لذلك لم أتردَّد في الاختيار عندما اضطررت إلى مغادرة مصر سنة ١٩٦٠. ففي ٢٠ سبتمبر (أيلول) من تلك السنة أعلن نظام مالي خياره في التجذير الاشتراكي، وقرَّرت لذلك أن أقبل الوظيفة التي قُدِّمت لي في تلك البلاد.

تابعت بين سنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ عمليّة التحضير للاستقلال الإفريقي ولم أحمل على محمل الجدّ التحرُّكات الأخيرة للجمهوريّة الرابعة في صالح «استقلاليّة

المستعمرات»، ولا قانون دوفير ١٩٥٦ الذي اعتبرته مناورة تهدف إلى بلقنة إفريقيا وبناء أنظمة نيوكولونياليّة فيها. وفي القاهرة، خلال المؤتمر الكبير للمنظّمات الشعبيّة الأفرو آسيويّة سنة ١٩٥٨ الذي عُقِد في جوٍّ متوتّرٍ من عداء السلطة المصريّة للشيوعيّة، كانت مشاعري الإفريقيّة الجذريّة تتلاقى مع تلك التي عبَّر عنها الرفاق القادمون من أكرا أوّل عاصمة على طريق التحرير.

السنوات التي قضيتها في باماكو (١٩٦٠ ـ ١٩٦٣) ترافقت مع موجة التجذُّر الأولى في إفريقيا. وقد عبَّرتْ عن ذلك بشكل أساسي مواقف غينيا الرافضة سنة ١٩٥٨ واستقلال غانا في السنة نفسها والخيار المالي في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠. وهذه لم تكن وحيدة؛ ففي الكونغو انتصر لومومبا وكان يحقّ لنا أن نتوقّع من الكونغو بين سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ (تاريخ نهاية حروب التقسيم وسيطرة السلطة المركزيّة في ليوبولدڤيل)، عمليّة تجذُّر مماثلة. وفي سنة ١٩٦٣ أطاحت الانتفاضة الشعبيّة في برازاڤيل بالنظام النيوكولونيالي لفولبرت يولو.

كانت تقام بالطبع في مواجهة هذه التطوُّرات الإيجابيّة أنظمةٌ نيوكولونياليّة تافهة في أماكن مختلفة. وسيتأسَّس سنة ١٩٦١ في هذا المناخ المتأزِّم كتلتان، إحداهما في الدار البيضاء جمعت وراء مصر الناصريّة وغانا نيكروما، الجذريّين الأفارقة والاشتراكيّين، والثانية في مونروڤيا جمعت الأنظمة النيوكولونياليّة. وكانت تلك الأنظمة هشّة، كما اعتقدنا حتّى عندما لم تكن تتوافر في بعض البلدان قوى كافية ترغمها على التخلّي عن السلطة. على أنَّ الهجوم الإمبريالي المضادّ سرعان ما آتى ثماره. ففي الكونغو كان يرتسم ظلّ موبوتو البغيض وراء كازاڤوبو، وسيسطر موبوتو على الوضع ابتداءً من سنة ١٩٦٥ مغرقاً البلاد حتّى اليوم في ليلها الأحلك مدعوماً بقوّة من قبل الغرب كلّه (وأُذكِّر هنا بالتدخُّل الفرنسي في كولويزي سنة ١٩٧٨ وفي كاتانغا، التي أصبحت تُسمَّى شابا، بعد أربع سنوات). وعندما قرَّرت الكتلتان أن تذوبا معاً في منظَّمة الوحدة الإفريقيّة سنة ١٩٦٣ كنت أعتبر ذلك تسوية مقبولة رغم بعض التحفُّظات. فهل كانت المعركة من أجل متابعة التجذُّر قد انتهت إلى الخسارة؟ لم أكن أعتقد ذلك ولم تُخَطِّئني في ذلك بعض الأحداث اللّاحقة.

لم أكن أُشاطر تفاؤل البعض ممّن يرون في «الاشتراكيّات الإفريقيّة» طريقاً جديداً ومشعّاً. فالتشابه مع النّاصريّة كان يفرض نفسه بالنسبة إليّ. إلّا أنّه لا يمكن خسارة معركة إذا لم يُجْبَر على خوضها. كان لابُدّ إذن من خوض المعركة وعندما

خيضتْ خُسرتْ فعلاً. ودائماً للأسباب ذاتها: عدم نضج الطلائع، الأوهام التي يغذّيها «الصديق» السوفياتي، التدخّلات الإمبرياليّة، وشهيّة البرجوازيّة الجديدة حتى عندما كانت جنينيّة ودولتيّة. وفي سنة ١٩٦٦ جرت الإطاحة بنيكروما ولم نفهم آنذاك كيف ساعد على قطع الغصن الذي يجلس عليه. وفي سنة ١٩٦٨ تكرَّر الأمر نفسه مع موديبو كيتا. وإذا كان النظام الغيني قد استمرَّ بالوجود، بائساً، حتّى موت سيكوتوري سنة ١٩٨٤ فإنَّ ديكتاتوريّته كانت قد فقدت منذ زمن طويل أيّ معنى تقدُّمي بالنسبة إليّ وإلى كثيرين غيري (ولكن ليس بالنسبة إلى الجميع). وقد قدَّمتُ، منذ ١٩٦٤، تحليلي لهذه الإخفاقات (**ثلاث تجارب إفريقيّة**).

بقي أنَّ الموجة الأولى في إفريقيا تبعتها هبّة جذريّة جديدة. ففي سنة ١٩٦٤ قامت زنجبار بثورتها وتخلَّصت من سلطانها. وفي سنة ١٩٦٧، أعلن نيريري خياره الاشتراكي عبر وثيقة أروشا. وفي سنة ١٩٦٦ تلقّى النظام النيوكولونيالي الفاسد في الفولتا العليا هزّة أولى تمثَّلت في انقلاب لاميزانا. ولكن سيتوجَّب الانتظار حتّى سنة ١٩٨٣ لكي تتبلور، مع توماس سانكارا، محاولة جديدة تأخذ الأمثولة من الفشل السابق وتستخدم وسائل عمل جديدة أكثر شعبيّة وديمقراطيّة. وفي سنة ١٩٧٨ وضع سياد بري حدّاً للنيوكولونياليّة الركيكة في الصومال. وفي سنة ١٩٧٤ أطاح العسكريُّون بالإمبراطور هيلا سيلاسي في بلد كانت القوى الثوريّة فيه تبدو أقوى ممّا هي في أيّ بلد آخر. ولم يستطع الثوريُّون الأثيوبيُّون رغم شجاعتهم الاستثنائيّة أن يتفادوا التفكُّك الكامل والمحزن الجاري حاليّاً في بلدهم. فانقساماتهم وعداواتهم المشابهة لما عرفته في مصر تفاقمت بديكتاتوريّة العسكر الذين تورَّطوا في حرب أرتريا التي اختلطت فيها والتبست مواقف الدعم، تارةً من قبل القوى الإمبرياليّة وعملائها (العربيّة السعوديّة والسودان وإسرائيل) وطوراً من جانب أنظمة وطنيّة (سوريا والعراق). كلّ هذا إلى جانب المساندة الكاملة التي قدَّمها الاتحاد السوفياتي وكوبا للنظام الأثيوبي، ولاسيّما خلال حرب الأوغدين مع الصومال سنة ١٩٧٨. ويمكن أن نضيف إلى حساب هذه الحركة سقوط سيرانانا في مدغشقر سنة ١٩٧٢ ومحاولة التجذُّر في عهد راتسيماندراڤا العابر، وأخيراً عمليّة تصليب النظام منذ أن تسلَّم راتسيراكا زمام السلطة سنة ١٩٧٥.

وهناك تطوُّرات أخرى، ربَّما كانت أقلّ لمعاناً، تشير إلى عجز الاستعمار الجديد عن تجاوز أزمته الدائمة والضربات المتتالية في الكونغو، وداهومي التي غدت تسمَّى

بنين (وصول كيريكو إلى السلطة سنة ١٩٧٢) وانزلاق نظام كاوندا في زامبيا نحو دولتيّة دعيت اشتراكيّة خلال سنوات السبعين، وكلّها تؤكّد هذه الأزمة الدائمة للنيوكولونياليّة. وستعمّم هذه الأزمة ابتداء من نهاية الثمانينات عندما ستتّسع المطالبة بالديمقراطيّة، تارةً في بُعد شعبي حقيقي (كما في مالي حيث وُضِع حدٌّ لديكتاتوريّة موسى تراوري العسكريّة سنة ١٩٩٢، وفي ساحل العاج وكينيا بعد أن تحوّلت «الأعجوبة» التي طالما امتدحها الغرب في هذه البلدان إلى كارثة)، وطوراً في بُعد أضعف وأكثر قابليّة لأن يتحكّم به السادة الإمبرياليّون (وأنا أصنّف الكثير من «المؤتمرات الوطنيّة» من أجل الديمقراطيّة التعدّديّة في هذه اللائحة).

لا يوجد تصنيف بسيط يسمح بضبط الإجابات الشعبيّة ـ وغيرها ـ على أزمة الاستعمار الجديد في أيّة لوائح، لأنّه يوجد أمثلة على الاستمراريّة الواضحة، لا بل الاستقرار السياسي، رغم الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي لا تني تتعمّق من سنة إلى سنة. ولعلّ السنغال يقدّم أفضل النماذج على ذلك. فديمقراطيّته النسبيّة ومهارة طبقته السياسيّة سمحت بتجاوز الأزمات المتلاحقة من دون أن يتفجّر النظام. وتقدّم نيجيريا على طريقتها نموذجاً آخر من نفس الطبيعة. فرغم تعدّد الشعوب التي تكوّن هذه البلاد، وتعدّد المصالح التي تلاقت في الكتل المهيمنة المتعاقبة، ورغم خطر الانفجار الذي مثّلته حرب بيافرا الرهيبة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)، ظلّت البلاد متماسكة ولم تخرج من النيوكولونياليّة الكومبرادوريّة (رغم القوميّة اللّفظيّة عند بعض حكوماتها)، وتابعت تنقّلها اللاّنهائي بين الأنظمة العسكريّة والديمقراطيّات الصغيرة. ولا شكّ أنّ الموارد النفطيّة قد حسّنت في بعض الجوانب أداء هذه الآلة العتيقة. وهذه الموارد عينها تفسّر بلا شكّ حالة الاستقرار في الغابون، والطابع اللاّمأساوي للصدامات في الكونغو التي انتهت سنة ١٩٩٢ بمخرج لائق مع الانتصار الانتخابي لليسوبا.

ولكن كيف يمكن الحكم على عودة النيكروميّة إلى غانا محمولة فوق ضربات رولنغز المتلاحقة، (منذ سنة ١٩٧٩)، ولكن المتآكلة بسبب سياسات «التكيُّف البنيوي» الشهيرة التي تعزّز البرجوازيّة الكومبرادوريّة المحلّيّة وتهمّش التنظيمات الشعبيّة القائمة في البلاد؟. كيف يمكن الحكم أيضاً على نظام قام من حركة شعبيّة في أوغندا، طارداً عيدي أمين (سنة ١٩٧٩) وأوبوتي البائس، ولكن المشلول هو أيضاً بسبب «التكيُّف البنيوي» المقدّس ذاته؟

إنَّ أزمة النيوكولونياليّة يمكن أن تفضي أيضاً إلى التفكُّك الشامل في المجتمع. فليبريا وتشاد والصومال تقدِّم، مع الأسف، أمثلة حقيقيّة على ذلك.

أدَّت حرب التحرير الطويلة في المستعمرات البرتغاليّة إلى تجذُّر طبيعي في الحركة، على مستوى الصياغات الإيديولوجيّة على الأقلّ، على الرغم من أنّني أتحفَّظ شخصيّاً على نظريّة أميلكار كابرال القائلة بأنَّ هذا التجذُّر يمكن أن يقود البرجوازيّة الصغيرة إلى «الانتحار كطبقة». وقد قلَّص الانهيار السريع للنظام البرتغالي سنة ١٩٧٤ حظوظ هذه الإمكانيّة عبر تسريعه عمليّة تحقيق الاستقلال.

في أنغولا لم تكن الحركة الشعبيّة للتحرير في موقع يسمح لها بتأكيد ذاتها كقوّة وحيدة للتحرير رغم أنَّ الجبهة الوطنيّة والأونيتا لم تكونا تملكان الوزن الذي تزعمانه لنفسيهما. وقد فرضت الأونيتا، مدعومة من القوى الغربيّة وجنوب إفريقيا، ١٧ عاماً من الحرب على البلاد. ولم تتوقَّف هذه الحرب إلاَّ بعد هزيمة قوّات جنوب إفريقيا في كوارتوكرنفال على يد القوّات المشتركة لكوبا والحركة الشعبيّة لتحرير أنغولا، فأرغمت الأونيتا على توقيع اتفاق سلام يحدِّد إجراء انتخابات بعد الانسحاب المتزامن لجنوب إفريقيا وكوبا. إلاّ أنَّ الحرب تركت آثاراً مفجعة، وأفقدت الحركة الشعبيّة إمكانيّة كان يمكن أن تتحقَّق لو عرفت هذه الحركة كيف تأخذ مسافة إزاء حاميها السوفياتي وتتجنَّب الغوص في البلاغة الدغمائيّة، ألا وهي إمكانيّة التحوُّل إلى قوّة شعبيّة جذريّة حقيقيّة. ومن الصعب أن تتميَّز هذه الحركة اليوم، بفضل أموال النفط، عن التنظيمات الفاسدة للنظام النيوكولونيالي الموجودة في دول أخرى من القارّة. وهكذا تلاقت الشروط من أجل تقاسمٍ محتمل للوظائف مع الأونيتا فيما لو رضيت الولايات المتحدة بهذا الحلّ وتخلَّت عن محاولات فرض سافمبي ليأخذ دور موبوتو المستهلَك في المنطقة.

في موزمبيق كان للحرب التي فرضتها جبهة رينامو على سلطة فريليمو بدعم من جنوب إفريقيا وأسيادها الغربيّين، النتائج ذاتها تقريباً. ورغم التنازلات التي تمَّت وفق اتفاقيَّات نكوماتي ١٩٨٤ فإنَّ فريليمو لم يَعُدْ قوّة توحيديّة للمجتمع. وأمَّا رينامو فلم يتجاوز مرّة واقع أنّه مجموعة من العصابات الإجراميّة، رغم حصوله على حصّة من الوظائف. فخطر تفكُّك البلاد على الطريقة الصوماليّة هو، إذاً، خطر حقيقي. وهنا أيضاً لا أستطيع أن أصدِّق بأنَّ السياسيّين الغربيّين استطاعوا تجاهل هذا الخطر. وكما

في أفغانستان فقد اتّبعوا هنا بصلف سياسية الأسوأ، أي تدمير احتمال التجذُّر الشعبي حتىً ولو على حساب تدمير المجتمع الشامل.

الهزيمة الانتخابيّة لحزب الاستقلال في الرأس الأخضر (١٩٩١) تأتي لتذكّر كم أهمل هذا الحزب نواقصه الذاتيّة في مجال الإدارة الديمقراطيّة، وكم أغفل الطبيعة الخاصّة للبلاد، وهي الأقرب إلى الأنتيل منها إلى القارّة الإفريقيّة. وكلّ هذا بالرغم من الإنجازات البارزة التي حقّقها هذا الحزب في بلاد شديدة التخلّف.

والنواة الصلبة لاستعمار إفريقيا شكّلتها جنوبي إفريقيا التي وجد فيها العنصريُّون البيض في روديسيا قاطرة تجرّ عرباتهم. فأعلنوا الاستقلال من جانب واحد، مدعومين من جانب بريطانيا الأمّ التي مارست هنا مهزلة خبث تقليديّة. إلّا أنَّ النضال التحرُّري فرض استقلال زمبابوي سنة ١٩٨٠، ولكن بأيّ ثمن؟ فبتوقيع اتفاقات لانكستر، التي عطّلت كلّ جهد جدّي للإصلاح الاجتماعي، ومن ضمنه الإصلاح الزراعي، انخرطت الجبهة الوطنيّة (زانو أساساً) في نهج أوصل تلقائيّاً إلى حالة من الانفصام: إذ استمرّ التمسُّك بخطاب يساري، صادق دون شكّ، في حين أنَّ التكيُّف البنيوي المفروض كان يفاقم في الواقع الأزمة الاجتماعيّة بلا توقُّف.

هل يجري رسم حلٍّ مشابه لجنوبي إفريقيا؟ في تحليلي لخصوصيّة هذا البلد، أركّز على سمتين قلّما يجري الالتفات إليهما، مع الأسف. الأولى هي أنَّ مشروع حكم البيض بتحويل «بلدهم» إلى قوّة صناعيّة حديثة ـ عبر تحويل العمّال السود إلى ما يشبه العبيد ـ هذا المشروع الذي انطلق منذ قرن مع بدايات الاستعمار الإنكليزي وتبلور في ظلّ حكم التمييز العنصري في الأعوام الأربعين الأخيرة، قد مُنيَ بفشلٍ ذريع. فصناعة جنوبي إفريقيا ليست قادرة على المنافسة ولا تتفوّق من هذه الزاوية ـ وهي معيار العَوْلَمة الرأسماليّة بامتياز ـ على صناعات بعض البلدان المصنّعة الأخرى في إفريقيا والشرق الأوسط (مصر، العراق، الجزائر). ويعود الفشل دون ريب إلى مقاومة الطبقة العاملة السوداء، في شاربفيل (١٩٦٠) وفي سويتو (١٩٧٦)، مثلاً، وإلى الانتفاضة المدنيّة العامّة التي فرضت على دوكلرك أن يقبل بالتفاوض ابتداء من سنة ١٩٩٠. ويعود هذا الفشل أيضاً إلى التبذير الاستثنائي الذي تمارسه الأقلّيّة «البيضاء»، متشبّهة بأوروبا من دون أن تمتلك مثيلاً للإنتاجيّة الأوروبيّة. والسمة الثانية لهذه البلاد هي أنّه يتركّز على أرضها ما يشبه الخليّة الأولى للنظام الرأسمالي العالمي: أقلّيّة من المستهلكين تنتمي إلى العالم الأوّل، وجيش نشيط من العمّال في

المناجم والصناعة والزراعة الكولونياليّة تكتظّ به ضواحي المدن، وجيش احتياطي من العمّال مشرَّد بين الأرياف وأحزمة البؤس حول المدن.

ماذا يمكن أن تعطي، في هذه الشروط، المفاوضات الجارية؟ لانكستر جديد سيتّخذ هنا شكل دستور فدرالي - إلى هذا الحدّ أو ذاك - يحمي امتيازات الأقلّيّة المسؤولة عن الفشل التاريخي للمشروع؟ إنَّ الضغوط الداخليّة والخارجيّة (الولايات المتحدة وأوروبا) تمارَس في هذا الاتّجاه وتغيّر وجهة «الامتياز» الذي سترثه الأكثريّة السوداء والمتمثّل بهذه «البنية التحتيّة الصناعيّة الجميلة». ويطلب من هذه الأكثريّة مساعدة البلاد على أن تصبح قادرة على المنافسة بسرعة، وفق روحيّة المرحلة. وبمعنى آخر يطلب من هذه الأكثريّة العاملة أن تدفع أكثر لتحقيق ما عجز عنه الرأسمال المدعوم عالميّاً، ماليّاً واقتصاديّاً وسياسيّاً. ولستُ مقتنعاً مع الأسف بأنَّ قوى الأكثريّة في معسكر التحرير في جنوبي إفريقيا مدركة دائماً أنَّ هذا الفخّ المنصوب يمكن أن يكون قاتلاً. والذهاب في هذا الاتّجاه يقتضي الإبقاء على التباين ومفاقمته بين الصناعات والمدن من جهة وبين المناطق البائسة والقطاعات غير الرسميّة من جهة ثانية. ومن البديهي أن يلعب ديكلارك وأسياده الغربيُّون على هذه اللّوحة، مُضْعفين بالتالي موقع المؤتمر الوطني الإفريقي وحلفائه.

٤ - مشروع باندونغ انتشر وتمدَّد كذلك في آسيا، لا بل ارتدى هنا أشكالاً أكثر تميُّزاً منها في أيّ مكان آخر، ويستطيع أن يتباهى هنا بإنجازات أقلّ هشاشة.

الرأي العام المسيطر في العالم الثالث يقدِّم عن الهند تحت حكم المؤتمر صورة إيجابيّة فوق اللّزوم، مركّزاً على ديمقراطيّتها البرلمانيّة، وتصنيعها التنافسي، والثورة الخضراء، وجهود الهيمنة على التكنولوجيا، وحتّى النجاحات العسكريّة (القنبلة النوويّة الهنديّة وُلدت سنة ١٩٧٤). واليسار الهندي يتسامح، عن حقّ، مع هذه الأحكام السريعة. والبرجوازيّة الصناعيّة الهنديّة، المتحالفة مع الملكيّة العقاريّة الكبيرة في شمالي البلاد والتكنوقراطيّة الدولتيّة، لم تعتبر مرّة مشروعها متناقضاً مع الرأسمال ما فوق القومي، حتّى في عهد نهرو (المتوفى سنة ١٩٦٤). وهذه البرجوازيّة تدفع ثمن ذلك، وسيطرتها التكنولوجيّة والماليّة هي ظاهريّة أكثر ممّا هي فعليّة. وأمّا الديمقراطيّة البرلمانيّة، وهي التي تشكّل الوسيلة العقلانيّة الوحيدة لإدارة التحالفات الاجتماعيّة المسيطرة والمختلفة بين منطقة وأخرى في هذه البلاد - القارّة، فإنّها لا تتفادى التهميش السياسي للطبقات الشعبيّة، بل تقوم عليه. والحياد الهندي، رغم التقارب مع الصين

في الخمسينات، لا يزعج فعلياً الهيمنة الأميركيّة (انظر، سمير أمين، **استراتيجية الهيمنة لدى الولايات المتحدة**). ويبدو اليوم بديهيّاً أنَّ هذا المشروع ذا الانطلاقة الوطنيّة يعاني حالة اختناق. وهذا الاختناق هو الذي فرض سنة ١٩٧٥ حالة الطوارئ التي سمحت لحكم ديساي اليميني بأن يدير شؤون البلاد بروحيّة أكثر انفتاحاً على المصالح الغربيّة بين سنة ١٩٧٧ و١٩٨٠، وهو الذي سمَّم أجواء الصراعات الاثنيّة (قضيّة السيخ سنة ١٩٨٤ وانتهاؤها باغتيال أنديرا غاندي). والحكومة الجديدة تعطي مؤشّرات عديدة على مزيد من إشاعة الكومبرادوريّة في النظام.

لم تخرج الباكستان على الإطلاق من الكومبرادوريّة بصورة حقيقيّة. والكومبرادوريّة هنا تعبّر عن نفسها ـ كما في العربيّة السعوديّة ـ بالتحالف الطبيعي بين الديكتاتوريّة (العسكريّة في الباكستان) والخطاب الإسلاموي. والمحاولة القصيرة التي قام بها بوتو للقطع مع هذا التقليد انتهت بالفشل وبانقلاب ضياء الحقّ سنة ١٩٧٧، تماماً كما حصل بعد عشر سنوات مع ابنة بوتو. إنّها دولة ترفض أن تعترف بنفسها كما هي في الواقع ـ أي الهند المسلمة ـ وتضطرّ إلى تعبئة قوّاتها للإيهام بأنّها تقاتل الهند في كشمير (حرب سنة ١٩٦٥ أوّلاً، وحرب سنة ١٩٧١ التي انتهت باستقلال بنغلادش ثانياً). لذلك تدفع الباكستان ثمن وجودها بالخدمات التي تقدّمها للولايات المتحدة (التدخّل في أفغانستان خلال الثمانينات).

ومحاولة سري لانكا الدّمج بين مشروع تطوّر وطني برجوازي وبين سياسة اجتماعيّة إيجابيّة نسبيّاً تتجاهل أن هذين الهدفين متناقضان تماماً. والفشل ـ المتوقّع ـ لهذه المحاولة الساذجة انكشف هنا على أرضيّة حرب أهليّة مقيتة لم تجد حلّاً منذ سنة ١٩٨٣.

وفي آسيا الجنوبيّة الشرقيّة شكّلت أندونيسيا سوكارنو أحد أعمدة مشروع باندونغ، وحقد القوى الغربيّة عليها يعود تأكيداً إلى هذا الواقع. الانقلاب العسكري سنة ١٩٦٥ وذبح مئات الألوف من الشيوعيّين اللّذان خطّطت لهما وكالة الاستخبارات المركزيّة، وضعا حدّاً إلى الآن «لخطر» التجذّر الشعبي الذي كان يمكن أن يتجاوز حدود السوكرناويّة. إلّا أنّ «الأعجوبة» البارقة في الأفق التي جرى توقّعها كموازن لإخضاع البلاد لم تتحقّق. كما لم تتحقّق في الفيليبين حيث كانت القوى الرجعيّة المحليّة المدعومة من واشنطن تبرّر ديكتاتوريّة ماركوس الدمويّة حتّى سنة ١٩٨٦ بالحرب الأهليّة الدائمة التي كان يشنّها الفلّاحون المتمرّدون. والانتفاضة

المدينيّة، التي أوصلت أكينو إلى السلطة سنة ١٩٨٦ لم تتمكّن حتّى الآن من توحيد هذه القوى مع قوى التمرُّد الريفي من أجل وضع حدٍّ للكومبرادوريّة الجديدة ذات الواجهة الديمقراطيّة التي تستند إليها الولايات المتحدة.

وفي تايلاند التي عرفت كيف تستفيد من موقعها الاستراتيجي ـ مقابل ڤيتنام ـ كانت الإنجازات أكبر. وتستطيع تايلاند أن تَعُدّ نفسَها اليوم بين المناطق شبه المصنَّعة من العالم الثالث الحديث، رغم أنّها تقع دون كوريا وتايوان. وتحاول ماليزيا أن تحذو حذوجارها الشمالي، في رعاية الرأسمال «الصيني وراء المحيط» الشريك للدولة الماليزيّة.

والاستراتيجيّة العسكريّة الأميركيّة في المنطقة، التي انشغلت طويلاً بالصين وڤيتنام، استطاعت أن تفرض سنة ١٩٦١ منظّمة آسيان (منظّمة أمم جنوب شرقي آسيا). فهل تستطيع هذه المنظّمة اليوم أن تغيّر جزئيّاً من طبيعتها لتصبح قطب تجميع إقليمي مستقلّ نسبيّاً، مع بقائها أداة للطبقات القائدة محليّاً المنشغلة دائماً، وقبل كلّ شيء، «بضمان أمنها الداخلي»؟.

في آسيا الغربيّة جعلت الظروف ـ الضغط السوفياتي تحديداً ـ من تركيّا حليفاً غير مشروط للولايات المتحدة، ولم تتوان واشنطن عن الاستفادة من وجودها من أجل تصفية الكماليّة ـ سلف النّاصريّة ومشروع باندونغ المتقدّم عليهما بثلاثين عاماً تقريباً. ورغم أنَّ الكماليّة عادت إلى السلطة مرّتين، الأولى سنة ١٩٦١ عندما وضع الجنرال غورسيل حدّاً لنظام مندريس الكومبرادوري والثانية سنة ١٩٨٠، إلاَّ أنَّها لم تكن قادرة مرّة واحدة على تجاوز نفسها أو على إخلاء الساحة لحركة ديمقراطيّة وشعبيّة قادرة مبدئيّاً على قتل هذا التجاوز. ولعلّ في هذا الفشل ما يفسِّر انحرافها باتّجاه الشوفينيّة سنة ١٩٨٣ (قضيّة قبرص). ورغم انشغالها الحثيث بالانضمام إلى السوق الأوروبيّة المشتركة ورفض السوق الدائم لها إلاَّ أنَّ تركيّا حقَّقت تطوُّراً صناعيّاً تنافسيّاً يضعها في رأس لائحة بلدان العالم الثالث الجديد. فهل سيشكِّل انهيار الاتحاد السوفياتي والمعطيات الجديدة في الشرق الأوسط مناسبة لكي تدير تركيّا ظهرها إلى أوروبا وتنخرط في مشروع توسُّعي تنبعث منه عثمانيّة جديدة أو طورانيّة جديدة؟.

ديكتاتوريّة الشاه، الذي عاد إلى الحكم بعد سقوط مصدّق سنة ١٩٥٣، أدخلت إيران في مشروع دولتي تحديثي حقَّق، رغم بُعده الاجتماعي المحافظ والمهادن

للرأسمالّية العالميّة، إنجازات مهمّة. وكانت الروحيّة المحافظة والمعادية للديمقراطيّة التي جرت التجربة من خلالها هي عقب آخيل في المشروع. وازدادت تعرّضاً بسبب الخيار الثقافي الغربي الذي جرى تبنّيه دون تحفّظ. والثورة الإسلاميّة (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) التي أطاحت بهذه التجربة الباندونغيّة اليمينيّة ليست بقادرة أساساً على اختيار بديل فعلي يتجاوز البلاغة الدينيّة. ويتّجه فريق رافسنجاني الجديد، بصورة طبيعيّة في هذه الشروط نحو صيغة شبيهة بالصيغة القائمة في العربيّة السعوديّة وباكستان، جامعاً بين إعادة الكومبرادوريّة (الأمر الذي قد يضع إيران في مرتبة أدنى ممّا كانت عليه زمن الشاه) وبين خطاب دينيّ شكليّ بقدر ما هو متطرّف.

وإذا كانت إيران قد كفّت عن أن تكون تهديداً للرأسماليّة المسيطرة فهل كان بوسع أفغانستان أن تصبح مثل هذا التهديد؟ لا شكّ أنّ الثورة الصغيرة، التي أزاحت نظام داود سنة ١٩٧٨ وأحلّت محلّه مجموعة شعبويّة تحديثيّة، كانت ستكشف من تلقاء ذاتها حدودها التاريخيّة. وفي رأيي أنّ الإيديولوجيّة القريبة من الشيوعيّة، الّتي عبّر من خلالها المثقّفون التحديثيّون عن أنفسهم، كانت ستتحوّر تلقائيّاً وباطّراد. والتدخّل السوفياتي، بدءاً من سنة ١٩٧٩، الذي لعب على تناقضات «أحزاب» هذه الانتليجنسيا، قدّم للولايات المتحدة مناسبة فريدة لكي تغرق الجيوش السوفياتية في تلك المنطقة، من جهة، وتخنق في الرحم المشاريع التحديثيّة الأفغانيّة من جهة أخرى. وقد أظهرت القوى الغربيّة، بدعمها «للإسلاميّين» الذين أغرقوا البلاد بعد انتصارهم سنة ١٩٩٢ في حرب مستديمة أشدّ تدميراً من سابقتها، الخفّة والخبث اللّذين تتعامل بهما مع مصائر شعوب المنطقة، كما أظهرت في الوقت ذاته مدى نفاق خطابها الديمقراطي. وجاءت محاولة نجيب الله الاعتماد على وسائله الخاصّة بعد انسحاب «حليفه» السوفياتي سنة ١٩٨٦ متأخّرة جدّاً وعاجزة عن تجنيب البلاد المصير الأسوأ.

٥ ـ لم تكن أميركا اللاتينيّة حاضرة في باندونغ ولم تواجه إمكانيّة الانضمام إلى مجموعة عدم الانحياز. ولهذا ثلاثة أسباب، الأوّل هو أنّ هذه القارّة مكوّنة من دول مستقلّة منذ القرن التاسع عشر، والثاني هو ثقافتها الأوروبيّة المسيطرة، والثالث هو التأثير الذي تمارسه الولايات المتحدة منذ زمن طويل والمقبول من جانب الطبقات المسيطرة.

ومع ذلك فقد انخرطت أميركا اللاتينيّة بعد الحرب العالميّة الثانية في عمليّة

تطوُّر موازية لتلك التي انتشرت في آسيا وإفريقيا تحت رايات باندونغ. ولهذا سبب بديهي في العمق: وهو أنَّ رأسماليّتها الطَّرَفيّة تضعها موضوعيّاً في موقع مشابه إزاء النظام العالمي.

وتوجد هنا ثلاث تجارب تستحقّ أن تصنّف في إطار التجارب الجذريّة للعالم الثالث.

الأولى هي تجربة كوبا التي تحرَّرت بقواها الذّاتيّة من نير خدم واشنطن، طاردة الديكتاتور باتيستا من هافانا سنة ١٩٥٩. وما لبثت الولايات المتحدة أن وجدت في الكاستريّة خطراً حقيقيّاً. تشهد على ذلك محاولتها البائسة لإعادة غزو البلاد (حادثة خليج الخنازير). وقد ألقى تهديد واشنطن بثقله على كوبا وعزّز تبعيّتها إزاء الاتحاد السوفياتي، نظراً للحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيّون. ولعلّ حادثة الصواريخ سنة ١٩٦٢، التي عالجها خروتشوف وكاسترو بمهارة، قد أنقذت الجزيرة من غزو داهم. إلاّ أنّها ساهمت في حرف الكاستريّة باتّجاه تقليد النموذج السوفياتي على حساب احتمال تطوُّر أكثر ديمقراطيّة وأقلّ اصطناعاً.

التجربة الثانية هي، بالمقابل، المحاولة الديمقراطيّة - بالمعنى البرلماني التقليدي للكلمة لحكومة ألّيندي في تشيلي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ وقد تهاوت الديمقراطيّة التشيليّة تحت الضربات التي نظّمتها واشنطن. ولكن هل يمكن اعتبار الكومبرادوريّة التي تابعتها ديكتاتوريّة بينوشت الدمويّة بدعم من الولايات المتحدة وأوروبا، نجاحاً بالحجم الذي يجري الحديث عنه اليوم وراء أروقة البنك الدولي؟ وهل يمكن أن تكون من الأهمّيّة بحيث تصبح نموذجاً يستلهمه الرأسماليُّون الجدد في وارسو وموسكو؟ أنا قطعاً لا أشاطر هذا الرأي. لا لأنَّ الثمن الاجتماعي للتكيُّف فادح جدّاً هنا وحسب، وإنّما أيضاً لأنّه في منطق الرأسماليّة المُعَوْلَمة ذاته كان موقع تشيلي وسيبقى موقع المنتج «المنافس» التابع، والعاجز لهذا السبب عن تجاوز المصلحة المباشرة للرأسمال المسيطر وحلفائه المحلّيّين، والعاجز بالتالي عن أن يقدّم لطبقاته الشعبيّة خياراً بمستقبل مقبول.

التجربة الثالثة هي الساندينيّة التي طردت سوموزا من نيكاراغوا سنة ١٩٧٩. وستحاول الحركة الساندينيّة، مستفيدة من بعض تجارب التاريخ، أن تتجنّب المبالغة في الدولتيّة، وأن تمارس ديمقراطيّة أكثر في الواقع، وتحافظ على علاقات خارجيّة متنوّعة. إلاّ أنَّ هذا لن يجنّبها عداء الولايات التي دعمت حرب الكونترا ضدّ ماناغوا، ولا التحاق أوروبا بسياسة واشنطن. وانسحاب الساندينيّين من الحكم، بعد

انتخابات سنة ١٩٨٩، يشكّل، في هذه الشروط، مخرجاً مشرّفاً يؤهّل القوى الشعبية للاحتفاظ بقواها من أجل معارك قادمة أخرى.

كانت سنوات الستّين والسبعين بالنسبة إلى مجمل القارّة سنوات ديكتاتوريّات عسكريّة شبه فاشيّة مدعومة من «التحالف من أجل التقدّم» (يعيش) الذي كوّنه كندي الديمقراطي سنة ١٩٦١. فقد جاءت هذه الديكتاتوريّات لتدحض في الواقع أطروحة التنمويّة التي اعتبرت أنّ التحديث سيؤسّس حكماً للديمقراطيّة. وقد نسيت هذه الأطروحة أنّ التحديث المعنيّ، المندرج في الرأسماليّة المُعَوْلَمة يستقطب المجتمع أكثر فأكثر في صالح الفئات الوسطى على حساب الطبقات الشعبيّة. وفي هذا، شكّلت «الأعجوبات» التي طالما امتدحها البنك الدولي، وبالدرجة الأولى الأعجوبة البرازيليّة (التي حكمت الديكتاتوريّة بها على مراحل بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٨٥)، نسخاً يمينيّة من النموذج البرجوازي الوطني الذي قدّمت باندونغ نموذجه اليساري الشعبوي. وتقاسم النموذجان من القضايا المشتركة أكثر ممّا يُظنّ عادة. وفي الأرجنتين تطوّرت طموحات مماثلة من جانب نظام فيدالا العسكري (الذي أمسك بالسلطة سنة ١٩٧٦)، على خلفيّة شعبويّة مستهلكة هي البيرونيّة. ولكن هذا النظام سرعان ما بلغ درجة الإنهاك فاندفع سنة ١٩٨٢ في انحراف قومويّ لم يجد منه مخرجاً (حرب المالوين). وعلى العكس من ذلك يقترب الانقلاب في البيرو سنة ١٩٦٨ من نموذج باندونغ الشعبوي. ونعرف كيف استهلك هذا النموذج ذاته فاتحاً الطريق للتفكّك الاجتماعي ولحركة «الدرب المضيء».

إنّ عقد الثمانينات هو عقد الأزمة المعمّمة للمشاريع البرجوازيّة الوطنيّة، شعبويّة كانت أم شبه فاشيّة. فقد أخذت جميعها بالخناق عن طريق الدَّيْن الخارجي (الأزمة الماليّة الكبيرة الأولى حدثت في المكسيك سنة ١٩٨٢). واكتشفت الولايات المتحدة عندئذٍ لنفسها رسالة «ديمقراطيّة»، على أمل أن تستطيع إدارة الأزمة بوسائل تسمح للطبقات الشعبيّة والوسطى أن تتحمّل أعباء هذه الأزمة بصعوبة أقلّ. وهشاشة هذه الديمقراطيّات المحدودة القائمة توضح في هذا المجال الحدود التاريخيّة للكومبرادوريّة (فألفونسين الذي انتخب من الأرجنتين سنة ١٩٨٣ في موجة من الحماس سرعان ما فقد السلطة لصالح الرئيس منعم سنة ١٩٨٨).

وفي الأنتيل، حيث البُنى الاجتماعيّة موروثة من تاريخ مختلف، كانت الإجابات على التحدّيات الجديدة قريبة من إجابات آسيا وإفريقيا. فقد عرفنا شعبويّة على

طريقة باندونغ في جاميكا (في عهد الرئاسة الأولى لمانلي ١٩٧٢ - ١٩٨٠)، ومحاولة مشابهة في غرينادا جرى خنقها في المهد على يد الغزو الأميركي سنة ١٩٨٣، وانتصار الحركة الشعبيّة الذي فرض انتخاب أرستيد في هايتي سنة ١٩٩٠ (وهو انتصار ليوم واحد لأنّه أُسقط بانقلاب عسكري مدعوم من الولايات المتحدة بصورة مباشرة، ومن أوروبا بصورة خبيثة ومنافقة)، الأمر الذي يؤكّد مرّة جديدة أنّ الغربيِّين لا يمارسون الديمقراطيّة إلاّ عندما تخدم مصالحهم.

- ٣ -

١ - اقترحتُ في الفصل الافتتاحي الأوّل من هذه السيرة قراءة شاملة لتلك المرحلة المتميِّزة بمدّ مشروع باندونغ وجزره.

وأقترح أيضاً في فصل لاحق قراءة أكثر تفصيلاً للتحليلات التي قدَّمتُها وتحليلات التجارب التي تابعتُها عن قرب، بالإضافة إلى القضايا العامّة في مشروع باندونغ، وهو الفصل الذي سمَّيته «نقد مفاهيم التنمية وممارساتها».

فالمرحلة هي إذن مرحلة انتشار إيديولوجيّة التنمية، إحدى الركائز الثلاث لنظام ما بعد الحرب. وقد حدَّدتُ بداية هذه المرحلة ونهايتها بتاريخين حاسمين: تاريخ باندونغ (١٩٥٥) وتاريخ المشروع المسمَّى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد (١٩٧٥). فلقد أدركت أنظمة باندونغ، شعبويّة كانت أو محافظة، أنّ أيّ دفعة جديدة لمشروعها الوطني البرجوازي يتطلَّب «تكيُّفاً» من الشمال لمقتضيات متابعة توسُّع الرأسماليّة المُعَوْلَمة بشروط مقبولة. وكان الإصلاح المقترح للنظام العالمي يندرج في هذا الخطّ من التفكير. إلاّ أنَّ هذا المشروع رفضته الدول الغربيّة، مذكِّرة بذلك بأنَّ البناء البرجوازي الوطني في طرف النظام هو طوباوي. وما جرى بعد ذلك ابتداء من سنة ١٩٨٠ كان تحقيق برنامج آخر هو برنامج تكيُّف الأطراف الوحيد الجانب لمستلزمات الرأسمال المسيطر عالميّاً، أي الكومبرادوريّة.

بين هذين التاريخين انتشر مشروع باندونغ من خلال التجارب الوطنيّة وبها في آن. وهو ما أردت أن أذكِّر بالمعالم الأساسيّة من تاريخه. كما انتشر من خلال «الجبهة المشتركة» لدول عدم الانحياز ولمجموعة ٧٧ (التي أُلحقت من خلالها أميركا اللاتينيّة بآسيا وإفريقيا). وهناك بالإضافة إلى ذلك بعض المعالم البارزة من تاريخ المرحلة، منها تأسيس الأوبك سنة ١٩٦٠ (وقد ظلَّت منسيّة حتّى سنة ١٩٧٣ عندما سمحت لها

الظروف الاقتصاديّة والسياسيّة بتسجيل انتصارها الكبير الأوّل)، ومنها سلسلة اجتماعات رؤساء دول عدم الانحياز التي دُشّنت بالقمّة الأولى في بلغراد سنة ١٩٦١، وعُقدت الأخيرة منها في أندونيسيا سنة ١٩٩٢، ومنها أيضاً اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصادية (أونكتاد). وقد تميَّزت مجموعة الـ ٧٧ فيها باقتراحاتها المنهجيّة البنّاءة التي لم يكن رفض الغرب لها بأقلّ منهجيّة.

٢ ـ يمكن أن يبدو تركيز تاريخ تلك الحقبة حول توسُّع المشروع البرجوازي الوطني في الأطراف مبالغاً فيه بالنسبة إلى بعضهم. ومع ذلك أصرُّ على وجهة نظري: لقد نظَّم النظام العالمي نفسَه خلال كلّ دورة ما بعد الحرب حول محور أساسي تمثَّل في التحوُّلات السياسيّة والاجتماعيّة الهائلة التي غيَّرت في العمق كلّ صورة مجتمعات القارّات الثلاث، وغيَّرت بالتالي صورة المجتمع الدولي الذي تُشكِّل القارّات الثلاث أغلبيّة السكّان فيه. وكانت المسألة تتعلَّق هنا بتحوُّلات نوعيّة كبرى لا يمكن مقارنة اتّساعها وفعلها البعيد المدى بالتطوُّرات الهادئة نسبيّاً التي اعتملت في مجتمعات الرأسماليّة المركزيّة.

يبقى أنَّ تحوُّلات الرأسماليّة في المراكز لعبت، من جوانب أخرى، دوراً حاسماً في تطوُّر النظام العالمي. وقد أشرتُ هنا إلى ثورة المعلوماتيّة التقنيّة، وعَوْلَمة الاتّصالات، ووسائل الإعلام، والثقافات، والسلاحِ النووي والصاروخي، واتّساع الخروقات والدمار البيئي على الصعيد الكوني. ولكنّي ظننتُ من المفيد أن أركِّز جملة هذه التحوُّلات حول محورين كبيرين:

أ ـ استنفاد طاقات النموذج الفوري الملازم للفصل بين مدى إعادة إنتاج الرأسمال العالمي، ومدى الإدارة السياسيّة والاجتماعيّة لشروط إعادة الإنتاج هذه، وهو مدى مشظًّى ومقسَّم بين دول وطنيّة. وقد فتَّت هذا الفصل فعالية السياسات الوطنيّة التي قام عليها بناء دولة الرفاه الاشتراكيّة ـ الديمقراطيّة.

ب ـ تقلّص الاختلال بين الولايات المتحدة ومراكز الرأسماليّة العالميّة الأخرى (أوروبا واليابان). وكان هذا التقلُّص سريعاً لدرجة أنّه اتّخذ مظهر «الأفول الأميركي» الشهير. هل البناء الأوروبي، الذي جرى فهمه أصلاً بوصفه نظاماً فرعيّاً للرأسماليّة المُعَوْلَمة المفتوحة بلا ضفاف، مدعوّ لأن يصبح مركزاً منافساً للولايات المتحدة واليابان؟ لقد أعربتُ عن شكوكٍ في هذا الموضوع انطلاقاً من الاستنتاج بأنَّ الكتلة الغربيّة لم

تُظْهِر في مواجهة الجنوب أيّ تصدّع، رغم آمال ديغول في التقارب الأوروبي السوفياتي (خروج القوّات الفرنسية من قيادة حلف شمالي الأطلسي سنة ١٩٦٦، الأمر الذي يُعاد النظر فيه الآن. والستراتيجيّة السوفياتيّة التي استهدفت تفجير الكتلة الأطلسيّة، سواء بواسطة سياسة الابتسام (خروشوف، غورباتشوف)، أو بواسطة العصا (بريجنيف)، فشلت في تحقيق الهدف.

بدأت الأزمة بالاتّساع ابتداءً من سنة ١٩٧٠ (اقترح لحظة إلغاء تحويليّة الدولار إلى ذهب - سنة ١٩٧١ - نقطة الانطلاق في مرحلة نهاية دورة ما بعد الحرب) على هذه الخلفيّة. فالتوظيفات الإنتاجيّة انهارت ولم تستعد عافيتها على الإطلاق حتّى اللّحظة. النموّ الهائل في الإنفاق العسكري الأميركي والمضاربات الماليّة ملأت الفراغ الناجم عن هذا الانهيار. إلاّ أنّ تضامن المراكز ظلّ شديد التماسك (رغم التقلُّبات الضخمة لأسعار الدولار الذي سقط إلى ما دون ٤ فرنكات فرنسيّة سنة ١٩٧٨، ليخترق سنة ١٩٨٥ سقف العشرة فرنكات، ثمّ يسقط مجدَّداً سنة ١٩٩٢ إلى ما دون الخمسة) لأنّ الاختراق المتبادل للرساميل على مستوى المراكز جميعاً يجعل الحلول الوطنيّة، التي كانت فعّالة قبل اليوم، هرمة ومتداعية.

ولكي يستطيع حلُّ الأزمة البنويّة للرأسماليّة أن يشقّ طريقه لا بُدّ من إعادة تشكل القوى الاشتراكيّة الجديدة في الغرب، وأن تقوم بشؤون أوروبا على مستوى القارّة بمجملها، مستبدلةً الدولة الوطنيّة الخائرة بدولة فوق - وطنية قادرة على إدارة التسوية الاجتماعيّة الجديدة على هذا المستوى نفسه.

في السبعينات بدا وكأنّ هذا الخيار قد أصبح قادراً على الارتسام بعد الخضّة الإيديولوجيّة لسنة ١٩٦٨. فسنة ١٩٦٨ انتخب ويلي برانت مستشاراً لألمانيا الاتحاديّة، وسنة ١٩٧٠ عاد حزب العمّال إلى السلطة في بريطانيا، وسنة ١٩٧٥ انهارت الفاشيّة في إسبانيا والبرتغال، وسنة ١٩٨٠ جاء دور اليونان لتتخلّص من الدكتاتوريّة العسكريّة الحاكمة منذ سنة ١٩٦٧، وسنة ١٩٨١ انتخب ميتران بدوره رئيساً لفرنسا. إلاّ أنّ كلّ الآمال التي غُذِّيت آنذاك تبخّرت وفوَّت اليسار الغربي فرصته بأن يجدِّد نفسَه. وعندما انهارت، بعد بضع سنوات من ذلك، نُظُمُ أوروبا الشرقيّة والاتحاد السوفياتي السابق (١٩٨٩ - ١٩٩٢) لم يكن قد بقي شيء يمكن أن يقوم عليه بناء أوروبي شامل مؤسّس على تسويات اجتماعيّة تقدميّة. وعلى العكس، وجد اليمين المسيطر في ذلك فرصة لينشئ في أوروبا الشرقيّة «أميركا لاتينيّة» تابعة

له. وسحبت ألمانيا الموحّدة، وهي في موقع المهيمنة في هذا الخيار الاستقطابي الرأسمالي الجديد، نفسَها من المشروع الأوروبي الذي استخدمته كموطئ قدم، وقطعت فجأة المرحلة الجديدة التي كان هذا المشروع يعدّ نفسَه لاجتيازها عن طريق اتفاقيّة ماستريخت (١٩٩٢). والفوضى الناتجة تلقائيّاً عن سيادة الرؤى القصيرة النظر لستراتيجيّات الرأسمال في غياب الوزن المضادّ لليسار تضرب اليوم القارّة الأوروبيّة ذاتها، كما نشهد في يوغوسلافيا. وتلك فرصة للولايات المتحدة لكي تستعيد مبادرة الهجوم، منصِّبة نفسَها شرطيّاً للعالم الرأسمالي (كما أظهرت حرب الخليج سنة ١٩٩١)، مثبتة بذلك أنَّ الإدارة العالميّة عن طريق السوق هي طوبى، وأنَّ هذه الإدارة تستوجب تدخُّلات عسكريّة كبيرة. ويُخشى أن تفرض هذه التدخُّلات نفسها أكثر فأكثر كلّما زادت احتمالات الانفجار الناتج عن الآثار الاجتماعيّة البائسة لهذه الإدارة.

٣ ـ يشكِّل استنزاف الخيار السوفياتي ـ الذي سمَّى نفسَه اشتراكيّاً ـ وانهياره فيما بعد البُعد الثالث لتاريخ دورة ما بعد الحرب.

وقد حاول هذا النظام الموروث من الحقبة الستالينيّة أن يصلح نفسه ابتداءً من المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي سنة ١٩٥٦. إلَّا أنّه لن يبلغ الهدف إطلاقاً. وقد طوَّرتُ، في هذا الصدد، وجهة نظر تقول بأنَّ سبب الفشل يعود إلى أنَّ نقد النظام ـ من خرتشوف إلى غورباتشوف ـ كان من موقع اليمين، تمشّياً مع التطلُّعات البرجوازيّة للطبقة المسيطرة، وأنَّ الانهيار النهائي هو أقرب إلى طبيعة تسارع التطوُّر في الاتّجاه الذي سار عليه النظام منه إلى طبيعة «الثورة المضادّة». وكان فشل هذه المحاولات (كانت الأولى في أواخر الستّينات بعد التدخُّل في تشيكوسلوفاكيا والانتفاضة البولونيّة التي انتهت باختيار غيريك خلفاً لغومولكا سنة ١٩٧٠) قد أصبح واضحاً عندما بدأ غورباتشوف، منذ سنة ١٩٨٥، البريسترويكا التي أدَّت إلى الانهيار. وكان حكمي على مشاريع الإصلاح هذه نقديّاً دائماً، ويشهد على ذلك انتمائي إلى مجلّة «الثورة» Revolution (وقد اشترك في هذه المجلّة التي أدارها جاك فرجيس والتي صدرت في باريس ولندن، عدد من الزملاء العرب والأفارقة ومن آسيا وأميركا اللاتينيّة لعبوا دوراً هامّاً في تطوير الحركة نحو اليسار خلال الستّينات والسبعينات) سنة ١٩٦٣ وموافقي الماويّة في هذا الصدد.

من جهة أخرى، بدأ الاتحاد السوفياتي يخرج من عزلته منذ سنة ١٩٥٥ عندما

أدرك أنَّ تحالفه الستراتيجي مع حركات التحرُّر وبلدان العالم الثالث المتناقضة مع الإمبرياليّة يقدّم له ورقة رابحة مهمّة. وكان هذا التحالف إيجابيّاً، أيّاً يكن الحكم على طبيعة النظام السوفياتي. لأنّه أرغم الإمبرياليّين على التخفيف من عنف تدخُّلاتهم. وقد أظهرت حرب الخليج التي وقعت مباشرة بعد زوال الاتحاد السوفياتي عن المسرح، والوسائل الإرهابيّة التي استُخدمت فيها لتدمير بلاد بأكملها مدى العنف الطبيعي الذي تمارسه الإمبرياليّة عندما لا تكون مُرْغَمة على الاعتدال.

على أن التدخُّل السوفياتي في العالم الثالث حمل أيضاً جوانب سلبيّة خطرة. ولم يكن ذلك لأنَّ الاتحاد السوفياتي كان يبحث في لحظة ما عن «توسيع رقعة الاشتراكيّة» واستتباع حلفاء بعيدين جغرافيّاً عنه. ولكن لأنّه كان يحاول دائماً أن يُشَرْعِن تدخُّلاته بخطاب إيديولوجي متناسق مع خطابه الداخلي يسمّيه «اشتراكيّاً». ولم يقدّم تحالفَه مع البرجوازيّات الوطنيّات على أنّه كذلك، بل قدَّمه على أنّه دعم «لقوى تقدُّميّة» مؤهَّلة «للتطوُّر نحو الاشتراكيّة» إلخ . . . والنظريّات الغامضة بشأن «الطريق اللاّرأسمالي» اخترعت لهذه الغاية. هذه الخطابات، التي استعادتها بعض قوى يساريّة جذريّة في حركة التحرُّر الوطني، وحتّى تيَّارات ماركسيّة سائدة، زادت البلبلة وأضعفت قدرة الطبقات الشعبيّة على الردّ بصورة مناسبة على تآكل مشروع باندونغ ثمَّ على انهياره.

كان من المهمّ، في هذه الشروط، أن يجري تحليل جدّي وعلميّ إلى الحدّ الأقصى الممكن لطبيعة سياسة الاتحاد السوفياتي الدوليّة وأهدافها. فهل كانت تلك ستراتيجيّة دفاعيّة في الجوهر لا تستهدف مبادراتها الهجوميّة، شكلاً، إلاَّ الضغط على القوى الغربيّة؟ كانت تلك وجهة نظري دائماً، واعتبرتُ أنَّ الهدف الستراتيجي للاتحاد السوفياتي هو كسر الكتلة الأطلسيّة، لا من أجل إلحاق أوروبا (على غرار فنلندا)، ولكن من أجل إعطاء مجال أوسع للتناقض الأميركي ـ الأوروبي، وحتّى لخلق شروط تقارُبٍ من أوروبا، من ضمن خيار رأسمالي مشترك (رأسمالي جديد بالنسبة للاتحاد السوفياتي). إلاَّ أنّي لم أستبعد انحرافات ممكنة باتّجاه «اشتراكيّة إمبرياليّة»، كما حصل في أفغانستان.

٤ ـ مهما كان الأمر فإنّ حلقة ما بعد الحرب هي الآن مغلقة في أبعادها كلّها. أفلا يعطينا انهيار مشروع باندونغ الحقَّ متأخِّراً؟ هل كنّا، في سنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٥، مخطئين عندما اعتبرنا أنَّ البرجوازيّة الوطنيّة استنفدت دورها التاريخي؟ وأنَّ مشروع التنمية الرأسماليّة في الأطراف هو مشروع عجوز وطوباوي؟ ألم يكن نعت

«اليساريّة» الذي ألصق بمن ركّزوا على مأزق مشروع باندونغ، وطبيعته البرجوازيّة، وانتهازيّة مفهوم «الطريق اللاّرأسمالي» الزائف، نعتاً خفيفاً ومتسرّعاً؟.

لستُ أدَّعي أنَّ تحليلاتي، اليوميّة غالباً، للأحداث كانت صائبة بالضرورة وكافية ـ ولست أراها الآن كذلك. ومع إعادة قراءتي لما كتبت في تلك المرحلة، وهو ما أردت التذكير به في الصفحات السابقة، أشعر بأنَّ هذه التحليلات كانت، في خطِّها العام، صحيحة. وأذهب حتّى إلى القول بأنّها كانت، أحياناً، متبصّرة جدّاً، حتّى ولو بدا أنَّ هذا التقييم ينقصه التواضع. وأقدِّم بعض الأمثلة على ذلك:

أ ـ الحكم، آنذاك ـ أي سنة ١٩٦٠ ـ بأنَّ «نهاية» النّاصريّة ستتخذ الأشكال التي اتّخذتها تحت اسم «الانفتاح»؛

ب ـ التحذير من احتمال حلٍّ نيوكومبرادوري شامل في الشرق الأوسط يدمج إسرائيل في الكتلة الإقليميّة (وهو ما سبَّب لي منذ ثلاث سنوات عدم تفهُّم بعض الأصدقاء القريبين من القاهرة)؛

ج ـ التحليل الذي قدّمته منذ سنة ١٩٦٥ بخصوص «الأعجوبة» في ساحل العاج، نقيضاً لتوقُّعات البنك الدولي التي كذَّبتها الوقائع فيما بعد؛

د ـ الموقف الذي دافعت عنه سنة ١٩٧٥ بأنَّ الحلَّ الأفضل في أنغولا هو البحث الدؤوب عن حكومة ائتلاف بين حركات التحرُّر. ولست متيقِّناً من أنَّ مثل هذا البحث كان سيصل حتماً، ولكنّي لست مقتنعاً، بالمقابل، بأنَّ جميع الجهود قد انصبَّت في هذا الاتّجاه. وربّما سيفرض هذا الحلّ نفسه اليوم، وبعد ١٧ عاماً من الحرب العبثيّة، ولكنه سيكون على شكل مسخرة؛

هـ ـ الخشية المبكّرة، منذ سنة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤، من احتمال حلّ تسوويّ بشأن زمبابوي وجنوبي إفريقيا ـ وهو ما سيتّخذ اسم لانكستر هاوس في زمبابوي سنة ١٩٨٠، واسم «الحلّ الفدرالي» في المفاوضات حول جنوبي إفريقيا.

لم أكن مع ذلك نبيّاً أكثر من أيّ إنسان آخر. ولم أكن أبحث عن ذلك، بل كنت أصرُّ على حقيقة أنَّ المستقبل مفتوح دائماً. وكان يبدو لي دائماً أنّه يجب بذل الجهد، من حيث المبدأ، لكي يحظى التطوُّر الأفضل الممكن بأفضل شروط النجاح، وأن يجري تجنُّب الأسوأ ـ حتّى ولو بدا أنّه الأكثر طبيعيّة. وقد كلَّفني هذا الموقف بدوره

انتقادات - جارحة وشرّيرة غالباً («انتهازيّة برجوازيّة» إلخ . . .) - من جانب يساريّين حقيقيّين (انتقلوا، في غالبيّتهم إلى موقع العداء للماركسيّة لاحقاً).

وحاولت تدريجيّاً أن أعمّق التحليل، منطلقاً من الملموس لأذهب إلى مستوى المنطق الداخلي للرأسماليّة وفهم الماركسيّة له. وأستنتج اليوم من هذا الجهد أنّني مررت بمراحل متعاقبة سأختصرها هنا: في سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٥ كنت أشاطر جوهر وجهة النظر الماويّة في هذه المسائل، من دون أن أرى الحدود التاريخيّة للماديّة ذاتها. فظللتُ، إذاً، في إطار إشكاليّة «ثورة برجوازيّة أم ثورة اشتراكيّة (عبر عمليّة ثوريّة لا تنقطع وعلى مراحل)». وقد رفضتُ الطريق الأوّل (حتّى في شكله المقنّع «بالطريق اللاّرأسمالي») واعتبرت الثاني ممكناً، موضوعيّاً. وفي هذا الإطار أيضاً اعتبرتُ السوفياتيّة انحرافاً عن ثورة كان هدفها - أي بناء الاشتراكيّة - واقعيّاً (رغم كونه صعباً بالطبع). وتوصّلتُ فيما بعد - منذ ١٩٨٠ - ١٩٨٥ - إلى التشكيك بهذه الإشكاليّة ذاتها. ومع تعميق تحليلي للاستقطاب توصّلت إلى قناعة مفادها أنّ التحدّي يطرح نفسه في صيغ أخرى. فبناء الاشتراكيّة مباشرة - أو مباشرة تقريباً - والتطوّر الرأسمالي الوطني، يشكّلان كلاهما طوباويّتين متوازيتين نابعتين من تحليل قاصر للاستقطاب.

وعليه أقترح اليوم أن يعالج في هذه الصيغ التحدّي الذي يواجهه مستقبلنا. فقد أصبحت الكومبرادوريّة في الأطراف أمراً واقعاً. وما «التكيُّف البنيوي» على طريقة البنك الدولي إلاّ تعبير عنه. إلاّ أنّ الكومبرادوريّة لا تستطيع أن تلغي التاريخ. فباندونغ كانت متعدّدة الأبعاد. وإنّنا نجد، حسب الظروف الاجتماعيّة والسياسيّة الخاصّة بكلّ بلد، وحسب لعبة القوى العالميّة والإقليميّة، عدّة مجموعات من التحوّلات التي حصلت تدريجيّاً خلال دورة ما بعد الحرب، منها:

أ - تطوّر رأسمالي مكشوف تلازمه إيديولوجيّة مسمّاة «ليبراليّة»، رغم أنّه اتّسم أحياناً بتدخُّل الدولة. وهو تطوّر تحديثي مفتوح على النظام العالمي (ويحاول أن يسيطر على هذا الانفتاح) إلاّ أنّه مُعادٍ دائماً للديمقراطيّة في الممارسة. وتقدّم كوريا الجنوبيّة وتايوان، وكذلك المكسيك، والبرازيل، وتركيا، وإيران الشاه، وبدرجة ثانية بعض بلدان آسيا، أمثلة نموذجيّة عن هذا النمط.

ب - تجارب شعبويّة، مع دور قوي للدولة، غيرُ ديمقراطيّة، وملتبسةٌ على مستوى انخراط مشروعها في العَوْلَمة، تصف نفسها عادة «بالاشتراكيّة»، ومدعومةٌ على الأغلب من جانب الاتحاد السوفياتي. وقد استطاع بعض هذه التجارب أن يذهب

بعيداً في ميدان التصنيع، ولم يستطع بعضها الآخر ذلك، كلٌّ حسب إرثه التاريخيّ. ومصر النّاصريّة، والجزائر، والعراق، هي نماذج من طراز أوّل، وغانا وتنزانيا من طراز ثانٍ.

ج ـ تجارب عاشت على أنّها ماركسيّة مثل الصين وكوريا الشماليّة وكوبا. ولهذه التجارب تاريخ. فقد انطلقت، مثل التجربة السوفياتيّة، من ثورة جذريّة مستوحاة من عقيدة الأمميّة الثالثة. وهي تتّجه الآن، بصورة مكشوفة بالنسبة للصين، نحو رأسماليّة تدّعي السيطرة على الروابط بالنظام العالمي السّائد.

د ـ تجارب لم تخرج على الإطلاق من إطار النيوكولونياليّة المعروفة وأخضعت نموّها (كما في حالة ساحل العاج، وكينيا وغيرها...) أو مراوحتها (بلدان الساحل...) لمتطلّبات الخارج بصورة شاملة وسلبيّة.

هناك بالطبع كلّ أنواع الخلائط بين هذه الأسر النظريّة، وأحياناً كان يجري الانتقال من استراتيجيّة إلى أخرى حسب المراحل السياسيّة من التاريخ المعيش. فالهند مثلاً، وتشكّل مزيجاً من خصائص المجموعتين (أ) و(ب)، هي في بعض مناطقها الشاسعة بلد من بلدان العالم الرابع. وجنوبي إفريقيا يمكن أن يصنّفها في المجموعة (ب) أحد الظرفاء الذين لا يعرفون أنّ الشعبويّة الدولتيّة «الأفريقانيّة» هي شعبويّة أقلّيّة عنصريّة. وكانت هذه الدولة تعتبر نفسَها مصنّفة في المجموعة (أ)، رغم أنّها فشلت في تحقيق الأهداف المطلوبة لمثل هذا التصنيف. وأمّا ڤيتنام، مثلاً، فهي شكليّاً في الفئة (ج)، وأمّا في الواقع فبلد من العالم الرابع.

مهما كان الأمر فإنّ مجمل هذه التحوُّلات الهائلة يورثنا وضعيّات مختلفة كلّيّاً عن تلك التي سيطرت على المسرح العالمي في سنة ١٩٤٥. ويجب أن يكون مفتاح التحليل هنا معيار الرأسماليّة المُعَوْلَمة ذاته، أي وجود قطاعات «منافسة» عالميّاً في النظام الإنتاجي المحلّي، أو غياب هذه القطاعات، أو إمكانيّة بنائها من دون صعوبات كبرى. ومن هذه الزاوية نجد أنفسنا إزاء عالمين متميّزين، «ثالث» و«رابع».

العالم الثالث الحديث يتكوّن من بلدان المجموعات (أ) و(ب) و(ج) التي استطاعت أن «تحدِّث» نفسها بما يكفي، وفق معيار التنافسيّة العالميّة. وبصورة عامّة، تتكوّن هذه المجموعة من كلّ البلدان الكبيرة في أميركا اللاتينيّة وفي آسيا الشرقيّة (الصين، كوريا الشماليّة والجنوبيّة، تايوان)، وكذلك بلدان شرق أوروبا والاتحاد

السوفياتي سابقاً. وهذا هو بـالنسبة إليّ الـطَّرَف الحقيقي لعالم الغـد. ولكن يبقى طبعاً أنَّ شعوب هذه البلدان قد لا تقبل بالضرورة المصير الذي تُعِدّه لها الرأسماليّة المتوحِّشة في هذا الخيار.

وأمَّا العالم الرابع الجديد فيتكـوَّن من مجموع البلدان الأخـرى، أي بشكل عـام إفـريقيـا والعـالم العـربي والإسـلامي. ويقـوم بـين هـذه البلدان اختـلاف واضـح في الأشكـال، فبعضها قـد قطع أشـواطاً في عمليّـة التصنيع، ولكنّـه فشل في أن يصبـح تنافسيّاً في هـذا المضمار (مصر والجـزائر وجنـوبي إفريقيـا على سبيـل المثال)، وبعضهـا الآخر لم يدخل بعد الثورة الصناعيّة (مثل كلّ إفريقيا جنوبي الصحراء، منطقة الأنتيل وأميركا الوسطى، البـاكستان، بنغـلادش، أندونيسيـا). وبعض هذه البلدان «غنيّـة» مثل البلدان النفطيّـة (دول الخليج، الغـابون...)، وبعضهـا «فقيرة» من مستـويات مختلفة (من ساحل العاج حتّى الصومال). والمعيار الذي أستخـدمه هنـا ليس مدخـول الفرد وإنَّما القدرة على الانخراط المنتج في النظام العالمي.

هنـاك بالـطبع بلدان تختلط فيهـا هذه الخصـائص بنسب متفاوتـة، والهند مثـال نموذجي على ذلك. وبعض هذه البلدان يصعب تصنيفه نظراً لأنّـه مؤهَّل، بـالفعل أو بالإمكان، للانتقال من العـالم الرابـع إلى الثالث، مثـل زمبابـوي أو جنوبي إفـريقيا أو مصر أو الجزائر أو فيتنام.

وكـلّ شعوب هـذين العالمين تـواجـه التحـدِّي نفسـه، إلَّا أنَّ شروط معـاركهم مختلفة. والتحدِّي هو تحدِّي الـرأسماليّـة الطَّرَفيّـة التي لا تقدِّم شيئـاً مقبولاً لـلأكثريّـة الشعبيّة على أيّ مستوى اجتماعي أو سياسي. مع أنَّ التشكيلات الاجتماعيّة الطَّرَفيّة في العـالم الثالث تـرصف جيشاً فـاعلاً مهـمّاً من العمّال إلى جـانب جيش من الاحتياط لا يمكن امتصاصه. وتوجد هنـا شروط موضـوعيّة لتكـوين تحالف اجتـماعي شعبي قوي قادر على التبلور من خـلال النضالات التي تجـري على أرضيّـة إدارة النظام الإنتـاجي وإشاعة الديمقراطيّة في السياسة والمجتمع. وأمَّا العقبات التي تـواجه هـذا التبلور فهي حقيقيّـة ومختلفة من حيث طبيعتهـا. وليس أقلّ هـذه العقبات العقبـة الإيديـولـوجيّـة - إرث السـوفياتيّـة، أو الحدود التـاريخيّة للماويّـة، مثلاً. وفي هـذه المجموعـة تنضوي بلدان الشرق. فهل ستتوصَّل شعوبها إلى التحرُّر من أوهام الرأسماليّة وتتجنَّب الغـرق في الـوطنيّات الشـوفينيّة؟ والصـين أيضاً تنضـوي في هذه المجمـوعة. فهـل ستعـرف طليعتهـا كيف تجدّد المـاويّة وكيف تُـدْخِل عليهـا العامـل الديمقـراطي بالمعنى الحقيقي

للكلمة (مثل تكوين تنظيم مستقلّ للطبقات الشعبيّة يضغط باتّجاه معاكس للتنازلات المقدَّمة للرأسماليّة)؟.

على العكس من ذلك هي التكوينات الاجتماعية «للعالم الرابع»، وسواء أكانت البلدان المعنيّة هنا غنيّة أم فقيرة، مصنّعة أم ضعيفة التصنيع، فإنّها تتقلّص لتصبح تناقضاً بين «الشعب» (المحدّد بصورة غير دقيقة) و«السلطة». وأشير هنا إلى أنّ انحراف الأزمات باتّجاه المتخيَّل والوهمي هو، لهذا السبب، معطى واقعي في المشكلة - وإن كان معطى بائساً. وفي العالم العربي والشرق أوسطي والإسلامي هذا فإنّ الواقع هو العقبة الأساسيّة أمام تبلور بديل ديمقراطي وشعبي. فتحالف المال النفطي مع الخطاب الإسلاموي، العاجز عن أن يكون أكثر من خطاب - برنامج ماضوي تقليدي رغم ادّعاءاته «الأصوليّة»، هو ضمانة نجاح برنامج الكومبرادوريّة الإقليميّة الإمبرياليّة. وهذا هو ما نراه اليوم يتحقّق بوضوح. إذ إنّه من الممكن إدارة الأزمات الاجتماعيّة، التي تفرض نفسها على الطبقات الشعبيّة، بصورة لاديمقراطيّة بواسطة التقليديّة الدينيّة وتحت غطائها. وفي إفريقيا جنوبي الصحراء يأخذ الهرب نحو الأسطوري أشكالاً أخرى، من بينها الأثنيّة التي تقود أحياناً إلى تفكيك البلاد على حساب المستقبل (كما في أثيوبيا). ولكنّ نقاط الضعف في المجتمع تجد ظلّها، مع ذلك، في التباس «المعارك من أجل الديمقراطيّة». فماذا يمكن أن ننتظر هنا من التعدُّدية الحزبيّة أو نظام الانتخابات إذا لم تتبلور القوى الشعبيّة القادرة على إعطاء الديمقراطيّة مضموناً تقدُّميّاً؟.

- ٤ -

١ - ما إن اجتزتُ الدكتوراه حتّى عدتُ إلى مصر. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨، باشرت عملي في «المؤسَّسة الاقتصاديّة». وكانت مهمّة هذه المؤسّسة، التي أُنشئت غداة تأميمات سنة ١٩٥٧، أن تدير قطاع الدولة الذي غدا حاسماً في ميدان الصناعة، والتجارة الكبيرة، والبنوك، وشركات التأمين، والمواصلات. وكان مديرها، أي رئيسي المباشر، الصديق والرفيق إسماعيل صبري عبد الله. وباشرت زوجتي إيزابيل العمل في مدرسة الليسيه الفرنسيّة في المعادي، وأمّا أبواي فقد سكنا منزلنا العائلي في بورسعيد، حيث توفّي والدي في تشرين الأوّل (أكتوبر) سنة ١٩٦٠.

في المؤسّسة كنت مكلّفاً بعدّة ملفّات، وقد قرّرت، نظراً لموقعي في قسم

الأبحاث، أن أحلّل عن كثب كلّ قطاع من قطاعات الاقتصاد المصري الحديث الكبرى ـ القطن والنسيج، الصناعات الغذائيّة، مواد البناء، الكيمياء، المناجم، الصلب والميكانيك، البنوك والتأمين، المواصلات إلخ . . . وأن ألاحق تاريخها، وأعالج مشكلاتها وأبرز احتمالات تطوُّرها وآفاقه. وتركتُ هناك كلّ هذه الملفّات التي يمكن أن تخدم طلّاباً يهمّهم ماضي البلاد والتجربة النّاصريّة. ودرستُ أيضاً ملفّ السدّ العالي، وإنّي لأشهد بأنّ الكثير من المشكلات التي ظهرت فيما بعد، عندما بدأ السدّ يعمل، كانت معروفة ومتوقّعة من جانب التقنيّين المصريّين الممتازين الذين عملوا في هذا المشروع العملاق. ويجب القول إنّه من دون السدّ ما كانت مصر استطاعت ـ بملايينها الخمسين ـ أن تواجه، بلا مشاكل كبيرة، الجفاف الذي ضرب القارّة الإفريقيّة في السنوات التالية. والخطاب الذي روّجه الأميركيّون بسبب ضغينتهم على أنّ رفض البنك الدولي تمويلَ المشروع لم يعطِ ثماره (وكان البنك قد رحّب بالمشروع ولكنّه تصوّر أنّ بإمكانه أن يفرض على مصر شروطاً محض سياسيّة ـ لا للسلاح التشيكي. إلاّ أنّ كلفة البناء، مع المساعدة السوفياتيّة، جاءت أقلّ بكثير ممّا توقّعه المشروع الأوّل الذي قدّمه البنك)، هذا الخطاب، الذي يستعيده اليوم بخفّة بعض البيئيّين، يتجاهل أنّ الماء في مصر هو العامل الذي لا غنى عنه للحياة.

أجبرتني مهمّاتي أن أتابع عن قرب الطريقة التي أُديرَ بها القطاعُ العامُّ الناشئ، وأن أتابع كذلك نقاشات مجالس إدارة المؤسّسات وقراراتها. وشاهدت بالملموس كيف تكوّنت «الطبقة الجديدة»، وكيف فرضت المصالح الخاصّة لهؤلاء السادة كثيراً من القرارات، وكيف جرى تهميش ممثّلي العمّال (تجديد ناصري ممتاز، من حيث المبدأ)، واستغفالهم . . . أو شراؤهم.

في المؤسّسة كنتُ أعيش بين الجدران. ولكن ما إن كنت أخرج من مكتبي حتّى أعود مناضلاً كالآخرين، إذ كان تعاطفي يتّجه، كما ذكرت، نحو الحزب الشيوعي المصري ـ راية الشعب. وكنتُ أحسّ، أكثر ممّا كان يتهيّأ لي سابقاً حين كنت طالباً في فرنسا، بأنّ هناك خطّين متعارضين يرتسمان في الأفق (كانا موجودين دائماً في الحركة المصريّة)، كما حلّلتُهما آنفاً. وتابعتُ عن قرب السجال الصيني ـ السوفياتي الذي بدأ يخرج إلى العلن وربطتُ بصورة تلقائيّة بين الخطّ اليساري الذي بدا لي صحيحاً وبين النقد الجنيني الذي توجّهه الماويّة للاتحاد السوفياتي. وعلى هذه المستويات كنت دائماً في موقع الأقلّيّة، مع بضعة رفاق آخرين أمثال فوزي منصور. وكانت سنة ١٩٥٨ صعبة،

وسنة ١٩٥٩ كانت أكثر صعوبة. فشهر العسل بين الشيوعيّين والنظام بعد تـأميم قناة السـويس كان قصير العمر، كـما ذكرتُ. وكـان نقد الشيـوعيّين للرؤيـة البيرقـراطيّـة والمعادية للديمقراطيّة للوحـدة المصريّـة ـ السوريّـة غير مقبـول. وفي أوّل كانـون الثاني (يناير) ١٩٥٩ أوقفت الشرطة آلاف الشيوعيّين. وقد أفلتُّ من لائحة المعتقلين الأولى ولكني كنتُ أعرف أنَّ الشبكة أخذت تضيق. وفي كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٦٠ غادرتُ مصر.

لقـد كتبتُ، منذ سنـة ١٩٦٠، «مصر النَّاصـريّة»، ولكن لم يشـأ أيّ نـاشر أن يصـدره، مـع الأسف، حتّى سنـة ١٩٦٣. فقـد كـان عبـد النَّاصر يـدعم النّضـال التحرُّري في الجزائر وما كان يجب إزعاجه.

٢ ـ خلال الأشهر التسعة التي قضيتُها في باريس، من كانون الثاني (يناير) حتّى أيلول (سبتمـبر) ١٩٦٠، عملتُ في قسم الدراسـات الاقتصاديّـة والماليّـة لـدى وزارة الماليّة. وكان يديـر هذا المـركز الفكـري البارز كلود غـروسون، وكـان قد قـدَّمني إليه الصديق المخلص شارل بْـرو. وقد تعلّمت الكثـير هناك وتمـرَّنت على بعض النـماذج، مثل النموذج المالي المتغيِّر الأسعار، وهو إنتاج مشترك لناتاف ولي. ولكن لم تكن لـديّ نيّة الاستقرار «نهائيّاً» في فرنسا، أو في أيّ مكان آخر في الغرب، بل كنتُ أعتقد دائـماً بأنَّ مكاني هو في عالمي الثالث الإفريقي والعربي.

وسنحت لي الفـرصة، كـما ذكرتُ، في مـالي، حيث كـان صـديقي جـان بينـار مستشاراً اقتصاديّاً. فقبلت بسرور عرض العمل. ووجدت في بـاماكـو بعض المعارف والأصدقاء القـدامى، من زمن الدراسـة، أمثال «العجـوز» ماديـرا كيتا، أحـد أركان اليسار في الاتحاد السوداني، أو الفيزيائي النيجيري عبدو موموني، أحد أقدم أصدقـائي في تلك المنطقة. وتعرَّفتُ على أصدقاء جدد كثيرين، ماليِّين وأجانب، جاؤوا لمسـاعدة التجربة الاشتراكيّة الجديدة، أمثال جان وبلانش مول، مارسيل فور، الرفيق البرتغالي روي دانوبريغا وعائلتـه، والإسرائيلي المعـادي للصهيونيّـة إيلي لـوبل. وفي مـالي كنت معتبراً رفيقاً في الاتحاد السوداني حيث شاطرت أقصى يساره الآمال والمخاوف.

كنت أعمل في التخطيط، وأحاول أن أعطي صيغـة شاملة ومفيـدة للحسابـات الـوطنيّة، أقيِّم المشـاريـع وأبحث عن تنـاغمهـا وتنـاسقهـا. وكـان يـرعبني أن أُعتـبر «خبيـراً»، وكنت أبحث عن تعزيـز الحوار «بيننـا» ـ مجموعـة التقنيّـين من ذوي بعض المعارف المفيدة ـ وبين الرفاق الذين يمارسون مسؤوليّات سياسيّـة في الدولـة والحزب.

وأحتفظ من هذه الحوارات بذكرى كبيرة، ودقيقة في معظم الأحيان. كثرٌ هم الرفاق الماليُّون الذي أصبحوا أصدقاء قريبين، وكانت نقاشاتنا صريحة جدّاً وصادقة ومدعومة بالحُجج. وكثيرٌ منهم لم يكن يمتلك إلاّ تأهيلاً رسميّاً محدوداً، ولكنّهم كانوا يشعرون بأن لديهم هواجسي ومشاغلي ذاتها. وعلى مستوى أعلى في الدولة، لم يكن الرئيس والوزراء يتابعون بترحيب حججنا ـ ولا أقول «نصائحنا»، لأنّي تجنَّبت دائماً مثل هذا التكبُّر الوقح. وكنتُ أشعر أحياناً بأنّني أعيش من جديد التجربة النّاصريّة، من دون جرعة العداء للشيوعيّة ذاتها هذه المرّة. وفي مالي كانت الأمور تسير بصورة أهدأ ولكنّها تمضي في الاتّجاه نفسه. وكثير من «الكوادر الجديدة» الشابّة، القادمة من أوروبا، كانوا يعوِّضون نقص الخبرة لديهم بخطاب يساري، قومي متطرِّف، وغير نقدي في آن. ومعظم هؤلاء خدموا النظام الرجعي الذي أعقب سقوط موديبو من غير أدنى حَرَج.

لن أقول أكثر من ذلك. ولن أذكر أيّ اسم أو أشير إلى أيّة حادثة. فقد عرفتُ المسؤولين الماليّين في تلك المرحلة عن قرب شديد وأولوني ثقتهم.

وفي باماكو، كما في القاهرة، كانت إيزابيل تمارس التعليم.

وعندما بدأتُ أشعرُ بأنّ التجربة الماليّة تدخل في طريق لا مخرج منها، جامعة بين بلاغيّة نضاليّة (تكوين «كتائب» الأمن. . .) وبين ضحالة بيروقراطيّة متنامية، عندما بدأت أشعر بأنّني لن أستطيع أن أُسمع صوتي وأنا في نهاية المطاف غريب عن البلاد، وبعد أن ناقشتُ الأمر مع الأصدقاء الأقربين في يسار الحزب، قرّرتُ أن أغادر البلاد.

ولكن إلى أين؟ الحالات الأخرى المشابهة في العالم العربي والإفريقي الذي أنتمي إليه ستنتج نفس الآثار. وفكّرتُ أخيراً في أنّ بإمكاني التوجُّه نحو الجامعة، أي البحث والتعليم.

٣ ـ عرض عليّ عندئذٍ موقع في المعهد الإفريقي للتنمية الاقتصاديّة والتخطيط، الذي أنشأته الأمم المتحدة حديثاً، ومقرّه في داكار. ووافقت على العرض.

كانت تجربتي الأولى في المعهد قصيرة. وكما هي العادة، غالباً، مع الأسف، في مثل هذه المؤسّسات، فإنّ شؤوناً كثيرة تعود إلى المدير. وكانت المرحلة مرحلة «المعونة التقنيّة»، حيث لا تساوي الادّعاءات إلاّ الضحالة، وحيث يجري تنفيذ المشروع النيوكولونيالي الأكثر تسطيحاً، غالباً من دون وعي بذلك. والمدير الأخير الذي عرفته

في المعهد انتقل فيما بعد إلى البنك الدولي. وكـان ذلك المعهـد يُعتبر «مـدرسة» لتعليم «تقنيِّي التخطيط» ـ كيفما اتّفق، ولا أثـر لأيّة نـظرة نقديّـة. وحاولتُ، من جهتي، أن أعـطي معنى آخر لـدروسي في الحسابـات الـوطنيّـة والتخـطيط، مستخلصـاً إيّـاه من التجارب الملموسـة في مالي وغينيـا وغانـا ومصر وبلدان المغرب. وقـد احتفظت بتلك المحـاضرات التي بدت لي جيِّـدة. وبمـوازاة ذلـك درست «أعجـوبـة» سـاحـل العـاج الشهيرة. والنتائج التي توصّلت إليهـا لم ترق، بـالطبـع، لا للبنك الـدولي، ولا لمديـر المعهد التافه. وأسرع البنك الدولي في الردّ عليّ بنشرة محترمـة كلَّفت مئة ضعف كلفـة الدراسة التي أعددتُها. وإعادة قراءة استخلاصات البنـك الدولي اليـوم تثير الضحـك والسخرية، في حين أنَّ توقُّعاتي أكَّدتها الأحداث، لا بـل بدت الحقيقيّـة أكثر قـرباً من الكـارثة. ولكنَّ هـذا التمرين كلَّفني عـداءً نهائيّاً من جـانب السيد تـوري. وعنـدمـا قرَّرتُ مغادرة المعهد كتبت آرائي وتقييمي إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك السيد يوثانت.

في تلك الأثنـاء كان جـان بينار يقنعني بـأن أقدِّم إجـازة عليـا في الاقتصـاد كي ألتحق بمنصب في التعليم الجـامعي. لِمَ لا؟ لم يكن لـديّ الـوقت ـ ولا الـرغبـة ـ في الخضوع للتحضير لمثل هذا الامتحـان، الأخرق بنـظري. ومع ذلـك قدّمتـه ونجحت منـذ المحاولـة الأولى في سنة ١٩٦٦. وانفتحت أمـامي أبـواب الجـامعـة الفـرنسيّـة. وقبلتُ، كما تفرض العادة، منصباً في جامعة إقليميّة، وفي هذه الحالة في بواتييه، الأمر الـذي لم يرتِّب عـليَّ إلاَّ بعض الانتقـال، وأمَّن لي امتيـاز أن أقسِّم وقتي بـين بـواتييـه وداكار.

جاءت سنة ١٩٦٨. كنت عائداً من داكار إلى باريس في أول أيّـار (مايـو) لكي أبدأ محاضراتي في بواتييه في ١٥ من الشهر نفسه. من نافلة القول إنَّ أعيـاد الربيـع في تلك السنـة جرت في مكـان آخر!! وكنت حيث كـانت. وفي الخريف أنشئت جـامعة باريس ٨ ـ فنسان الشهيرة ـ ووجدت فيها مكاني المفيد والممتع، متابعاً عمـلي في داكار في الوقت نفسه.

٤ ـ رسالتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة واستنتاجات بعثة تقييم المعهد، التي تـطابقت جزئيّـاً مـع تقييمي، حملت لي سنـة ١٩٧٠ عـرضـاً بـأن أتسلَّم إدارة المعهـد المـذكور (معهـد التنمية الاقتصـاديّة والتخـطيط). وكنتُ في موقـع يسمـح لي بفـرض مفاهيمي، لبعض الوقت على الأقلّ، وكنتُ أعتقد بأنَّ هذا الوقت سيكون قصيراً لأنَّ

«النظام» لا يحتمل طويلاً أن يُعِدّ هذا المركز عقولاً نقديّة واستقلاليّة لإفريقيا. «سيدوم ذلك أطول ممّا تظنّ» ـ قالها لي صديق قديم لن أذكر اسمه. وكان على حقّ. ولكن من واجبي أن أقول إنّني، خلال الأعوام الخمسة الأولى من مسؤوليّاتي الجديدة، كنت ألقى الدعم من جانب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصاديّة الإفريقيّة (السوق الإفريقيّة المشتركة) التابعة للأمم المتحدة، روبير غاردينر، وهو رجل أحترمه لأنّه كان مستقيماً وجديراً دائماً، رغم آرائه المحافظة. وخَلَفُه ـ اديبايو أددجي ـ لم يستطع، رغم بلاغته القوميّة، أن يصمد أمام إغراءات الانضمام إلى أخصام المعهد، وهم مسؤولو السياسة الأمريكيّة وعدد من خدّامها.

بقيتُ مديراً للمعهد من آب (أغسطس) سنة ١٩٧٠ حتّى حزيران (يونيو) ١٩٨٠. ولمّا كنتُ قد رفضتُ التحوُّل إلى مدير بيروقراطي فقد قرَّرت أن أتابع محاضراتي، وأقوم بمهمّات دراسيّة في الخارج من أجل استمرار الالتصاق بالواقع الملموس، وأن أستمرّ في الكتابة (انظر الفصول القادمة من هذا الكتاب).

كان طموحي أن أحوِّل «المدرسة» إلى مدرسة مزوَّدة بمركز أبحاث تصبح كلّها مكاناً لنقاشات إفريقيّة جامعة، تركِّز على الاقتصاد السياسي للتبعيّة والتحرُّر والتغيّر الاجتماعي، وعلى الاقتصاد السياسي للرأسماليّة العالميّة. وكنتُ أريدُ أيضاً أن يساهم المعهد في إخراج إفريقيا من عزلتها النيوكولونياليّة. وقد نظّمتُ لهذا الغرض اللّقاءات الكبيرة الأولى بين مثقّفي قارّتنا ومثقّفي أميركا اللاّتينيّة (١٩٧٢)، وآسيا (١٩٧٤).

التقيتُ في المعهد كوامي أموا ـ مواطن غانا الذي كان يشاطرني آرائي، والذي كنت أقدِّره جدّاً بسبب كفاءاته الدبلوماسيّة الرفيعة (كان يمكن أن يكون وزير خارجية دولة عظمى). وقد أصبحنا صديقين مذّاك. كما دعوتُ إلى المعهد أساتذة مشهورين أمثال فوزي منصور وهيكتور سيلفا ـ ميشلانا، وأوسكار براون، ونورمان جيرڤان، وكذلك من هم أكثر شباباً ولكن لا يقلُّون كفاءة، من أمثال برنار فونو، الصديق المخلص والزميل في إدارة منتدى العالم الثالث.

قام معهد التنمية الاقتصاديّة والتخطيط خلال هذه السنوات العشر بمهمّات أعتقدها مفيدة. فقد أعددنا أكثر من ألف شاب إفريقي قادرين على الحكم بروح نقديّة على برامج «التنمية» وسياساتها. ولكنّنا أسهمنا في الوقت ذاته في بناء جماعة فكريّة إفريقيّة نشيطة. وقد تواصلنا، عن طريق لامركزة نشاطات المعهد، وعبر كثير

من الندوات الوطنيّة والإقليميّة، مع آلاف الشبّان ومئات الأساتذة الجامعيّين. وهكذا تهيّأت التربة لبناء مؤسّسات ومعاهد إفريقيّة أخرى ذات توجّهات خاصّة أو أكثر اتّساعاً. وجدير بي أن أشير إلى ثلاثة منها .C.O.D.E.S.R.I.A والمجلس الإفريقي للعلوم الاجتماعيّة في إفريقيا القائم في داكار، وكان مركزه في سنوات إقلاعه الصعبة السبع في مبنى المعهد نظراً لعدم توفّر تمويله. وقد كنت خلال ثلاث سنوات سكرتيره التنفيذي الأوّل، ثمّ تسلّم هذه المسؤوليّة، عندما توفّرت الإمكانيّة، صديقنا عبد الله بوجرا من كينيا) و .E.N.D.A، التي أسّستها، في إطار المعهد، كبرنامج مرتبط بمشكلات البيئة، في وقت لم تكن فيه أهمّيّة هذه المسألة شائعة وبديهيّة، والتي أوكلت مسؤوليّتها إلى جاك بونيكور، وأصبحت فيما بعد مؤسّسة مستقلّة. وأخيراً تحوّل منتدى العالم الثالث، الذي أرسينا قواعده، أنا وبعض الأصدقاء، في سانتياغو تشيلي سنة ١٩٧٣ (في عهد ألّيندي طبعاً)، في منظّمة كبيرة للنقاش في مشاكل العالم الثالث. وهنا أيضاً نزل المكتب الإفريقي لمنتدى العالم الثالث ضيفاً على معهد التنمية الاقتصاديّة والتخطيط إلى أن تركتُ هذا المعهد.

لم يتوقّف الخصم عن محاولات تعطيل هذا الجهد. فهناك موظّفون ـ أفارقة مع الأسف ـ في مؤسّسات الأمم المتّحدة، ولا يستطيعون بسبب تفاهتهم أن يكونوا في عداد الموظفين الرجعيّين في «العالم الأوّل» تولّوا مهمّة تكريس وقتهم لتعطيل معهد التنمية المذكور. وكنتُ أعرفُ أنّهم سيتمكّنون من ذلك آخر الأمر. وعندما شعرت بأنّه أصبح عليَّ أن أسخّر وقتي الأساسي في معركة بيروقراطيّة من أجل استمرار المعهد على قيد الحياة دون التمكّن من تطويره، قرّرتُ أنّ عليَّ أن أذهب لمتابعة المعركة على أرض أخرى، قادرة على التفتّح والازدهار. فتركت إدارة المعهد إذن سنة ١٩٨٠ لكي أقيم المكتب الإفريقي لمنتدى العالم الثالث في داكار. وبدأ المكتب مؤقّتاً في نطاق مباني .C.O.D.E.S.R.I.A ثمّ انتقلنا إلى مواضعنا الخاصّة المتواضعة.

٥ ـ أنا أتولى إذن منذ سنة ١٩٨٠ إدارة المكتب الإفريقي لمنتدى العالم الثالث مع برنار فونو الذي انضمّ إليّ.

ومقرّ المنتدى هو إذن في داكار، حيث استقبل الرئيس سنغور ومن ثمّ خلفه الرئيس عبدو ضيوف اقتراحنا بروح ديمقراطيّة أصيلة. ونحن ندين لهما بالكثير، ولاسيّما إذا علمنا أنّ مجرّد التسامح إزاء الفكر الاجتماعي لا يشكّل، مع الأسف، مسألة عاديّة في بلدان العالم الثالث، بغضّ النظر عمّا إذا كانت الأنظمة يمينيّة أو يساريّة.

لم يكن البحث عن التمويل المناسب لنشاطات المكتب مسألة سهلة. ولكنّه أعطى ثماره وعليَّ أن أقول إنّني وجدت في السويد آنذاك الصدى الأكثر إيجابيّة. فقد أعطى أولوف بالمي الضوء الأخضر لدى عرضي له برنامج العمل. وأظهرت المؤسسة السويديّة للتعاون في شؤون البحث الاجتماعي .S.A.R.E.C كرماً استثنائيّاً، وقبلت «تحدّي» دعم منتدى العالم الثالث قبل أن يقدّم هذا إثباتاته (وهو ما قام به فيما بعد، كما آمل، إذ نشر حوالي خمسين كتاباً مذاك).

تحوّل المنتدى في دكار تدريجيّاً إلى أكثر من مركز لتحريك برامج أبحاث مهمّة، وأصبح جمعيّة نقاش شبيهة بما كان في أوروبا في القرن التاسع عشر. فلقد أصبح شيئاً من «جمعيّة عالميّة للتنمية» للعالم الثالث. فالجمعيّة الأصليّة المذكورة خاضعة لسيطرة المحافظين، أصدقاء البنك الدولي الكثيرين في الشمال الأميركي وفي أوروبا (الشماليّة تحديداً). وكانت الصيغة تفرض نفسها وتستجيب لحاجة فعليّة لا تلبّيها أيّة مؤسّسة أخرى. لأنّه وراء البحث الأكاديمي الذي تجريه جامعات كثيرة، ووراء البحث العملي الذي تفضّله الأنظمة والوكالات المسمّاة بوكالات التنمية، هناك سجال يفرض نفسه لكي توضع استنتاجات هؤلاء في إطار خيار أشمل قادر على أن يشكّل مصدر إلهام للسياسيّين، في الحكم والمعارضة، ولإنتلجنسيا المنظّمات الشعبيّة. ويحاول المنتدى أن يستجيب لهذه الحاجة عن طريق تنظيم لقاءات ومناقشات للملفّات التي تتناول كلّ جوانب «أزمة التنمية» الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة، والإيديولوجيّة، والثقافيّة. وقد شكّلت نتائج هذه النقاشات، النقديّة دائماً والمفتوحة والخالية من أيّ فئويّة، موضوعات لمنشورات كثيرة في عدّة لغات. ومنها حوالي خمسين كتاباً وبضع مئات من المقالات.

في هذا الإطار أتابع شخصيّاً، بأقرب ما يمكن، تطوُّر الأزمة في العالمين الإفريقي والعربي، وتطوّر الأجوبة التي تقدّمها الأنظمة، والخيارات التي تقترحها الأحزاب والتنظيمات والأفراد الذين يشغلهم الدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية وتطويرها. وفي الوقت نفسه ينسِّق مكتبنا في داكار نشاطات شبكات من البحث والنقاش في الإطار ذاته في أميركا اللاّتينيّة وآسيا.

٦ ـ انخرطتُ منذ عدّة عقود، إذن، في الحياة السياسيّة للعالم الثالث، وتحديداً العربي والإفريقي. وخلال النشاطات التي أسهمتُ فيها التقيتُ وتعرَّفتُ عن قرب أحياناً إلى كثير من منظّمات التحرير والأحزاب السياسيّة والقوى الحاكمة. وتآلفت

مع كثير من مسؤوليها، وأحياناً على أعلى المستويات. وقد جرت استشارتي من قبل كثيرين منهم، وبالتالي ناقشتهم وصغت آراء واقتراحات. وكنت أقبل ذلك من حيث المبدأ، من دون أن أقتنع بالضرورة بفعاليّة هذه المسألة، كلّما كنتُ أشعرُ بأنَّ الطلب نابع من رغبة في تعزيز موقع وطني أو مقاومة ضغوط إمبرياليّة أو دفع تطوُّر ملائم للطبقات الشعبيّة. ولا أعتقد بأنّه قد حان الوقت لأترك للأجيال القادمة معلومات قد تكون مفيدة في التحليل. وأقلّ من ذلك ما أحسّه بشأن المواد الإضافيّة التي يمكن تقديمها للمؤرِّخين. فالمسألة تتعلّق بتقديرات شخصيّة، عالية الذاتيّة، عن تنظيمات وسادةٍ يقودونها أو قادوها في الماضي (كان هناك القليل من النساء بين القيادات الإفريقيّة!). ولقد اكتفيت بتقديم تقييمي (الشخصي) للخيارات السياسيّة والتحليلات المضمرة فيها. وأعتقد بأنَّ الذهاب أبعد من ذلك يهدِّد بخيانة الثقة التي أولاني إيّاها هؤلاء.

الفصل السادس

ـ ٦ ـ

التحليل النقدي لمفاهيم التنمية وسياساتها (١٩٥٥ ـ ١٩٩٠)

قدَّمتُ في الفصلين الثالث والرابع مراحل تشكُّل نظريّة التراكم (الاستقطابي) على الصعيد العالمي. وتشارك هذه النظريّة بالطبع عدداً من الملاحظات والتحاليل والاستنتاجات مع نظريات ورؤى أخرى لعَوْلَمَة الرأسماليّة حتّى إنّني صُنّفتُ بين كتّاب مدرسة التبعيّة و/أو مدرسة النظام ـ العالم، وليس من دون أسباب وجيهة. إلاّ أنّني أعتقد بأنّ نظريّة التراكم الاستقطابي، التي قدّمت مراحل تكوُّنها في الفصول المذكورة هي نظريّة متميِّزة.

والتركيز المنهجي على الاستقطاب، الذي أحلّله بوصفه نتاجاً ملازماً للرأسماليّة العالميّة القائمة فعليّاً لا كظاهرة عابرة من نتاج خصوصيّة الشروط الملموسة لمراحل تاريخيّة مختلفة، لم يكن ليبرّر بنظري أيّ تجاهل لتحليل هذه الشروط الملموسة الخاصّة. وعلى العكس من ذلك أسّستُ اقتراحاتي النظريّة على تحليلات ملموسة حاولت دائماً أن أتجاوز خصوصيّتها لأرتفع إلى مستوى التجريد الذي يفرضه رسم الميول العامّة للرأسماليّة. وكما يشير آيدن فوستر في تقديمه لمؤلّفاتي بأنّه قياساً لعدد الصفحات فإنّ سمير أمين التجريبي يتفوّق على سمير أمين المنظِّر. والواقع أنّ دراساتي العمليّة التي سأعود إليها في هذا الفصل تمتدّ من سنة ١٩٥٥ حتّى سنة ١٩٩٠ أوجرت كتابتها دون توقُّف بصورة متوازية لتطوُّر نظريتي في التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي.

حاولت إذن أن أتجنَّب منزلقين: الصياغة النظريّة المنسلخة عن الواقع العملي من جهة، وتجميع التحليلات الوضعيّة المنتجة خارج أيّة فرضيّة نظريّة، من جهة أخرى.

وشاءت هذه التحليلات الملموسة لنفسها أن تكون دائماً نقداً لمفاهيم السياسات

المسمّاة تنمويّة التي جرى تنفيذها في العالم الثالث خلال ثلث القرن المنصرم. ومن هنا لم أمتنع أن أرسم بصورة ضمنيّة أو مكشوفة ما كان يبدو لي بديلاً لهذه المفاهيم والممارسات. ولم أحاول قطّ أن أقيم سوراً صينيّاً بين التحليل العلمي للواقع والسياسة الضروريّة من أجل تغيُّر العالم. ولم أحاول أن أخفي حقيقة موقعي في جانب الطبقات الشعبيّة التي تشكِّل غالبيّة البشريّة. وقد كشفت في هذا الاتّجاه ضرورة التمييز بين مفهوم التوسُّع الرأسمالي، أي الواقع القائم بوصفه موضوع التحليل ـ وبين مفهوم التنمية الذي أضعه في موضع نقد المفهوم الأوَّل، والذي يشكِّل محتوى المشروع البديل.

وكانت فرضيّتي في صياغة نظريّة التراكم الرأسمالي تدعوني إلى إعادة تأويل قراءتي للماركسيّة، وعدم التردُّد في طرح الأسئلة الجديدة التي أبحث عن إجابات لها في حقل المادّيّة التاريخيّة. وكان تعميق مفهوم الاستقطاب يستوجب إعادة قراءة لماركس والماركسيّة التاريخيّة على مجموعتين من المستويات على الأقلّ: أ ـ مستوى المفاهيم الأساسيّة الخاصّة بنمط الإنتاج الرأسمالي (مثل الاستلاب السلعي، والاندماج الاجتماعي عبر السوق إلخ. . .) في علاقتها بتوسُّع الاستقطاب وبمفاعيله؛ ب ـ مستوى مفاهيم «الانتقال» إلى ما وراء الرأسماليّة («بناء الاشتراكيّة» ومهمّاته)، ونقد تطبيق هذه المفاهيم. وأمّا الأسئلة الجديدة التي يطرحها تحليل العالم المعاصر على الصياغات السابقة للمادّيّة التاريخيّة فتتعلّق، في نظري بـ: (أ) طبيعة التشكيلات السابقة وديناميّة تطوُّرها؛ (ب) أصول الرأسماليّة وتفسير انبلاجها المبكِّر في أوروبا؛ (ج) الأبعاد غير الاقتصاديّة للحياة الاجتماعيّة في الرأسماليّة والتشكيلات السابقة عليها، أي مسألة العلاقات بين السلطة السياسيّة والإيديولوجيّة، من جهة، والثقافة وإعادة إنتاج النظام الاقتصادي، من جهة أخرى.

لن أعالج في هذا الفصل مجموع هذه المسائل، لأنّي سأكرِّسه لتحليل النقد الملموس لمفاهيم التنمية وممارساتها. وسأعالج في فصل آخر مواضيع تتعلّق بمساهمتي في تطوير المادّيّة التاريخيّة، مسترجعاً مسألة الإجابات على تحدِّي الاستقطاب (أي مسألة «الانتقال»، والخيار الاشتراكي، وفكّ الارتباط).

ولن أبحث، هنا، عن تلخيص مؤلَّفاتي ومقالاتي التي كتبتها عن هذا الموضوع خلال ٣٥ عاماً وفق التسلسل الزمني لنشرها. فهذا يبدو لي تكراراً مملّاً في الأغلب.

وسأقدِّم إذاً جوهر ما يبدو لي درساً أستخلصه من تجميع هذه الدراسات، إمَّا عن بلدان ومناطق معيّنة، وإمّا عن موضوعات محددة.

١ ـ البلدان والمناطق المدروسة

طوَّرتُ نقدي لمفاهيم التنمية وسياساتها في ارتباط وثيق مع تجربتي الشخصيّة والمهنيّة ـ بوصفي «خبيراً» عاملاً في هذا المشروع التنموي أو ذاك ـ والسياسيّة كما في مصر (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠)، وفي مالي (١٩٦٠ ـ ١٩٦٣)، خلال المهمّات التي قمت بها في عدد من البلدان العربيّة والإفريقيّة (الجزائر، تونس، المغرب، غينيا، غانا، ساحل العاج، الكونغو، مدغشقر، تنزانيا، بوركينا فاسو إلخ . . .) خلال الستّينات والسبعينات.

وقد طوَّرتُ بين سنة ١٩٥٧ و١٩٦٣، خلال ممارستي كاقتصادي عامل في بعض ميادين التنمية، طريقة لقياس تمفصل المقادير الاقتصاديّة المرتبطة بنمط التحليل الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي كنت أراه ضرورياً، ومدى انعكاسها. ولم يكن الأمر يتعلّق فقط بالإحصاء في مرحلة كانت الإحصاءات فيها أقلّ تطوُّراً، بل كان يتعلّق بتحديد محصّلات للتحليل دالّة وعمليّة. ولقد توصَّلت إذن إلى اقتراح طريقة تركّز على توزيع الدخل وتمويل التنمية التي غالباً ما تتجاهلها الطرق التقليديّة التي يستخدمها اقتصاديّو التنمية، سواء في التحليل الارتجاعي للحلقات السابقة، أو لانعكاس سياسات التخطيط مستقبلاً. واستخدمت هذه الطريقة في تحليل تجارب مصر ومالي، وغينيا، وغانا، وساحل العاج، وغيرها من بلدان إفريقيا الغربيّة والوسطى، ومدغشقر. . . وقد استخلصت منها مادّة لتعليم الحسابات القوميّة والتخطيط في السنوات التالية.

١ ـ مصر:

كتبت عن هذه البلاد التي أنتمي إليها، وناضلت في سنٍّ مبكّرة في صفوف يسارها، سلسلة مقالات بين سنة ١٩٥٥ و١٩٦٢، منتقداً بشدّة مفاهيم النّاصريّة وممارساتها التي حاولت أن أقدِّم خلاصة عنها بعد تجربتي في القاهرة (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠) في كتاب **مصر النّاصريّة** (١٩٦٤).

وكان التحليل الذي قدّمته يتجاوز إطار نقد السياسة الاقتصاديّة للنّاصريّة لتقارب الجذور التاريخيّة للمسألة المصريّة، إنْ في بُعدها الاقتصادي (تطوُّر الرأسماليّة في مصر من سنة ١٨٨٠ حتّى ١٩٥٠)، أو في بُعدها الاجتماعي والسياسي

والإيديولوجي والثقافي. وسأسجِّل إذن الخلاصات المبدئيّة التي توصَّلت إليها، والمتناقضة مع الأفكار السائدة آنذاك في الماركسيّة العربيّة والمصريّة:

أ ـ في رأيي أنَّ الرأسماليّة قلبت كلّيّاً البنية الاجتماعيّة للبلاد التي لم يعد من وجود فيها «للإقطاعي». فالملكيّة الزراعيّة الكبيرة كانت قد أصبحت رأسماليّة في سمتها الأساسيّة وشكَّلت نواة البرجوازيّة المحلّيّة، الرجعيّة والمتحالفة مع الإمبرياليّة العالميّة. ولم تكن البرجوازيّة الصناعيّة التي تكوَّنت بخجل منذ سنة ١٩٢٠ أكثر من فرع من هذه البرجوازيّة الكومبرادوريّة. ولم يكن هناك في الحقيقة برجوازيّة وطنيّة بالمعنى السياسي الذي كانت تعطيه الماركسيّة لهذا التعبير في تلك المرحلة (أي برجوازيّة معادية للإمبرياليّة).

ب ـ من هنا لم تكن الأحزاب والحركات السياسيّة المعادية للإمبرياليّة ممثّلة أصيلة لا للبرجوازيّة الوطنيّة ولا لتحالف شعبي عمّالي وفلّاحي ولا لما يزعم بأنّه برجوازيّة صغيرة. لقد كانت تلك حركات أنتلجنسيا. وكانت هذه الخلاصة تستوجب نقل مركز السجال إلى مشروع المجتمع الذي حمله هؤلاء، والأرضيّة الإيديولوجيّة والثقافيّة لديهم، ومفاهيم التحديث والتحدِّي الخارجي والسلطة ووظائفها ووسائلها. وكنت أصنّف في هذا السياق الحزب الوطني القديم، أي الوفد، والضبّاط الأحرار، وحتّى الحركة الشيوعيّة.

ج ـ كنتُ أبحثُ إذن عن وصل هذا التاريخ الراهن بتاريخ أبعد، من عهد محمد علي إلى النهضة. كنت أحضر على هذا تأمُّلات طوَّرتُها تدريجيّاً فيما بعد، تتعلّق بمصر كما بالعالم العربي والإسلامي. وقد تحدَّدت أبرز المراحل في هذا التطوير في **التطوُّر اللّامتكافئ**، ١٩٧٢، ثمّ في **الأمّة العربيّة**، ١٩٧٧.

د ـ انطلاقاً من هذا كنت أحمل حكماً صارماً على النّاصريّة. فقد اعتبرت أنّها استهلكت في وقت قصير جدّاً إمكانيّات مشروعها البرجوازي الوطني الدولتي على مستوى مصر والعالم العربي. وعلى عكس الحكم الذي كان سائداً في تلك المرحلة ـ سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ ـ والذي كان يرى في هذه التجربة انطلاقة نحو بناء الاشتراكيّة تتّخذ مرحلتها الأولى شكل «الطريق اللّارأسمالي»، وكنت أرى فيها شكلاً من التطوُّر الرأسمالي المندمج في العَوْلَمَة الجديدة الآخذة في التبلور والقائمة على تصنيع العالم الثالث. وعليه فقد كنتُ أتوقَّع بصورةٍ ما أن تنتهي هذه التجربة في «الانفتاح» الساداتي، كما انتهت فعلاً. وكنتُ أولي أهمّيّة، من ضمن هذه الرؤية، للجوانب

الرجعيّة في الإيديولوجيّة النّاصريّة التي حضّرت لاحقاً لصعود الأصوليّة، وللممارسات المعادية للديمقراطيّة بوضوح. (انظر **تناقضات التطوُّر الرأسمالي في مصر**، ١٩٨٤؛ **الدولة، والسياسة، والاقتصاد في العالم العربي**، ١٩٩٢).

٢ ـ العالم العربي في مجموعه

درست بعض التجارب العربيّة الأخرى، عبر تحليل اقتصادي مرتكز إلى الطريقة التي وضعتها انطلاقاً من تجاربي في مصر وغربي إفريقيا: تجربة المغرب (**اقتصاد المغرب**، جزءان، ١٩٦٦، **والمغرب الحديث**، ١٩٧٠)، وتجارب سوريا والعراق (**العراق وسوريا ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠**، ١٩٨٢)، وأخيراً الاقتصاد العربي مأخوذاً في مجمله (**الاقتصاد العربي المعاصر**، ١٩٨٠).

كانت الخلاصات التي توصّلت إليها متشابهة تقريباً، رغم فرادة المسارات التاريخيّة والسياسيّة وتنوُّعها. ففي المغرب الغربي انخرطت كلّ من الجزائر الشعبويّة الخارجة من حرب التحرير، وتونس البرجوازيّة على الطريقة البورقيبيّة، والمغرب الملكي الأرستقراطي، في سياسات تنمويّة قرّبت موضوعيّاً مسارها التطوُّري. وفي سوريا والعراق عدّلت الإصلاحات الزراعيّة توزُّع الدخل بالنسبة إلى الفئات الريفيّة الأكثر فقراً، وحفّزت، كما في مصر، توسُّع رأسماليّة زراعيّة للمزارعين الأغنياء، بديلاً عن رأسماليّة كبار الملاّكين. وأمّا نموذج الصناعة السوريّة فهو من نمط تقليدي (التركيز على تنوُّع الصناعات البديلة للواردات)، وأمّا في العراق فأقرب إلى النمط الخليجي (حيث التركيز على الصناعة الكيميائيّة الكبرى القائمة على النفط، إلاّ أنّ الجوانب الاجتماعيّة والسياسيّة تقرّب هذين النموذجين ومداهما بنسبة عالية).

وبصورة عامّة فإنّ بعض الاستخلاصات الصالحة إلى هذه الدرجة أو تلك تفرض نفسها:

أ ـ لا شكّ في أنّ بعض الأسباب الخاصّة قادت إلى ما يسمّى «فشل التنمية الزراعيّة» التي انتهت في كلّ مكان بتبعيّة غذائيّة متزايدة. إلاّ أنّ وراء هذه الأسباب جميعاً يقوم سبب جوهري مشترك هو الآتي: في غياب فكّ ارتباط حقيقي لأنظمة الأسعار النسبيّة الداخليّة عن نظم أسعار السوق العالمي ظلّت عائدات العمل الفلاّحي أقلّ من عائدات العمل المدينيّ. واستهلك هذا التطوُّر المعوَّق، بالتالي، إمكانيّاته وعجز عن مواكبة تزايد الحاجات. ويعبّر هذا الخيار بالطبع عن غلبة الطابع المديني في الكتل المحلّيّة المهيمنة.

ب ـ أمّا الصناعة، فبسبب من عدم فكّ ارتباطها أساساً (وهي تابعة لتكنولوجيا التمويل الخارجي حتّى في إطار القطاع العام)، وبسبب انغلاقها بالتالي ضمن مأزق الخيار التقليدي إحلال الواردات/ الصادرات (التمفصل على دعم الطلب الشعبي في الريف والمدينة ظلّ ثانوياً وفرعياً)، فإنّها أعادت إنتاج عدم المساواة في توزيع الدخل. فوصلت سريعاً إلى حالة الاختناق، إذ ظلّ الطلب المحرّك عائداً من نموّ المداخيل في القطاع الثالث أكثر من نموّها في الزراعة والصناعة نفسها.

ج ـ التعرُّض المتزايد إزاء الخارج الذي يعبّر عنه النقص الغذائي والدَّيْن الخارجي الناتجان عن هذا النمط من التنمية، وهو ما أشرتُ إلى أنّه يندرج في عَوْلَمة متزايدة العمق ولا يشكّل بأيّ صورة بناءً متمحوراً على ذاته يؤدّي إلى الاشتراكيّة. وهنا يقع نقدي لخطاب «الطريق اللارأسمالي».

د ـ في هذا الإطار كانت سياسات التنمية المتَّبعة تعمِّق الاستقطاب الاجتماعي الداخلي. وقد أظهر تحليل توزُّع استخدام الطاقات النادرة (اليد العاملة المؤهَّلة والرساميل) أنّ هذه تستخدم من أجل الاستهلاك النهائي للأقلّيات الغنيّة بنسب أعلى بكثير ممّا هي في الغرب الرأسمالي. وفوق ذلك كانت تتّسع هذه الهوّة بين البلدان العربيّة كلّما ارتفعت نسبة الدخل الفردي.

هـ ـ كانت هذه السياسات تؤكِّد الرَّابط العميق الذي يصِل منطق التدويل بالاستقطاب الاجتماعي الداخلي الخاصّ بأطراف النظام، ويظهر بالتالي طبيعتها الاجتماعيّة التراجعيّة.

و ـ لم تعطِ هذه السياسات، رغم بعض الإنجازات الفعليّة، إلاَّ نتائج متواضعة لم تسمح للمنطقة بأن ترتفع إلى مصافّ «المناطق المصنَّعة حديثاً» أي إلى مستوى المصدر الصناعي (مثل كوريا).

وكنتُ، إلى ذلك، منشغلاً بصياغة اقتراحات بديلة للسياسات التي أنتقدها، ولربّما بدت هذه الاقتراحات «تكنوقراطيّة» إلى حدٍّ ما في شكل تعبيرها. وأفكِّر هنا باستنتاجي في المغرب الحديث، حيث طرحت رؤية مستقبليّة تمتدّ إلى عشرين عاماً وتتصوَّر مغرباً محدَّثاً، متمحوراً على ذاته، فاكّاً ارتباطه، مطلقاً تطوُّره الزراعي ومتجاوزاً المراحل الأولى من عمليّة تصنيع سيطر عليها، وهذا بالارتكاز إلى توزيع

للدخل يمحو تدريجيّاً الفوارق الكبيرة الموروثة من الرأسماليّة الطَّرَفيّة. وفي اعتقادي أنّه كان من الضروري أن أفعل ذلك لأظهر، تحديداً، واقعيّة احتمال سلوك سياسة مختلفة. ولا شكَّ أنَّ الانعكاس يفترض، بطبيعته، حلّاً مسبَّقاً لبعض المشاكل الحقيقيّة ـ مثل المحتوى الاجتماعي للسلطة. ولذلك لا يمكن أن تكون سرعة النتائج المسجَّلة على الورق سرعة واقعيّة. وهذا الوهم يعزِّز فكرة «اللّحاق» الوحيدة الجانب في حين أنّ المطلوب هو لحاق نسبي يترافق مع إطلاق شيء آخر. وقد كرَّستُ تأمُّلاتي اللّاحقة لإزالة هذا الالتباس.

٣ ـ إفريقيا جنوبي الصحراء:

أُشير هنا إلى خمسة مؤلَّفات رئيسيّة: **ثلاث تجارب إفريقيّة في التنمية، مالي، وغينيا، وغانا**، ١٩٦٥؛ **تطوُّر الرأسماليّة في ساحل العاج**، ١٩٦٩؛ **عالم الأعمال السنغالي**، ١٩٦٩؛ **التاريخ الاقتصادي للكونغو ١٨٨٠ ـ ١٩٦٨**، ١٩٧٠؛ **إفريقيا الغربيّة المحاصرة**، ١٩٧٠. ولابُدّ من إضافة بعض المقالات: **تطوُّر حوض نهر السنغال**، ١٩٧٢؛ **جمهوريّة غينيا**، ١٩٧٣؛ **الهجرات المعاصرة في إفريقيا الغربيّة**، ١٩٧٤.

ولكي يتمّ الحكم بصورة ملائمة على السياسات «الجديدة» المطبَّقة في «إفريقيا الاستقلالات» منذ سنة ١٩٦٠ بدا لي من الضروري أن أعود إلى الوراء، وأتفحَّص البُنى الموروثة من مرحلة الاستعمار. وكان هذا يسمح بتدقيق الأحكام المتعلّقة تحديداً بما يُزعم أنّه «مرحلة جديدة في التطوُّر»، ويسمح برؤيتها على أنّها استمرار لنماذج التوسُّع الرأسمالي الاستعماري السابق إلى حدٍّ كبير.

وقد ارتدت الصيغة الاستعماريّة ذاتها أشكالاً مختلفة أصنِّفها في المجموعات الثلاث التي أسميتها اقتصاد الزراعة التجاريّة، والاقتصاد القائم على «شركات الاحتكار»، والاقتصاد القائم على مناطق الاحتياط (هذا التمييز جرى اقتراحه في **إفريقيا الغربيّة المحاصرة**، و**التاريخ الاقتصادي للكونغو**، وفي مقال **التخلُّف والتبعيّة في إفريقيا السوداء**، ١٩٧٢). ولكنّني أشرت أيضاً إلى أنَّ الاستقلال قد أطلق الانتقال إلى طورٍ جديد من التطوُّر الرأسمالي الطَّرَفي (**الانتقال في إفريقيا**، ١٩٧٣). وفي المرحلة الاستعماريّة كان دافع التطور الأوّل وشبه الوحيد هو الطلب الخارجي. وأمّا مع عمليّة التصنيع والإحلال محلّ الواردات فقد كان من الممكن

تدخيل مركز ثقل الطلب المحرّك نسبيّاً عن طريق ارتفاع الطلب لدى الفئات الوسطى المستفيدة من نمط التطوُّر هذا. فهل كان يسمح تزاوج الأجور المنخفضة مع الإنتاجيّة العالية نسبيّاً في الصناعة الجديدة (وهو ما أدّى بي إلى رفض المقولة الشائعة حتّى اليوم بشأن «الطبقة العاملة الإفريقيّة ذات الامتيازات») بتسارع التصنيع في صالح الإحلال محلّ الواردات وصناعة تصديريّة من نمط «هجرة الصناعات من المراكز إلى الأطراف Runaway»؟ عبّرت في هذا عن فرضيّة لم تثبتها الوقائع: إذ استمرّت السياسة الاستعماريّة القائمة على الزراعة المكثّفة هي الأساس مدعومة من جانب السوق الأوروبيّة المشتركة. وأشرت أيضاً إلى أنّ البلدان التي انخرطت بجِدّيّة أكبر في طريق التصنيع كانت مضطرّة إلى اللجوء إلى أشكال دولتيّة لا غنى عنها في هذه المرحلة، كما أشرت إلى أنّ هذه الأشكال ليست، بأيّ صورة، مرحلة انتقاليّة إلى الاشتراكيّة، وإنّما هي مرحلة من التوسُّع الرأسمالي. وقد تأكّدت هذه الملاحظة، التي رفضتها بعنف غالبيّة اليسار الإفريقي والأجنبي. وأشرت أخيراً إلى أنّ الاستعمار بدل أن يشجِّع تطوُّر بورجوازيّة إفريقيّة شريكة كان يخنق فيها طاقاتها الكامنة كلّما بدا هذا التطوُّر مهدّداً على المستوى السياسي (**عالم الأعمال السنغالي**).

كان التحليل الذي قدّمتُه يركِّز على معاينة الحلقات الطويلة المدى، والعودة أحياناً إلى القرن التاسع عشر عندما كانت هذه العودة ضروريّة لفهم البُنى التي ورثتها الدول الجديدة (السنغال، الداهومي - بنين، الكونغو، غانا)، وإلى توسُّع اقتصاد الزراعة التجاريّة فيما بين الحربين وبعد الحرب العالميّة الثانية (ساحل العاج، وبلدان الساحل). وكان هذا النمط الذي استمرّ بعد سنة ١٩٦٠ يبدو لي مؤدِّياً إلى كارثة مزدوجة: أي أزمة الماليّة العامّة وموازين المدفوعات الخارجيّة، حتّى قبل اجتياز المرحلة الأولى من التصنيع. ومنذ سنة ١٩٦٠ كنتُ أشاهد عمليّة التحويل إلى «عالم رابع».

وكان من المهمّ مذّاك أن تجري معاينة وثيقة للاختلافات الخصوصيّة الظاهرة التي تميِّز السياسات الاقتصاديّة لبلدان القارّة المختلفة. وكنتُ أركِّز على بعض النقاط التي أستعيدها هنا بإيجاز:

أ - الموارد الطبيعيّة المهمّة نسبيّاً في بعض الحالات (غينيا، موريتانيا، الغابون، الكونغو)، التي أمّنت بعض البحبوحة الماليّة، كانت تؤخِّر النهاية الضروريّة ولكنّها لا تلغيها. وتقييمي النقدي لغينيا، الذي اعتبر آنذاك شديد القسوة، تأكّد في الواقع فيما بعد.

ب ـ وجود هامش من إمكانيّة اللّحاق في بعض المناطق التي لم تكن قد أصبحت هدفاً للتطوُّر الكولونيالي حتّى سنة ١٩٦٠. ووفق هذه التعابير حلَّلتُ «أعجوبة ساحل العاج» عبر المقارنة المنهجيّة مع تطوُّر غانا السابق. ولسوف أشير هنا إلى أنَّ توقُّعاتي بشأن الاختناق السريع لهذه الأعجوبة قد تحقَّقت في حين أنَّ تقييمات البنك الدولي آنذاك (الآفاق العقديّة، ١٩٧٠) كانت تكيل المدائح بلا تحفُّظ لهذه التجربة، وقد بدت لي منذ ذلك التاريخ سطحيّة وخاطئة.

ج ـ الوحدة الكبيرة الظاهرة للمدى الكولونيالي لم تكن في الواقع قائمة على اندماج حقيقي للمناطق التي تكوِّنها. ولم تتعدَّ المسألة عمليّة تراصف لمناطق مندمجة، كلٌّ على حدة، في المدى المتروبولي. وكان انفجار هذا المدى إلى دول مستقلّة بعضها عن بعض ممكناً وسهلاً ومدعوماً من جانب أجنّة الطبقة الجديدة الاستقلاليّة المسيطرة. ولم يكن بدّ من أن يخلق هذا الانفجار شروطاً لا تحتمل بالنسبة إلى بعض البلدان (داهومي ـ بنين، النيجر إلخ. . .) وأن يحوّل بعضاً منها إلى أطراف ثانويّة تقدّم لأطراف الصفّ الأوّل اليد العاملة (الفولتا العليا ـ بوركينافاسو) أو منتجات غذائيّة رخيصة (الماشية من مالي).

د ـ مشكلة الهجرات الداخليّة في مجمل الغرب الإفريقي يجب إعادة موضعتها في هذا الإطار. وقد أشرت هنا إلى اتّساع هذه الظاهرة ومدلولها السلبي لمناطق الهجرة التي يجري إفقارها عن طريق انتقال قيمة اليد العاملة الكامنة في هذه الظاهرة ـ ارتفعت نسبة سكّان المناطق الساحليّة بالقياس إلى نسبة سكّان المناطق الداخلية من ١/٣ ـ ٢/٣ سنة ١٩٢٠ إلى ٥٠٪ ـ ٥٠٪ سنة ١٩٧٠. ولقد عالجتُ إذن ظاهرة الهجرة (مثل الظاهرة السكّانيّة التي سأعود إليها فيما بعد) بوصفها عنصراً من عمليّة البلترة (واقترحت هنا رابطاً بين الهجرة وبين توسُّع الرأسماليّة الزراعيّة). وأشرتُ، مروراً، إلى أنَّ نيجيريا، التي تختزن كلّ من مناطقها الكبيرة الثلاث (الشمال، والغرب، والشرق) احتياطها الخاصّ، يمكن أن توفّر بصعوبة أقلّ إمكان تطوُّر متمحور على الذّات.

هـ ـ كان يبدو لي أنَّ النموذج الإجمالي لتطوُّر المنطقة، الناتج عن تاريخ استعماري وقد استمرّ بعد سنة ١٩٦٠، عبثي لأنّه يضحِّي بالمناطق الداخليّة الكبرى وبالإمكانيّات الهائلة التي تمثِّلها أنهرها الكبرى. فقد جرى إغفال منهجي لتنمية قارّيّة تفرضها الجغرافيا على إفريقيا. وأقام الاستعمار والنظام الاستعماري الجديد مكانها

«تنميات» مصطنعة، ركيكة وعبثيّة. وهكذا جرى تجاهل إمكانيّة زراعة مكثّفة على طول نهر السنغال وفي كازامنس، تتكامل مع مزارع مختلطة قائمة على تربية المواشي في المناطق التي فرض عليها الاستعمار زراعة الفستقيّات الوحيدة. وقد حضر الاستغلال المضاعف للعمل واستهلاك التربة بهذا النمط الزراعي الشروطَ للتصحُّر والتحوُّل إلى عالم رابع.

و ـ وقد كان من الطبيعي في هذه الظروف أن أتعاطف مع محاولات الخروج من المأزق الاستعماري والاستعماري الجديد. ولم أتردَّد في المشاركة الشخصيّة في هذه الجهود، ومن ضمنها جهود مالي (١٩٦٠ ـ ١٩٦٣)، وغانا نيكروما ورولنغنز، وفيما بعد الكونغو وبوركينا فاسو وتنزانيا. وأذكّر هنا مع ذلك بانتقاداتي القاسية للسياسات المتّبعة في تلك الشروط. فمظهرها «التكنوقراطي» يجب ألاّ يخدع. وكان عليَّ أن أقول كلاماً يمكن أن يساعد على الإقناع بأنَّ هناك خياراً أفضل يمكن انتهاجه.

٤ ـ إفريقيا الجنوبيّة:

كانت خصوصيّة مشاكل هذه المنطقة من القارّة موضوع سلسلة من الدراسات كتبتها: **الحرب في أنغولا**، ١٩٧١؛ **دولة جنوب إفريقيا**، ١٩٧١؛ **آفاق إفريقيا الجنوبيّة**، ١٩٧٦؛ **إفريقيا الجنوبيّة أمام تحدِّي دولة جنوب إفريقيا**، ١٩٨٩.

ولقد أشرتُ هنا إلى أنَّ استمرار التراكم الرأسمالي في دولة جنوب إفريقيا يستوجب بالضرورة توسّعها في اتّجاه جنوبي القارّة، وإلى أنّ استراتيجيّات التوسُّع السياسيّة تندرج ضمن هذا المنطق. وقد أظهرت الأحداث اللاَّحقة أنَّ طموح جنوب إفريقيا إلى التحوُّل إلى «دولة مصنَّعة حديثاً» قد فشل، كما أشار إلى ذلك بيار بوديه. ولكنْ هل يمكن تجنُّب الحلّ «النيوكولونيالي»، الذي رسمتُ مخاطره واحتمالاته بالنسبة إلى جنوب إفريقيا بعد الزمبابوي.

٢ ـ المشكلات الكبيرة المعاينة:

كان يبدو لي أنّ المحور المركزي لـ «تحدِّي التنمية» الذي يواجهه العالم الثالث يقوم على مسألة الثورة الزراعيّة، الريفيّة والفلاّحيّة، الضروريّة والمحتملة (أركز على الجانب الفلاّحي دائماً في هذا السياق). وهذه الرؤية التي أراها تعبيراً صحيحاً للتحليل المادِّي التاريخي لا «لتقنيات التنمية»، تستوجب تعميق النّظر في الماضي (أي التشكيلات الاجتماعيّة ما قبل الاستعماريّة، وتشكيلات الرأسماليّة الطّرَفيّة) كما في

الحاضر (طبيعة الكتل الاجتماعيّة المهيمنة، المعادية للإمبرياليّة أو الموالية لها). وقد عالجتُ هذه المسائل في **مصر النّاصريّة**، **والأمّة العربيّة**، **وصراع الطبقات في إفريقيا** (١٩٦٢). وسأعود إليها في الجزء القادم. واستكمالاً للاستنتاجات التي استخلصتُها من تحليل التجارب الملموسة المشار إليها آنفاً، قاربتُ مشكلة الثورة الزراعيّة والتصنيع في ترابطهما المتمحور على ذاته عبر سلسلة من المقالات أذكر منها: **حدود الثورة الخضراء**، ١٩٧١؛ **التنمية والتحوُّلات البنويّة في إفريقيا**، ١٩٧٢؛ **النقص الغذائي في إفريقيا**، ١٩٧٣؛ **التصنيع في خدمة الزراعة**، ١٩٨١؛ **هل يمكن اعتماد استراتيجيّة تنمية متمحورة على الذّات في إفريقيا؟** ١٩٨٢؛ **نقد تقرير البنك الدولي عن التنمية في إفريقيا السوداء**، ١٩٨٢؛ **الترابط بين الثورة الزراعيّة والتصنيع**، ١٩٨٨؛ **دور التجارة والصناعة في التنمية**، ١٩٨٩؛ **الزراعة في المغرب**، ١٩٨٩؛ **الزراعة الإفريقيّة في أزمة**، ١٩٩٠؛ **الزراعة المتوسطيّة في علاقات الشمال ـ الجنوب**، ١٩٩٢.

لقد انطلقتُ في هذا المجال من بضعة تأمُّلات أوّليّة يجب الإشارة إليها:

أ ـ إنَّ «الثورة الزراعيّة»، في تاريخ التطوُّر الرأسمالي في مراكزه، قد سبقت «الثورة الصناعيّة» (أو تزامنت معها) وقد ارتدت الأولى أشكالاً مختلفة ارتباطاً بالبُعد الفلاَّحي في الثورة البرجوازيّة (أو غيابه).

ب ـ إنَّ إيديولوجيّة الاشتراكيّة التاريخيّة، التي ورثتها السوفياتيّة، كانت تنظر إلى الريف بوصفه «احتياطاً» لتمويل التصنيع، وإنّ هذه الرؤية تلغي إمكانيّة التطوُّر الحقيقي عن طريق التفاوت الذي تدخله في المستوى الاقتصادي («فشل التنمية الزراعية») والسياسي (قطع التحالف العمّالي ـ الفلاَّحي)، وهو التفاوت الذي يشكِّك أصلاً بالأولويّة المعطاة لهدف «اللّحاق» ذاته الذي يقع في أصل هذا الخيار القاتل.

كنتُ أنطلقُ إذن من الاقتراح الذي قدّمه ماو تحت عنوان «التقارير العشرة الكبرى» وصاغه في نقد التجربة السوفياتيّة. وكان هذا النقد يفترض رفض طريقين: طريق الرأسماليّة (خضوع الزراعة، الفلاَّحيّة أو الحديثة، للبيزنس)، والطريق السوفياتيّة (التعاونيّات الخاضعة للدولة والمستغلّة من جانبها)، وتفترض استلهام تجربة المشاعات الصينيّة أيّاً كانت حدود هذه التجربة. وهذا يستوجب بناء صناعة في خدمة التنمية الزراعيّة والخروج من السجال البرجوازي الخاطئ: صناعة إحلال محلّ

الـواردات أم صناعـة تصديـريّة. وتـوصَّلتُ إلى هذه الاستنتـاجـات في المقـالات التي ذكرت، إمَّا انـطلاقاً من نقـد المقترحـات السائـدة التي تقدّمهـا «إيديـولوجيّـة التنمية» (تقارير برسون، والبنك الدولي وغيرها)، أو انطلاقاً من نقد السياسات الوطنية المتّبعة هنا أو هناك (المغرب، والعالم العربي وإفريقيا السوداء إلخ. . .)، وأشرت، مثلاً، إلى أنَّ السـوق الأوروبيّة المشـتركة قـد حقَّقت اكتفاءهـا الذاتي الغـذائي عن طـريق فـكّ ارتباط أسعار المنتجـات الزراعيّـة الأوروبيّة عن أسعـار السوق العـالميّة، في حـين أنّها تعارض أيّ سياسـة مشابهـة في العالم الثـالث المحكوم بـأن يكون ميـدان المنافسـة بين أوروبا والولايات المتحدة (مفاوضات الأورغواي والغات GATT).

بعض المسـائل الخـاصّة بـالتصنيع كـانت تجد مكـانها الطبيعي في هـذا التحليل النقدي لاستراتيجيّات الارتباط. وأذكر هنا الرؤية المتخارجة لاندماج العـالم الثالث في أسواق الطاقة والمواد المعدنيّة العـالميّة (**الأرصـدة المَنْجَمِيّة في إفـريقيا**، ١٩٨٧؛ **تحـدّي الطاقة في المتوسّط**، ١٩٩٢)، والرؤية التي تختزل مشكلة التكنولوجيـا بمشكلة تحويلهـا الـزائفة (**المتـوسّط والثورة التكنـولوجيّـة**، ١٩٩٢؛ وأيضـاً بعض الكتـابـات المتعلّقـة بالمفاوضات الدوليّة الكبرى.

لا وجود للمشكلة الديمغرافيّة بذاتها مستقلّة عن التـوسُّع الـرأسمالي وتحـدّياتـه. وقد سبق أن أشرتُ إلى أنَّ مالتوس يعود دائماً إلى لحـظات انتقال النـظم السابقـة على الـرأسماليّـة (التي تتميَّز بمعـدّلات نموّ سكّـاني وإنتاجي زراعي متـوازيـة وضعيفـة) إلى المرحلة الرأسماليّة (التي تتميَّز بنموٍّ ديمـوغرافي أفضـل وتطوُّر أعـلى في معدّلات الإنتـاج الزراعي، والإنتاج الصناعي بخاصّة). ومن هنا مـطلب التصنيع المسـاند لـلانطلاقـة الزراعيّة في المرحلة الانتقاليّة، وضرورة اتّباع سياسة متناسقة معه (فك ارتباط وتحالف اجتماعي شعبي مهيمن). وقد عارضتُ بهذا التحليـل الخطاب الـديموغـرافي التقليدي السائد (**إفريقيا المفتقرة إلى السكّان**، ١٩٧٢).

لقد وضعتُ مسائل الاندماج والتعاون الإقليمي في إطار هذه الاسـتراتيجيّة، أي اسـتراتيجيّة متمحـورة عـلى ذاتهـا، وفـاكّـة ارتبـاطهـا، وذات محتـوى شعبي ووجهـة اشتراكيّة.

وكنت أنـطلق من تحليل الـواقع القـائم، مثل التجـارة بـين الجنـوب والجنـوب (**التجـارة الإفريقيّـة الداخليّـة**، ١٩٦٧)، والمشـاريـع والممارسـات والخـطاب المتعلّق

بالتعاون (**الوحدة الإفريقيّة**، ١٩٧٢؛ **التعاون العربي ـ الإفريقي**، ١٩٨٨؛ **التعاون العربي السنغالي**، ١٩٨٨) أو بلدان منطقة الفرنك (**من أجل إدارة النظام النقدي في منطقة الفرنك**، ١٩٦٩؛ **منطقة الفرنك والتنمية**، ١٩٧٢).

ولاحظتُ بأنَّ التجارة الإفريقيّة الداخليّة، كما هو حال التجارة بين الجنوب والجنوب عموماً، هي تابع مكمِّل للعلاقات اللاّمتكافئة بين الشمال والجنوب، وأنّه يجب تطويرها لكي تصبح، تدريجيّاً، بديلاً عن هذه الأخيرة، ولو جزئيّاً، ويجب استهداف بناء مساحات واسعة مستقلّة ومفكوكة الارتباط وقائمة على تخطيط تكاملي لا على وهم السوق المشتركة.

لا يمكن، ضمن هذا الخيار، اعتبار الإرث الاستعماري الذي مثّلته منطقة الفرنك عاملاً إيجابيّاً في إعادة البناء الضروريّة. إلاّ أنّني رأيت من المفيد تشجيع الإصلاح التدريجي لهذا الإرث. وهو ما بدا لي ممكناً على المستوى السياسي وخطوة إلى الأمام. إلاَّ أنَّ هذه الخطوة لم تُقطع مع الأسف.

٣ ـ المجتمع، الدولة، السياسة، الاقتصاد:

لم أفكِّر يوماً في أنَّ نقد ما يسمَّى بتجارب التنمية يمكن أن يظلّ محصوراً في نطاق المشروع الاقتصادي، بل كان يجب على الدوام استخراج مدلوله من الديناميّة السياسيّة والاجتماعيّة.

١ ـ العالم العربي:

اقترحت، في **الأمّة العربيّة**، ستّ مقولات متفارقة مع الآراء السائدة في الماركسيّة العربيّة والعالميّة. ومن ضمنها واجهتُ احتمال أن تدرج البرجوازيّة التصنيعيّة الجديدة وحليفها الكولاك مشروعهما في أفق سينتهي إلى إعادة الكومبرادوريّة، وأنّ الدعم السوفياتي الذي يمكن الدفاع عنه على مستوى السياسة الدوليّة لا يبرر نظريّة الطريق اللاّرأسمالي، وأنَّ بناء الوحدة العربيّة أخيراً يتطلَّب الاعتراف بتنوُّع مكوّناتها وبناء جبهة شعوب متحرِّرة من وهم البرجوازيّات العربيّة وزعمها القدرة على تحقيق هذا الهدف (حتّى ولو كانت برجوازيّات دولتيّة جذريّة).

وفي ختام هذا المؤلَّف الذي كُتِب بعد هزيمة ١٩٦٧، واجهتُ عدّة احتمالات لمستقبل ممكن، مُبْرِزاً إمكانيّة ردّ سريع وإيجابي من جانب تحالف الطبقات الشعبيّة،

كجواب على الكومبرادوريّة الجديدة. ونظراً لأنّ الأحداث كذّبت هذا التوقُّع، فقد اعتقدتُ من الضروري أن أشرح هذا الفشل عبر إدخال البُعد الثقافي والإيديولوجي للمشكلة بصورة أكثر اندماجاً في تحليل (**نحو نظريّة للثقافة**، ١٩٨٩).

لقد حاولتُ أن أقوم بإعادة تركيب للاستنتاجات التي توصَّلتُ إليها في **الدولة والسياسة والاقتصاد في العالم العربي**، ١٩٩٢. وحلَّلتُ الدورة التاريخيّة الطويلة التي بدأت سنة ١٨٠٠ بالنسبة إلى مصر وسنة ١٩١٩ بالنسبة إلى المشرق وسنة ١٩٦٠ بالنسبة إلى لمغرب والتي استُنْفِدتْ في السبعينات والثمانينات، بوصفها سلسلة من المحاولات المتعاقبة لبناء دولة وطنيّة برجوازيّة. وركَّزت على الإشكال اليميني ـ اليسار الذي فجَّر الإجماع في حركة التحرُّر الوطني، والأزمة التي يجرّها. ونظرتُ إلى المخرج الشعبوي في الخمسينات والستّينات لا بوصفه حلاً ملائماً لهذه الأزمة، وإنّما كمحاولة لإلغاء ظهورها. ويفسّر الفراغ السياسي والإيديولوجي لهذا الإلغاء بدوره أزمة الماضويّة الإسلاميّة التي أعقبته. في حين أنّ الحادثة الشعبويّة هذه ستنتهي موضوعيّاً بتعميق اندماج العالم العربي في العَوْلَمة. وألاحظ بأنَّ مكان العالم العربي في هذه العَوْلَمة ليس مكان الدول الحديثة التصنيع. فدوره الرئيسي يعود في نظر الإمبرياليّة المسيطرة إلى موقعه في إنتاج النفط وإلى موضعه الجيواستراتيجي. وعالجت، بموازاة ذلك في إطار نقدي المقترح للشعبويّة، المسألةَ الوطنيّة ومسألة «الأقليّات» إلخ... والتحليل المقترح هنا للعالم العربي المعاصر استُكْمِلِ بمقارنة مع تجربة تركيا الكماليّة (**التنمية والهجرة، الحالة التركيّة**، ١٩٨٧). وسأذكِّر هنا كذلك بأنَّ هذه التحليلات المتعلِّقة بالمرحلة الراهنة تتمفصل، في روحها، على التحليلات المتعلِّقة بالمراحل السابقة (انظر **الأمّة العربيّة**). واعتقدت من المفيد بشكلٍ خاصّ أن أضع النقاط على العلاقات بين المشرق العربي والإسلامي وأوروبا في القرون الوسطى، وعلى انقلاب هذه العلاقات لاحقاً، وأثر كلّ ذلك في تبلور الرأسماليّة الأوروبيّة (**المتوسّط في النظام العالمي**، ١٩٨٧).

إنّ الموقع الستراتيجي للمنطقة يستوجب إيلاء اهتمام خاصّ لدور إسرائيل (**أزمة الشرق الأوسط في أفق عالمي**، ١٩٨٣)، وللرؤى والستراتيجيّات الشاملة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، (سابقاً) والبلدان الأوروبيّة (**قضايا الستراتيجيّة في المتوسّط**، ١٩٩٢).

٢ - إفريقيا جنوبي الصحراء:

التحليلات التي أقترحها هنا جرت صياغتها في أربعة مقالات أعود إلى التذكير بها: **صراع الطبقات في إفريقيا**، ١٩٦٢؛ **تطوُّر الرأسماليّة في إفريقيا السوداء**، ١٩٦٩؛ **التخلُّف والتبعيّة في إفريقيا السوداء**، ١٩٧٢؛ **الانتقال في إفريقيا**، ١٩٧٣.

وعلى نقيض الخطاب الاثنولوجي السائد كان يبدو لي جوهريّاً أن أقترح أوّلاً قراءة للتشكيلات المشاعيّة الإفريقيّة مرتكزة إلى مبادئ المادّيّة التاريخيّة وأن أحلِّل تقهقرها المتلازم مع التدمير الاستعماري للدول القديمة وبروز أشكال الاستغلال المأجور أو شبه الإقطاعي للفلاَّحين. ومن هنا بدا لي أنَّ فتح النقاش على هذه الخيارات المستقبليّة لا يقلّ أهمّيّة: هل يجب تشجيع تدهور المشاعيّات القرويّة وتقوية اقتصاد السوق الفلاَّحيّ؟ هل نستطيع عندئذٍ أن نلجم عمليّة التمايز التي ستفرض الرأسماليّة الزراعيّة تطوُّرها؟ وكيف؟ أم يجب القفز فوق هذه المرحلة والانتقال من المشاعيّة القرويّة التقليديّة إلى التعاونيّة الاشتراكيّة؟ وأشرتُ في **الطبقة والأمّة**، ١٩٧٩، بخصوص المسألة الوطنيّة في المرحلة الحديثة إلى أنَّ القوى الفاعلة في الرأسماليّة الطَّرَفيّة على نقيض مثيلاتها في الرأسماليّة المركزيّة، تفكّك المجتمع وتمنع التبلور القومي والوطني. وعلى هذا الأساس حلَّلت المسألة «الأثنيّة» في إفريقيا.

واعتقدتُ أنّه من الضروري كذلك أن أربط نقدي لسياسات التنمية بسلسلة من المشكلات السياسيّة الحادّة في إفريقيا وتحديداً:

أ - مشكلة الديمقراطيّة (**الدولة والتنمية**، ١٩٨٨؛ **مسألة الديمقراطيّة في العالم الثالث المعاصر**، ١٩٨٩). ومع انتقادي للأطروحات الڤيباريّة الشَّائعة فقد حلَّلتُ صعوبات الديمقراطيّة لا بكونها نتاجاً لبقايا الماضي، بل بوصفها نتاجاً لتناقضات الرأسماليّة الطَّرَفيّة.

ب - مشكلة العلاقات بين السوق الأوروبيّة المشتركة والسوق الإفريقيّة المشتركة (**أوروبا في مواجهة الجنوب العربي والإفريقي**، ١٩٩١) التي أشرت إلى أهمّيّتها المركزيّة في تحويل إفريقيا إلى عالم رابع.

ج - مشكلة الأزمات المحلّيّة والإقليميّة في إفريقيا (**السلم والأمن الوطني والإقليمي في إفريقيا**، ١٩٨٨). وأقترح قراءة هذا النصّ في أفق يعطي الموعد المحدّد

لكلّ من الأزمة مع الإمبرياليّة، والستراتيجيّات الإمبرياليّة، وستراتيجيّات الاتحاد السوفياتي، وستراتيجيّات الطبقات المحلّيّة المسيطرة.

٤ ـ أزمة النظام الشامل والبديل الوطني الشعبي. فكّ الارتباط

١ ـ ابتداءً من سنة ١٩٧٠، وخلال السنوات العشرين التي تفصلنا عن ذلك التاريخ، أعطيتُ موقعاً مهمّاً في تأمُّلاتي لتحليل مسار هذه الأزمة البنيويّة في النظام العالمي. ولن أعود هنا إلى هذا التحليل الذي عرضتُه في الفصل الرابع بل سأكتفي ببعض الجوانب المكمِّلة لهذا التحليل في الارتباط المباشر بالستراتيجيّة الجماعيّة التي وضعتها مجموعة الـ ٧٧ في المفاوضات الدوليّة الكبرى، وكذلك في الارتباط مع استراتيجيّات التدخُّل السياسيّة، ضمن علاقات شمال ـ جنوب وشرق ـ غرب.

أ ـ ارتباطاً بالمفاوضات الدوليّة الكبيرة أذكُر بـ: **أونكتاد ٣، محصّلة**، ١٩٧٢؛ **محصّلة عن أونكتاد ٤**، ١٩٧٦؛ **التنمية المتمحورة على الذّات، والاستقلاليّة الجماعيّة، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد**، ١٩٧٧؛ **النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومستقبل العلاقات الدوليّة**، ١٩٧٨.

لقد سبق أن أشرت إلى أنَّ مشروع النظام الاقتصادي العالمي الجديد كان يهدف إلى تغير قواعد اللُّعبة بطريقة تعطي نفحة حياة جديدة لتطوُّر الرأسماليّة في أطراف النظام، وأنَّ المطالبة به محكومة بالفشل لأنَّها تندرج في خيار استراتيجي يضع نفسه في الموقع المضادّ لاستراتيجيّة فكّ الارتباط والتمحور على الذّات.

وبنفس الروحيّة قدَّمتُ نقداً لمواقف واقتراحات مجموعة الـ ٧٧ في المفاوضات الكبرى وتحديداً مفاوضات أونكتاد. ولاحظتُ، استناداً إلى شرعة الجزائر (١٩٦٧) وإعلان ليما (١٩٧١)، بأنَّ هذه المجموعة تطلب فتح أسواق الشمال أمام صادراتها الصناعيّة، وأسعاراً أكثر عدالة للمواد الأوّليّة، ونظاماً نقديّاً عالميّاً أكثر ملاءمة (عن طريق الصلة بين تكوين السيولات العالميّة وتمويل التنمية)، ونمطاً محدَّداً من الممارسة في موضوع نقل التكنولوجيا. فلقد كان الأمر يتعلّق، إذاً، بمطالب لا معنى لها إلَّا ضمن خيار الانفتاح على النظام العالمي، لا خيار فكّ الارتباط. ويثبت رفض هذه المطالب أنَّ فكّ الارتباط هو البديل الواقعي الوحيد، في حين أنَّ إصلاح النظام العالمي هو طوباويّة فعليّة.

وأشرتُ أيضاً إلى أنَّ تحليلات مجموعة الـ ٧٧ بشأن البلدان «الأقلّ تطوُّراً» تفتقر

إلى الصرامة العلميّة. ولفتُّ النظر إلى أنّ هذه البلدان هي مجموعة غير متجانسة، بعضها ضئيل الاندماج بالنظام العالمي، أطراف للأطراف، وبعضها قد جرى تدميره عبر الاندماج في مرحلة سابقة من التطوُّر الرأسمالي.

ب ـ أذكِّر، في موضوع تمفصل تناقضات شمال ـ جنوب على تناقضات شرق ـ غرب في الأزمة، بدراستين قدَّمتُهما في الفصل الرابع وهما: **الأزمة، والعالم الثالث، والعلاقات شمال ـ جنوب وشرق ـ غرب، ١٩٨٣؛ وهل يمكن بناء تشكيل آخر للعلاقات شمال ـ جنوب وشرق ـ غرب؟ ١٩٨٩.**

٢ ـ قبل التعرُّض للمسائل المرتبطة بالبديل، أشير باختصار إلى الاستنتاجات بشأن «حصيلة التنمية»، التي نجد عرضاً تركيبيّاً لها في **فشل التنمية في إفريقيا والعالم الثالث، ١٩٨٩.**

وأذكِّر في هذا الموضوع أيضاً بـ: **الاقتصاد السياسي في إفريقيا في الأزمة، ١٩٧٩؛ أزمة إيديولوجيّة التنمية، من تقرير بيرسون حتّى تقرير برانت، ١٩٨٠؛ ثلاثون عاماً على باندونغ، ١٩٨٥؛ القوميّة، ١٩٨٩؛ تكيُّف أم فكّ ارتباط، ١٩٩٠.**

وقد استخلصت أنّ محاولات التنمية التي جرت خلال العقدين اللّذين سبقا انفتاح الأزمة العامّة تندرج فعليّاً ضمن خيار العَوْلَمة لا التشكيك فيه، وأنّها كانت، بالتالي، تسير نحو الاختناق السريع. وهو ما حصل في الواقع. وأعود، إذاً، بإيجاز إلى سجالات سنوات ١٩٥٠ و١٩٦٠، حيث تجابه خطّان وأطروحتان: الليبراليّة الاستعماريّة الجديدة (القائلة بأنّ العَوْلَمة عن طريق الانفتاح الأقصى على منطق السوق العالميّة كفيلة بحدٍّ ذاتها «بالتنمية»)، والقوميّة الجذريّة القائلة بأنّ التصنيع والتحديث المسرَّعان بتدخّل الدولة النشيط يعدّلان هيكليّات العَوْلَمة في صالح بلدان العالم الثالث، ويفتحان أمامها درب «اللّحاق». لقد سجّلتُ إذاً وجود قاسم مشترك لهاتين الأطروحتين، اليمينيّة واليساريّة السائدة في تلك المرحلة. وللتدقيق أقول إنّه، تحت تأثير السوفياتيّة الواضح، كانت أطروحة اليسار السائدة تركِّز على أولويّة الصناعات الثقيلة (تحت اسم «الصناعات التصنيعيّة»)، وتعتبر الزراعة وعالم الريف احتياطيّاً خاضعاً لمقتضيات تمويل التصنيع. ولم تتوضّح الأمور على هذه الأرضيّة إلّا عندما تخلّى جزء من اليسار الذي انتمي إليه عن غموض الخطاب السوفياتي والتباساته تحت تأثير

«التقارير العشرة الكبرى» ومحاولات تحقيقها خلال الثورة الثقافيّة ابتداءً من سنة ١٩٦٦. وقد أظهرت التطوُّرات اللَّاحقة - «فشل التنمية» - أنّنا كنّا على حقّ. والاعتراف بهذا الفشل يدقّ أجراس النهاية «لإيديولوجيّة التنمية» التي سيطرت، تحت شكل مزدوج ليبرالي نيوكولونيالي وسوفياتي، على العقود المنصرمة.

٣ - كان نقد مفاهيم التنمية وسياساتها يستكمل عندي، كما ذكرت، باقتراح بديل يمكن إيجاد تكثيفه في **فكّ الارتباط**، ١٩٨٥ و**فشل التنمية**، ١٩٨٩.

وأعيد هنا التذكير، بإيجاز، بالاتّجاهات التي تطوّرت فيها آرائي فيما يتعلّق بالأبعاد المختلفة لهذا البديل:

أ - على مستوى المبدأ، حدَّدتُ فكّ الارتباط بأنّه إخضاع العلاقات الخارجيّة لمنطق التطوُّر الداخلي، على عكس تكيُّف الأطراف البنيوي مع مقتضيات التوسُّع العالمي الاستقطابي للرأسمال. وحدَّدتُ هذا التباين وفق تعابير قانون القيمة (**فكّ الارتباط**، ١٩٨٥؛ **الثورة والعالم الثالث**، ١٩٩٠؛ **فكّ الارتباط الحتمي**، ١٩٩٢). والمقارنة بين ستراتيجيّات التطوُّر الرأسمالي في المركز والأطراف تُبرز هذه الأطروحة بوضوح (**التجربة الأوروبيّة وتطوُّر العالم الثالث**، ١٩٨٨). وتفرض ستراتيجيّة التمحور على الذّات تدخُّلاً فاعلاً للدولة، بهدف انتقاء الموقع الملائم في تقسيم العمل عالميّاً، عبر سلسلة من إجراءات التفكيك والتركيب المتداخلة.

ب - على مستوى المضمون الاجتماعي للتنمية تبلورت تدريجيّاً أطروحتان متعارضتان منذ الستّينات. ففي التجربة السوفياتيّة محا خيار «اللّحاق» تدريجيّاً خيار بناء مجتمع آخر. وأُخضع فكّ الارتباط لخدمة هذه الستراتيجيّة التي أنتجت بورجوازيّة سوفياتيّة. وتسريع التطوُّر المؤدِّي إلى إعادة اندماج البلاد في النظام العالمي، وبالتالي التخلّي عن فكّ الارتباط، لا يضمن حتّى تجنيب البلاد عمليّة التطريف. وأحرى أن تشكّل إعادة الكومبرادوريّة المخرج الطبيعي لتطوُّر بلدان العالم الثالث التي أعلنت طموحها لبناء اقتصادات وطنيّة محدَّثة ومتمحورة على ذاتها، ولكنّها لم تحقِّق فكّ ارتباط فعليّاً. واستنتجتُ من هذه التجربة المزدوجة أن فعالية ستراتيجيّة فكّ الارتباط تتبع المضمون الاجتماعي للسلطة التي تمارسها: ولن تكون هذه الستراتيجيّة فعّالة إلّا إذا قامت على التوزيع الأقلّ تفاوتاً ممكناً للدخل (**التجربة الأوروبيّة وتطوُّر العالم الثالث**، ١٩٨٨). والتاريخ يثبت أنّ «اللّحاق»، في إطار الرأسماليّة العالميّة، مُهمّةٌ مستحيلة،

وأنّ البرجوازيّات التي جاءت متأخّرة لا تستطيع تصوُّر بنائها الذاتي خارج اندماجها في النظام العالمي الذي هو مصدر الفائدة لها. ولا يمكن أن يكون «فكّ الارتباط»، إذاً، إلّا أداة في خدمة «تطوُّر آخر» خاصّ بالانتقال الطويل إلى ما وراء الرأسماليّة.

ج ـ ركّزتُ اهتمامي، ضمن هذا المنطق، على تعميق السجال المتعلّق بالمرحلة الانتقاليّة، انطلاقاً من نقد التجارب الجذريّة في العالم الثالث (**تكيُّف أم فكّ ارتباط**، ١٩٩٠) وتجربة الاتحاد السوفياتي، ومن دراسة المقترحات الماويّة. وتوصّلتُ أخيراً، منذ أواسط الثمانينات، إلى خلاصة جديدة مفادها أنّ الماركسيّة التاريخيّة، بسبب إغفالها أهمّيّة المشاكل الناتجة عن الاستقطاب العالمي، طرحت السؤال بشأن المرحلة الانتقاليّة في تعابير غير صحيحة (ثورة برجوازيّة أو ثورة اشتراكيّة)، في حين أنّ السؤال الحقيقي على جدول أعمال التاريخ هو المتعلّق بمرحلة طويلة من التطوُّر «ما وراء الرأسماليّة». وهي مرحلة ذات طبيعة وطنيّة شعبيّة قائمة على فكّ الارتباط وعلى الاعتراف بالمشكلة الحقيقيّة بين الاتّجاهات الرأسماليّة والقوى الطامحة إلى الاشتراكيّة.

د ـ انطلاقاً من هذا كانت مسألة بناء القاعدة الاجتماعيّة المكوِّنة للتحالف الوطني الشعبي تحتلّ مرتبة الأولويّة في اهتماماتي. وعلى هذه الأرضيّة عاينت موضوع إشاعة الديمقراطيّة والدور الخاصّ للأنتلجنسيا (**فكّ الارتباط، والثورة الوطنيّة الشعبيّة والأنتلجنسيا**، ١٩٨٨؛ **الستراتيجيّة الوطنيّة الشعبيّة ومسألة الديمقراطيّة**، ١٩٨٩). وقدّمتُ مجموعةً من الخلاصات لهذه الإشكاليّة في تعابير جديدة في **الاضطراب الكبير**، ١٩٨٩؛ **فشل التنمية**، ١٩٨٩؛ **إمبراطورية الفوضى**، ١٩٩١.

هـ ـ المسائل المتعلّقة بالنظام العالمي جرت مقاربتها من زاوية ارتباطها بالستراتيجيّة الوطنيّة الشعبيّة وبفكّ الارتباط الضروري. وفي هذا الإطار عالجتُ في سلسلة من المقالات موضوعة النضال من أجل بناء عالم متعدِّد الأقطاب: **شروط الخروج من الأزمة يساراً**، ١٩٨٣؛ **الإطار الاقتصادي والسياسي للعلاقات الأوروبيّة العربيّة**، ١٩٨٤؛ **أوروبا البيت المشترك**، ١٩٨٩؛ **من أجل عالم متعدِّد الأقطاب**، ١٩٨٩؛ **أوروبا وعلاقات الشمال ـ الجنوب**، ١٩٩١. وركّزتُ في هذا التحليل على نقد السياسات الأوروبيّة، السلبيّة دائماً، تجاه الوحدة الإفريقيّة والعربيّة. وأردتُ في كتاباتي الأخيرة (**إمبراطوريّة الفوضى**، ١٩٩١؛ **قضايا الستراتيجيّة في المتوسّط**، ١٩٩١) أن أدمج الأبعاد الجيواستراتيجيّة الجديدة الملازمة لتوسُّع المطامح الأميركيّة في الهيمنة.

و ـ حدَّدتُ في النهاية أهداف بناء خيار سمَّيتُه الاشتراكيّة ٣ عبر إقامة الركائز الضروريّة لأمميّة الشعوب التي تفرض الانتقال إلى هيمنة العمل في المجتمعات الأكثر تقدُّماً، وإلى الهيمنة الوطنيّة الشعبيّة في المجتمعات الأخرى. ولا يصنّفني هذا الموقع في عداد «العالم ثالثيِّين» ـ كما يعتقد عدد من ناقديّ (السطحيِّين) ـ، بل يبرز موقفي الأساسي كأممي (كوني).

النصوص المحلّلة (حسب تسلسلها الزمني)

- صراع الطبقات في إفريقيا، ١٩٦٢.
- مصر النّاصريّة، ١٩٦٤.
- ثلاث تجارب في التنمية، مالي وغانا وغينيا، ١٩٦٥.
- اقتصاد المغرب، ١٩٦٦.
- التجارة الإفريقيّة الداخليّة، ١٩٦٧.
- نحو تحسين إدارة النظام النقدي في منطقة الفرنك، ١٩٦٩.
- تطوُّر الرأسماليّة في إفريقيا السوداء، ١٩٦٩.
- تطوُّر الرأسمالية في ساحل العاج، ١٩٦٩.
- عالم الأعمال السنغالي، ١٩٦٩.
- المغرب الحديث، ١٩٧٠.
- التاريخ الاقتصادي للكونغو ١٨٨٠ ـ ١٩٦٨، ١٩٧٠.
- إفريقيا الغربيّة المحاصرة، ١٩٧٠.
- الحرب في أنغولا، ١٩٧١.
- جنوب إفريقيا، ١٩٧١.
- حدود الثورة الخضراء، ١٩٧١.
- أونكتاد ٣، محصّلة، ١٩٧٢.
- التخلُّف والتبعيّة في إفريقيا السوداء، ١٩٧٢.
- منطقة الفرنك والتنمية، ١٩٧٢.
- الوحدة الإفريقيّة، ١٩٧٢.
- إفريقيا تفتقر إلى السكّان، ١٩٧٢.
- التطوُّر اللاّمتكافئ، ١٩٧٢.
- تطوُّر حوض نهر السنغال، ١٩٧٢.

- التنمية والتحوُّلات البنيويّة في إفريقيا، ١٩٧٢.
- جمهوريّة غينيا، ١٩٧٣.
- الانتقال في إفريقيا، ١٩٧٣.
- النقص الغذائي في إفريقيا، ١٩٧٣.
- الهجرات المعاصرة في إفريقيا الغربيّة، ١٩٧٤.
- آفات إفريقيا الجنوبيّة، ١٩٧٦.
- محصّلة عن أونكتاد ٤، ١٩٧٦.
- الأمّة العربيّة، ١٩٧٧.
- التنمية المتمحورة على الذات، الاستقلاليّة الجماعيّة، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ١٩٧٧.
- النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومستقبل العلاقات الدوليّة، ١٩٧٨.
- الطبقة والأمّة، ١٩٧٩.
- الاقتصاد السياسي لإفريقيا في الأزمة، ١٩٧٩.
- الاقتصاد العربي المعاصر، ١٩٨٠.
- أزمة إيديولوجيّة التنمية، من تقرير بيرسون إلى تقرير برانت، ١٩٨٠.
- التصنيع في خدمة الزراعة، ١٩٨١.
- ملاحظات في النفط والعلاقات العربيّة - الإفريقيّة، ١٩٨١.
- العراق وسوريا ١٩٦٠ - ١٩٨٠، ١٩٨٢.
- نقد تقرير البنك الدولي عن التنمية في إفريقيا، ١٩٨٢.
- هل يمكن بناء ستراتيجيّة للتنمية المتمحورة على الذات في إفريقيا، ١٩٨٢.
- أزمة الشرق الأوسط في أفق عالمي، ١٩٨٣.
- الأزمة، والعالم الثالث، وعلاقات الشمال - الجنوب والشرق - الغرب، ١٩٨٣.
- شروط الخروج من الأزمة يساراً، ١٩٨٣.
- تناقضات التطوُّر الرأسمالي في مصر، ١٩٨٤.
- الإطار الاقتصادي والسياسي للعلاقات الأوروبيّة - العربيّة، ١٩٨٤.
- فكّ الارتباط، ١٩٨٥.
- ثلاثون عاماً على باندونغ، ١٩٨٥.
- المتوسّط في النظام العالمي، ١٩٨٧.

- الأرصدة المَنْجَمِيّة في إفريقيا، ١٩٨٧ .
- التنمية والهجرة، الحالة التركيّة، ١٩٨٧ .
- التعاون العربي ـ الإفريقي، ١٩٨٨ .
- التعاون العربي ـ السنغالي، ١٩٨٨ .
- المركزية الأوروبيّة، ١٩٨٨ .
- الدولة والتنمية، ١٩٨٨ .
- السلم والأمن الوطني والإقليمي في إفريقيا، ١٩٨٨ .
- التجربة الأوروبيّة والعالم الثالث، ١٩٨٨ .
- الرباط الداخلي بين التصنيع والثورة الزراعيّة، ١٩٨٨ .
- إفريقيا الجنوبيّة في مواجهة تحدِّي جنوب إفريقيا، ١٩٨٩ .
- الستراتيجيّة الوطنيّة الشعبيّة والمسألة الديمقراطيّة، ١٩٨٩ .
- الاضطراب الكبير، ١٩٨٩ .
- أوروبا البيت المشترك، ١٩٨٩ .
- من أجل عالم متعدِّد الأقطاب، ١٩٨٩ .
- القوميّة، ١٩٨٩ .
- مسألة الديمقراطيّة في العالم الثالث المعاصر، ١٩٨٩ .
- هل يمكن بناء تشكيل آخر للعلاقات شمال ـ جنوب وشرق ـ غرب؟ ١٩٨٩
- فشل التنمية، ١٩٨٩ .
- الثورة والعالم الثالث، ١٩٩٠ .
- تكيُّف أم فكّ ارتباط، ١٩٩٠ .
- الزراعة الإفريقيّة في الأزمة، ١٩٩٠ .
- أوروبا في مواجهة الجنوب، ١٩٩١ .
- إمبراطوريّة الفوضى، ١٩٩١ .
- فكّ الارتباط الضروري، ١٩٩٢ .
- الدولة، والسياسة والاقتصاد في العالم العربي، ١٩٩٢ .
- الزراعة المتوسّطيّة في علاقات الشمال ـ الجنوب، ١٩٩٢ .
- سياسات الطاقة في المتوسّط، ١٩٩٢ .
- المتوسّط والثورة التكنولوجيّة، ١٩٩٢ .
- قضايا ستراتيجيّة في المتوسّط، ١٩٩٢ .

الفصل السابع

أزمة النظام
ثلاثون عاماً من نقد النظام السوفياتي
(١٩٦٠ ـ ١٩٩٠)

عدا هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم قادرين على التنبُّؤ بأحداث المستقبل، أصيب الجميع بالدهشة أمام سرعة انهيار النظم الاقتصاديّة والسياسيّة في أوروبا الشرقيّة والاتحاد السوفياتي انهياراً كلّيّاً في غضون أقلّ من سنتين منذ العام ١٩٨٩ إلى العام ١٩٩١ . ولكن ـ بعد فوات لحظة الدهشة ـ ينبغي أن نعود إلى التحاليل التي قدّمت بشأن هذه النظم خلال الأعوام الثلاثين المنصرمة .

هذا وأزعم ـ وإن كان هذا الزعم يبدو غير متواضع ـ أنّني أنتمي منذ العام ١٩٦٠ إلى تيّار فكري (علماً بأنّ هذا التيّار لم يمثّل سوى أقلّيّة في اليسار العالمي) كان قد تنبّأ في خطوطه العامّة بما حدث بالفعل في دول أوروبا الشرقيّة والاتحاد السوفياتي خلال السنتين الأخيرتين بشكل سريع. فقد تصوّرتُ أنّ انهيار النظام في هذه الدول لم يشكّل سوى أحد الاحتمالات فقط، وليس الاحتمال الوحيد في مواجهة الأزمة التي يعاني منها. ولم آخذ بفكرة السببيّة الخطّيّة الضروريّة في التاريخ، بل اعتقدت أنّ للتناقضات التي تتّسم بها جميع المجتمعات الحيّة مخارج عديدة واحتمالات تختلف من حيث مضمونها الاجتماعي. ولقد كان من المحتمل بالنسبة إلى النظام السوفياتي أن يتطوّر نحو اليمين (هذا هو ما حدث بالفعل)، كما كان من المحتمل أيضاً أن يتطوّر باتّجاه اليسار. وعلى الرغم من أنّ هذا الاحتمال الأخير لم يعد وارداً الآن ـ في الأجل المنظور على الأقلّ ـ إلاّ أنّه يظلّ وارداً في جدول التاريخ الذي لا نهاية له. وأضيف هنا أنّني لا أعتقد أنّ الحلّ الراهن سيساعد على استقرار مجتمعات

الشرق، ولو في الأجل المتوسِّط، بل أعتقد أنَّ النضال من أجل حلٍّ آخر سيستمرّ.

هذا وأرى - بعد إعادة قراءة ما كتبتُه في هذه المجالات خلال الأعوام الثلاثين الماضية - أنَّ نقاط ضعف وأخطاء وسوء تقدير بيّنة قد وردت فيما كتبت ولاسيّما بعد أن ألقى عليها التطوُّر اللاحق ضوءاً جديداً. وسوف ألفت نظر القارئ إلى هذه النقاط. ولكن من الضروري أن توضع هذه التحاليل والأحكام - بل أحياناً التنبُّؤات (وإن كانت هذه الأخيرة دائماً مقرونة بدرجة احتمال وقوعها وتتوقَّف على الشروط التي أحاطت بالتطوُّرات المعنيّة) - في إطار زمنها. **فالنظام السوفياتي نفسه كان قد تطوَّر خلال هذه الفترة التاريخيّة وبحث عن حلول لأزمته ومخارج لمأزقه ومرَّ بمراحل متتالية هي بالأساس الآتية:**

١ - المرحلة من وفاة ستالين J. Stalin (عام ١٩٥٣)، وبخاصّة بدءاً من المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (العام ١٩٥٦) إلى سقوط تجربة خروشوف N. Khrushchev (العام ١٩٦٤). وقد اتّسمت هذه المرحلة بمحاولة أولى لتجاوز الستالينيّة من جانب، وباحتدام الصراع الإيديولوجي والسياسي في هذا الشأن بين موسكو وبكين من جانب آخر.

٢ - المرحلة الثانية - التي تُسمّى الآن زمن «التجميد» البريجنيفي، التي استمرَّت إلى أن تولى «غورباتشوف» «M. Gorbachev» زمام السلطة العام ١٩٨٥.

٣ - مرحلة «البريسترويكا»، التي بزغت معالمها بدءاً من العام ١٩٨٥ ثمّ انهارت سريعاً داخليّاً وآلت إلى التفكُّك خلال السنتين من ١٩٨٩ إلى ١٩٩١.

وكانت الصين تحاول من جانبها أن تقدِّم إجابات أخرى لمشكلة «بناء الاشتراكيّة» حسب التعبير المستخدم. وتتابعت هذه المحاولات واختلفت بعضها عن الأخرى في الجوهر. فكانت تجربة الماويّة «نسبة إلى ماوتسي تونغ Mao Tse-tung» (١٩٦١ - ١٩٧٦) التي بلغت ذروتها خلال الثورة الثقافيّة (العام ١٩٦٦)، ثمّ تلاها الانزلاق التدريجي الذي أرسى استراتيجيّة «دينغ هسياوبنغ» الاقتصاديّة والسياسيّة خلال الثمانينيات.

ويجب أيضاً ربط هذه المراحل المتتالية بالتطوُّر الذي طرأ على الصعيد العالمي،

من حيث سمات التوسُّع الرأسمالي (وبخاصة فيما يتعلّق بتطوُّر بناء السوق الأوروبيّة المشتركة وظروف المنافسة بين الأقطاب الرأسماليّة الثلاثة ـ الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ـ، وكذلك فيما يخصّ استحداث أشكال العولمة(*) . . . إلخ)، ومن حيث سمات توازن القوّتين العظميين في المجال العسكري، ولاسيّما في ما يتعلّق بالمبادرات السياسيّة التي رافقت سباق التسلح (ولاسيّما المبادرات السوفياتيّة في عهد بريجنيف باتّجاه العالم الثالث وفي النزاع مع الصين من جانب، والمبادرات الأميركيّة في الحرب الباردة والقرار بالسباق في «حرب النجوم» الذي اتّخذه الرئيس ريغان عام ١٩٨١ من جانب آخر)، وهكذا تشابكت الخيارات الداخليّة والسياسات الدوليّة خلال الأعوام الثلاثين المعنيّة تشابكاً كاملاً.

على أنّ النظام السوفياتي لم يبدأ العام ١٩٦٠، الأمر الذي يفرض على تحليلنا وأحكامنا الاعتماد على رؤية معيَّنة لثورة ١٩١٧ (وكذلك للثورة الصينيّة)، وعلى رؤية اللينينيّة والستالينيّة والماويّة. بيد أن هذه الدراسة لا تتناول هذا الموضوع الواسع. وليس هدفي أن أقدِّم هنا قراءة جديدة للأعوام الخمسة والسبعين لتاريخ الاتحاد السوفياتي. وسوف أترك جانباً السنوات الأربعين الأولى من العام ١٩١٧ حتّى العام ١٩٥٧، وهي فترة تاريخيّة شهدت هي الأخرى تطوراً ملموساً للنظام السوفياتي تمفصل بتطوُّر النظام العالمي نفسه. بل لن أتناول أيضاً المرحلة الستالينيّة بعد الحرب العالميّة الثانية وهي مرحلة الحرب الباردة الأولى.

على أنّني أضيف إلى ما سبق ملحوظة تخصّني شخصيّاً. فقد حضرت ـ بصفتي مواطناً مصريّاً ـ التجربة النّاصريّة. وأودُّ أن أقول في هذا الشأن ـ ودون أن أخشى أن أبدو هنا عديم التواضع ـ أنّني طرحت منذ العام ١٩٦٠ فكرة أنّ منطق النظام السائد في اتّجاهه الرئيسي كان لابُدّ أن يؤدِّي إلى ما حدث بالفعل بدءاً من العام ١٩٧١، أي انتهاج سياسة الانفتاح التي بدأها «السادات» والتي أفضِّل أن أُسمِّيها «الكومبرادوريّة». كما أنّني طرحت أنّ تطوُّراً ـ مشابهاً ـ وارد أيضاً بالنسبة إلى تجارب «اشتراكيّة» أخرى تبلورت في كثير من البلدان العربيّة والإفريقيّة خلال النصف الأول من الستّينيات. وأقصد الجزائر ومالي وغينيا وغانا. . إلخ. هذا وكان الرأي السائد في

(*) عَوْلَمَة: Mondialisation أو Transnationalisation، ويقصد بالمصطلح تعميم الظاهرة حتّى تصبح عالميّة.

صفوف اليسار المصري والعالمي يعتبر هذا الطرح «غير واقعي» على أقلّ تقدير. وهكذا أدّى تحليلي هذا إلى انحيازي المبكّر للنقد الذي لّمح إليه الحزب الشيوعي الصيني للقيادة السوفياتيّة خلال الأعوام ١٩٥٧ - ١٩٦٠، ثمّ قدّمه بشكل واضح وعلني في «الخطاب من ٢٥ نقطة» العام ١٩٦٣، كما أنّني رأيت في الثورة الثقافيّة منذ العام ١٩٦٦ (أي قبل أن تنتشر عالميّاً المبادئ التي قامت هذه الثورة عليها في أعقاب حوادث ١٩٦٨) البدء بالإجابة الصحيحة «لأزمة الاشتراكيّة».

أوّلاً: توقّفت منذ العام ١٩٦٠ بالتأكيد، وربّما منذ العام ١٩٥٧، عن اعتبار المجتمع السوفياتي «اشتراكي» الطابع وأنّ السلطة الحاكمة فيه مثّلت نوعاً من حكم «الطبقة العاملة». بل لم أقبل الوصف التروتسكي المعروف في هذا الشأن، ألا وهو أنّ للنظام طابعاً «عمّاليّاً مشوّهاً تشويهاً بيروقراطيّاً». فرأيت أنّ الطبقة الحاكمة (أقول الطبقة) والمستغِلّة (بكسر الغين) كانت في واقع الأمر بورجوازيّة الطابع. واعتمد حكمي هذا على ملاحظة أنّ طبقة «النومنكلاتورا»(*) كانت دائماً تتطلّع إلى مستقبلها في مرآة الغرب، وأنّها كانت تميل إلى تقليد نموذجه. وكان ماوتسي تونغ قد أدرك ذلك تماماً ولخّص حكمه في جملة موجزة ألقاها عام ١٩٦٣: «أنتم (كانت الخطبة موجّهة لكوادر الحزب في الصين) بنيتم بورجوازيّة كما سبق أن فعله الحزب في الاتحاد السوفياتي. فلا تنسوا: البورجوازيّة لا تريد الاشتراكيّة بل تريد الرأسماليّة». واستنتجت من هذا التحليل ما كان يبدو لي استنتاجاً ضروريّاً فيما يخصّ طبيعة الحزب ودوره وموقف الطبقات الشعبيّة من نظام الحكم. فكان يبدو لي واضحاً أنّ الشعب بشكل عام لم يكن ينظر إلى هذا الحكم على أنّه «حكمه». (ولو أنّ السلطات استمرّت تطلق على نفسها صفة «الاشتراكيّة»)، وإنّما كان ينظر إليه على أنه عدوّه الاجتماعي. وفي هذه الظروف كان الحزب قد صار منذ زمن غير بعيد «جثّة أصابها التعفّن»، فأصبح في واقع الأمر أداة للسيطرة الاجتماعيّة على الطبقات الشعبيّة من قبل الطبقة الحاكمة المستغِلّة. وكان دور الحزب في هذا الإطار دوراً تكميليّاً لدور مؤسّسات القمع (كا. جي. بي). فالحزب قد غدا في هذه الظروف عبارة عن «عصابات» قياديّة، لكل منها شبكة «زبائن» (موالين) في صفوف الشعب يقوم ارتباطهم بهرم القيادة على أساس

(*) النومنكلاتورا Nomenclatura: تمثّل الشريحة العليا من البيروقراطيّة التي تملك السلطة ومجموعة الامتيازات.

الولاء الشخصي والاستفادة من مزايا مختلفة، علماً بأنّ العضويّة في الحزب كانت ضروريّة للحصول على أقلّ ميزة. وبهذا الأسلوب أخذ دور الحزب يقوم على شلّ حركة الجماهير وتفتيت قواها والحؤول دون قيامها بالعمل الموحّد من أجل التحرُّر والتقدُّم. وهكذا لم أرَ اختلافاً جوهريّاً بين هذا الحزب والأحزاب «الوحيدة» العديدة التي حكمت في العالم الثالث ولعبت دوراً مشابهاً تماماً للدور الذي قام به الحزب الشيوعي السوفياتي. ومن هذه الأحزاب ما كان نتاج تطوُّر الحركة الوطنيّة الجذريّة (والتي تسربلت أحياناً بثياب «الاشتراكيّة») مثل النّاصريّة وجبهة التحرير الجزائريّة، وكثير من الأحزاب الوحيدة الحاكمة المماثلة، ومنها أيضاً أحزاب وحيدة تحكم في بلاد لم تدّعِ أنّها «اشتراكيّة» على الإطلاق، بل وافقت علناً على التعاون مع الغرب (مثل ساحل العاج ودول أخرى كثيرة). وإنّي أرى أنّ هذا الشكل من الحكم المعتمد على «الحزب الوحيد» يمثِّل شكلاً عامّاً يناسب احتياجات بورجوازيّة لاتزال في مرحلة التكوين، وبالتالي لم تنجز بعد هيمنتها الإيديولوجيّة على المجتمع. فتتجلّى الهيمنة في كون إيديولوجيّة الطبقة الحاكمة قد أصبحت الإيديولوجيّة المهيمنة مجتمعيّاً. وإلى أن يتحقّق هذا الشرط لا يبدو الحكم حكماً شرعيّاً حقيقيّاً إذ ينقصه الوفاق الاجتماعي على المبادئ الأساسيّة التي يعتمد عليها.

إنّ هذه الممارسات من قبل هذه الأشكال من الحكم، وهي التي ينجم عنها تشتُّت الجماهير، تؤدِّي بدورها بالضرورة إلى فقدان الوعي السياسي الذي يصبح بالتالي ذا أثر بالغ السلبيّة في الأجل الطويل. والحقيقة هي أنّ النقص في الوعي السياسي هو المسؤول اليوم في الاتحاد السوفياتي عن التصوُّر البدائي للجماهير التي لاتزال تعتقد أنّ الحكم السابق كان حقيقة «اشتراكيّاً» وبالتالي «فإنّ الرأسماليّة أفضل..».

أثبت التاريخ أكثر من مرّة أنّ الأحزاب التي من هذا النوع تنهار كبينات ورقيّة في اللّحظة التي تفقد فيها قيادتها احتكار السلطة. فأعضاء هذه الأحزاب غير مهيَّئين للتضحية من أجل الدفاع عنها. وفي رأيي أنّ الصراع في هذا النوع من الأحزاب كان يتّخذ دائماً شكل «ثورات سراي» (أي داخل أجهزة السلطة) دون أيّ تدخُّل من قبل جماهير الأعضاء الذين يكتفون بالانحياز ـ عن بُعد ـ للكتلة الفائزة في صراع القيادة. ولذلك لم أندهش عندما تحوّل حزب «الاتحاد الاشتراكي» فجأة من النّاصريّة إلى الساداتيّة. كما أنّي لم أندهش عندما انهار، هنا وهناك وفي لحظة، حزب حاكم كان

يدّعي أنّه يمثّل قوّة اجتماعيّة لا منافس لها. وكذلك ـ وللسبب نفسه ـ لم أندهش من خمول «ملايين الشيوعيّين السوفيات» منذ العام ١٩٨٩.

ثانياً: لئن كان يبدو لي واضحاً أنّ المجتمع السوفياتي لم يكن «اشتراكيّاً»، فإنّ توصيفه وصفاً إيجابيّاً أمر آخر ومعضلة حقيقيّة.

لن أعود إلى الأسباب التي دفعتني إلى التوقّف عن اعتبار النظام السوفياتي اشتراكي الطابع. فالاشتراكيّة في نظري لا تُعرّف سلبيّاً («إلغاء الملكيّة الفرديّة») بل تتطلّب تعريفاً إيجابيّاً: إقامة علاقات عمل غير تلك التي يحدِّدها نظام العمل الأجري، وعلاقات اجتماعيّة تتيح للمجتمع في كليته (وليس لجهاز باسمه ويحتكر القرار) فرصاً لممارسة نوع من السيطرة على مستقبله، الأمر الذي يتطلّب بدوره ممارسة ديمقراطيّة متقدِّمة أكثر تقدُّماً ممّا هي عليه في أفضل الديمقراطيّات البورجوازيّة. ومن الواضح أنّ هذه الشروط لم تتوافر في الاتحاد السوفياتي الذي لم يختلف جوهريّاً في أهمّ هذه المجالات عن المجتمع الرأسمالي المصنّع. ولئن كان يختلف في مجالٍ ما فإنّ الاختلاف لم يكن في صالحه. فممارساته الأوتوقراطيّة مثلاً تشبّهه بنظم رأسماليّة الأطراف وتميّزه عن نظم رأسماليّة المراكز(*).

وبالرغم من كلّ ذلك لم أجد فائدة في تسمية النظام السوفياتي «رأسماليّاً»، ولو أنّ طبقته الحاكمة تستحقّ أن تُعتبر بورجوازيّة. وكانت حجّتي في هذا الشأن أنّ

(*) المراكز والأطراف: مصطلحان نميّز بهما بين نمطين من عمليّة تراكم رأس المال، ففي المراكز «تحكم القوى الاجتماعيّة الداخليّة بصفة أساسيّة عمليّة تراكم رأس المال، ثمّ تخضع العلاقات الخارجيّة لتخدم هذا المنظور الداخلي»، بينما في الأطراف «ليست عمليّة التراكم إلّا ناتجاً مطعماً على التراكم المركزي، فهي بهذا المعنى عمليّة تراكم تابع»، و«المراكز هي حاصل التاريخ الذي أدّى إلى إمكان تبلور هيمنة بورجوازيّة وطنيّة في بعض مناطق النظام الرأسمالي، تسيطر ـ من خلال الدولة ـ على عمليّة التراكم، في حدود تأثير القوى الخارجيّة، أي حينما تحدّد قدرة الدولة المحلّيّة مدى هذا التأثير وتساهم في تكييف هذه القوى الخارجيّة ذات الشأن العالمي. وأمّا الأطراف: فهي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تُبلور إلى مراكز، أي هي المناطق التي لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عمليّة التراكم، وبالتالي فإنّ القوى الخارجيّة هي التي تتحكّم في تحديد مدى التراكم فيها واتّجاهه. ويمكن التمييز بين الدولة المركزيّة ودولة الأطراف باستخدام معيار قدرة الدولة، فالدولة المركزيّة تسيطر على التراكم الداخلي وتخضع العلاقات الخارجيّة لمنطقه، بينما لا تتوافر لدولة الأطراف مثل هذه القدرة.

الرأسماليّة تفترض تجزئة ملكيّة رأس المال، وهي القاعدة التي تقوم المنافسة عليها، بينما التمركز «الدولتي»(*) (نسبة إلى الدولة) في مجال هذه الملكيّة ينتج منطقاً مختلفاً في تراكم رأس المال. هذا وأضيفُ أيضاً أنّ ثورة ١٩١٧ لم تكن بورجوازيّة الطابع، لا من حيث القوى الاجتماعيّة التي قامت بها، ولا من حيث الإيديولوجيا وأهداف المشروع الاجتماعي التي استوحتها قيادتها (ولا أعتقد أنّه يمكن تجاهل هذه الأمور).

لا أعلّق ـ شخصيّاً ـ أهمّيّة كبيرة على التسمية الإيجابيّة للنظام السوفياتي. فقد استخدمت في هذا الشأن تسميات متتالية هي: رأسماليّة دولة، ثمّ رأسماليّة احتكاريّة دولة (أي تحتكرها الدولة) ثمّ دولنة (أي التركيز على بناء الدولة). ولكن لم تكن هذه التسميات مقبولة عندي ولم أكن راضياً عنها تماماً. لذا أبديت بعض التحفّظات حيالها وأشرتُ إلى اللّبس الذي قد تحمله. ثمّ لجأت أخيراً إلى استخدام توصيف محايد هو «نمط إنتاج سوفياتي». وأعتقد أنّ بيان ظروف تكوين النظام وفهم حركته وتطوُّره، ثمّ في ضوء ذلك ـ الأخذ في الاعتبار مختلف احتمالاته المستقبليّة هو أمر أهمّ من مجرَّد إطلاق تسمية معيَّنة عليه.

أنا لست من هؤلاء الذين يندمون على حدوث ثورة ١٩١٧ ويقولون إنّه كان ينبغي «الامتناع عن القيام بها لأنّ الظروف الموضوعيّة للمجتمع الروسي لم تسمح بالتحوُّل إلى الاشتراكيّة»، وبالتالي «كان يجب وقف الحركة عند مرحلة الثورة البورجوازيّة». وأنطلق دائماً من ملاحظتي الجوهريّة التي مفادها أنّ التوسُّع الرأسمالي العالمي يحمل في طيّاته تفاقم الاستقطاب بين المراكز والأطراف، الأمر الذي يثير بالضرورة انتفاضة شعوب الأطراف ـ ضحايا الرأسماليّة العالميّة القائمة بالفعل ـ ضدّ هذا النظام. ولا يمكن لشخص تقدُّمي إلّا أنّ يقف إلى جانب هذه الانتفاضات والشعوب المغلوبة على أمرها. أضيف إلى ذلك أنّ توقُّف حركة الثورة عند مرحلتها البرجوازيّة كان لا بُدّ أن يؤدّي إلى إجهاض آمال الشعوب المعنيّة، إذ إنّ الظروف الموضوعيّة التي تمرّ بها تلك الشعوب المنتفضة ستحول دون التوصُّل إلى حلّ المشاكل الأساسيّة التي ثارت من أجلها. فالتنمية المبنيّة على مثل هذه الثورة المبتورة لا بُدّ أن

(*) أي هيمنة الدولة، من **الدولنة** Etatisme، أي انتهاج سياسة تكفل هيمنة الدولة مركزيّاً على جميع أوجه الحياة الاجتماعيّة.

تظلّ في إطار الرأسماليّة الطَّرَفيّة (أي التابعة). وبعبارة أخرى أرى أن وقف الحركة عند هذه المرحلة هو في نهاية الأمر خيانة لآمال الشعوب المنتفضة.

وهكذا فتحت الثورة البلشفيّة ثمّ الصينيّة مرحلة انتقاليّة طويلة مآلها غير محدّد مسبقاً. بمعنى أنّ ديناميّة تطوُّرها يحتمل أن تؤدِّي إلى تبلور رأسمالي جديد ـ مركزي أو طَرَفي ـ كما أنّه يُحتمل أيضاً أن تفسح في المجال للتقدُّم نحو الاشتراكيّة على صعيد المجتمع المعني. وعلى صعيد عالمي. فالمهمّ في هذه الظروف هو تحليل مغزى التطوُّرات المحقّقة وبيان الاتّجاه الذي تؤول إليه هذه التطوُّرات. وكنت قد قدَّمت أطروحتين في هذا الإطار لاتزالان تبدوان لي أساسيّتين (بالرغم من أنَّ الأغلبيّة في اليسار الشيوعي لم تقبلهما)، وهما:

١ ـ إنَّ التحوُّل إلى الجمعيّات الزراعيّة الذي أمر به ستالين العام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠(*) والشكل الذي تمَّ به هذا التحوُّل قد أسقطا التحالف بين الفلاّحين والعمّال ـ العمود الفقري للسلطة الشعبيّة التي أنتجتها الثورة البلشفيّة ـ وفتحت الطريق أمام إقامة دولة دسبوطيّة (استبداديّة) تبلورت «الطبقة الجديدة» في ظلّ حكمها.

٢ ـ إنَّ اللينينيّة نفسها عانت من حدودها التاريخيّة (وهي حدود ظهرت فيما بعد) بمعنى أنَّها لم تقطع مع التشوُّه الاقتصادي ـ المصاحب ـ للأمّيّة الثانية (حركة

(*) بدأ ستالين عمليّة التجميع الزراعي في عامَيْ ١٩٢٤ و١٩٢٥، واقتصر الأمر آنذاك على تجميع الملكيّات الصغيرة والتوزيع المعتدل للأراضي بين الفلاّحين. وحقَّقت هذه الخطوة نجاحاً كبيراً ممّا شجَّع ستالين في عام ١٩٢٩ على بدء عمليّة ثانية للتجميع الزراعي ولكنّه ذهب فيها ـ هذه المرّة ـ بعيداً، إذ قام بتصفية الكولاك (سراة الفلاّحين الذين يستأجرون عمّالاً) كطبقة، وإجبار آلاف من الفلاّحين على الانضمام إلى المزارع الجماعيّة، وجنَّد لتحقيق هذه الخطوة آلاف الموظَّفين الحزبيّين المدعومين برجال الجيش.

واجهت الغالبيّة العظمى من الفلاّحين هذه الخطوة بمعارضة يائسة، وتحوَّلت عمليّة التجميع إلى عمليّة عسكريّة وحرب أهليّة، وأسفر عن ذلك حالة من السخط العام وتدهور في الإنتاج الزراعي ممّا أجبر ستالين في مارس (آذار) ١٩٣٠ على التراجع وتقديم تنازلات هامّة للفلاّحين تحوَّلت معها الكولخوزات إلى تعاونيّات بدلاً من كومونات وسُمح بالملكيّة الخاصّة، ونشأ عن ذلك توازن جديد حتّى استعاد التركيب الاجتماعي للريف نوعاً من التماسك في أواخر الثلاثينات. راجع: اسحق دويتشر، ستالين: **سيرة ذاتيّة**، ترجمة فوّاز طرابلسي، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢)، ص ص ٣٣٨ ـ ٣٤٠، ٣٤٤.

الأحزاب الاشتراكيّة الديمقراطيّة ما قبل الحرب العالميّة الأولى) قطعاً باتّـاً. وقد اتّضح هذا النقص في رؤية اللينينيّة للتكنولوجيا التي اعتبرتها محايدة اجتماعيّاً. قلت إنّ هـذا النقص قد لعب دوره في خيار التحوُّل إلى الجمعيَّات الزراعيّة المشار إليه.

هـذا يعني أنّ مجتمع «الانتقـال» يتصـدَّى فعـلاً لاحتيـاجـات متنـاقضـة. فمن جانب، عليه أن ينمِّي قوى الإنتاج بالمعنى البسيط والشائع للكلمة، أي أن يتجه نحو «اللّحـاق» (بركب التقـدُّم) إلى حدٍّ مـا. ومن جانب آخـر هو نـظام نـاتـج عن ثـورة وضعت لنفسهـا مهام «بنـاء مجتمع آخـر»، غير رأسـمالي وغـير قـائم عـلى الاستغـلال والاستـلاب الاقتصادي الـذي يعتمد بـدوره على مصـدري الـثروة الإنسـانيّـة وهمـا: الإنسـان نفسه (بـاعتباره مجـرَّد «قـوة عمـل») والـطبيعـة (التي تعتـبر في هـذا الإطـار الاستغلالي مصدراً لا ينضب).

هل من الممكن لنظام الانتقال أن يوفّق بين هذين الهدفين المتناقضين؟

لقد رأيتُ دائماً أنّ هذه التوفيقيّة ممكنة ولكنّها عسيرة الإنجاز، وأنّ هذا التـوافق يتطلّب اتّخاذ حلول عمليّة وسطى بشرط أن تنخرط هذه في إطار اتّجاه عام يعطي وزناً متزايداً للهدف الرئيسي وهو «إقامة مجتمع آخر». هذا بينما التشوُّه الاقتصـادي (وقلت إنّ اللينينيّة لم تتحرَّر تماماً منه) كان يضغـط بالاتّجـاه المعـاكس أي إعـطاء أولويّـة شبه مطلقة «للّحاق».

هذا هو السبب الـذي شجَّعني على الانحيـاز نحو المـاويّة منـذ العام ١٩٥٨ ثمّ الوقوف مع الثورة الثقافيّة منذ العام ١٩٦٦. ولن أعود إلى مناقشـة هذه المـواقف التي لاأزال أعتبرها سليمـة في جوهـرها. فقـد رأيت في نقد مـاو للتشوُّه الاقتصـادي عودة صحيحـة إلى ماركس K.Marx وتجـاوزاً لتلك القطيعـة النوعيّـة التي لم يقم بهـا لينـين حقيقة. وكنت قد عبرّت عن هذا النقد بقولي إنّ «اندهاش لينين أمام خيانة كاوتسكي (زعيم الاشتراكيّة الألمانيّة العام ١٩١٤) هو في واقع الأمر موقف اندهشت أنـا منه، إذ إنّ التشوُّه الاقتصادي للاشتراكيّة الديمقراطيّة كـان ـ في رأيي ـ لابُدّ أن يؤدِّي إلى هـذه الخيانة. وأشير هنا إلى نقطة أساسيّة وهي أنّ الماويّة ذكرت لنـا أنّ المسؤول عن التشوُّه المذكور هو الحركة العمّاليّة الغربيّة «المتقدّمة». كما رأت أنّ انحياز هذه الحركة لصـالح المشروع الإمبريالي يمثِّل عنصراً أساسيّاً في فهم جذور الانحراف.

قـدّمت الماويّـة إذاً نقـداً للستـالينيّـة من وجهـة نـظر اليسـار. هـذا بينـما وجّـه

خروشوف نقده لستالين من منظور اليمين، فقال: «لم نعط مقتضيات التطوُّر الاقتصادي الأهمّيّة التي تستحقّها (وقصد هنا الثورة التكنولوجيّة «التقنيّة» وتعميق العَوْلَمة) وبالتالي إلى ما تدعو إليه هذه التطوُّرات في المجال السياسي» (وقصد بذلك منح سلطة قرار أقوى لمديري المشروعات، أي للبورجوازيّة السوفياتيّة) ورأى أن هذه الشروط تسمح بتعجيل «اللّحاق». في حين قال ماو: «يجب أن لا ننسى الهدف النهائي عند كلّ مرحلة من مراحل التطوُّر». وكان هذا هو مضمون الشعار «فليكن البُعد السياسي هو الذي يتحكَّم في القرار الاقتصادي»، وهو مضمون لا يمتُّ إلى الاتّهام «بالإرادويّة»(*) بصلة. ثمّ لكي لا يُنسى هذا الهدف النهائي ركّزت الماويّة على مفهوم المساواة، ولاسيّما بين العمّال والفلاّحين، علماً بأنَّ هذه العلاقة تلعب دوراً أساسيّاً في ظروف الصين الملموسة، كما كانت هذه علاقة محوريّة أيضاً في ظروف الاتحاد السوفياتي في حوالي العام ١٩٣٠. وذلك من أجل تقوية التحالف بين الجماهير ودعمه تفادياً للنتائج الكارثيّة التي قد تترتّب على تصفيته وهي نتائج تجلّت في المأزق السوفياتي منذ ذلك التاريخ.

وقد ساهَمْتُ في هذا الإطار بطرح السؤال عن مضمون قانون القيمة المطلوب الأخذ به والسير على أساس مقتضياته وقلت إنَّ هناك ثلاثة خيارات ممكنة في هذا الشأن هي:

(١) العمل طبقاً لمقتضيات قانون القيمة السائد على صعيد الرأسماليّة العالميّة، الأمر الذي يؤول بالضرورة إلى تنمية طَرَفيّة.

(٢) إقامة اقتصاد وطني متمركز على الذات، وفكّ الارتباط بالنظام العالمي من أجل إنجاز هذا الهدف، على أن يكون هذا النمط من الاقتصاد الوطني شبيهاً لنمط الرأسماليّة المتقدّمة من نواحٍ أساسيّة عديدة. وأسميتُ هذا الأسلوب «العمل طبقاً لقانون القيمة السائد في النمط السوفياتي»، كما وجدته خياراً لا بُدّ أن يشجِّع على تبلور بورجوازيّة وطنيّة (سوفياتيّة).

(٣) إقامة اقتصاد وطني متمركز على الذات على أساس علاقات مساواة بين

(*) الإرادويّة: النزعة التي تركِّز على دور الإرادة، مثل القرار السياسي في اتّجاهٍ ما أو التخطيط المسبق، أو التوجيه الاقتصادي.

فئات الشعب المختلفة، وأسميتُ هذا الخيار «العمل طبقاً لقانون القيمة المناسب لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكيّة».

وكان «ماو» يؤكِّد على أنَّ الخيار بين هذه الاحتمالات الثلاثة هو خيار سياسي في جوهره. فهل كان «ماو» مخطئاً في هذا الحكم؟ لا أعتقد ذلك، لقد توصَّل «ماو» إلى أنَّ الخيار السليم يتطلَّب إعادة النظر في دور الحزب واحتكاره للسلطة، لأنَّ البرجوازيّة تتكوَّن بالتحديد داخل قيادة الحزب، وبالتالي فقد أعلن الشعار الذي أضرم نار الثورة الثقافيّة: «فلنضرب القيادة العامّة (في الحزب)». وكان رأي «ماو» أنَّ هذه العمليّة ضروريّة من أجل إعطاء فرصة للقوى الشعبيّة لأن تتقدَّم في مواجهة البيروقراطيّة وأن تفرض شروطاً مؤاتية لتحقيق مزيد من سيطرتها على الحياة الاجتماعيّة. ومرّة أخرى هل كان «ماو» مخطئاً؟.

يبدو لي أنَّ التطوُّرات اللاَّحقة في كلٍّ من الاتحاد السوفياتي والصين قد أكَّدت تماماً صحّة حكمه في هذا المضمار.

وفضلاً عن ذلك فقد كان «ماو» يعتقد أنَّ «التنازلات أمام ضغوط السوق» ـ بمعنى تنازلات في صالح سلطة مديري المشروعات ومزيد من المنافسة بين هذه المشروعات بعضها مع بعض ـ لن تساعد على دفع سلطة الشعب إلى الأمام. فهل كان «ماو» مخطئاً في ذلك أيضاً؟.

لا أقصد من وراء هذه الأقوال أنّه لم يكن هناك أيضاً حاجة لتنازلات في مواجهة السوق. فقد كانت مرحلة «النيب»(*) في العشرينات في الاتحاد السوفياتي مثالاً ناجحاً لمثل هذه التنازلات. كما كانت الأمور قد وصلت في هذا البلد إلى حدٍّ يفرض مرّة أخرى تنازلات بل تنازلات أكثر شجاعة من تلك التي تصوَّرها «الإصلاحيُّون» منذ أيّام خروشوف. أقصد فقط أنَّ مثل هذه التنازلات كانت تدعو إلى تدعيم موازٍ للقوى الشعبيّة وتحديد إطارها بسلسلة من الإجراءات السياسيّة، لعلّ أهمّها هي الآتية:

(*) النيب: هي مشروع «السياسة الاقتصاديّة الجديدة» الذي أطلقه المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي السوفياتي (١٩٢١) وتقوم على نظام اقتصادي مختلط (بين ملكيّة الدولة والملكيّة الفرديّة) تحت إشراف الدولة، ودعوة الشركات الأجنبيّة إلى إعادة فروعها داخل الاتحاد السوفياتي، وفتح باب المزاحمة بين القطاعين العامّ والخاصّ، وفي الوقت ذاته فرض دكتاتوريّة الحزب (منع الأحزاب الأخرى، تحريم تكوين الأجنحة المعارضة داخل الحزب الحاكم).

(١) الدفع نحو دمقرطة النظام السياسي.

(٢) الأخذ بالإصلاحات التي من شأنها أن تدعم مركز الطبقات الشعبيّة في إطار هذه الديمقراطيّة على حساب سلطة البرجوازيّة (التكنوقراط).

(٣) تأطير السوق من خلال سياسة اقتصاديّة متماسكة تعتمد مبدئيّاً على قانون القيمة لمرحلة الانتقال الاشتراكي.

لقد حاول اليوغسلافيّون إنجاز هذه الشروط، ولكن ـ للأسف ـ بشكل محجوب ومبتور وبأسلوب عانى من انفتاح خارجي أكثر من الحدّ اللازم، بحيث أدّى هذا الانفتاح بدوره إلى فلتان الأمور من يد السلطة الوطنيّة. كما قدّموا تنازلات أكثر من الحدّ اللازم في مجال الإدارة الاقتصاديّة باسم مقتضيات المنافسة (الخارجيّة)، وقد أدّت هذه التنازلات إلى اتّساع الفجوة بين مختلف الجمهوريّات. وكذلك فقد عملوا على الأخذ بمبدأ اللّامركزيّة لدرجة أدّت إلى فلتان الأمور من يد مجموعات العمّال في إطار التسيير الذاتي وجعلها متنافسة بعضها مع بعض. وأمّا الاتحاد السوفياتي فلم يحقّق شيئاً في هذه الاتّجاهات. وفي الصين أعلنت هذه المبادئ في مرحلة الماويّة دون أن يتحقّق تنفيذ حقيقي لها، ثمّ أخذ النظام اللاحق في اتّجاه معاكس لها.

لاأزال أعتقدُ أنَّ الماويّة كانت على حقّ من حيث المبدأ وأنَّ التطوُّر اللّاحق ـ في كلٍّ من الاتحاد السوفياتي والصين ـ يؤكِّد تنبُّؤاتها. فالتنازلات لصالح الرأسماليّة شجَّعت البرجوازيّة من جانب، وأضعفت احتمال ردّ فعل ناجح من قبل الطبقات الشعبيّة من الجانب الآخر. هذا وقد آن الوقت أيضاً لإعادة النظر في تقييم الماويّة وكشف حدودها التاريخيّة، كما فعلناه بالنسبة إلى اللينينيّة (التي سبق أن رأينا أنَّها لم تقطع بالاقتصادويّة بالقدر المطلوب) بل بالنسبة إلى ماركس نفسه (الذي وجدت ـ وكتبت ذلك ـ أنّه لم يعط ظاهرة الاستقطاب في التوسُّع الرأسمالي العالمي ما تستحقّه من نصيب). على أن هذه المهمّة تخرج عن موضوع هذا الفصل.

ثالثاً: إنَّ المشكلة المحوريّة بالنسبة إلى نمط الإنتاج السوفياتي هي معرفة ما إذا كان هذا النمط يمثِّل نموذجاً غير ثابت ـ أي خاصّ بمرحلة انتقال فقط ـ وبالتالي لابُدّ أن يوصل إلى الرأسماليّة أو الاشتراكيّة، أم أنّه صار نمطاً ثابتاً جديداً ـ بالرغم من نواقصه ـ يشير ـ ربّما ـ إلى مستقبل المجتمعات الأخرى الأكثر تقدُّماً، أي مجتمعات الرأسماليّة الكلاسيكيّة (أوروبا والولايات المتحدة واليابان).

أعود هنا إلى هذا الموضوع وأطرح بمناسبته نقداً ذاتيّاً. ففي كثير من المناسبات ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ طرحت فكرة مفادها أنَّ النمط السوفياتي قد صار نمطاً ثابتاً ذا طابع «طليعي» إلى حدٍّ ما، معتمداً في قولي هذا على ملاحظة أنّ الاتّجاه الطبيعي في حركة تمركز رأس المال لابُدّ أن ينقل النظام من مرحلة سيادة الاحتكارات الخاصّة إلى احتكار دولتي. ولعلّ هناك إشارات كثيرة قد ظهرت لتؤكّد صحّة هذا القول. ولا أقصد هنا الثبات الظاهري للنظام السوفياتي في عهد بريجنيف L. Brezhnev. كنت أقصد ـ في هذا الصدد ـ العودة إلى نظريّات «قديمة» كانت قد ظهرت قبل نضوج أوانها، مثل نظريّة المفكّر الشيوعي السوفياتي بوخارين (١٨٨٨ ـ ١٩٣٨) التي قالت إنَّ الرأسماليّة ستتطوّر نحو رأسماليّة دولة احتكاريّة، كما كنت أرى إشارات عديدة في مجال الفكر السائد عندئذٍ مثل نظريّة «يان تنبرجسن» التي ادّعت أنَّ النظام السوفياتي يميل إلى التقارب من النظم الغربيّة، وأنَّ هذه الأخيرة تتطوّر هي الأخرى في اتّجاه التشابه مع النظام السوفياتي. وكانت هناك بعض المواقف التي اتّخذتها الاشتراكيّة الديمقراطيّة الأكثر تقدُّماً تسير فعلاً في هذا الاتّجاه. فقد أعلن الاشتراكيُّون في السويد مشروع «شراء» الصناعة من الرأسماليّين وإنشاء صندوق تديره النقابات من أجل إنجاز الهدف. كما أنّ ظهور «الأوروشيوعيّة» (الأحزاب الشيوعيّة في أوروبا الغربيّة) في تلك الأيام دعّم احتمال تحقيق هذا التنبُّؤ.

على أنّ مبدأ مركزيّة ملكيّة الدولة يلغي المنافسة، ويلغي بالتالي الشفافيّة الناتجة عن آليات الاقتصاد القائم على السوق. ونجد هنا شبهاً فعليّاً بين نمط تحديد الأسعار «المدارة» من خلال الاحتكارات الخاصّة في الغرب ونمط «تخطيط» الأسعار من قبل جهاز الدولة في الاتحاد السوفياتي. ولابُدّ أن يؤدِّي السوق إلى هيمنة إيديولوجيّة، مع العلم بأنَّ الإيديولوجيّة المعنيّة في الظروف الجديدة ليست إيديولوجيّة هيمنة ميتافزيقيا العهد السابق على الرأسماليّة (عصور نمط الإنتاج الخراجي)(*). فكنت أرى أن الإيديولوجيّة المهيمنة المناسبة ستكون مبنيّة على الاستلاب السلعي. وهكذا اكتشفت

(*) نمط الإنتاج الخراجي Tributaire: وهو ـ كما أعني ـ تلاوين متعدّدة لنمط الإنتاج السائد في المرحلة السابقة على المرحلة الرأسماليّة، ويتّسع لتشكيلة واسعة من الأشكال التاريخيّة المعروفة، وقد وصل إلى شكله المكتمل في ما كان يعتبر مراكز العالم آنذاك: في الصين، والدولة العربيّة ـ الإسلاميّة، ويمثّل النظام الإقطاعي شكله غير المكتمل الذي ساد أوروبا وكانت تعدّ من أطراف العالم في ذلك الوقت.

مغزى رواية «١٩٨٤» للكاتب الإنجليزي «جورج أورويل»(*)، فلعبت دوراً في إنعاش ذكر هذا المؤلّف المنسي. كما أنَّ ملاحظة خطورة فعل «الإجماع الأحادي الأبعاد» في المجتمعات الليبراليّة الديمقراطيّة في الغرب المعاصر (والنقد الجذري لهذا الإجماع يوجد في مؤلّفات الفيلسوف الألماني هربرت ماركوز H.Marcuse (١٨٩٨ - ١٩٧٩) - ولاسيّما في «الإنسان الأحاديّ الأبعاد»)، وكذلك فإنَّ العودة إلى قراءة أفكار الفيلسوف المجري بولاني Polani، قد دعّمت عندي اعتبار احتمال التطوُّر في هذا الاتّجاه. فرأيت أنّ «النمط الدولتي» يمكن أن يصير نمط المرحلة العليا للرأسماليّة. ولِمَ لا؟ وفي هذه الفرضيّة يكون النمط السوفياتي شكلاً أوّليّاً وبدائيّاً له، ويشير إلى مستقبل مفزع في واقع الأمر، وغير مرغوب فيه على الإطلاق. وأقول اليوم: ألا يتحرّك الآن «ستالين» في قبره ويندم على أنّه لم يكن لديه أداة فعّالة لفرض «إجماع الرأي على غرار شبكة التلفزة الأميركيّة «سي أن أن» (المعروفة عالميّاً منذ حرب الخليج!) بدلاً من أداة بدائيّة مثل جريدة البرافدا!.

وقد شجّعني هذا التنبُّؤ بتغليب احتمال تطوُّر الدولنة على العودة إلى تقييم التطوُّر التاريخي في أجله الطويل. فالملاحظة ذات القيمة الدالّة هنا هي أنَّ صراع الفلّاحين ضدّ الإقطاع لم يؤدِّ إلى انتصار الطبقة المستغَلّة (بالفتح) بل إلى أنّ «عنصراً ثالثاً» (هو البرجوازيّة) قد استفاد من صراع الطبقات الأساسيّة لعهد الإقطاع من أجل تثبيت حكمه على حساب طرفي النزاع الأصليّين. فلماذا لا تتكرَّر الظاهرة بحيث يستفيد عنصر ثالث جديد («الطبقة الجديدة» المعتمدة على الدولنة) مرّة أخرى من صراع العمّال ضدّ الرأسماليّين؟.

على أنَّ التطوُّرات اللّاحقة كذَّبت ظاهريّاً تصوُّراتي. فالنظام السوفياتي أثبت للجميع أنّه «غير ثابت» - هذا هو أقلّ ما يمكن أن يُقال عنه الآن. وأمّا الهجوم

(*) George Orwel روائي إنجليزي وُلد في الهند العام ١٩٠٣ وتوفّي في لندن العام ١٩٥٠؛ أشهر رواياته «مزرعة الحيوان» Animal Farm (١٩٤٦) و«١٩٨٤» Nineteen Eighty Four (١٩٤٩)، انخرط في الجيش الجمهوري إبّان الحرب الأهلية الإسبانيّة، وكان يصف نفسه بأنّه ماركسي يساري مناهض للنهج الستاليني داخل حزب العمّال البريطاني. وقد وصل إلى قناعة بأنّ الإمبرياليّة البريطانيّة عبارة عن عمليّة صخب وعربدة. وفي روايته «١٩٨٤» تنبّأ أورويل بقيام حرب أعنف من سابقتيها العالميّتين، وقد تؤدّي إلى دمار العالم في العام ١٩٨٤.

الرجعي العالمي الذي أخذ يمتدّ منذ العام ١٩٨٠ متّخذاً اتّجاهاً معاكساً لما كنت قد تنبّأت به، برفعه شعارات «الأهلنة» Privatisation (التخصيص) وتراجع الدولة إلخ.

ولكن، هل يجب اعتبار التجلّيات السائدة حاليّاً على أنها إشارات دالّة على منحى الاتّجاه في الأجل الطويل دون اعتبار لما يحدث في باطن المجتمع؟

لقد انتهى «النموذج السوفياتي» قطعاً فأثبت أنّه غير قادر على أن يمثّل بديلاً تحتذي به المجتمعات الأخرى في تطوّرها. ولكن، لعلّ هذا الفشل هو فقط نتاج نقاط ضعف هذا الشكل البدائي للدولنة ونواقصه، الأمر الذي لا يمنع ظهور نمط دولتي حقيقي ينبت على أرضيّة المجتمعات المتقدّمة. وذلك بعد انحسار مدّ «الموضة» الليبراليّة السائدة حاليّاً.

أنتقل الآن إلى ملاحظات ذات طابع آخر، لا تخصّ المستقبل البعيد بل الحاضر والقريب وهي ملاحظات تتعلّق بمشكلة عدم ثبات مرحلة الانتقال.

لقد شكّل النمط السوفياتي نموذجاً لدورة تاريخيّة شاملة وصلت الآن إلى نهايتها. فقد رأيت في هذا الصدد أنّ توصيف مرحلة الانتقال بأنّها «اشتراكيّة الطابع» هو وصف خدّاع. ولا تكفي إضافة نعت مخفّف على هذه التسمية كأن نطلق عليها «اشتراكيّة بدائيّة» مثلاً (وسبق أنّني وافقت على هذا الوصف)، ذلك لأنّ الاشتراكيّة لا تمثّل إلّا أحد احتمالات التطوّر خلال الانتقال. وبناءً على هذه الملاحظة رأيت من الأفيد إطلاق تسمية أخرى على المرحلة هي مرحلة «وطنيّة شعبيّة». وقد سبق أنّني تقدّمت بهذا الطرح قبل العام ١٩٨٩، أي قبل انهيار النظام السوفياتي، فرأيت أنّ النعت «وطني» يشير إلى التناقض المحوري الذي يواجه مرحلة الانتقال. وهو تناقض بين أهداف المرحلة وبين منطق توسّع الرأسماليّة العالميّة (وهنا أربط هذا النعت بنظرّيتي لفكّ الارتباط). كما أنّ النعت «شعبي» يشير إلى كون كتلة الطبقات المكوّنة للنظام غير برجوازيّة الطابع لا كتلة تقودها «بروليتاريا» تميل «طبيعيّاً» إلى الاشتراكيّة. وفي هذا الإطار تبدو مرحلة الانتقال غير ثابتة من حيث الجوهر في حدّ ذاتها. فإمّا أن تؤول إلى الرأسماليّة، وهذا ما حدث بالفعل في الاتحاد السوفياتي، أو يحتمل أن تتطوّر فعلاً في اتّجاه الاشتراكيّة.

رابعاً: ولمّا كانت الدولة السوفياتيّة قد وصلت إلى نهاية مطافها، فينبغي أن نحكم على ما حقّقته وما لم تحقّقه خلال تاريخها. ولا يبدو لي الحساب النهائي لهذه التجربة «إيجابيّاً» أو «سلبيّاً» في الجوهر. فالاتحاد السوفياتي - ومن بعده الصين بل والدول الصغيرة لشرق أوروبا - قد أنجزت فعلاً من خلال تجاربها اقتصادات وطنيّة متمركزة على الذات كما لم يفلح في تحقيقها أيّ بلد من بلدان رأسماليّة الأطراف. وقد سبق أن قلت في هذا الصدد إنّ سبب «المعجزة» يكمن في أنّ «البرجوازيّة» السوفياتيّة نشأت على تربة ثورة وطنيّة شعبيّة (رغم أنّ هذه الثورة صوّرت نفسها على أنّها اشتراكيّة)، بينما برجوازيّات العالم الثالث تكوّنت في خطّ سير التوسّع الرأسمالي العالمي وبالتالي اتّخذت منذ البدء طابعاً كومبرادوريّاً سائداً. على أنّ الطابع الملتبس للثورة، وبُعدها الاشتراكي، قد خلقا مجتمعاً يتّسم بسمات خاصّة به. فالطبقات العاملة كسبت فعلاً حقوقاً اجتماعيّة (الحقّ في العمل، الخدمات الاجتماعيّة.. إلخ) لا نظير لها حتّى في الرأسماليّة المتقدّمة. وأضيف إلى ذلك أنّ حقوقاً مماثلة لم تتحقّق في المراكز الرأسماليّة إلّا بعد العام ١٩١٨ وأحياناً بعد العام ١٩٤٥ فقط، ومن خلال صراعات حادّة فرضت تنازلات من قبل البرجوازيّة خوفاً من «خطر الشيوعيّة». وبالطبع لا نظير لهذه المكاسب في رأسماليّة الأطراف الهمجيّة.

على أنّ الخيار الرأسمالي العلني الآن في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي يعيد إلى جدول التاريخ احتمال تطريف (أي جعله طرفيّاً) الاقتصاد والمجتمع. علماً بأنّ كلّاً من الطبقات الشعبيّة والبرجوازيّة المحلية غير مهيّأة لمواجهة تحدّيات النظام العالمي، بسبب غياب الوعي السياسي، وهو وضع خطير ناتج عن الدسبوطيّة المنهارة. وأعترف بأنّني لم أقدّر هذا العامل الأخير تقديراً سليماً، وكنت أتصوّر - عن خطأ - أنّ الشعوب والطبقات الحاكمة في هذه البلاد قادرة على أن تسيطر على الأمور وتضمن انتقالاً منظّماً وتدريجياً إلى الرأسماليّة ودمقرطة الممارسات السياسيّة، بل كنت أتصوّر أنّ الطبقات الشعبيّة ستستطيع في هذه الظروف أن تشدّد على أن يكون مسار التطوّر في صالحها وأن تحقّق توازناً أفضل بين ميولها الاشتراكيّة وبين مقتضيات حكم السوق، علماً بأنّ مطالب الطبقات العاملة لا تقتصر في هذا الإطار على مجرّد ضمان «حقوق اجتماعيّة» بل يجب أن تتجاوزه لتشمل قدراً من إنجاز السيطرة على القرار الاقتصادي في إدارة المشروعات والقرار العالمي على مستوى المجتمع والدولة. كما أنّ مقتضيات السوق لا تمثّل وسيلة تحقّق البرجوازيّة من خلالها طموحاتها فقط، بل تعني أيضاً أكثر من ذلك.

وكنت أتصوَّر بالتالي أنَّ البريسترويكا من شأنها أن تفتح مجالاً جديداً لمناقشة مستقبل الاشتراكيّة على صعيد عالمي.

وعليّ الآن أن أقدِّم للقارئ نقداً ذاتيّاً في هذا الصدد، إذ إنَّ هذا التطلُّع الرأسمالي السائد في الاتحاد السوفياتي قد أبعد ـ تماماً ـ أيّ احتمال آخر، وأرى أن الانزلاق السريع نحو رأسماليّة همجيّة لا يجد ـ حاليّاً ـ عائقاً في سبيله. ولكن أليس من المحتمل في الأجل الأطول أن يحتدم الصراع الاجتماعي مرّة أخرى حول هذه المشاكل بعد أن تكتشف الجماهير أنّ التضحيات المفروضة عليها ليست «مؤقّتة» ولا مقتصرة على فترة انتقال قصيرة كما يُقال، بل لقد أصبحت ذات طابع دائم؟

لقد دخل النظام السوفياتي في أزمة كانت قد أصبحت أزمته الأخيرة منذ زمن طويل. وسبق أن حلَّلتُ هذه الأزمة في إطار منهجي قائم على بيان مضمون الصراع الاجتماعي في داخل النظام نفسه، حيث تتجلّى هذه الأزمة في عجز النظام عن الانتقال من مرحلة تراكم توسُّعي(*) إلى مرحلة تراكم كثيف(**)، علماً بأنّه قد نجح في التراكم التوسُّعي نجاحاً نموذجيّاً في النصف الأوّل من حياته. وأودّ أن أشير هنا إلى أنّ عجزه عن الانتقال إلى التراكم الكثيف يقدِّم دليلاً على أنّه غير رأسمالي الطابع، إذ إنَّ الرأسماليّة تتّسم بالتحديد بإعادة تكوين نفسها على أساس تراكم كثيف. فالسبب الاجتماعي الذي حال دون إنجاز هذا الانتقال هو بكلّ بساطة تمتُّع الطبقة العاملة بالحقّ في العمل وقدرتها على عصيان أوامر مديري المشروعات الذين لا يتمتَّعون بالشرعيّة التي تميّز صاحب العمل في الغرب، إذ المديرون يمثّلون هنا ـ في النظريّة والإيديولوجيا السوفياتيّة الرسميّة ـ سلطة العمّال. بعبارة أخرى، قلت إنّ التوافق الاجتماعي الذي قام عليه النظام في مرحلته الأولى قد استنفد، فالتراكم التوسُّعي الذي تجلّى في نوع من «التحديث الشعبي» للمجتمع من خلال تعميم التعليم وتوفير فرص للترقّي الاجتماعي قد بلغ ذروته. وقد سبق أن قال ذلك كلّ من السياسيين

(*) تراكم توسُّعي: أي تحقيق نموّ قوى الإنتاج على أسس توسُّعية، من خلال تحويل قوى العمل من الزراعة إلى الصناعة، واستعارة أنماط تكنولوجيّة متقدّمة، والتوسُّع في المكننة وإقامة شبكات الكهرباء والتعليم وغير ذلك.

(**) تراكم كثيف: أي تحسين الإنتاجيّة باللّجوء إلى وسائل أدقّ وأكثر فعاليّة، تمكّن من مواكبة ركب التقدُّم.

الإيطاليّين «توليـاتي» Togliati(*) و«بـرلنغـر» Prelinguer(**) بـأسلوبهـما الخــاصّ ـ فكان على النـظام إمّا أن يتقـدّم إلى الأمام من خـلال نقد الستـالينيّة من وجهـة نظر اليسـار، وإمّـا أن يعجّـل في التـطوّر نحـو اليمـين بـاتّجاه التحـوّل إلى نـظام رأسـمالي كلاسيكي يعتمد على مبدأ «التحديث النخبوي» على نمط ما يحدث في العالم الثـالث. وقـد اختارت الـبرجوازيـة المحلّيّة هـذا الأسلوب الأخير فـأكّـدت أهمّيّـة الالتجـاء إلى «قـواعد السـوق» من أجل إجبـار الشعب على «العمـل» من خلال استخـدام سـلاح البطالة ـ طبقاً لكلامها منذ أمد طويـل، ثمّ اللّجوء إلى مبـدأ أهلنة (تخصيص) الملكيّـة من أجلٍ وقف حركة التصاعد الاجتماعي وإغلاق بابه بواسطه سيادة الملكيّة الخاصّـة، ولم يتجلَّ هذا الخيار إلاّ خلال السنوات الأخيرة للنظام.

هذا وقد رفضت دائماً ـ ولاأزال أرفض ـ المشابهة بين هذه الأزمة الخاصّة بالنظام السوفياتي، وأزمات الرأسماليّة التي تتّسم بديناميّة مختلفة في الجوهر.

كما أنّني رفضت ـ ولاأزال أرفض ـ التحاليل التي تطرحها وسائـل الدعـاية الـرأسماليّـة الرائجة وهي الآتية:

أ ـ إنّ التضـادّ المـزعـوم بـين «اقتصـادات النقص/ الشُّـح» (الاشـتراكيّـة) و«اقتصادات الوفرة» (الرأسماليّة) هو خطاب إيديولوجي خاوٍ. «فالنقص» الذي يتجلّى ظاهريّاً في طوابـير المواطنـين الطويلة أمـام المحلاّت هـو نتاج سيـاسة إرادويّـة حدّدت مسبقاً مستوى منخفضاً للأسعار من أجل فتح باب للاستهلاك، وتنازلاً للضغوط ـ باتّجاه المساواة التي تمارسها الجماهير والفئات الوسطى. ويكفي أن تـرفع الأسعـار لكي تنقرض الطوابير. . . ونلاحظ أنّه بالرغم من أنّ «النقص» لايزال موجوداً بشكل آخر في بلدان أخرى مثلٍ المكسيك ومصر، فإنّ البضائع تكثر في أسواقها، ولا نرى طوابير أمام محلاّت الجزّارين مثلاً بالرغم من أنّ استهلاك اللّحم لا يمثّل في هذين البلدين إلاّ نسبة قليلة من استهلاك

(*) توليـاتي Togliati (١٨٩٣ ـ ١٩٦٤) سيـاسي إيـطالي وُلـد في مـدينـة جنـوة، اشـترك في تـأسيس الحـزب الشيوعي الإيطالي (١٩٢١) وأصبح سكرتـيره العام. نُفي خـلال حقبة الحكم الفـاشي، وتولّى منـاصب وزاريّـة في الفترة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦، عُـرف بمناهضتـه للستالينيّـة وانتمائـه للتيّار الـوسطي داخـل الحركـة الشيوعيّة.

(**) برلنغر Prelinguer (١٩٢٢ ـ ١٩٨٤): سياسي إيطالي وُلـد بمدينـة سـاسـاري، شغل منصب السكـرتير العام للحزب الشيـوعي الإيطالي سنـة ١٩٧٢. من دُعاة الـوفاق التـاريخي مع الـديمقراطيّـة المسيحيّة.

البلدان الشرقيّة له. وإنَّ البنك الدولي هو الذي صنع سمعة الاقتصادي المجري «كورناي» صاحب هذه النظريّة الطفليّة!.

ب ـ إنّ التضادّ بين «اقتصادات الأمر»(*) (وهو اقتصاد غير عقلاني في حدِّ ذاته) و«اقتصاديات السوق» (التي يفترض أن تحقِّق آليّاتها حلولاً عقلانيّة في حدِّ ذاتها) هو أيضاً أطروحة صُنعت في الجامعات الأميركيّة ولا تتجاوز حدود الإيديولوجيّة المبسَّطة. فالواقع هو أنّ الاقتصاد السوفياتي اعتمد دائماً على مزيج من الضوابط المؤسّسة على آليّات السوق ـ منها ضوابط بَعْدِيّة وضوابط قَبْلِيّة تحدَّدت من خلال توقُّعات الخطّة (السليمة أو الخاطئة) والأوامر الإداريّة، ولاسيّما في مجال الاستثمار. وأمّا اقتصادات السوق فليس مغزاها الحقيقي هو ما تدّعيه الإيديولوجيا الليبراليّة، ولا السوق ضابطاً تلقائيّاً ومعياراً عقلانيّاً مطلقاً إذ تعمل آليّاتها في إطار مقتضيات النظام الاجتماعي وسياسات الدولة التي تضع حدوداً لها. وإن المشكلة الحقيقيّة هي مشكلة ذات طابع آخر: ديناميّة التراكم في نظام تسود فيه مركزيّة الدولةِ (وهي سمة تناسب سلطة طبقة ـ دولة موحّدة).

وهي تختلف عن ديناميّة التراكم الرأسمالي. وأمّا فعل السوق فليس ناتجَ قوانين منافسة مجرّدة بل ـ هو أيضاً ـ ناتج منافسة بين الاحتكارات.

ج ـ كانت أولويّة ضمان الإنتاج المخصّص للدفاع قد فرضت مقتضياتها على الجهاز الإنتاجي السوفياتي فعلاً، على الأقلّ منذ العام ١٩٣٥، فهل يعني ذلك أنّ المجتمع السوفياتي كان مجتمعاً «عسكريّاً»؟ وأنّه بالتالي ـ وقبل ذلك ـ حمل في طيّاته نزعة توسُّعيّة تدعو إلى الفتح العسكري ولا يمكن قهرها؟.

وأعتبر أنَّ هذه الأقوال تعميمات غير علميّة مشابهة للقول الشائع أيضاً إنَّ الرأسماليّة تؤدِّي «بالضرورة» إلى الحرب. وأرى على العكس من ذلك أنّ مواضيع السلم والحرب والحكم على الإنتاج المخصَّص للدفاع وسباق التسلُّح، لا يمكن أن تناقش في إطار البحث عن قوانين أنماط الإنتاج، بل مجالها الحقيقي هو التحليل الملموس والعيني للتناقضات التي تعمل في إطار منظومة معيَّنة، ودراسة توازن القوى المحليّة (الوطنيّة) والخارجيّة (الدوليّة) في ظروف هيكليّة وظرفيّة خاصّة بكلّ مرحلة

(*) أي الاقتصاديات التي تُدار بإصدار التوجيهات والأوامر.

تـاريخيّة. وفي هـذا الإطار يبـدو واضحاً أنّ سبـاق التسلُّح لم يكن نتاج قـرار سوفيـاتي مسبق بل فرض عليه من قبل أعدائه الحقيقيّين (والآن أصدقائه المزيَّفين) وهم الـدول الـرأسماليّـة الكبرى وعـلى رأسها الـولايات المتحـدة التي تعتبر المسؤولـة عن المبادرة في الحروب الباردة.

د ـ كذلك أرى أنَّ الخطاب عن «النظم الشموليّة» (التوتاليتاريّة) ـ وهـو خطاب سائد، له تجلّيات علميّـة ظاهـريّاً في الأوسـاط الأكاديميّـة، وله أيضـاً تجلّيات مبسَّـطة طفليّـة تذيعهـا وسائـل الإعلام (ومن أمثلة هـذه الأخيرة قـول أحد رؤسـاء الولايـات المتحدة إنّ الاتحاد السوفياتي «إمبراطوريّة الشرّ»)، ولا يمكن اعتبار هذا الخطاب سـوى خطاب إيديولوجي بحت. فهل نسينا أنّه طبقاً لهذا الخطاب لم يكن من الممكن تصوُّر أيّة حركة داخل هذه المجتمعات «المجمّدة للأبد»!.

هـ ـ قـدَّمتُ منذ منتصف الستّينـات نقداً لأطـروحة المصلحـين السوفيـات التي وجـدت فيها محـاولة لتجـاوز الستالينيّـة من وجهـة نـظر اليمـين. وقـد رأيت في هـذه الأطروحة ما أسميته «طوباويّة إقامة رأسماليّة دون رأسماليّين». فلقد فكَّر علماء مدرسـة «نوفوسيبرسك» التي تخرَّج منها أغلبيّة الخبراء الـذي يلهمون «غـورباتشـوف» في إقامـة سـوق متكـاملة ضـابـطة تلقـائيّـة، تمـامـاً عـلى نمط نـظريّـة الاقتصـادي الفـرنسي «ڤلراس Walras» (١٨٣٤ ـ ١٩١٠)، فـدفعـوا هـذه الفكـرة إلى أقصى حـدودهـا المنطقيّة، وتوصَّلوا إلى النتيجة نفسها التي كان ڤلراس قد توصَّل إليها، وهي أطـروحة عبّر عنها بوضوح جليّ الاقتصادي الإيطالي «بارون Baron» العام ١٩٠٨، ومفادها أنَّ السوق المتكاملة تتناقض مع مبدأ الملكيّة الخاصّة وتشتُّت رأسمال المال، بل هي تتطلَّب مركزيّة شاملة لصالح الدولة ثمّ تصفية مخاطر احتكار الدولة من خـلال العمل حسب مبدأ بيع رأس المال بالمزاد بحيث يتاح لجميع الأفراد حقّ الاختيـار الحرّ بـين موقفـين: إمَّا أن يعرضوا قوّة عملهم للبيع أو أن يقبلوا على ترشيح أنفسهم كمنتجـين «منظّمـين للإنتـاج» فيقتـرضـوا رأس المـال من أجـل إنجـاز مشروعهم من الـدولـة المحتكـرة للملكيّـة. ونجـد هنـا الحكم العلمـوي (أي المستنـد إلى العلم) القـديم للفيلسـوف الفـرنسي «سان سيمـون St. Simon» (١٧٦٠ ـ ١٨٢٥) الـذي طـرح مشروع مجتمـع تحكمـه نخبة علماء عـلى أساس المعـرفة العلميّـة البحتـة. هـذا وجـديـر بـالـذكـر أنّ الاشتراكيّة الـديمقراطيّـة الألمانيّـة القديمـة كانت قـد ورثت هذا المشروع المثـالي، الأمر الـذي دفـع «انجلز F. Engels» إلى نقـدهـا، مستخـدمـاً مصـطلح «رأسماليّـة دون

رأسماليّين» للمرّة الأولى. ويمثّل هذا الحلم ـ في رأيي ـ نظرة اجتماعيّة تخضع لمقتضيات الاستلاب الاقتصادي إلى أبعد حلّ يمكن تصوُّره، وهو بالتالي مشروع حاولت المادّيّة التاريخيّة توضيح طابعه الطوباوي غير الواقعي وغير العلمي ـ على أنّ هذه الفلسفة هي المفتاح لجميع الإصلاحات المقترحة في الاتحاد السوفياتي منذ عهد خروشوف إلى عهد غورباتشوف مروراً بالإصلاحات المخفّفة التي أنجزت في عهد بريجنيف. وقد أثبت التاريخ أنّ هذه المواقف غير عمليّة. فلا يمكن التمسُّك بها لأنّها تؤدّي تدريجيّاً إلى انزلاق نحو اليمين حتّى تصل إلى نهايتها المنطقيّة، أي تحوّل البرجوازيّة السوفياتيّة إلى برجوازيّة من الطراز الكلاسيكي معتمدة على الملكيّة الخاصّة.

ومن هنا ندرك لماذا تمَّت «ثورة ١٩٨٩ ـ ١٩٩١» من فوق، أي كانت ناتج مبادرات الطبقة الحاكمة ولم تكن ناتج حركة شعبيّة. وكنتُ قد وجَّهت ملاحظة مماثلة فيما يخصّ «الثورة المضادّة» المزعومة التي حدثت في مصر العام ١٩٧١ والتي قلت عنها في وقتها إنّها لم تكن ذات طابع ثورة مضادّة حقيقيّة بل كانت مجرَّد تعجيل تطوُّر اتّجاهات كامنة نشأت في ظلّ الحكم النّاصري.

هذا بينما تقدِّم وسائل الإعلام الغربيّة صورة مشوَّهة أخرى عمَّا حدث في شرق أوروبا مفسِّرة الحوادث على أنَّها تجلّيات «لثورة ديمقراطيّة»، دون أن تُبيِّن موقف التعرُّض الضعيف للديمقراطيّة الناتجة عن هذه التطوُّرات والتي يمكن أن تكون في نهاية المطاف مُجرَّد مرحلة انتقال إلى رأسماليّة همجيّة سترافقها بالضرورة عودة إلى الدسبوطيّة كما تعلّمه لنا التجربة التاريخيّة لرأسماليّة الأطراف. وقلت إنّه لكي يستحقّ أيّ تطوُّر يجب أن يُنظر إليه على أنّه ذو طابع ثوري حقيقي ـ لا بُدّ أن يقوم على نقد النظام من وجهة نظر اليسار، على خلاف التحوُّل الذي حدث بالفعل والذي لم يكن في واقع أمره سوى تعجيل باتّجاه التطوُّر الطبيعي للنظام نحو اليمين. وجدير بالذكر هنا أنّ حدوث هذا التحوُّل بالسرعة التي تمَّ بها يقوِّض تماماً أطروحة التوتاليتاريا «المجمّدة للأبد».

على أنَّ غورباتشوف اقتنع بإمكانيّة السيطرة على حركة الإصلاحات، ولم يتصوَّر أبداً أنَّ أغلبيّة الطبقة التي يمثّلها حكمه ـ وهي النومنكلاتورا (أي البرجوازيّة السوفياتيّة) سوف تتخطّاه (وقد أثبت ذلك نجاحُ شعارات يلتسين)، كما لم يتنبَّأ إطلاقاً بدرجة التهافت التي وصل الحزب الشيوعي إليها وعجزه تماماً عن القيام بالدور المنتظر منه، أي دور توصيل المشروع الإصلاحي للجماهير. ويبدو الآن واضحاً أنَّ

البرجوازيّة السوفياتيّة (النومنكلاتورا) هي الطبقة التي ستتكوَّن برجوازيّة الغد من عناصرها، فهي التي تستولي حاليّاً على وسائل الإنتاج. وبالتالي فإنّي أقول إنّ ما حدث ويحدث حاليّاً في الاتحاد السوفياتي ليس ثورة اجتماعيّة بالرغم من التغييرات السياسيّة الدراماتيكيّة التي يتطلّبها التطوُّر المتعجّل نحو رأسماليّة كلاسيكيّة، ذلك لأنّ تحوُّلاً مثل هذا يفترض بالضرورة تغييراً شاملاً على مستوى تكوين النخبة الحاكمة ـ وكنت قد تقدَّمتُ بملاحظة مماثلة إبّان «الثورة الساداتيّة» التي حدثت في مصر عام ١٩٧١ ـ . كما نجد في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي ظواهر أخرى شبيهة بالظواهر التي وجدناها في مصر (منها على سبيل المثال تكوين سريع لطبقة «أغنياء جدد»، «المافيات» في الاتحاد السوفياتي، البرجوازيّة «الطفيليّة» في مصر). وأضيف أنّه في الظروف الخاصّة بالاتحاد السوفياتي يتمّ تفكُّك طبقة النومنكلاتورا الحاكمة أيضاً على خطوط قوميّة وتحريك آمال وطنيّة لمختلف قوميّات الاتحاد السابق. ولا شكّ أنّ الدول الغربيّة ستستغلّ هذا الضعف الإضافي للمجتمع السوفياتي (ونرى مثالاً على ذلك كيفيّة استغلال استخدام سلاح «المعونة الماليّة»). وقد يتمّ ذلك بهدف دفع حدود روسيا إلى ما كانت عليه في القرن السادس عشر حينما كانت لا تتجاوز آفاق «الموسكوفيا»، وذلك تفادياً لأيّ خطر مستقبلي من منافس روسي فعَّال ذي شأن على المسرح الدولي.

وهنا أقدِّم نقداً ذاتيّاً لأنّني شاركت وهم غورباتشوف في قدرة النظام على القيام بالإصلاح المطلوب. وبالرغم من الطابع اليميني للإصلاح المطروح (ولاسيّما في مجال إدارة الاقتصاد) فقد كنت أرى أنّ البُعد الديمقراطي الذي صحب حركة الإصلاح كان من شأنه أن يتيح للقوى الشعبيّة بأن تضغط على التطوُّر حتّى تدفعه تدريجيّاً نحو اليسار. ويبدو أنّني لم أعطِ هنا انهيار الوعي السياسي حقّه، فقد بلغ تدنّي هذا الوعي درجة من الخطورة أدَّت إلى شلل الطبقات الشعبيّة. فلم تتحرَّك هذه الطبقات لتستخدم أداة الديمقراطيّة لصالحها وظلَّت عاجزة عن طرح بديل إيجابي مضادّ للمشروع اليميني السائد. وهكذا غلبت خيبة الآمال التي خلقت تربة خصبة لظهور أوهام مختلفة، منها الأوهام المبنيّة على تأكيد الجوانب «القوميّة» للمشاكل وتتجلّى في نزاعات لا معنى لها بين قوميّات الاتحاد السابق. كما أنّ تفكُّك وحدة الطبقة الحاكمة وانقسامها إلى «محافظين» و«أنصار غورباتشوف» و«شعبويّين يمينيّين» . . . إلخ، قد حالا دون السيطرة على «الإصلاح» من فوق.

وكنت أعتقد أنّ «الوطنيّة السوفياتيّة» وتمسُّك الطبقة الحاكمة بدور الاتحاد

السوفياتي كدولة عظمى من شأنهما أن يضعا حدّاً لخطر الانزلاق نحو التفكُّك. ولكنّي لم أكن على ما يبدو أقدِّر تماماً قوة الميول «الاستهلاكيّة» لهذه الطبقة وطموحاتها في «اللّحاق» السريع بالغرب في هذا المجال لصالحها ولو على حساب أيّ اعتبار وطني آخر، كما أنّني كنتُ قد بالغت في تقدير وطنيّة الجماهير الشعبيّة إذ أثبت الواقع أنّ الدفاع عن موقع الاتحاد السوفياتي في هرم القوى العالميّة لم يكن يهمّ هذه الجماهير كثيراً. وعلى الرغم من ذلك فإنِّي أرى أنَّ للتخلّي عن الوطنيّة جوانبه الإيجابيّة. لأنَّ من شأن ذلك أن يساعد على طرح المضمون الاجتماعي لمشروع المستقبل طرحاً يحتلّ مقدمة المسرح العالمي. وكذلك فهناك جوانب سلبيّة لهذا التخلّي وخطيرة أيضاً في الأجل القصير. إذ إنّه يعطي فرصة للدولة الغربيّة ويضع في جدول الاحتمالات الواردة تطريف (أي جعلها من دول الأطراف التابعة للغرب الرأسمالي) أوروبا الشرقيّة والاتحاد السوفياتي على نمط أوضاع العالم الثالث. وهناك طموحات واضحة في أوروبا الغربيّة ـ وفي ألمانيا بصفة خاصّة ـ تتجلّى في مشروع تحويل أوروبا الشرقيّة إلى «أميركا لاتينيّة» أخرى، تابعة لأوروبا الغربيّة على نمط التبعيّة في القارّة الأميركيّة.

ـ ٢ ـ

أوّلاً: هناك تمفصل بين خيارات السياسة الخارجيّة للاتحاد السوفياتي ومقتضيات ديناميّة الأوضاع الداخلية، وشأن الاتحاد السوفياتي في هذا المجال شأن أيّ مجتمع حي آخر. فقد سبق أن قلتُ ـ في هذا الصدد ـ إنَّ الخطب الإيديولوجيّة (مثل الخطاب القائل إنَّ النظام السوفياتي «توسُّعي» في حدِّ ذاته، أو الخطاب المعاكس المدّعي أنَّ الدولة السوفياتيّة ترمي إلى السلم بصفة دائمة.. إلخ) لم تقنعني على الإطلاق. فقدَّمتُ بدلاً منها تحاليل ملموسة واقعيّة للتمفصل بين الداخل والخارج بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي والصين ومختلف المناطق الأخرى للعالم المعاصر، متّبعاً منهجاً واحداً بالنسبة إلى الجميع. وفي هذا الإطار طرحت مشاهد مختلفة للتطوُّر المحتمل، علماً بأنَّ درجة احتمال وقوع كلّ منها تتوقَّف على ظروف متغيّرة. كما أنّني نبَّهتُ إلى أنّه لا يمكن تجاهل تصوُّرات الطبقات الحاكمة للعلاقة المعنيّة بين الداخل والخارج ـ ومنها تصوُّرات سليمة وأخرى وهميّة لا تناسب واقع موازين القوى. وينطبق هذا المبدأ على الجميع، أي على السلطة السوفياتيّة والسلطات الأخرى.

ليس هناك قطعاً ما يضمن سلامة هذه التحاليل الملموسة التي تتأثّر إلى حدٍّ كبير بظروف اللّحظة، وبالتالي تعاني ـ في كثير من الأحيان ـ من تعميم اتّجاهات قد

تنعكس فيها بعد. وسأشير فيما يلي إلى بعض الأخطاء التي وقعت فيها من هذا النـوع، وهي إذاً مناسبة لتقديم نقد ذاتي في كلّ من هذه الأمثلة.

ثانياً: في تحليل السياسة الخارجيّة للاتحاد السوفيـاتي، والحكم عليها من منـظور إنساني تقدّمي اشتراكي ديمقراطي على صعيد عالمي، لا بُدّ من تحـديد ظـروف المرحلة وتطوُّر النظام العالمي.

كان النظام السـوفياتي معـزولاً عالميّـاً منذ نشـأته إلى الستينيـات وبالتـالي كانت سياسته الخارجيّة دفاعيّة بشكل أساسي. وأعتـبرُ أنَّ حكمي السابق هـذا لايزال سليـماً بالنسبة إلى المرحلة التاريخيّـة المعنيّة. وقـد طرحتُ في هـذا الإطار بعض الأطـروحات ذات المغزى الهامّ في رأيي ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

(أ) لم تتنازل الدول الغربيّة ـ الديمقراطيّة والفاشستيّـة ـ منذ العـام ١٩١٧، عن هدف رئيسي هو هدم الاتحاد السـوفياتي. فـوجد الاتحـاد السوفيـاتي نفسه عـام ١٩٤٥ ـ بالرَّغم من الدور الأساسي الذي لعبه في هزيمة النازيّة ـ منهوكاً وفي مـوقع مهـدّد مرّة أخرى من قبل الولايات المتحدة التي احتكرت عندئذٍ السلاح النووي الجديد. ولذلك لا يمكن اعتبار اتفاقيّـات «يالـطا» على أنها مثّلت نـوعاً من «تقسيم العـالم» بين القـوى الاستعماريّة الفائزة، إذ لم يحقّق الاتحـاد السوفيـاتي من ورائها إلاّ حـدّاً أدنى من شروط ضمان مستقبله.

(ب) لم يرم الاتحاد السوفياتي ـ مثله في هذا الصدد مثل الصين وڤيتنـام وكوبـا ـ إلى «تصدير الثورة»، بل على العكس من ذلك مارس ديبلوماسيّة حريصة كلّ الحرص هدفها المبدئي هو الحفاظ على دولته. هكذا حدثت جميع الثورات الأخرى بـالرغم من ـ وأحياناً ضدّ ـ رغبة «الأخ الكبير»: فقامت الثورة الصينيّة ضد «نصائح» موسكو، كما أن ثورات ڤيتنام وكوبا فرضت نفسها. ولم أجد في هذه الممارسات ما يدعو إلى الدهشة بل قبلتها وأدركت أسبابها. على أنّني رفضت دائماً المبرّرات «النظريّة» المقدّمـة من أجل إعطاء مشروعيّة «ثوريّة» لديبلوماسيّة محافظة. واعتبرت أنّه من حقّ القوى الثـوريّة أن تتابع مسيرتها بدون تنازلات. هذا هو ما فعلته فعـلاً القوى التي أنجـزت أهدافهـا في الصين وڤيتنام وكامبوديا وكوبا.

(ج) تقـع مسؤوليّة الحـرب الباردة عـلى الولايـات المتحـدة التي اتّخذت القـرار بمبادرة منها منذ العام ١٩٤٧، بينما تمسّك الاتحاد السوفياتي باتفاقيّة «يـالطا»، كـما يدلّ

على ذلك موقفه من الحرب الأهليّة اليونانيّة. ولم يحلم الاتحاد السوفياتي في يوم من الأيام باجتياح أوروبا الغربيّة. فالخطاب عن «توسُّعيّة الاتحاد السوفياتي» هو خطاب دعاية بحتة لا أساس له. والجدانوفيّة (نسبة إلى جدانوف سكرتير اللّجنة المركزيّة وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي وصاحب نظريّة وُضِعت العام ١٩٤٨ وتقول إنَّ العالم انقسم إلى معسكرين اثنين) هي بالتحديد تعبير عن هذه الدفاعيّة وتبرير لتمسُّك الاتحاد السوفياتي بنصٍّ اتفاقيّة «يالطا» وتخلّيه عن الخروج على حدودها. وقد فتحت هذه النظريّة مرحلة انعزال نسبي للاتحاد السوفياتي ـ وللصين منذ العالم ١٩٤٩ ـ فرضته دول الحلف الأطلسي التي لم تتخلَّ عن التدخُّل المستمرّ في شؤون العالم، من خلال حروب كولونياليّة ومساندة ممارسات الكيان الصهيوني التوسُّعيّة. . إلخ.

اكتشف الاتحاد السوفياتي، وكذلك الصين، منذ انعقاد مؤتمر باندونغ (العام ١٩٥٥) إمكان استغلال الظروف العالميّة الجديدة للخروج من العزلة التي يعيشانها، وذلك من خلال مساندة حركات التحرير في العالم الثالث والتقرُّب من دوله. وقد نظرت دائماً إلى هذا التحالف على أنّه خطوة إيجابيّة، ولو أنّني لم أنتظر منه أكثر ممّا كان يمكن أن ينتجه، بسبب الحدود التي فرضها بحث الاتحاد السوفياتي عن تعايش سلمي يرفضه الغرب.

هذا وقد آل تدريجيّاً مجهود تسلُّح الاتحاد السوفياتي إلى حالة توازن قائمة على قدرة الردع، علماً بأنَّ هذا التوازن لم يتحقّق حقيقة إلّا بدءاً من حقبة السبعينات فأصبح الاتحاد السوفياتي منذ ذلك التاريخ قوّة عظمى حقيقيّة، الأمر الذي أفسح المجال بالفعل أمام مرحلة تاريخيّة جديدة.

ثالثاً: ظلّت القطبيّة الثنائيّة التي اتّسمت بها السنوات العشرون التالية غير متكافئة بين طرفيها، لأنَّ الاتحاد السوفياتي لم يكن قوّة عظمى إلّا من حيث قدرته العسكريّة ودون أن تكون إمكاناته من حيث التأثير على التطوُّر الاقتصادي للنظام العالمي على مستوى مواجهة تحدِّي منافسة السيطرة الاستعماريّة الغربيّة.

هذا ولم يكن هناك أيضاً تكافؤ بين ممارسات التدخُّل السوفياتي وبين ممارسات الغرب. فكانت ديبلوماسيّة الولايات المتحدة ـ ومن ورائها أوروبا الغربيّة واليابان ـ قد رسمت لنفسها هدفاً واضحاً وبيِّناً واعتمدت من أجل إنجازه على أساليب معروفة جيِّداً ترمي بدورها هي الأخرى إلى تكريس سيطرتها على الأطراف (من أجل ضمان حصول الغرب على موارد دول الجنوب، وفتح أسواقها، واستخدام أراضيها كقواعد

عسكريّة لقوّاته. . . إلخ). وقد استغلّت الولايات المتحدة هذه الديبلوماسيّة الغربيّة المشتركة من أجل فرض هيمنتها العالميّة. كما أنّها لاتزال تستغلّ هذه الوسيلة من أجل استمرار هيمنتها بعد أن أخذت مزاياها المقارنة في التآكل نتيجة إنجازات منافسيها الأوروبيّين واليابانيّين في المجال الاقتصادي. وقد أثبتت حرب الخليج فعالية هذه الوسيلة.

وأمّا أهداف التدخُّل السوفياتي خارج حدود اتفاقيّات يالطا فهي أقلّ وضوحاً وأكثر التباساً.

قلتُ في مناسبات عديدة خلال السنوات العشرين الأخيرة إنّ الهدف الرئيسي الكامن وراء هذا التدخُّل كان - في رأيي - محاولة من قبل الاتحاد السوفياتي في فكّ التحالف الأطلسي وفصل أوروبا الغربيّة عن الولايات المتحدة. وكانت الوسيلة الفعّالة المستخدمة من أجل إنجاز الهدف هي - في تقدير موسكو - مساندة حركات التحرير في العالم الثالث وحكوماته الوطنيّة الجذريّة (مساندة قضيّة فلسطين والنظم العربيّة الوطنيّة، التدخُّل في القرن الإفريقي ومنطقة جنوب إفريقيا. . . إلخ). فكانت هذه التحرُّكات السوفياتيّة تبرز نقاط ضعف موقع أوروبا وتهدِّدها من خلال تهديد طرق تصدير النفط. وكانت هذه التهديدات بمثابة خطاب موجَّه إلى أوروبا ودعوة منها للقبول بتنازلات لصالح الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي من جهة، وتشجيع النزعات الأوروبيّة الاستقلاليّة عن القيادة الأميركيّة من جهة أخرى. على أنّ الهدف الاستراتيجي لهذه الخطّة لم يكن إضعاف موقع أوروبا بغرض اجتياحها فيما بعد. بل كان هدفها فقط الضغط عليها حتّى تقبل مبادئ التعايش السلمي الإيجابي فتوثّق علاقات اقتصاديّة سوفياتيّة - أوروبيّة من شأنها أن تدعم التنمية الاقتصاديّة في الاتحاد السوفياتي، وهي تنمية مشوَّهة وتسير في اتّجاه اليمين كما سبق ورأينا، ولقد أدرك «ديغول Ch. de Gaule» (زعيم فرنسا) مغزى هذا المنطق، ورحَّب به. على أنّ ديغول نفسه ظلّ منعزلاً تماماً من هذه الزاوية في المسرح السياسي العالمي.

غير أنّ التطوُّر اللّاحق قد أثبت أنّ الاتحاد السوفياتي فشل في خطّته هذه ولم ينجز هدفه لا من خلال سياسة «الابتسامات» التي بادر بها خروشوف، ولا من خلال تحريك العصا التي أخذت بها ديبلوماسيّة بريجنيف. كما أنّ تجديد أسلوب الابتسامات في عصر غورباتشوف ويلتسين لم يؤدِّ هو الآخر إلى النتيجة المطلوبة ولم يدفع

الأوروبيّين إلى التنازل عن هدفهم الحقيقي وهو إضعاف الاتحاد السوفياتي إلى أقصى حدّ ممكن وتشجيع تفكّكه.

وقد اعتبرت دائماً مساندة الاتحاد السوفياتي لشعوب العالم الثالث ودوله خياراً إيجابيّاً بالرغم من حدوده. فأدركتُ أسباب تلك الحدود، بل وقبلتها. على أنّني لم أقبل على الإطلاق المبرّرات التي قدّمها الاتحاد السوفياتي في هذا المضمار مثل نظريّة «الطريق غير الرأسمالي» التي انتقدتُها في وقتها واعتبرتها غير صحيحة علميّاً، وتشكّل بالتالي عائقاً في طريق نضال شعوب العالم الثالث من أجل تحرُّر حقيقي وتقدُّم ثابت وجدير بالذكر. وبهذه المناسبة أشير إلى أنّ عدداً من أعضاء الأكاديميّة السوفياتيّة قد رفضوا نقدي هذا ووصفوه بكونه «انحرافاً برجوازياً صغيراً. . » إلخ (ونجد الآن غالبيّة أسماء هؤلاء الأكاديميّين في رأس قائمة «المعادين للشيوعيّة» الرسميّين الجدد!). كما رفضه أيضاً الموالون لموسكو دون تحفُّظ في إفريقيا والوطن العربي وكوبا وفيتنام.

لم أرَ تدخُّل الاتحاد السوفياتي في شؤون العالم الثالث ينمّ عن رغبة في «تصدير الثورة» ولا في فرض سيطرته، بل اعتبرته عنصراً في استراتيجيّة دفاعيّة من موقع ضعيف نسبيّاً، بالرغم من التعادل في قوى الردع العسكري.

وعلى العكس من ذلك رأى البعض أن المبادرات السوفياتيّة مثّلت تجلّيات لقوّة صاعدة. هكذا طرحت نظريّة «الاستعمار الاجتماعي» العام ١٩٦٣ من قبل الحزب الشيوعي الصيني. فادّعى هذا الأخير أنّ المضمون الاجتماعي الكامن وراء ممارسات الاتحاد السوفياتي في المجال الدولي هو مضمون «وفاق اجتماعي» مماثل للوفاق الاشتراكي الديمقراطي في الغرب. فكما أنّ الوفاق الاستعماري يجرّ الطبقات العاملة في الغرب وراء برجوازيّتها في الدفاع عن التوسُّع الكولونيالي رأى الصينيُّون أنّ الوفاق الاستعماري الاجتماعي يربط الطبقة العاملة السوفياتيّة ببرجوازيّتها السوفياتيّة ويشجّع طموحاتها التوسُّعيّة. ولم يكن هذا المفهوم إذاً غريباً تماماً وغير قابل للفهم، بل كان بديهيّ الطابع إلى حدٍّ كبير. وأعتقد أنّ المشكلة الحقيقيّة لا تكمن فيما إذا كانت البرجوازيّة السوفياتيّة قد رسمت لنفسها أهدافاً توسُّعيّة أم لا، فهذا الاحتمال وارد قطعاً، بل المشكلة تكمن فيما إذا كانت هذه البرجوازيّة قادرة على إنجاز مثل هذا الهدف أم لا. وأعتقد أنّ الإجابة عن هذا السؤال تظلّ مفتوحة على أكثر من احتمال.

فلا ريب أنّ قسماً من القيادة السوفياتيّة قد فكّر فعلاً في هذا الاتّجاه. وهناك

علامات واضحة تثبت ذلك. ففي عقد الستّينات واجهت الصين مشروعاً عدوانياً سوفياتيّاً حقيقيّاً أعلن عن هدفه ـ وهو تقسيم الصين إلى مناطق نفوذ لكلّ من الاتحاد السوفياتي واليابان والغرب ـ في كتاب نشرته شخصيّة سوفياتيّة مسؤولة (فكتور لويس). لذلك لن أقدّم هنا أيّ نقد ذاتي عمّا كتبته في هذا المجال في وقته وكان يتناسب تماماً مع فرضيّة «الاستعمار الاجتماعي»، علماً بأنّ موسكو قد تراجعت عن هذه الخطّة فيما بعد.

ويبدو أنّ نظام بريجنيف ظلّ «قويّاً» من منظور خارجي، ورآه معظم المحلّلين الغربيّين على هذا النحو. على أنّني كنت قد أبديت تحفّظات في هذا الشأن. إذ إنّني اعتبرت أنّ تراجع الاتحاد السوفياتي عن مشروعه العدواني إزاء الصين هو تجلٍّ لحقيقة توازن القوى. وكنت أخشى شيئاً آخر هو احتمال «انزلاق» سياسة الاتحاد السوفياتي والهروب إلى الأمام نتيجة ضعفه لا نتيجة قوّته الصاعدة. ورأيت في اجتياح أفغانستان الذي لا طائل منه نموذجاً لمثل هذا الخطر. فكنت أخشى أنْ تكون القوّة العسكرية السوفياتيّة التي لا تقرنها قوّة حقيقيّة في المجالات الأخرى قد أنتجت فعلاً ظروفاً خطيرة، فكنت ألاحظ تصاعد هذه القوّة العسكريّة من جانب، وتخلّياً عن تقديم أيّ دليل على قناعة اشتراكيّة من الجانب الآخر، الأمر الذي اعتبرته مشيراً إلى مأزق قادم. ففي المجال الاقتصادي لجأ نظام بريجنيف ـ في اللّحظة نفسها التي تظاهر فيها بأنّه قوّة صاعدة في المجال العسكري ـ إلى مزيد من التنازلات دلّت على فشل الخطّ اليميني الذي انتهجه من أجل الخروج من المأزق.

رابعاً: لا بُدّ من وضع التحاليل المختلفة التي طرحت خلال حقبتي السبعينات والثمانينات ومشاهد تطوُّر النظام العالمي التي قدّمت في هذا الشأن في إطارها الحقيقي. وأذكِّر هنا بما سبق أن قلته عن الحدود الطبيعيّة لهذا المنهج نفسه. بيد أنّ التمرين مفيد لأنّه يفرض على المحلِّل توضيح افتراضاته التي تظلّ ضمنيّة دونه، كما أنّه يبرز النتائج البعيدة المترتّبة على هذه الافتراضات.

لن أحاول هنا أن أعود بالتفصيل إلى أهمّ المناقشات التي اشتركت فيها في هذا الإطار وخلال المرحلة المنصرمة. فبعض هذه المناقشات قد فقد مغزاه الآن. وأذكر على سبيل المثال التصوُّر القائم على فرضيّة توسُّع مواقع «الاستعمار الاجتماعي» على صعيد عالمي، معتمداً في ذلك على تدهور الموقع الهيمني الأميركي ومدعّماً من خلال تحالف بينه وبين قوى يساريّة في أوروبا، تقوم بدورها على وفاق اجتماعي مماثل. لقد

فقد هذا التصوُّر معناه الآن. ولكن هذا التمرين الذهني كان لـه فائـدته آنـذاك. على أنّني نـاقشت هذا التصـوُّر على أسـاس أنّه كـان يمثِّل احتمـالاً وارداً فعلاً ولـو بدرجـة قليلة. والآن يبـدو واضحاً أنَّ المبـالغة في تقـدير احتـمال التصـوُّر نتجت عن خـطأين متوازيين هما: المبالغة في تقدير قوّة النظام الاجتماعي السوفياتي وتمـاسكه، والمبـالغة في تقدير شأن قوّة اليسار في أوروبا.

ولكن هناك مناقشات أخرى كانت أكثر واقعيّة وأهمّ مغزى ـ ولاسيّـما تلك التي دارت حول مختلف التحالفات الدوليّـة الممكنة (عـلى سبيل المثـال احتمال إنجـاز محور باريس ـ بون ـ موسكو، أو احتـمال تكريس المحـور واشنطن ـ طـوكيو ـ بكـين) والتي أشارت إلى الافتراضات التي يتطلّبها إنجاز كلّ من هذه الاحتمالات (على سبيـل المثال الانحيـاز الأطلسي لأوروبا الغـربيّة أو ـ عـلى العكس من ذلك ـ تفـاقم الخلاف بينهـا وبين الولايات المتحدة). فالحُجج التي قُدِّمت في هذه المناقشات لاتزال قيِّمة وصحيحة وإن كـانت التطوُّرات الـلاَّحقة قـد أكّدت احتمـالاً مـا وقلَّلت من واقعيّـة احتـمالات أخرى. وأرى أنَّ هناك أربع مجموعـات من الأسئلة كنت قد طـرحتها سـابقاً ولاتـزال محوريّة وهي التالية:

(أ) هل يمكن أن يمثِّل اندماج الشرق في النظام العالمي عنصراً هامّـاً في مواجهـة أزمة الرأسماليّة العـالميّة ومخـرجاً لهـا؟ سبق أن طرحت هـذا السؤال منذ خمس سنـوات ولايزال ـ بالطبع ـ قائماً. وأعتقد أنّه مستقلّ عن سؤال آخر مـلازم له وهـو الآتي: هل سيستطيع الاتحاد السوفياتي أن يسيطر على هذا الاندماج أم لا؟

(ب) هـل إنجاز مشروع إقـامة سـوق عالميّـة مندمجة من شأنـه أن يحقِّق ثبـاتـاً حقيقيّاً؟ أم هو مشروع طوباوي غير واقعي وبالتالي غير ثـابت الطابـع؟ علماً بأنَّ هـذا السؤال مستقـلٌ أيضاً عن التسـاؤل حول مـوقع الاتحـاد السـوفيـاتي في الهـرم العـالمي المحتمل تجديده. هل يمكن أن يحتلّ الاتحاد السوفياتي فيه موقعاً مركزيّاً قـويّاً جـديداً؟ أم أنّه سوف يحتلّ فقط موقع طرف رأسمالي مصنَّع؟ كنت قد طرحت هذه الأسئلة منذ أكثر من خمس سنوات وأعتقد أنّها لم تفقد بعد معناها وأهمّيّتها. بل لم يتغيَّر جوهر رأيي في هذا الصدد. وأعتقد أنَّ المشروع من حيث المبدأ غـير واقعي (انظر في هـذا المجال كتابي «إمبراطوريّة الفوضى»).

(ج) هل أصبحت الدولة ـ وكذلـك الأمّة ـ عنصـراً فعَّالاً في التـاريخ عـلى قدم

المساواة مع الطبقات الاجتماعيّة نتيجة غياب النضال الاجتماعي في معظم أقاليم العالم الحالي، الأمر الذي أدّى إلى اشتداد النزاعات بين الدول ـ سواء أكانت دول وطنيّة قائمة أو دول وطنيّة محتملة ـ تظهر نتاجاً لتفكُّك الدول المتعدِّدة القوميات؟ نعود هنا إلى نقاش الستينات حول نظريّة «العوالم الثلاثة» التي قالت: «الدول تريد الاستقلال، والقوميَّات التحرُّر، والشعوب الثورة». لن أرجع هنا إلى هذا النقاش ولكنّي أجد أنَّ ما قلته في هذا الصدد لايزال صحيحاً، بل أكَّدته التطوُّرات اللاَّحقة. فأطروحتي عن «الفوضى الراهنة» هي امتداد لهذا النقاش يأخذ في الاعتبار ظروف الوضع الحالي.

(د) هل تتّجه التطوُّرات الطارئة حاليّاً نحو تكوين «كتلة أوروبيّة ـ آسيويّة» (والمقصود تقارب حقيقي بين أوروبا الغربيّة والاتحاد السوفياتي) بالمعنى الذي طرحه ديغول ثمّ غورباتشوف من خلال خطابه عن «المنزل الأوروبي المشترك»؟ أم أنَّ التطوُّر يتّجه معاكساً نتيجة تردُّد أوروبا الغربيّة وتناقض سياسات الدول المكوّنة لها في هذا المجال، واستمرار انحيازها الأطلسي، وهي ظروف دفعت باتّجاه تكريس التقارب المباشر بين واشنطن وموسكو؟.

لا ريب أنَّ التطوُّرات السائدة حاليّاً تؤكِّد هذه الفرضيّة الثانية وأنَّها أتاحت للهيمنة الأميركيّة نفَساً جديداً، بينما أخذ دور أوروبا المستقلّ في الخسوف مرّة أخرى لصالح تبلور دور تكميلي للدولتين المواليتين للولايات المتحدة وهما اليابان وألمانيا. وهنا أيضاً ألفت الأنظار إلى ما كتبته حديثاً في هذه الشؤون في كتابي «إمبراطوريّة الفوضى» و«جيوسياسة الهيمنة الأميركيّة».

ـ ٣ ـ

لا ريب أنَّ انهيار النظام السوفياتي يمثِّل العنصر الأساسي في التطوُّر الحالي، علماً بأنَّ هذا الانهيار كان متوقّعاً منذ مدّة طويلة. وبالتالي فإنّه يجب إعادة النظر في مشاهد المستقبل في ضوء هذا الواقع. على أنَّ مناقشة هذه المشاكل ليست موضوع هذا المقال، ولذلك أكتفي هنا بالإشارة إلى الكتابين المذكورين سابقاً.

هل يعني هذا الانهيار «نهاية الاشتراكيّة والماركسيّة» أو «نهاية التاريخ» كما يتكرَّر في أحاديث وسائل الإعلام السائدة؟ وهل هو انتصار «نهائي» لروح الرأسماليّة وتكوين «وفاق جماعي» على استمرارها للأبد؟.

أعتقد أنَّ هذه الأقـوال لا أساس علمي لهـا، ولو أنَّ مـرحلة تاريخيّـة قد انتهت بالفعل.

لقد مضى العهد الـذي أُسمِّيه عهـد «**الاشتراكيّـة الأولى**»، أي الاشتراكيّـة التي تكوَّنت في أوروبا في القرن الماضي وتجلَّت في أحـزاب الاشتراكيّـة الديمقـراطيّة. فهـذه المرحلة الأولى قد انتهت بالفعل العام ١٩١٤ عندما اصطفّت هذه الأحزاب علناً وراء برجوازيّاتها الاستعـماريّة. وكـان لينين عـلى حقّ في تقديـره أنَّ هذا الانحيـاز قد أعلن نهاية دورها كقوى تقدُّميّة تحرُّريّة صحيحة.

ثم تلت مرحلة أُسمِّيها عهد «**الاشتراكيّـة الثانيـة**»، أي اشتراكيّـة الأمميّة الثـالثة واللينينيّة، وهو عهد انتهى الآن بالفعل ـ بعد مرض طويـل، وكنت قد اعتـبرت العام ١٩٦٣ أنَّ تقدُّم الاشتراكيّة أصبح يتطلَّب قطعاً مع الاشتراكيّة السوفياتيّة ونقلة نوعيّـة لا يقلَّان جذريّة عن قطع لينـين السابق مـع الاشتراكيّـة الديمقـراطيّة لـلأمميّة الثـانية. وجدير بالذكر ـ في هذه المناسبة ـ أنَّ النـظام السوفيـاتي أنهى أيَّامـه باتّخـاذ موقف معـادٍ للعالم الثالث الذي يجمع ثلاثة أرباع الإنسانيّة! وبعبارة أخرى عادت السـوفياتـويّة إلى حظيرة التشوُّه الأوروبي ـ التمركز السائد في الإيديولوجيا الغربيّة الاستعماريّة أصلاً.

على أن وفاة الابن لا ينعش الأب، وللحفيد أن يواصـل ما خـطا أجداده نحـو إنجازه. وبالتالي أقول بهذه المناسبة: «**تعيش الاشتراكيّة الثالثة**».

وأعتقـد أنَّ المحاور الأسـاسيّة التي يمكن أن تتبلور حـولهـا الاشـتراكيّـة الثـالثـة المطلوبة قد أخذت في البـزوغ. وأودُّ أن ألخِّص في هذا المضـار الدروس الثـلاثة التي استنتجتها من نقدي المزدوج للنظام السوفياتي من جانب، ولمسات العَـوْلَمة الـرأسماليّـة خلال العقود الثلاثة الماضية من الجانب الآخر، وهي الآتية:

(أ) يجب أن يـوضع في مقـدّمة المسرح الجـديد، من حيث الكيف، في المشروع الاشتراكي، ألا وهو«**بناء مجتمع آخر**» والتخلّي عن إعطاء البُعد الآخر («**اللّحاق**»)، تلك الأولويّة المطلقة التي أدَّت في التجربة السوفياتيّـة إلى نسيان تـدريجي للهدف النهـائي، فالعودة إلى حظيرة الرأسماليّة.

(ب) يجب إدراك أنَّ الاستقـطاب الذي يقـترن بالضرورة بـالتوسُّـع الـرأسـمالي العالمي يفرض استراتيجيّاً «**فكّ الارتباط**»، ولـو أنَّ ظروف تنفيـذ هذا المبـدأ وشروطه

تفرض بدورها إعادة النظر في مغزاها وإمكاناتها في ضوء المقتضيات الجديدة الناشئة عن التطوُّر العام.

(ج) يجب تطوير سياسات متماسكة ترمي إلى إعادة بناء عالم متعدِّد الأقطاب يفتح مجالات للاستقلال الذاتي في نضال الشعوب من أجل تقدُّمها وتحرُّرها.

إنَّ إنجاز هذه الشروط الثلاثة يؤدِّي إلى إنعاش محتمل وضروري لروح أمميّة شعبيّة على صعيد العالم قادرة على مواجهة تحدِّي «أمميّة رأس المال». إنَّ هذا العنصر الإيديولوجي هو أساسي في إثارة الاهتمام بالتطلُّع لإقامة اشتراكيّة لا يمكن أن تكون ـ في نهاية المطاف ـ إلاَّ عالمية النطاق. فالتخلِّي عن هذا التطلُّع لابُدّ أن يكرّر مرّة أخرى تجربة الانزلاق اليميني وانغلاق الحركة في مأزق والقضاء عليها في آخر الأمر.

كنت قد اقترحت ـ منذ عشر سنوات ـ إعادة فتح النقاش حول «الانتقال إلى ما بعد الرأسماليّة» والعودة في تقييم تجربة التاريخ تقييماً متحرِّراً من التضادّ المجرَّد بين «الثورة» و«الإصلاحات». وكنت قد طرحت بهذه المناسبة فكرة التمييز بين شكلين من الانتقال من مرحلة تاريخيّة إلى مرحلة تالية. يعتمد **الشكل الأوَّل** على درجة من الوعي الإيديولوجي وفق احتياجات المشروع الاجتماعي الجديد. وقد أطلقت على هذا الشكل تسمية **الأسلوب الثوري**، دون أن أستبعد احتمال إنجازه من خلال سلسلة من الإصلاحات المتماسكة المتتالية. ووجدت نموذجاً لهذا الأسلوب في نشأة الرأسماليّة والانتقال من الإقطاعيّة إليها. وأمَّا **الشكل الثاني** ـ الذي لا يفترض دوراً فعَّالاً للوعي الإيديولوجي ـ فقد أسميته **أسلوب الانحطاط**. وأقصد أنَّ الضرورة التاريخيّة الموضوعيّة تجد هنا سبيلاً لنفسها من خلال تفكُّك فوضوي للنظام القديم. كما أنّي وجدت نموذجاً لمثل هذا التطوُّر في نشأة الإقطاعيّة على أنقاض الدولة الرومانيّة.

إن العالم المعاصر يواجه تحدِّياً مشابهاً. فكان تمركز الفائض الاقتصادي في إطار الدولة الرومانيّة قد أصبح عائقاً في سبيل تقدُّم الشعوب «البربريّة»، الأمر الذي أدَّى إلى تفكُّك هذا التمركز، فأقيمت اللاَّمركزيّة الإقطاعيّة لتحلّ محلّ المركزيّة السابقة. ثمَّ أعيد تمركز الفائض بعد مرور قرون وذلك على أسس جديدة أكثر تطوُّراً هي قواعد السوق الرأسماليّة. وكذلك أصبح اليوم تمركز الفائض على صعيد الرأسماليّة العالميّة عائقاً في سبيل تقدُّم ثلاثة أرباع الإنسانيّة، الأمر الذي يتطلَّب المرور من خلال فترة انتقاليّة قائمة على مبدأ فكّ الارتباط، قبل أن تتبلور شروط جديدة لإعادة توحيد الاقتصاد العالمي على أسس مستحدثة ومختلفة نوعيّاً.

هـل من المحتمل أن تنجـح استراتيجيّـة تـرمي إلى درجـة من «السيـطرة» عـلى الانتقال المطلوب؟ علماً بأنّ مفهوم السيطرة هو نسبي فقط وليس مطلقاً.

أقول إنَّ الاحتمال وارد ومشروط بإنعاش الموجة الثالثة لـلاشتراكيّـة. وفي غياب توافر هذا الشرط يبقى أنَّ القوى الموضوعيّة ستفرض نفسها من خلال سلسلة لا نهاية لها من عمليّات العنف دون أن يتناسب ناتـج هذه المعـارك بالضرورة مـع احتياجـات التقدُّم العام. على أنَّ ظروف عصرنا لا تتيح فـرصة لانتشـار البربـريّة ولا أن يتفـاقم خطر هدم العالم: فنوعيّة الأسلحة تهدِّد شعوباً بكليتها بالإبادة، وتقدّم وسائل الإعلام يسمح بتعبئة الشعوب حول أهداف خطيرة وحلول وهميّة، كما أنَّ انتصار قيم الفردانيّة المطلقة على حساب البُعد الإنساني لا يبشّر بالخير.

فليس الخيار الآني إذاً بين الرأسماليّـة أو الاشتراكيّـة، بل هـو بين الاشـتراكيّة أو البربريّة.

المراجــع:

نشرتُ المواقف المذكورة في الدراسة في مقـالات منشورة في مجلّات مختلفة بـدءاً من العام ١٩٥٥. وسيجد القارئ مضمونها في كتبي الآتية (المراجع الفرنسيّة).

- **L'Échange Inégale et la Loi de la valeur** (Nouvelle édition) 1973, PP. 246-248.
- **Le Développement Inégal,** 1973, PP. 303-308, 325-339.
- **Impérialisme et Développement Inégal,** (Nouvelle édition), 1976, PP. 7-23.
- **Impérialisme et sous développement en Afrique,** (Nouvelle édition), PP. 561-578.
- **La Loi de la Valeur et le Matérialisme Historique,** 1977, PP. 95-112.
- **Classe et Nation,** 1979, PP. 145-146, 150-151, 192-196, 201-217, 223-245.
- **L'avenir du Maoisme,** 122, 127, 132-137, 141-143, 147-148.
- **La Crise, Quelle Crise,** 1982-228.
- **La déconnexion,** 1985, PP. 41-49, 93-97, 136, 179-194, 243-255, 264-280.
- **Le Grand Tumulte,** 1991, PP. 109-110, 135.
- **La Faillite du Développement,** 1991, PP. 210-212, 218-219, 289-302, 361-367.
- **L'Empire du chaos,** 1991.
- **La Gépolitique de L'Hégémonie Américaine, à paraitre.**

الفصل الثامن

أزمة النظام: انهيار آليَّات التضبيط الرأسمالي

١ ـ تقوم الرأسماليّة ـ شأنها في ذلك شأن جميع النظم الحيّة ـ على منظومة تناقضات تتغلَّب عليها طوال مدّة تاريخها دون أن تلغيها بالطبع، وتكوِّن مجموعة الآليَّات والمؤسَّسات التي تكيّف القوى الاجتماعيّة بحيث تتيح هذا التغلُّب في مكان وزمان متعيّنين نمطاً ملموساً لما أطلق عليه اسم «نمط تضبيط الرأسماليّة».

إنَّ التساؤل الذي يَرِدُ على الذهن فوراً، بعد الاعتراف بأنَّ النظام يتغلَّب على تناقضاته، هو «إلى متى» سيكون الأمر كذلك. فالسؤال بالغ الأهمّيّة لمن يضع نفسه في موضع ضحايا النظام فيريد أن يساهم في رسم استراتيجيّة نضاليّة فعّالة ضدّ الرأسماليّة.

يفرض المنهج تحديد التناقضات الحقيقيّة (والتشديد لإظهار أهمّيّة النعت) للرأسماليّة القائمة بالفعل وطرح فرضيَّات ملائمة بخصوص تمفصلها بعضها ببعض، وذلك دون افتراض مسبق بأنَّ هيكل منظومة هذه التناقضات ظلَّ ثابتاً كما هو طوال تاريخ الرأسماليّة. فالمهمّ هنا هو تحديد المراحل التي مرَّت بها هذه الهياكل، وبالتالي أنماط التضبيط. وقد ساهمت نظريَّات التضبيط في طرح السؤال مساهمة إيجابيّة من خلال إبرازها خصوصيّة الرأسماليّة في مرحلة «الفورديّة». بيد أنَّ هذه المساهمة تبدو لي محدودة وغير كافية لأنَّ النظريّة المعنيّة وضعت الرأسماليّة الفورديّة تحت المجهر وتركت المناطق الخارجة عن المساحة المكبّرة في الظلام. بمعنى آخر وجَّهت الأنظار إلى المناطق المتقدّمة للرأسماليّة المركزيّة ناسيةً البُعد العالمي للرأسماليّة كما لو كانت المراكز منفصلة عن الأطراف بحيث يمكن فهم الأولى دون وضعها في الإطار العالمي الذي تنتمي إليه.

٢ ـ أودُّ في هذا المقال أن أعود إلى المراحل التي مرَّت بها الرأسماليّة منذ أن

اتّخذت شكلها المتكامل بدءاً بالثورة الصناعيّة، وأن أضع أنماط التضبيط المتتالية في هذا الإطار.

ولعلَّ هذه الدراسة ستساعد على تحديد ما تمَّ «ضبطه» وما لم «يُضبط» تماماً، بحيث يمكن أن تظهر التناقضات الملموسة التي تغلّب النظام عليها في هذه المرحلة سواء أكانت هذه التناقضات قد عملت على المستوى الوطني أم كانت عالميّة النطاق. وفي هذا الصدد أذهب إلى أنَّ تخفيف بعض التناقضات من خلال نمط تضبيط معيَّن يجعل تناقضات أخرى تحتدم عنفاً وتتضاعف. وأعتقد أنَّ هذه الملاحظة هامّة من وجهة نظر تقدير فعالية الاستراتيجيّات النضاليّة ضدّ الرأسماليّة.

٣ ـ التناقض بين رأس المال والعمل هو بالطبع التناقض الجوهري الذي يحدِّد طبيعة الرأسماليّة. علماً بأنَّ رأس المال والعمل لابُدّ أن يفهما هنا بالمعنى الدقيق الذي حدَّده ماركس. فالعمل هو عمل العامل الحرّ المضطرّ إلى أن يعرض قوّته على العمل للبيع في سوق العمل، لأنَّ هذه القوّة هي ثروته الوحيدة، وأمّا رأس المال فهو علاقة اجتماعيّة خاصّة تتيح للبرجوازيّة (كطبقة اجتماعيّة) امتلاك العمل الميّت المتبلور في وسائل الإنتاج الضخمة (المصانع وآلاتها) التي دونها لا يمكن تصوُّر إمكان الإنتاج الحديث. وقد تبدو هذه الملاحظة بديهيّة، إلاَّ أنَّ التذكير بها مفيد، ولاسيّما أنَّ الاتّجاه الحالي في نقاش موضوع الرأسماليّة يخلط بين رأس المال والثروة، تراكم رأس المال والتراكم النقدي والمالي، الرأسماليّة والتبادل السلعي... إلخ، الأمر الذي يمحي معنى التحوُّلات الكيفيّة التي أنتجها نمط الإنتاج الرأسمالي[١].

ليس معنى هذه الملحوظة أنَّ التناقض الجوهري، الكنهي، هو الوحيد ولا أنّه التناقض الرئيسي. أقصد بهذا الأخير ذلك التناقض الذي تتمحور حوله النضالات الفعّالة التي تحكم بدورها تطوُّر النظام. ولكن أقول هنا إنَّ التناقض الجوهري يجعل الرأسماليّة نظاماً يحمل في ثناياه ميلاً دائماً نحو فائض الإنتاج (على الاستهلاك)، وهو ظاهرة جديدة في تاريخ الإنسانيّة لم تظهر قبل الثورة الصناعيّة.

وليس من العسير إثبات هذه الأطروحة[٢]. فإذا اعتبرنا نموذجاً للتراكم منحصراً

(١) يجد القارئ عرضاً لنظريّات التضبيط Robert Boyer, la théorie de la régulation, la découverte (1986)

(٢) يجد القارئ أوّل صيغة لهذه الأطروحة في رسالتي للدكتوراه، باريس ١٩٥٧، كذلك في «التراكم على =

في القسمين المعروفين في تحليل ماركس (إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك) توصّلنا إلى ضرورة زيادة الأجر الحقيقي من مرحلة إلى المرحلة التالية لها بنسبة محدّدة تتوقّف على زيادة الإنتاجيّة في كلٍّ من القسمين. على أنّ العلاقة الاجتماعيّة بين البرجوازيّة والبروليتاريا تضغط باتّجاه معاكس لهذا التكيُّف الضروري: فالأجر يميل إلى أن يكون دائماً أقلّ ممّا يجب أن يكون عليه آخذاً في الاعتبار إنتاجيّة العمل. أي بمعنى آخر ينتج النظام، من تلقاء نفسه وبصفة دائمة، ميلاً لفائض الإنتاج، أو لنقص الاستهلاك. فالتعبيران مرادفان يمثّلان وجهين متقابلين للظاهرة نفسها، عدم تكيُّف مستوى الأجر لمقتضيات امتصاص الناتج الاجتماعي الموسّع.

ليس الركود إذن موضع التساؤل الحقيقي. فعلى خلاف خطاب الرأسماليّة المديحي السّائد، فإنّ المعجزة التي تتطلّب تفسيراً هي التنمية العجيبة التي حقّقتها الرأسماليّة رغم ميلها الدائم للركود! وفي هذا المجال المعروف باسم مشكلة الدورات الطويلة لكوندراتيف Kondratieff، تقدّمت بأطروحة تتّفق تماماً مع آراء باران وسويزي Baran & Sweezy (وهي أطروحة تعارض الآراء الشائعة في الموضوع) فتركّز على توافق مراحل الازدهار الاقتصادي والتنمية المتعجّلة من جانب وحدوث تطوّرات سياسيّة هامّة وإبداعات تكنولوجيّة من شأنها أن توسّع الأسواق. وهذه اللّحظات الحاسمة هي بالتوالي الآتية: (١) الثورة الصناعيّة الأولى وحروب الثورة الفرنسيّة وإمبراطوريّة نابليون؛ (٢) السكك الحديديّة والوحدة الألمانيّة والإيطاليّة؛ (٣) الكهرباء والاستعمار الكولونيالي؛ (٤) إعادة بناء أوروبا واليابان بعد ١٩٤٥ وحضارة السيّارة؛ (٥) للمستقبل القادم ثورة الكومبيوتريّة وغزو الفضاء وإعادة فتح الشرق الاشتراكي المزعوم سابقاً.

على أنّ الميل الدائم للركود قد فرض في المراكز المتقدّمة نفسها تبلور قسم ثالث ليلعب دوراً حاسماً في امتصاص الفائض (أتّفق هنا مع أطروحة سويزي) وهو بالتالي آليّة من آليّات التضبيط الأساسيّة(٣).

= صعيد عالمي»، ثمّ في شكل نموذج في التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة»، الطبعة الفرنسيّة الأخيرة عام ١٩٨٨، صفحات ٢٤ إلى ٣٥.

(٣) S. Amin, Capitalisme et Système monde, Sociologie et Société, Montréal, 1992.

على أنّ هذا التضبيط قد اقتصر على دول الرأسمالية المركزيّة لا على صعيد النظام كنظام عالمي حيث يغيب التضبيط بحكم قانون التراكم (أو قانون الإفقار النسبي)[٤]. بيد أنَّ ماركس قد قلّل في تقديره للاستقطاب العالمي وبالتالي عمَّم آليَّات التضبيط (زيادة الأجر بموازاة زيادة الإنتاجيّة) على مختلف النظم الوطنيّة الجزئيّة المكوّنة للاقتصاد الرأسمالي العالمي - هذا في حين أنّ أخذ ظاهرة الاستقطاب في الاعتبار وإعطاءها نصيبها ينيران الصورة تماماً: فبينما يميل توزيع الدخل في المراكز إلى الثبات يزداد التفاوت في هذا التوزيع في الأطراف[٥].

— ٢ —

١ - إنَّ المرحلة التي تمتدُّ من الثورة الصناعيّة الأولى إلى ما بعد الحرب العالميّة الأولى (١٨٠٠ - ١٩٢٠) تمثّل مرحلة طويلة تتّسم بسيادة «الصناعة الميكانيكيّة الكبرى» التي درسها ماركس في كتابه «رأس المال». وفي خلال هذه المرحلة أعيد تكوين الرأسماليّة بالتعمُّق الرأسي المستمرّ والتوسُّع الأفقي الدائم، الأمر الذي يعني أنَّ النظام تغلَّب على تناقضاته، وبالتالي يمكن أن يكوّن مجالاً لدراسة آليّات «التضبيط الخاصّة بهذه المرحلة.

ولكي نبرز ما تمَّ تضبيطه، أي ما هي التناقضات التي تغلَّب النظام عليها وما هي التناقضات التي ازداد احتدامها، ينبغي أن نتّفق على أهمّ سمات المرحلة وهي - في رأيي - التالية:

(أ) شهدت المرحلة تكوين نظم رأسماليّة وطنيّة متمركزة على الذات ومصنّعة، قامت الدولة البرجوازيّة الوطنيّة الجديدة بدور حاسم في بنائها.

(ب) اتّسم الهيكل الاقتصادي الوطني بالسمات الآتية: أوّلاً تكوين نسيج من المؤسّسات الصناعيّة الممكنة (أي المستخدمة تقنيّات تتجاوز ما تحقّق في عصر المصنع اليدوي السابق) من حجم متوسِّط أو صغير نسبيّاً، تتمتّع بأفضليّة مقارنة في منافستها على حساب المنتجين الحرفيّين السابقين، وتنفتح على سوق موسّعة نتيجة إثراء

(٤) Capitalisme et système monde. Ib.

(٥) راجع «توزيع الدخل. . .» في «ما بعد الرأسمالية»، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٨٨، صفحات ٨٥ إلى ١٠٣.

البرجوازيّة الجديدة وتوسُّع الطبقة العاملة الجديدة؛ وثانياً تخلُّف التحديث في قطاع الزراعة وقطاعات الخدمات (السكن، الخدمات الشخصيّة) التي ظلّت تعمل على أساس أشكال إنتاج سلعي قليل الرسملة، تهيمن عليها بالتالي الملكيّة العقاريّة الريفيّة (لصالح الفلّاحين أو أرستوقراطيّة حسب الظروف) والحضريّة أو يسودها الإنتاج السلعي الصغير البسيط، وثالثاً تفتُّت سوق الادّخار والأموال التي كانت تقوم على جمعها شبكة من المؤسّسات الإقليميّة ذات الطابع الشخصي البارز (بنوك صغيرة، رجال مال ـ) والمرتبطة بأصحاب المشروعات المنتجة ارتباطاً مشخّصاً هو الآخر، ورابعاً اندماج تدريجي للسوق في أبعادها الثلاثة: كسوق للإنتاج الصناعي الجديد وفائض إنتاج المزارعين على استهلاكهم الذاتي، كسوق لرأس المال من خلال ارتباط الشبكات الماليّة الإقليميّة بعضها ببعض، وكسوق للعمل الأجير من خلال التمدين والهجرة الداخليّة من الريف للحضر.

(ج) من حيث المضمون الاجتماعي كانت برجوازيّة رجال أعمال صناعيّين ورجال مال وملّاك عقاريّين ريفيّين وحضريّين تكوّن طبقة مسيطرة وحاكمة. وأمّا العمل في المصانع فكان قائماً على طبقة من العمّال ذوي المؤهّلات المهنيّة العليا متسلّطين على آليّات الصنع Proces fabrication (وهؤلاء العمّال القريبون من المهندسين الذي كان عددهم قليلاً في هذا العصر انحدروا من أصول حرفيّة). هذا بينما فئة العمّال دون مهارة مهنيّة تكوّنت من فقراء الفلّاحين ضحايا التحديث ورسملة الزراعة. على أنَّ فتح أبواب الهجرة إلى أميركا لهذا الفائض النسبي من السكّان الريفيّين قد خفّف العبء الواقع على المجتمع الوطني فساعد على تعجيل تنميته.

وفي هذا الإطار أرى أنَّ ثمّة نظامين اثنين للتضبيط عملا على المستوى الوطني بفعالية كبرى وهما: نظام تحالفات سياسيّة من جانب ونظام مركزيّة إدارة الائتمان والنقد من الجانب الآخر، هذا بينما لم يكن هناك نظام تضبيط يعمل على صعيد دولي.

٢ ـ لنظام التضبيط من خلال التحالفات الاجتماعيّة المحلّيّة طابع سياسي حاسم.

كان الغرض الأساسي من هذه التحالفات عزل الطبقة العاملة الجديدة، المستعدّة للانتفاضات المتكرّرة، الأمر الذي كان يعتبر خطيراً في هذا العصر، آخذاً في

الاعتبار نوعيّة الأسلحة (فكانت إقامة متاريس وسيلة فعّالة في المعارك الحضريّة). لذلك رأت البرجوازيّة أنّ من الضروري الدخول في حلّ وسط تاريخي historical compromise إمّا مع الفلاّحين الذين تكوّنوا في أغلبيتهم من «متوسّطي الفلاّحين» نتيجة ثورة جذريّة (حالة فرنسا) وإمّا مع أرستوقراطيّات (حالة إنجلترا وألمانيا). وتجلّت هذه التحالفات في سياسات اقتصاديّة ملموسة تشمل حماية الأسواق الزراعيّة الوطنيّة، وتدخل من قبل الدولة لمساندة الملكيّات الصغيرة والمتوسّطة (من خلال سياسات ائتمان... إلخ)، وتشويه العبء الضريبي في صالح الفلاّحين والملاّك العقاريّين.... إلخ. وأدّت هذه السياسات إلى مستويات معيشيّة أعلى لصالح الفلاّحين وعلى حساب العمّال. على أنّ آليّات التضبيط هذه شملت أيضاً ممارسات اجتماعيّة وسياسيّة مباشرة مثل تحديد حقّ الانتخاب (فتعميم هذا الحقّ على جميع المواطنين لمْ يتحقّق إلاّ متأخراً)، وتراتبيّة نظم التعليم وطابعها النخبوي، وانحسار بعض الوظائف السياسيّة لصالح طبقة أو فئة معيّنة مثل الأرستوقراطيّة السابقة في إنجلترا وألمانيا... إلخ.

جدير بالذكر هنا أنّ ممارسات التضبيط عملت دائماً على حساب تراكم رأس المال ففرضت عليه معدّلات نموّ قلّت عمّا كان يمكن أن يكون عليه في غيابها، أي في فرضيّة النمط المجرّد المحصور في مجرّد رأس المال والعمل. فلم يكن ذلك ممكناً إلاّ بفضل درجة حقيقيّة من استقلاليّة الدولة في مواجهة المجتمع(٦).

٣ ـ ثمّة نظام اقتصادي للتضبيط الخاصّ بهذه المرحلة قام بالأساس على الهيمنة الوطنيّة على النقد والائتمان. وأرى أنّ أهمّيّة هذه الآليّات بل ومنطق فعلها لم يحظيا بما يستحقّان من نصيب.

كنت قد طرحت في هذا المضمار الأطروحات الثلاث التالية:

(أ) يمثّل الائتمان عنصراً ضروريّاً في التراكم الموسّع. وقد أوضحت ذلك من خلال تشغيل نمط مقتصر على القسمين التقليديّين لماركس. فوضعت نفسي في فرضيّة زيادة الأجور بنسبة مرتبطة بزيادة الإنتاجيّة، إذ إنّ النمط استبعد أيّة مشكلة متعلّقة

(٦) ترجع هذه الصيغة أيضاً إلى رسالتي (١٩٥٧). راجع أيضاً «التراكم»، الطبعة الفرنسيّة، ١٩٧٠، الجزء الثاني، الفصل الثالث.

بـامتصاص الإنتـاج. إلاّ أنّ تشغيـل النمط في هـذا الإطـار أثبت ضرورة حقن حجم محدَّد من وسائل الائتمان تقدّم لأصحاب الأعمال في أوّل الدورة ثمّ يتمّ سـداده في آخر الدورة، علماً بأنّ الحجم محدَّد تماماً وبأنّ زيـادته من دورة إلى التـالية قـابلة للحساب، فهي تتوقّف على حجم التـوسّع النـاتج بـدوره عن زيادة الإنتـاجيّة. / ونستكشـف هنا المشكلة التي تصـدّت روزا لكمسبـورغ لهـا والتي قـدّمت لهـا ـ في رأيي ـ إجـابـة غـير سليمة، بينما تجنّب لينين السؤال الحقيقي في هذا النقـاش. وكانت إجـابتي تعتمد إذن على ما أسميته بـ «الدور الفاعل لـلائتمان في الـتراكم» الذي ميّـزته تمـاماً عن «الـدور المفعولِ به للائتمان» والمعـترف به في الأدبيّـات الماركسيّـة الكلاسيكيّـة (ومضمون هـذا الدور الثاني هو تكيُّف عرض النقد لحجم الطلب عليه).

(ب) تقدّم الإيديولوجيا البرجوازيّة في هذا المجال أطروحة، لا تتعـدّى المصادرة عـلى المطلوب بحيث تتـوصّل إلى النتيجـة المطلوبـة ألا وهي أنّ عـرض وطلب الائتـمان يحقّقـان تلقائيّـاً توازنـاً. على العكس من ذلـك ذهبت إلى أنّ سوق الائتـمان تزيـد من تراوحات الدورة. وكنت أوضحت ذلك من خلال برهنـة قائمـة على مـرحلتين. ففي المرحلة الأولى طوّرت نمطاً للدورة دون اعتبار الائتـمان. فكانت الـدورة نـاتـج تفاعـل عاملين اثنين فقط هما عامل المضاعف multiplicator وعامل التجعيل accelerator، علماً بأنّ كلاًّ منهما يربط الاستثمار والطلب النهائي، أحدهمـا في اتّجاه والآخـر في الاتّجاه العكسي. ويثبت هذا النموذج للدورة أنّ التراكم الموسّع في هذه المـرحلة السابقـة على الفورديّة (والسابقة عـلى الكينزيّـة) كان لابُـدّ أن يتّخذ فعـلاً شكلاً دوريّـاً، كأنّ هـذا الشكل «طبيعي»، بمعنى أنّه ناتج تغلّب النظام على تناقضاته تغلُّباً مؤقّتـاً، فتعود هـذه التنـاقضات إلى الـظهور بـاستمرار. ثمّ في المـرحلة الثانيـة من التحليل أدخلت الائتـمان وأوضحت أنّه يلعب دوراً معظّماً لتراوحات الدورة ولا يقلّصها أبداً.

(ج) بـالعودة إلى الـدور الفاعـل للائتـمان، ذهبت إلى أنّ تحديـد حجم الائتمان المطلوب تزايده بنسبة محدَّدة من قبل نموّ الناتج يعني أنّ ثمّة ضرورة تواجه فعل تضبيط خـاصّ في هذا المجـال (كنت أتحدَّث عن «هيمنـة مجتمعيّة عـلى الائتـمان» وهـو تعبـير مرادف في مضمونـه للمصطلح «آليّـة تضبيط»)، هي بدورهـا مضمون دور ووظـائف البنك المركزي والسياسات الوطنيّة للنقد والائتـمان. علماً بأنّ هـذا الدور يقـوم في حدّ ذاتـه مستقلاًّ عن وظـائف أخرى لسيـاسة الائتـمان كالتـدخُّل من أجـل تثبيت ميـزان المدفوعات الخارجيّة.

٤ ـ خلال المرحلة المعنيّة لم توجد آليّات تضبيط تعمل على صعيد عالمي، لا على مستوى إدارة العلاقات الاقتصاديّة بين الدول الرأسماليّة المركزيّة ولا على مستوى علاقاتها السياسيّة.

بيد أنَّ الأطروحة السائدة تزعم أنَّ المعيار الذهبي (أو الاسترليني) والهيمنة البريطانيّة قد كوَّنا معاً نوعاً من آليّة تضبيط، بمعنى أنَّ هذا النظام كان يفرض على السياسات الوطنيّة أن تستوجب الإشارة إلى أيّ اختلال اقتصادي (مثلاً اختلال في ميزان المدفوعات الخارجيّة) بأسلوب مناسب من شأنه أن يعيد التوازن، وذلك في إطار نظام مفتوح على التجارة الخارجيّة (فلم تلجأ الدول في هذا الصدد إلى وسائل رقابة غير الحماية الجمركيّة العاديّة) وعلى حركات الأموال (التي ظلَّت حرّة مبدئيّاً).

هنا أيضاً أعود إلى الأطروحات التي قدَّمتُها في مجال آليّات تضبيط موازين المدفوعات الخارجيّة، التلقائيّة وغير التلقائيّة[٧]. فألفتُ النظر إلى ضعف منطق النظريّات المقدَّمة ونقص دراساتها لآليّات فعلها في كلٍّ من نظام المعيار الذهبي ونظام العملات العائمة دون تحديد ذهبي مرجعي لقيمتها. وأقصد إذن مختلف النظريّات التي ركَّزت على تحقيق التوازن العامّ من خلال تقلُّبات سعر الصرف والتأثير على الأسعار والتأثير على الدخول.

لقد توصَّلت إلى أنَّ جميع هذه النظريَّات لم تتعدَّ المصادرة على المطلوب إذ قامت على الفرضيَّات المناسبة لكي تتحقَّق النتيجة (أي التوازن). فذهبت إلى أنَّ هذه النظريَّات لا تعدو كونها تجلّيات عن «إيديولوجيا الانسجام العامّ». فلا قيمة علميّة لها. واستنتجتُ من ذلك أنَّ النظام لم يقم في واقع الأمر على آليّات تضبيط على الصعيد العالمي إذ إنَّ تواجد مثل هذه الآليّات كان لابُدّ أن يفرض نوعاً من «التخطيط» على صعيد العالم هو في حدِّ ذاته متناقض مع فكرة المنافسة المفتوحة. إلا أنَّ الاختلالات ظلَّت خلال هذه الفترة التاريخيّة محدودة نسبيّاً، الأمر الذي نسبته إلى فعل نوع من «التكيُّف الهيكلي» الدائم (استخدمت فعلاً هذا الاصطلاح الذي أصبح شائعاً في مرحلة متأخِّرة!) مفاده تكيُّف هياكل أطراف النظام الضعيفة لمقتضيات التراكم في الأطراف القويّة. أي بعبارة أخرى كنت قد توصَّلت إلى النتيجة: إنّ «التوازن» هو ناتج ممارسات سياسيّة أكثر منه ناتج فعل قوانين اقتصاديّة.

---

(٧) المرجع نفسه، الفصل الرابع.

على أنّ النظام السياسي نفسه لم يخضع بدوره إلى آليّات «تضبيط». هنا أيضاً تزعم الأطروحة السائدة أنّ الهيمنة البريطانيّة كانت تلعب هذا الدور، شأنها في عصرها شأن الهيمنة الأميركيّة اليوم (أو - على حسب قول البعض - شأن الهيمنة «المشتركة» Shared hegemony لمجموعة السبع أو الثلاث: الولايات المتحدة الأميركيّة واليابان وألمانيا)، وأبديت تحفُّظات صارمة إزاء هذه النظرات التي تبالغ في وظائف وفعالية الهيمنة المعنيّة.

فقد سبق أن ذهبت إلى التساؤل عمّا إذا كان من السليم أن نتحدَّث عن هيمنة بريطانيّة في القرن الثامن عشر. وكنت أرى أنّ بريطانيا خلال هذه الفترة قد حقَّقت فعلاً لصالحها مواقع ممتازة في مجال السيادة على البحار. إلاّ أنّها لم تكن قادرة على مواجهة القوى الأوروبيّة على القارّة الأوروبيّة نفسها، بل لم تكن قد ضمنت بعد هيمنة حقيقيّة على القارَّات الواقعة فيما وراء البحار. فلم تتحقَّق هذه الهيمنة إلاَّ متأخّراً بعد فتح الصين والدولة العثمانيّة (أي بعد عام ١٨٤٠)، وبعد قمع انتفاضة السيباي في الهند (عام ١٨٥٧). وأُضيفُ إلى ذلك أنَّ تفوق بريطانيا في المجال الصناعي والمالي، وهو تفوُّق حقيقي في النصف الأوَّل من القرن التاسع عشر، لم تصحبه وتترتَّب عليه «هيمنة» بشكل تلقائي، لأنَّ بريطانيا كانت مضطرّة إلى أن تحترم مقتضيات التوازن الأوروبي المستقلّ عن إرادتها إلى حدٍّ كبير. لدرجة أنَّ منافسي بريطانيا في هذه المجالات أنهوا «الهيمنة البريطانيّة» بدءاً بالأعوام ١٨٨٠ فأصبحت الولايات المتحدة وألمانيا قوى صناعيّة وعسكريّة لا تقلّ شأناً عن القوّة البريطانيّة، ولو أنَّ بريطانيا حافظت فعلاً على ميزة مقارنة في مجال المال لفترة أطول. ونرى إذن أنَّ الهيمنة البريطانيّة الحقيقيّة لم تدم أكثر من بضعة عقود - من ١٨٥٠ إلى ١٨٨٠.

فالهيمنة هي الاستثناء في تاريخ التوسُّع الرأسمالي العالمي، تتحقَّق خلال فترات قصيرة وتظلّ دائماً معرّضة. وأمّا القاعدة فهي المنافسة بين المراكز وبالتالي غياب «التضبيط».

هل أخذت هذه الأوضاع في التغيُّر؟ لا شكَّ أنَّ لهيمنة الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ خصوصيّاتها، فأصبحت تلك القوّة العظمى - لأوّل مرّة في تاريخ الإنسانيّة - تملك وسائل عسكريّة تتيح لها التدخُّل على صعيد كوني، ولو من خلال التهديد بالتحطيم الشامل وإبادة الجنس. وإذا كانت القطبيّة الثنائيّة قد وضعت فعلاً حدوداً لهذا الخطر بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٩٠، فأصبحت الآن الولايات المتحدة

ـ بعد انهيار المنافس السوفياتي ـ القوّة العسكريّة الكونيّة الوحيدة. ولا مثيل لهذا الوضع في الماضي، عدا في أوهام هتلر. وأصبحت أميركا تملك الآن فعلاً وسائل سيادة كونيّة. ولكن ـ هل يحتمل أن يدوم هذا الوضع؟

على خلاف الخطاب السائد ـ القائل بأنَّ إنهاء الحرب الباردة ألغى خطر حرب نوويّة ـ أزعم أنَّ الثنائيّة هي التي كانت تحول دون احتمال حدوث مثل هذه الحروب، وبالتالي فإنَّ إنهاء الثنائيّة يضع الآن الخطر في جدول الاحتمالات الواردة. فهل نسينا أنَّ أميركا استخدمت السلاح النووي عندما كانت تحتكره؟ وهل فاتنا أنَّ الولايات المتحدة قرَّرت مواصلة برنامج «حرب النجوم» بالرغم من تهافت المنافس السوفياتي؟ وهل نسينا أنَّ استخدام السلاح النووي كان موضع بحث حقيقي خلال حرب الخليج وأن الإعلام بدأ يهيّئ الرأي العالم لهذا الاحتمال؟

اليوم صار الخطاب المديحي للهيمنة موضع «موضة». فتقدّم المفكّر الليبرالي الأميركي روبت كوهين Robert Keohane بأطروحة في هذا المجال تزعم أنّ الهيمنة «حسنة» لأنَّها تضمن الثبات من خلال «احترام قواعد اللُّعبة». ويختلف تحليلي عن «النظام العالمي» الجديد الذي بشَّر به حدوث حرب الخليج وتهافت النظام السوفياتي في الوقت نفسه (ولم يكن ذلك من باب الصدفة) اختلافاً تامّاً. وأقول إنَّ هذا النظام هو في واقع الأمر (إمبراطوريّة الفوضى» أي أنّه يفتح مرحلة غياب الثبات غياباً شاملاً ويدعو إلى مزيد من تزايد حدّة التناقضات بين المراكز من جانب واحتدام انتفاضات الأطراف من الجانب الآخر. فليس التضبيط في جدول الوارد(٨).

ومن جهة أخرى كانت إدارة هيمنة المراكز على الأطراف خلال الفترة المدروسة الطويلة (١٨٠٠ ـ ١٩٥٠) يسيرة نسبيّاً. فالنظام العالمي ثبّت الأطراف طوال المرحلة في وضع اقتصادات غير مصنَّعة، إمّا باستخدام وسائل الكولونياليّة المباشرة (حالة الهند مثلاً) وإمّا من خلال تحالفات سياسيّة مع طبقات حاكمة محلّيّة رجعيّة (طبقات كبار الملاّك العقاريّين في أميركا اللاّتينيّة، نظم الحكم في الصين والدولة العثمانيّة والخديويّة والفارسيّة. . . إلخ). فعلى خلاف فكرة شائعة، ليس الاندماج في النظام العالمي هو العامل الذي خلق برجوازيّات في الأطراف، بل على العكس من ذلك، هذا الاندماج

---

(٨) المرجع نفسه، الفصل الخامس.

قتل أجنّة البرجوازيّات حيث وُجِدَت[٩]. وأمّا الطبقات الحاكمة الرجعيّة فقد رضيت بهذا الاندماج (وإن فرض في بعض الأحيان بالمدافع!) واستغلّته من خلال التحوُّل إلى الإنتاج السلعي من أجل التصدير. حقيقة استفادت بريطانيا من سيادتها على هذه العلاقات مع المناطق وراء البحار أكثر من استفادتها من أيّة ميزة مقارنة أخرى (سبق أن رأينا أنَّ بريطانيا اضطرَّت لأن تحترم التوازن الأوروبي). وأطلق على هذه العلاقات اسم «الاستعمار» الذي أعرّفه إذن باستخدام وسائل سياسيّة في خدمة التوسُّع الرأسمالي العالمي غير المتكافئ. وبهذا المعنى ليس الاستعمار ظاهرة جديدة، مرحلة حديثة في التاريخ الرأسمالي، بل هو سمة دائمة رافقت التوسُّع الرأسمالي منذ البدء. على أنَّ الاستعمار يعرف دائماً بالجمع إذ كلّ مركز على حدة يفتح لنفسه ـ أو يحاول ـ أطرافاً خاصّة له ويدخل من أجل ذلك في منافسة مع المراكز الأخرى.

وأمّا على الصعيد السياسي، فلم يقم هذا النظام على مبدأ اعتراف سيادة دول الأطراف غير المستعمرة على غرار دول المركز. فاعتبرت الرقعة التي تحتلّها هذه الدول مساحة مفتوحة للتوسُّع الرأسمالي العالمي. وانحصر نظام الدول ذات السيادة الحقيقيّة في أوروبا، بدءاً بمعاهدة وستفاليا (١٦٤٨) إلى معاهدات فرساي (١٩١٩) مروراً بمؤتمر ڤينّا (١٨١٥)، بينما كوَّنت منظومة الدول الأميركية نظاماً موازياً يشمل المركز الذي مثّلته الولايات المتحدة وأطرافها الخاصّة في أميركا اللاّتينيّة، وذلك منذ أن أعلن مذهب مونرو (١٨٢٣) استبعاد أوروبا عن شؤون القارّة الأميركيّة. فالنظام السياسي لم يصبح كونيّاً إلّا متأخِّراً ـ عندما أُنشئت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.

إنَّ العلاقات مركز ـ أطراف التي تحكم إعادة تكوين التراكم الرأسمالي التوسُّعي خلال هذه المرحلة الطويلة قد امتدَّت إلى ما بعد الحرب العالميّة الثانية، أي إلى أن فرضت حركات التحرُّر الوطني الاستقلال السياسي وتغيُّرات اجتماعيّة داخليّة هامّة رافقته.

وقد لعبت هذه العلاقات دوراً حاسماً في التراكم الرأسمالي. فالأطراف أنتجت خامات ومواد غذائيّة للاستهلاك في ظروف التبادل غير المتكافئ (الذي أعرفه بأنه تبادل بأسعار لا تعكس اختلاف الإنتاجيّات بل تتّسم بأنّها أكثر تفاوتاً من تفاوت الإنتاجيّات)، الأمر الذي أتاح رفع معدّل الربح في المركز من خلال تخفيض أسعار

---

(٩) قدّمت نقدي لنظريّة روبرت كوهين المذكورة في مقالي المذكور في الهامش (٢).

عوامل تدخل في تكوين رأس المال الثابت (الخامات) أو في تكوين رأس المال المتغيّر (السلع الاستهلاكيّة).

٥ ـ أوضحت التحاليل السابقة أنّ نظم التضبيط لم تعمل فقط من خلال تأثيرها على علاقات الإنتاج (وهي علاقات تحدّد مجال الدراسات الاقتصاديّة) بل أيضاً من خلال تأثيرها على العلاقات الاجتماعيّة (وهي ذات مفهوم أوسع إذ يشمل الدولة والسلطة المجتمعيّة والإيديولوجيا)، الأمر الذي يدعو إلى نقل الدراسة لمستوى المادّيّة التاريخيّة.

فالدور الذي تلعبه الدولة في جميع آليّات التضبيط المذكورة يدعو بدوره إلى ملاحظة عامّة عن وظائف الدولة. ونرى هنا أنّ للدولة مجموعتين من الوظائف المتكاملتين والمتناقضتين في آن واحد: أولاهما ضمان إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الأساسيّة من أجل تواصل نمط تاريخي ملموس للهيمنة الطبقيّة (هنا إذن الرأسماليّة في أبعادها الوطنيّة والعالميّة). وثانيتهما ضمان إعادة تكوين علاقات اجتماعيّة أساسيّة من منظور «المنفعة العامّة»، أي منافع تتجاوز المصالح الاجتماعيّة المتصارعة، ومنها ما يُسمَّى «بالمصالح الوطنيّة».

يتجلّى مضمون هذه المصلحة الوطنيّة في مراكز النظام بالتحديد في ضمان تواصل التوافقات الاجتماعيّة الداخليّة المذكورة والخاصّة بنظم التضبيط المعنيّة. أي في المرحلة المدروسة (١٨٠٠ ـ ١٩١٤) التحالفات التي ربطت رأس المال المهيمن بطبقة الفلّاحين أو بالأرستوقراطيّة ـ كما سنجد في المرحلة الفورديّة ـ الكينزيّة التالية تحالفا جديداً بين رأس المال والعمل يعطي مضمونها «لدولة الرفاهية» Welfare State أو دولة الاشتراكيّة الديمقراطيّة.

إنّ ضمان سير هادئ وأملس للوظائف المذكورة يتطلّب درجة من استقلاليّة الدولة إزاء مقتضيات تراكم رأس المال. وهكذا تبلور منطق خاصّ للحكم مستقلاً ذاتيّاً عن منطق التراكم. وثمّة تناقض وارد بين المنطقين. وقد رأينا نمطاً له فيما سبق عندما اكتشفنا أنّ التحالفات الاجتماعيّة الضروريّة سياسيّاً في مراكز القرن التاسع عشر (مثلاً التحالف مع الفلّاحين) قد وقفت عقبة في سبيل تحقيق أعلى معدّل للنموّ الرأسمالي. إلّا أنّ هذا التناقض في المراكز بين منطق السلطة ومنطق التراكم (أو الاقتصاد) قد ظلّ تناقضاً مقبولاً غير خطير، بفضل المواقع القويّة التي تحتلّها هذه المراكز في التراتبيّة العالميّة. وأمّا في الأطراف فيكاد يكون هذا التناقض ـ بين المصلحة الوطنيّة والتراكم ـ تناقضاً يستحيل التوافق بين عناصره. وأقول إنّ مفاد الموقع الطرفي

في التراتيبيّة العالميّة إنّما هو بالتحديد حدّة هذا التناقض.

خلاصة ما توصّلت إليه إذن هو أنّ آليات التضبيط تملأ مجال المادّيّة التاريخيّة بجميع أبعادها ولا تقتصر على مجال الاقتصاد. وكان مشروع ماركس يستهدف جمع مختلف أبعاد الحياة الاجتماعيّة في هيكل موحّد تتمفصل فيه آليّات الاقتصاد الرأسمالي وممارسات السلطة والدولة وفعل الثقافة والإيديولوجيا. وقد قدّم ماركس بعض الاستنتاجات في هذا المضمار على مستوى عبقريّة الشخص. إلّا أنّ المجهود لم يستكمل بعد ماركس، على الأقلّ على المستوى المطلوب. «فالماركسيّة» التي تكوّنت كظاهرة تاريخيّة قائمة بالفعل كادت تقتصر على تدوين هذه الاستنتاجات الأولى دون إضافة تذكر إليها. ولم يبدأ هذا الانحراف بالدغمائيّة الستالينيّة. بل أقول إنّ جذوره ترجع إلى الاشتراكيّة الديمقراطيّة الألمانيّة لأواخر القرن التاسع عشر. ثمّ ورث ما أصبح فيما بعد «اللينينيّة» كثيراً من هذه المفاهيم، كما ورثتها الماويّة نفسها، بالرغم من أنّ هذه الأخيرة تمثّل ــ في رأيي ـ التأويل الماركسي الأكثر انفتاحاً.

على أن انحصار الماركسيّة التاريخيّة يكاد يكون على المستوى الاقتصادي قد أدّى إلى تخلّف نظريّة السلطة بالمقارنة مع نظريّة أنماط الإنتاج. وقد لفتُّ النظر إلى هذه المشاكل في كتابات أخرى ورفضت على أساس هذه الملاحظة النظريّة المبسّطة التي تجعل الإيديولوجيا مجرّد «انعكاس» لمقتضيات القاعدة المادّيّة.

ـ ٣ ـ

١ ـ صيغت نظريّات التضبيط من أجل تقديم فهم واقعي لآليّات الرأسماليّة في مرحلة لاحقة، تلك المرحلة التي أطلقت عليها المدرسة المعنيّة اسم «مرحلة الفورديّة» (نسبة إلى رجل الأعمال الأميركي فورد Ford). وقد ظهرت الأشكال الجديدة لتنظيم العمل الخاصّ بهذه المرحلة أوّلاً في الولايات المتحدة في عقد العشرينات ثمّ تعمّمت في أوروبا واليابان بعد ١٩٤٥ لتبلغ حدودها وتأخذ في فقدان النفس بدءاً بأزمة عام ١٩٦٨. فالمرحلة تمتدّ إذن على نصف القرن من ١٩٢٠ إلى ١٩٧٠.

لقد هيّأ عمل رائد قام به هاري برافرمان Harry Braverman[١٠] تبلور الفكر

---

(١٠) Harry Braverman, Labor and Monpoly Capital, The Degradation of work in the XXth Century, MR Press, NY (1974).

Ramkrishna Mukerjee, The Rise and Fall of the East India Company, MR, Press, Ny (1974).

Amiya Bagchi, Contribution à l'ouvrage collectif, S. Amin et all, La nouvelle transnationalisation, à paraitre.

الجديد. وركَّز المؤلِّف على التحوُّلات الحاسمة التي طرأت على مستوى آليّات العمل الصناعي نتيجة تنظيم سلاسل التركيب، فقدَّم في هذا الصدد تحاليل لا تقلّ دقّة عن دراسات ماركس للعمل في الصناعات الآليّة لعصره. وأصاب برافرمان الهدف فأوضح أهمّ سمات النظام الجديد ألا وهي الانحسار في كفاءة العمّال الذي أنتجه النظام الجديد، واستبدال العامل الكفؤ السابق بالعامل الجماهيري ouvrier masse، وضياع الهيمنة على آليّات العمل من قبل الطبقة العاملة الجديدة لصالح فئة مديرين ومنظّمين منفصلين عن الأعمال التنفيذيّة وإقامة فئة متوسِّطة من رؤساء عمّال يقومون بدور المراقبين في أماكن العمل.

وخلق النظام الجديد شروط ظهور آليّات مستحدثة للتضبيط علماً بأنَّ التضبيط أصبح حاجة ضروريّة موضوعيّاً أكثر ممّا كان الأمر عليه في المرحلة السابقة بسبب اشتداد ميل الرأسماليّة إلى إنتاج فائض على الطلب للاستهلاك. فالنظام الجديد للعمل التيلوري (نسبة إلى المهندس الأميركي Taylor) رفع مستويات الإنتاجيّة كما لم يشهد نظام العمل في العصور السابقة، الأمر الذي كان لابُدّ أن يؤدِّي إلى فائض إنتاج متضخم استحال ابتلاعه في غياب زيادة ملحوظة في مستوى الأجور. على أنَّ التغيّرات الاجتماعيّة التي رافقت التطوُّر في تنظيم العمل ورأس المال قد ساعدت فعلاً في إنجاز نظام التضبيط المطلوب. فالطبقة العاملة الجديدة اتّسمت بدرجة عليا من التجانس، الأمر الذي شجَّع تعميم النقابات. وفي مجال رأس المال حلَّت الاحتكارات الضخمة الجديدة محلّ الصناعات العائليّة المشتّتة القديمة، الأمر الذي أثّر بدوره في أشكال المنافسة. فالأشكال القديمة اعتمدت على المنافسة بواسطة تخفيض الأسعار وهي منافسة تضغط على الأجور ضغطاً مباشراً. وأمّا المنافسة الجديدة فقد اتّخذت أشكالاً أخرى رئيسيّة معتمدة على تحسين الإنتاجيّة (الأمر الذي يتطلَّب بدوره تعاوناً بين الإدارة والعمّال) والتمايز المتزايد بين المنتجات. فأقيم المسرح الملائم لكي يدخل كلّ من النقابات من جانب وأصحاب الأعمال من الجانب الآخر في تفاوض حول سياسة أجور ودخول مرسومة، حتّى صارت اللُّغة الاجتماعيّة نفسها تتغيّر، فاختفى من اللُّغة الجديدة المصطلح القديم ـ الطبقات المتصارعة ـ ليحلّ محلّه مصطلح «محايد» ـ «الفاعلون الاجتماعيُّون». وفي الوقت نفسه دخلت الدولة في المسرحيّة فأقيمت لها وظيفة جديدة إضافيّة ألا وهي فرض تعميم الاتفاقات التي توصَّلت إليها الطلائع

(القطاعات الأكثر تنظيماً من العمّال وأصحاب الأعمال) من خلال مفاوضاتها على باقي المجتمع.

تجلّى مفاد سياسة الأجور والدخول الجديدة في ربط رفع الأجور بزيادة الإنتاجيّة. وهنا أيضاً دخلت الدولة في اللُّعبة، فهي التي ضمنت إطاراً ملائماً يتيح ربط الحدّ الأدنى للأجور بمتوسّط الإنتاجيّة على صعيد الاقتصاد الوطني، وذلك بالالتجاء في هذا الشأن إلى القرار الحكومي، تاركاً للمفاوضات القطاعيّة أن تكيّف قراراتها حول هذا المتوسّط.

ليست آليات التضبيط الجديدة أكثر من ذلك. على أنّ إنجاز «مدرسة التضبيط» هو أنّها لفتت النظر للظاهرة ومنحتها اسماً، كما أنّها ربطت فعل هذه الآليّات بتبلور دولة الرفاهية الاشتراكيّة الديمقراطيّة.

ومن النتائج التي ترتّبت على التضبيط الجديد أنّه ساعد على تخفيض تراوحات الدورة الاقتصاديّة. وكانت المرحلة السابقة قد اتّسمت بتراوحات دوريّة بارزة وشبه منتظمة تمتدّ على فترات زمنيّة تكاد تكون متساوية من دورة إلى التالية ـ حوالي ٧ سنوات. ويرجع هذا الشكل المنتظم إلى غياب أيّ نوع من تخطيط الاستثمارات وبالتالي إلى ترك فعل المضاعف وعامل التعجيل لحركته التلقائيّة. وأمّا آليّات التضبيط الجديدة فقد أدخلت وسائل عديدة تعمل باتّجاه الإسراع بالدورة من خلال تدخُّلات سريعة من قبل الدولة أوّلاً بأوّل (تكييف حجم الإنفاق العام والدين العمومي والعبء الضريبي سنوياً. . . إلخ)، الأمر الذي قلّل دور التضبيط بواسطة التحكّم في سياسات الائتمان الذي ذكرناه فيما سبق، إذ إنّ السياسات الائتمانيّة أصبحت جزءاً فقط من سياسات أوسع تشملها.

إلّا أنّ التضبيط الجديد لم يلغِ ميل النظام إلى فائض الإنتاج. ولاحظ كينز ذلك. فالدولة في هذه الظروف صارت الوسيلة الأساسيّة لإقامة «قطاع ثالث» وظيفته هي ابتلاع الفائض. وتقدّم هنا باران وسويزي بالأطروحات الرئيسيّة في هذا الصدد(١١). ومن المؤسف في رأيي أنّ معظم أنصار نظريّات التضبيط لا يعترفون

---

(١١) Paul Baran and Paul Sweezy, Monopoly Capital, Mr, 1966.
P. Sweeey, The Theory of Capital Develepent, MR, 1942.
P. Baran, The Political Economy of Growth, MR, 1957.
= P. Baran, The Longer view, Mr, 1969.

بأهمّيّة هذه الآليّة الأخيرة للتضبيط التي لا تقلّ أهمّيّة عن سياسات الأجور. وأعتقد أنّ هذا الرفض منهم يرجع إلى فكرة مسبّقة شائعة تنكر أصلاً إمكانيّة حدوث فائض، وأعتقد أنّ هذه الفكرة المسبّقة هي بدورها ناتج قراءة دغمائيّة للماركسيّة.

٢ ـ أعتقد أيضاً أنّ التحليل يتطلّب مزيداً من الشجاعة والتقدّم إلى أبعد ممّا توصّلت إليه مدرسة التضبيط. فلا يمكن تجاهل تأثير التحوّل الذي أنتج العامل الجماهيري والاستهلاك الجماهيري على المستويات الاجتماعيّة والإيديولوجيّة، فهو تأثير يلقي ضوءاً على آليّات التضبيط نفسها.

إنّ الحلّ الوسط الاجتماعي الجديد قد افترض تحوّلاً جذريّاً في تقاليد الطبقة العاملة التي تخلّت عن مشروعها الأصلي ألا وهو مشروع إقامة مجتمع آخر ـ اشتراكي ـ على أساس إلغاء الملكيّة الفرديّة لوسائل الإنتاج، فانضمّت إلى إيديولوجيا بديلة مفادها الأساسي الترحاب بالاستهلاك الجماهري. فلم تعد الطبقة العاملة تقوم بالوظيفة التي اعتبر ماركس أنّها مهمّتها التاريخيّة، ألا وهي أن تحرّر الإنسانيّة من الاستلاب الاقتصادي السلعي. ويمكن أن نقول إذن إنّ هذا التحوّل الجذري أتاح للإيديولوجيا البرجوازيّة أن تصير فعلاً الإيديولوجيا المهيمنة مجتمعاً. ومفاد هذه الإيديولوجيا هو الفصل بين مجال الحياة السياسيّة ومجال الحياة الاقتصاديّة، وانحصار ممارسات الديمقراطيّة البرجوازيّة في أوّل المجالين (من خلال ضمان الحرّيّات، ومبدأ الانتخاب... إلخ) بينما مجال الاقتصاد يظلّ محكوماً بمبادئ غير ديمقراطيّة أصلاً (الملكيّة الفرديّة المحصورة، المنافسة في السوق... إلخ). فنستطيع أن نقول إنّ نمط التضبيط الجديد يعمل باتّجاه تآكل الديمقراطيّة، فالوفاق المزدوج الذي يقوم هذا النمط عليه (الديمقراطيّة السياسيّة والخضوع لقوانين السوق) يلغي بالتدريج التضادّ التاريخي بين اليمين المحافظ للطبقات المالكة واليسار التقدمي والشعبي ويفرغه من أيّ مضمون. وفي الوقت نفسه يفتح مساحة للتوسّع لصالح الفئات الاجتماعيّة الوسطى ويعطي لها دوراً رائداً في التكييف الإيديولوجي للمجتمع كلّه، فالنموذج أنتج مفاهيم جديدة فارغة مثل «المواطن المتوسّط» وعمل في اتجاه تجنيس الطموحات الاجتماعيّة والثقافيّة.... إلخ.

=
P. Sweery, Modern capitalism, Mr 1972.
John Bellamy Foster and Henryk Szlajfer (ed), The Faltering Economy, MR, 1984.
J. B. Foster, The Theory of Monopoly Capital, MR, 1986.

أضيفُ إلى ذلك أنَّ التضبيط الجديد ظلَّ مقصوراً على التكوينات الوطنيّة دون اكتساب بُعد عالمي. وبالتالي افترضت فعاليته قيام منظومات إنتاجيّة وطنيّة متمركزة على الذَّات، مستقلّة بعضها عن بعض إلى حدٍّ كبير، بالرغم من الاعتماد المتبادل، على الصعيد العالمي، على تكوّن الإطار الملائم لتدخُّل فعّال من قبل الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني وعلاقاته مع الخارج. ولا تتوافر هذه الشروط إلاّ في الدول الرأسماليّة المركزيّة، علماً بأنَّ درجة فعالية التضبيط تعلو كلّما علت مكانة الدولة في التراتبيّة العالميّة. فبالنسبة إلى الدول الضعيفة المعرّضة للمنافسة العالميّة ظلّ الحل الوسط الاجتماعي الوطني عسير التّحقيق دائماً، وفي كثير من الأحيان أفشلت المنافسة العالميّة المشروعات الإصلاحيّة الوطنيّة.

وعلى الصعيد العالمي يفترض إذن إنجاز التضبيط في المراكز تفاقم عدم التكافؤ في العلاقات بينها وبين الأطراف. على أنَّ هذا البُعد للمشكلة متجاهل للأسف عند معظم أصحاب نظريّة التضبيط. فهؤلاء لم يتحرَّروا من النظرة التقليديّة التي تفصل إشكاليّة «التنمية» عن إشكاليّة إعادة تكوين النظام كنظام عالمي. فالتنمية عندهم متوقّفة بالأساس على ظروف داخليّة وطنيّة ملائمة أو غير ملائمة، دون أن تجد ظاهرة الاستقطاب العالمي كناتج للتوسُّع الرأسمالي في حدٍّ ذاته مكانتها في التحليل.

والحجج المقدَّمة للدفاع عن هذه النظرة التقليديّة معروفة جيِّداً. فيُقال إنَّ الأطراف لا تمثّل أسواقاً هامّة لا بالنسبة إلى صادرات المراكز ولا بالنسبة إلى استثماراتها... إلخ. وأرفض هذه الحجج رفضاً باتاً. فالرأسماليّة القائمة بالفعل لا تستطيع أن تستغني عن التحكُّم في ثروات الكون كلّه لصالح استهلاك (وتبذير) الأقليّة. والدول الرأسماليّة الأكثر ديناميكيّة هي الدول التي تتمتَّع بكثير من وسائل الاحتكار على صعيد عالمي في المجالات التكنولوجيّة والماليّة وغيرها. ومن هذا المنظور تعتبر درجة سيطرة مختلف المراكز على الأطراف عنصراً هامّاً في المنافسة فيما بينها. وجدير بالذكر في هذا الصدد أنَّ المرحلة الفورديّة ـ من ١٩٢٠ إلى ١٩٧٠ ـ تلاقت مع صعود حركات التحرُّر الوطني التي فرضت ـ بدءاً بعام ١٩٤٥ ـ الاستقلال السياسي للأطراف، وبالتالي غيَّرت ظروف المنافسة الدوليّة وأعطت أهمّيّة أكبر للرهان الجيواستراتيجي. وإنَّ هذه العوامل جميعاً قد فعلت فعلها لصالح تقوية موقع الولايات المتحدة إزاء منافسيها، فالولايات المتحدة استفادت من تعبئة «الخوف

من الشيوعيّة» أثناء مرحلة الحرب الباردة ثمّ فوراً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي استبدلت معاداة الشرق بمعاداة الجنوب (ولعبت حرب الخليج دوراً حاسماً في إنجاز المشروع). وتثبت هذه التطوّرات أنّ الفاعل العالمي يلعب دوراً حاسماً في الرأسماليّة القائمة بالفعل، على خلاف مزاعم الخطاب الاقتصادي الشائع.

ومن منظور داخلي خاصّ بالدول الرأسماليّة المتقدِّمة يبدو «التضبيط الفوردي» مرادفاً للاصطلاح الجذّاب «اشتراكي ديمقراطي». على أنّه من منظور الأطراف ضحايا النظام العالمي يستحقّ أن يطلق عليه اسم آخر، أقلّ جاذبيّة وهو أنّه «اشتراكي استعماري»![١٢].

٣ ـ على كلّ حال، لقد مضى الآن زمن الفورديّة التي لا مستقبل لها. ويبدو أنّ تصوُّر ما يمكن أن يكون نظاماً آخر للتضبيط أمر عسير بسبب عدم وضوح النتائج التي ستترتّب على الصراعات الجارية. علماً بأنّ طابع تناقضات عالم الغد يتوقّف بالتحديد على هذه الصراعات التي لابُدّ أن تتزايد حدّة في المستقبل المنظور.

ويركِّز معظم دارسي التضبيط على مخارج الصراعات العمّاليّة التي تحدث حاليّاً في المراكز. فيقولون إنّ العامل الجماهيري قد طوَّر أساليب سلبيّة في مواجهة خطط الإدارة التي تستهدف دائماً رفع مستوى الإنتاجيّة وأنّ هذه الأساليب أفقدت مرونة النظام المطلوبة ليسير التراكم سيراً سلساً. وأعتقد أنّ الحجّة سليمة في حدِّ ذاتها. إلّا أنّ قيمتها نسبيّة فقط وأنّه ينبغي أن توضع في الاعتبار العوامل الأخرى التي أنهت مرحلة الفورديّة.

فالثورة العلميّة والتكنولوجيّة تجد مكانها هنا؛ إذ إنّ هذه الثورة قد لعبت هي الأخرى دوراً حاسماً في إنهاء الفورديّة. فأصبحت وسائل التقدُّم في إنتاجيّة العمل الفوردي محدودة الفعاليّة. هذا بالإضافة إلى أنّ الحاجات الاستهلاكيّة التي يمكن سدادها بواسطة توفُّر سلع فورديّة قد بلغت الآن درجة الإشباع (في المراكز بالطبع).

---

(١٢) راجع: سمير أمين، في الاضطراب الكبير (فالرشتاين وغيره)، دار الفارابي، ١٩٩١. أيضاً S. Amin, Capitalisme et système mondial.

وعلى العكس من ذلك أصبحت التكنولوجيّات الجديدة توفّر مساحة واسعة لتقدّم الإنتاجيّة والطلب، ولاسيّما من خلال الكومبيوتوريّة واستخدام العامل الآلي. إنّ هذا التطوّر يقلّل من شأن الطبقة العاملة الفورديّة (العامل الجماهيري غير الكفوء) التي تمثّل نسبة من العمل في الانخفاض والتي كوّنت جيش الاشتراكيّة الديمقراطيّة. ويُقال إنّ هذا التطوّر أنتج نوعاً جديداً من العمل الكفوء. وهذا القول صحيح ولكن يتطلّب تلويناً، إذ إنّ عودة المهارات المهنيّة هنا تخصّ الفئات الوسطى الجديدة التي تقوّت من خلالها مواقعها الاجتماعيّة. فالتطوّر يندرج في عمليّة تآكل الممارسات الديمقراطيّة التقليديّة. ولا ريب أنّ هذا العامل يدخل هامشاً واسعاً من عدم الاستقرار في مجال التنبُّوءات السياسيّة على الأصعدة الوطنيّة والعالميّة. وتجد هذه الظاهرة تجلّياتها في غياب المنطق في كثير من ردود الفعل السياسيّة. فالتصويت لصالح «اليمين» في الغرب والشرق والجنوب يثبت ذلك ولا بُدّ أن يؤخذ في الاعتبار جدّيّاً.

وفي الوقت نفسه يبدو أنّ الثورة التكنولوجيّة الحديثة تدّخر استخدام رأس المال Capital saving، على خلاف الثورات السابقة التي لجأت إلى التضخّم في استخدام رأس المال capital using (أقصد ثورة السكك الحديديّة والكهرباء والسيّارة). وبالتالي فإنّ الثورة الجديدة تؤدّي إلى تفاقم الاختلال بين عرض الادّخار (الذي يحكمه النمط السائد في توزيع الدخل على المستويات الوطنيّة والعالميّة) والطلب عليه (الذي يحكم تقدّم الإنتاجيّة في القطاعات المستفيدة من الثورة التكنولوجيّة). وفي هذه الظروف يشتدّ الميل إلى إنتاج فائض أكبر. وأضيف إلى ذلك أن العَوْلَمة المتزايدة في مجال التمويل زادت الطين بلّة إذ إنّها ترسي على هجرة الأموال من الأطراف نحو المراكز (والدين الخارجي لبلدان العالم الثالث تجلٍّ عن هذه الظاهرة). وقد أوضح باران وسويزي آليّات هذا التناقض الخاصّ الذي يؤدّي إلى الهروب إلى الأمام في المضاربة الماليّة(١٣). كما أنّ بول بوكارا Boccara قد لفت النظر هنا إلى أساليب تخفيض قيمة الأموال dévalorisation التي يلجأ رأس المال إليها لمواجهة الأزمة، ومنها إدارة التضخّم المتواصل وتحميل الدولة أعباء التمويل... إلخ. ولا أعلم إذا كانت جميع هذه الممارسات تستحقّ أن تعتبر في إطار موحّد يستهدف التضبيط. إلاّ أنّها تمثّل على

---

(١٣) Paul Sweezy et Harry Magdoff, Production and finance, Mr vol. 35- N° 1, May 1983.

أقلّ تقدير وسائل فعّالة ـ في الأجل القصير ـ في مواجهة اختلال من شأنه أن يصبح دونها انفجارياً[١٤].

ثمّة مجموعة أخرى من الأسباب التي تدعو التضبيط الفوردي إلى التلاشي، وهي أسباب تتعلّق بالتطوّر العامّ المؤدّي إلى مزيد من التداخل بين النظم الإنتاجيّة، ومن شأنه أن يحوّل الاقتصاد الدولي إلى اقتصاد عالمي، حسب وصف مشيل بو M. Beaud[١٥]. فلا ريب في أنّ هذا التداخل المتزايد يلغي تدريجيّاً فعالية السياسات الوطنيّة التقليديّة ويخضع النظام لتحكّم «قوى السوق العالميّة» دون إمكان تضبيط فعل هذه القوى، بسبب غياب مستويات سياسيّة واجتماعيّة فوق الدول تستطيع أن تقوم بالوظائف الجديدة المطلوبة. لذلك تقدّمت بالفكرة الخاصّة بأنّ «النظام العالمي الجديد» إنّما هو في واقع الأمر «إمبراطوريّة الفوضى». بل ـ آخذاً في الاعتبار ما سبق أن قلته عن تآكل النظم الديمقراطيّة ـ وفوضى خطيرة للغاية. على هذا الأساس ألفت النظر إلى خطورة كثير من التطوّرات المحتملة، واستحالة التنبّؤ بمستقبلها، سواء أكان بالنسبة إلى مستقبل المنافسة بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا أم بالنسبة إلى مستقبل السوق الأوروبيّة المشتركة نفسها، بالأولى بالنسبة إلى مستقبل شرق أوروبا روسيا. على أنّ حكمي الحدسي يؤول بي إلى اعتبار أنّ «العامل القومي» لايزال يلعب دوراً حاسماً وأنّ مقتضيات الاقتصاد كما يقال لن تفرض نفسها، بل على العكس من ذلك من المحتمل أن يتكيّف التطوّر الاقتصادي لفعل العوامل القوميّة.

وأضيف إلى ذلك مجموعة ثالثة من الأسباب التي تجعل التضبيط مستحيلاً في الأفاق المنظورة، ألا وهي أسباب تتعلّق بالعلاقات بين المراكز والأطراف.

فقد أتاحت العولمة المتعمّقة بدءاً بعقد السبعينات لعدد من أقطار العالم الثالث أن تفرض نفسها كمصدّرين صناعيّين منافسين للاقتصادات المركزيّة الأكثر تعرّضاً. وقد اتّخذ هذا التطوّر عذره لرفض نظريّة الاستقطاب التي أدافع عنها. إلّا أنّ التصنيع الجديد يقوم على فورديّة دون حلّ اجتماعي اشتراكي ديمقراطي، بل بالعكس يقوم على أساس رأسماليّة «همجيّة» ـ وأزعم أنّ الرأسماليّة الهمجيّة هذه هي بالتحديد سمة أهمّ

---

(١٤) Paul Boccara, Théories de la régulation et suraccumulation - dévaluation du capital, Issues, N°32, 1988, Paris.

(١٥) Michel Beaud, L'économie mondiale dans les années 80, La Découverte 1988.

الأطـراف المستقبليّة فهي تجـلٍّ لنوع من نـظام العمل من البـاطن Putting out تسيطر عليه الاحتكارات الماليّة والتكنولوجيّـة العالميّـة. علماً أيضاً بـأنّ هذا النـظام يتطلّب في الأطراف أشكالاً استبداديّة للدولة. وأعتقد أنّ «الشرق» ـ الاشتراكي سابقاً ـ سينضمّ في هذه الكتلة من الأطراف الجديدة إلى جانب الجنوب وأنّ هـذا التطوُّر من شـأنه أن يقلِّل من شأن الدول المركزيّة ذات الوضع المتوسّط لصالح الولايات المتحـدة واليابـان بصفة أساسيّة.

فالسؤال الحقيقي في هذا الصـدد هو الآتي: هـل سيندرج التصنيـع الجديـد في الأطراف في نظام عالمي خاضع لآليّات تضبيط مجدّدة؟

لقـد أتى أريغي Arrighi بجواب إيجـابي عـلى هـذا السؤال. فـزعم أنّ العَـوْلَمـة المجدّدة تعيد إدماج الجيش الفاعل والجيش الاحتياطي للبروليتاريا في منظومة اجتماعيّة موحّدة. علماً بأنّ هذين الجزئين من الـطبقة العـاملة على صعيـد عالمي ظـلّا منفصلين طوال المرحلة التاريخيّة الـطويلة التي اتّسمت بالعـزلة السـوفياتيّـة (١٩١٧ ـ ١٩٩١). وقـد أبديتُ تحفُّـظات في هذا الشـأن(١٦). فقد ذهب أريغي إلى أنّ لـتراكم رأس المال نتيجتـين متكاملتـين: فهو يـزيد الجـزء الفاعـل من الطبقـة العاملة (الـطبقـة العـاملة الصناعيّة المنظّمة) قوّة من جانب، ويزيد جيش الاحتيـاطي غير الفـاعل (المكـوَّن من عاطلين عن العمل ومهمَّشـين وعمّال القـطاعات ذات الإنتـاجيّة المنخفضـة. . . إلخ) فقراً من الجانب الآخر. ولن أختلف في هذا الحكم العام. إلّا أنّ الماركسيّـة التاريخيّـة أخـطأت فميا يتعلّق بـالربط بـين جزئي جيش الـبروليتاريـا. فعدم تقـديرهـا ظاهـرة الاستقطاب تقديراً سليماً قـد أدّى إلى عدم إدراك النتـائج المتـرتّبة عـلى فصل الجـزئين المعنيّـين في مناطق جغـرافيّة مختلفـة في المراكـز والأطراف. فكـان مـاركس يتصـوَّر أنّ الأفراد أنفسهم ينتقلون من الجيش العامـل إلي الاحتياطي وبـالعكس حسب الظروف الاقتصاديّة (فترات الرواج والكساد)، وبالتالي فإنّ هذا الانتقال المتواصل كـان يضمن وحدة الجبهة والاستراتجيّة المعادية للرأسماليّة. ولكن الاستقطاب أدّى إلى وضع آخـر، وإلى تبلور استراتيجيّتين مختلفتـين، إحداهمـا خاصّـة بالـطبقة العـاملة في المراكـز وهي استراتيجيّة الاشتراكيّة الديمقراطيّة). وثانيتهما ضمَّت الطبقات الشعبيّة في الأطراف أي

(١٦) امبراطورية الفوضى، مرجع مذكور.

الاحتياطي على صعيد عالمي (وهي استراتيجيّة اللينينيّة والماويّـة). فكان مـاركس ينظر إذن إلى الصراع الـطبقي على صعيـد عالمي كعـامل أسـاسي في التضبيط. وأقبل تمـاماً المبدأ ولو أنّ تجلّيات هذا الصراع تختلف عن تصوُّرات ماركس.

هل سيؤدِّي تصنيع الأطراف وإعادة اندماج الشرق الاشتراكي سابقـاً في النظام الرأسمالي إلى العودة للنموذج الماركسي عن وحدة «البروليتاريا» العالميّة؟ لا أعتقد ذلـك لأنّ السوق العالميّة الجديـدة ستظلّ مبتـورة ومقصورة عـلى بُعدين من أبعـادها الثـلاثة (التجارة وتحرُّكات الأموال دون اندماج العمل عالميّاً) الأمر الذي لابُدّ أن يؤدِّي بـدوره إلى مـزيد من الاستقطاب. ولاشكَّ أن شعـوب الأطراف الجـديدة (الجنـوب والشرق) ستواجه هذه الأوضاع من خلال انتفاضات متتالية لا نعلم مسبقاً نتائجها. وهنـا أقول أيضاً ـ من باب الحـدس ـ إنَّ العامـل القومي سيستمـرّ يلعب دوراً، وبالتـالي لا أرى نموذجاً جديداً للتضبيط في التكوين في الآفاق المنظورة.

الفصل التاسع

مساهمة في المادّية التاريخيّة

الموقع المركزي الذي يحتلّه الاستقطاب بوصفه ملازماً للرأسماليّة في أطروحتي أجبرني، منذ البدء، على إعادة النظر في عدد من الفرضيّات التي اقترحتها الماركسيّة التاريخيّة. وكنتُ في الوقت نفسه أطرح دائماً على نفسي السؤال: لماذا ظهرت الرأسماليّة في أوروبا لا في أيّ منطقة شرقيّة أكثر تقدُّماً تعود حضارتها إلى مئات، بل آلاف السنين. ولم يكن السؤال فضولاً علميّاً صافياً، بقدر ما بدا لي مضيئاً لحاضر العالم الثالث، ولفعالية العمل الهادف إلى تغييره.

سأحاول، إذاً، في هذا الفصل أن أعيد رسم مراحل صياغة بعض مقترحاتي العامّة التي توصَّلتُ إليها تدريجيّاً انطلاقاً من تحليلاتي لنظريّة التراكم، والاستقطاب، ودراساتي النقديّة لمفاهيم التنمية وممارساتها. وتتعلَّق هذه الاقتراحات بحقول مختلفة من النظر، بعضها يتناول الماضي (التشكيلات السابقة على الرأسماليّة، والانتقال إلى الرأسماليّة)، أو الحاضر (خصوصيّة الرأسماليّة، الأمّة، البُعد الثقافي)، وبعض آخر يتناول المستقبل (المستقبل في الرأسماليّة والتحدِّي الاشتراكي).

١ ـ خصوصيّة الرأسماليّة

أذكِّر هنا فقط بالنقاط الأكثر بروزاً في فهمي لهذه الخصوصيّة، الذي لم أغادره مذّاك إطلاقاً:

أ ـ نمط الإنتاج الرأسمالي هو أوّل نظام اجتماعي قائم على القيمة المعمَّمة، التي يميل معها كلّ الإنتاج الاجتماعي، وكذلك العمل والحصول على الموارد، إلى أن يصبح بضائع.

ب ـ من هنا فإنّ القيمة لا تتحكّم فقط بالاقتصاد الرأسمالي، بل بكلّ جوانب الحياة الاجتماعيّة التي تتفتّح حوله.

ج ـ سيطرة القيمة تحرّر القوانين الاقتصاديّة من خضوعها السابق لمنطق السلطة، وتأخذ هذه القوانين استقلاليّة تخوِّلها الظهور كقوّة مفروضة على المجتمع، مثل قوانين الطبيعة، والرأسماليّة هي أوّل نظام اجتماعي يدار بسيطرة الاقتصاد الذي يصبح مجالاً ممكناً للدراسة العلميّة الخاصّة.

د ـ سيطرة القاعدة الاقتصادية تفرض علاقة خاصّة لتمفصل هذه البنية مع بنى الحياة الاجتماعيّة الأخرى (السياسة الإيديولوجيا. . .)، وتخلق شروط الديمقراطيّة السياسيّة الحديثة.

هـ ـ كلّ الأنظمة الاجتماعيّة السابقة تقدّم علاقات معكوسة قياساً إلى العلاقات المميّزة للرأسماليّة: فالقيمة لا تسيطر على المجتمع، والقوانين الاقتصاديّة (واستغلال العمل) شفّافة فيها، وتنظيم السلطة هو إطار الهيمنة على المجتمع وله يخضع المنطق الاقتصادي، ومضمون إيديولوجيّة إعادة إنتاج النظام يتحدّد بالاستلاب الميتافيزيقي.

هكذا قرأت الرأسمال، وماركس، والماركسيّة، وانعكس ذلك في أطروحتي (١٩٥٧)، وعُبِّر عنه في مناسبات عديدة: **التراكم** (١٩٧٠)؛ **التطوّر اللاّمتكافئ**، ١٩٧٢؛ **التبادل اللاّمتكافئ وقانون القيمة**، ١٩٧٣؛ **قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة**، ١٩٧٦؛ **الإمبرياليّة والتطوُّر اللاّمتكافئ**، ١٩٧٦؛ **الطبقة والأمّة**، ١٩٧٩؛ **المركزيّة الأوروبيّة** (نحو نظريّة للثقافة)، ١٩٨٨؛ **النظم الإقليميّة القديمة والنظام الرأسمالي العالمي**، ١٩٩١؛ **الرأسماليّة والنظام العالم**، ١٩٩٢.

ليست هذه القراءة للماركسيّة التاريخيّة هي السائدة. وهي أبعد، أيضاً، عن النسخة السوفياتيّة المبتذلة. فهذه الأخيرة هي اختزال اقتصادوي مستلَب للمادّيّة التاريخيّة، يطمس، في الوقت نفسه، خصوصيّة الرأسماليّة، ويجتزئ العلاقة بين القاعدة الاقتصاديّة والبناء الفوقي في نموذج وحيد تتشابه فيه الرأسماليّة مع النظم السابقة عليها، ويقترح، بالتالي، قراءة تطوُّريّة للتاريخ الذي يتحوَّل بتقدُّم القوى المنتجة.

قادتني قراءتي للمادّيّة التاريخيّة، أيضاً، إلى أن أرفض التعامل معها على أنّها فصل من فلسفة أوسع توصف بالمادّيّة الدالكتيكيّة وتقوم على البحث عن قوانين

مشتركة تتحكَّم بالطبيعة والمجتمع. وقد رفضتُ دائماً هذه النسخة السائدة في الماركسيّة التاريخيّة (ديامات)، واعتبرتُ أنَّ القوانين التي تحكم المجتمع لها موقع معرفي مختلف نوعيّاً عن تلك التي تحكم الطبيعة. وهذا الموقف، الذي كان موقفي منذ الخمسينات على الأقلّ، إن لم يكن موقفي منذ البداية، عبَّرتُ عنه في المؤلَّفات التي ذكرتها سابقاً. وكشفتُ العلاقة القائمة، برأيي، بين الديامات وبين الفلسفات السابقة على الرأسماليّة في المركزيّة الأوروبيّة، ١٩٨٨، ومن ثمّ استرجعت مغزى رفضي للديامات في الماركسيّة والسلوك، ١٩٩٢.

٢ ـ التشكيلات الاجتماعيّة السابقة على الرأسماليّة والتطوُّر اللاَّمتكافئ في التاريخ

اجتاحتني «الغروندريسة» كلّية، وكذلك الأسئلة المهمّة التي طرحها ماركس في هذا المؤلَّف، لأنَّ معرفة الماضي السابق على الرأسماليّة لا تستجيب فقط لفضول علمي مشكور، بل لأنَّ تفسير هذا الماضي يشكِّل عنصراً حاسماً في فهم الحاضر وتحديد الوسائل الصالحة للعمل الفعَّال الهادف إلى تغييره، وكنتُ قد كوَّنت هذه القناعة عندما تعرَّفت إلى (أشكال التكوينات الاجتماعيّة عبر التاريخ) Formen، متأخِّراً، لأنَّ أوَّل إصدار لها يعود إلى سنة ١٩٦٦ فقط. إلاَّ أنَّ حماستي لم تدفعني إطلاقاً إلى قبول الفرضيَّات التي صاغها ماركس في هذا الميدان، وتحديداً فيما يتعلَّق بنمط الإنتاج الآسيوي. وكنت قد فكَّرتُ في ذلك، بصورة معاكسة، منطلقاً من التاريخ العربي والإسلامي، وسجَّلت تحفُّظات كثيرة على تفسير هذا التاريخ الذي جرى التعرُّف إليه من خلال تبسيطات ويتروغل في الاستبداد الشرقي. كما لم ترضني الأطروحة التقليديّة في الماركسيّة التاريخيّة منذ الأمميّة الثانية، التي وسَّع ستالين انتشارها تحت صيغة «المراحل الخمس» (الشيوعيّة البدائيّة، العبوديّة، الإقطاع، الرأسماليّة، الاشتراكيّة)، والتي انتميت إليها في فترةٍ ما، مثل كلّ الناس تقريباً.

في هذه الظروف وضعت لنفسي هدف توضيح مجمل هذه المسائل. ولم أكن في أيّ لحظة ميَّالاً إلى أن أكون «خبيراً» في ماركس، ولم يكن هاجسي أن أقرأ ما بين سطور الغروندريس، بل كان همِّي أن أدمج، مستوحياً منهج ماركس في تفسير جديد للتاريخ، كلّ ما أمكننا أن نتعلّمه جميعاً من قراءة الأعمال العلميّة المتعلِّقة بالمجتمعات السابقة على الرأسماليّة. وهذا ما قادني تدريجيّاً إلى مفاهيم النمط المشاعي وإيديولوجيّة

القرابة، النمط الخراجي وهيمنة الميتافيزياء الفاعلة بـواسطة السلطة السيـاسيّة، نـظام المجتمعات الخراجيّة المترابطة فيما بينها بالتجارة البعيدة المدى، المراحل الثقافيّة المحدَّدة بإيديولوجيّة خراجيّة خاصّـة بكلٍّ منهـا، الأشكال المـركزيّـة والطَّرَفيّـة للنمط الخراجي المحدَّدة بمستوى مركزة الفائض، الطبيعة الاستثنائيّة للعبوديّـة وارتباط هـذه بعلاقـات السوق، عدم وجود نمط إنتاج بضـاعي بسيط، إلاَّ في حالات استثنـائيّة الخصـوصيّة. وعلى قاعدة هذا الفهم المتجدِّد للمادّيّة التاريخيّة توصَّلتُ إلى خـلاصة أسـاسيّة هي أنَّ التناقضات الجوهريّة ذاتها كانت تفعل فعلها في كلّ المجتمعات الخراجيّة محضِّرةً عمليّة الانتقـال للرأسماليّـة، بوصفهـا الحلّ المـوضوعي الضروري لهـذه التناقضـات. إلاّ أنَّ الأشكـال الطَّرَفيّـة الأكثر مـرونة لهـذه المجتمعات (مثـل الشكل الإقـطاعي الأوروبي) كانت أقلّ قـدرة على مقـاومة تسـارع التحوُّل في اتّجـاه الرأسـماليّة، الأمـر الذي يفسِّر «المعجزة الأوروبيّة».

لقد قدَّمتُ تعبيـراً أوّل عن مجمل المقـترحات في **التـطوُّر اللاَّمتكـافئ**، ١٩٧٢، وأكملتُ مـا يتعلَّق بالتشكيـلات السابقـة على الـرأسماليّـة، وبالتجـارة البعيـدة المـدى وانحصار التشكيلات التجاريّة والخراجيّة في **تشكّل النظام العالمي**، ١٩٧٥، **العبوديّـة في إفريقيا**، ١٩٧٥، **الإمبرياليّة والتطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٧٦ (مسألة المراحل الثقـافيّة وعلاقات الإيديولوجيّة، العلم والتكنولوجيا ضمناً). ومنهجتُ خـلاصاتي بشـأن العالم العـربي في **الأمّة العـربيّة**، ١٩٧٧. وقـد ظلَّ بعض هـذه الصياغـات الأوَّليّة مشـوَّشاً آنذاك بسبب التباس التعابير المستخدمة التي لم تسمح لي بأن أستخرج بوضوح الطبيعة الطَّرَفيّة للإقطاعيّة. وقد راجعت بعضها. وفيما يتعلَّق مثـلاً بالعـالم العربي اقـترحتُ في **الأمّة العربيّة** توازناً بين البُعد الخراجي المسيطر ودور التجارة البعيـدة المدى مختلفـاً عن ذاك الذي اقترحته في **التطوُّر اللاَّمتكافئ**.

إنَّني مـازلت إلى الآن راضياً إجمـالاً عن الصياغـات التي اقـترحتهـا في **الـطبقـة والأمّة**، ١٩٧٩، فيما يتعلَّق بالمحصّلة التاريخيّة، والتشيكلات السابقة على الرأسماليّة، وعمليّة الانتقال إلى الرأسماليّة. وقد استكملت هـذه الاقتراحـات في **الصراع للسيطرة على النظام العالمي**، ١٩٨٢؛ **العبوديّة والتاريـخ**، ١٩٨٤؛ **أنماط الإنتـاج، والتاريـخ والتطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٨٥.

وقدَّمت خلاصة مركَّبة لاستنتاجاتي في **المركزيّة الأوروبيّـة** صدرت باللُّغة العربيّة تحت عنـوان «نحو نـظرية للثقـافة»، ١٩٨٨. وآخـر دراسـتين لي، **النـظم الإقليميّـة**

القديمة والنظام الرأسمالي العالمي، (١٩٩١)، **الرأسماليّة والنظام العالم**، (١٩٩٢) تقترحان رؤية شموليّة لهذه المسألة.

واقترحتُ أيضاً عودة إلى مفهوم الأمّة الذي لم يُعالَج جدِّيّاً، في رأيي، من جانب الماركسيّة التاريخيّة ـ ولا من جانب الفكر الاجتماعي البرجوزي. فكلاهما التزم التجربة الأوروبيّة، الخاصّة جدّاً، التي تزامن فيها نشوء الأمّة مع نشوء السوق الرأسماليّة. وفي مقابل ذلك اقترحتُ في **التطوّر اللّامتكافئ**، ١٩٧٢، تحديداً للأمّة قائماً على مفهوم مركزة الفائض، ثمّ أعدتُ صياغة هذا التحديد في **الطبقة والأمّة**، ١٩٧٩.

والأطروحات التي قدَّمتُها، في النهاية، في هذه المواضيع تختلف عمّا قدَّمته الماركسيّة التاريخيّة السائدة بالنقاط الآتية:

أ ـ إنّها لا تتموضع على أرضيّة الماركسويّة إطلاقاً.

ب ـ رفضتُ تمرين مضاعفة عدد أنماط الإنتاج إلى ما لانهاية ـ وهو تمرين عديم الفائدة ـ ولم أستبقِ إلّا اثنين نوعيّين: المشاعي، والخراجي، نظراً لأنَّ كل «أنماط الإنتاج» السابقة على الرأسماليّة تجد مكاناً لها، بوصفها تفريعات لأحدهما.

ج ـ في المرحلة الانتقاليّة الطويلة من المرحلة المشاعيّة إلى المرحلة الخراجيّة كانت الدولة والطبقات الاجتماعيّة ماتزال جنينيّة، ويجب التمييز بدقّة بين المظاهر والتعبيرات المتعلِّقة بتنظيم السلطة الاجتماعيّة (وأشكال السيطرة والقمع المرتبطة به)، وبين المظاهر والتعبيرات المتعلِّقة باستغلال العمل (وأضع على هذه الأرضيّة ملاحظاتي النقديّة بشأن نمط الإنتاج العائلي المزعوم، ذي الطبيعة ما فوق التاريخيّة). والإيديولوجيّة الضروريّة لإعادة إنتاج هذا النمط من النظام الاجتماعي هي إيديولوجيّة القرابة التي تركِّز على تضامن العائلة الموسَّعة، أو الفخذ، أو القبيلة، وتقيم التنظيم الاجتماعي على هذه القاعدة.

د ـ تدحض أطروحة النمط الخراجي، كشكل عام للمجتمع قبل الرأسمالي ودولته وطبقاته، النظرتين السائدتين الأوروبيّتي التمركز. أي نظريّة «الطريقين» ونظريّة «المراحل الخمس». وكلّ الأشكال الخراجيّة تشترك في خصائص جوهريّة مثل: الاستخراج الشفّاف للفائض الاقتصادي بوسائل غير اقتصاديّة ومرتبطة بممارسة السلطة (ومن هنا نعتها بالخراجيّة)، وهيمنة المستوى السياسي ـ الإيديولوجي،

والشكل الميتافيزيقي المهيمن للتعبير عن الإيديولوجيّة الضروريّة لإعادة إنتاج هذا النمط من المجتمع.

هـ ـ تفريعات المجتمع الخراجي تأخذ طابعاً مركزيّاً أو طَرَفيّاً تبعاً لدرجة نضوج تنظيم السلطة الذي تجري من خلاله مركزة الفائض الخراجي وإعادة توزيعه داخل الطبقة المستغِلّة القائدة. وبهذا المعنى تكون الإقطاعيّة الأوروبيّة (واليابانيّة) شكلاً طَرَفيّاً يتميَّز بتفتيت الفائض بموازاة تفتُّت السلطة. وهو يتطوَّر نحو الشكل المتقدِّم ـ المركزي ـ لهذا النظام مع تكوُّن الملكيَّات المطلقة في المرحلة المركنتيليّة. وهذا هو ما يقرِّبه من النموذج الخراجي المركزي (في هذه المرحلة يستعير من النموذج الصيني تنظيم البيروقراطيّة الدولتيّة). وفي مرحلة إقطاعيّة أولى كانت الكنيسة تقوم جزئيّاً بوظائف الدولة، الغائبة تقريباً، وتضمن الاتّساق الأيديولوجي الضروري لإعادة إنتاج النظام.

و ـ التناقضات الداخليّة للنمط المشاعي تجد حلّها في الانتقال إلى النمط الخراجي، لا في اللّجوء إلى العبوديّة. فنمط الإنتاج العبودي هو الاستثناء دائماً لا القاعدة. ويظهر في الارتباط الوثيق بتوسُّع علاقات السوق الخارجيّة التي يجري تدخيلها جزئيّاً.

ومن هنا فإنّ العبودية لا تجد مكاناً لها إلّا إذا أخذنا في الاعتبار اندماج المجتمع العبودي في نظام إقليمي منتظم حول علاقات تجاريّة كثيفة نسبيّاً. وتظهر العبوديّة عندئذٍ في مراحل مختلفة من التطوُّر العام: في النظم الإقليميّة الخاضعة للنمط المشاعي، إلى حدٍّ ما، في النظام الخراجي الأوروبي أثناء مرحلة انتقاله إلى الرأسماليّة (المركنتيليّة الأطلسيّة)، وحتّى في الرأسماليّة الصناعيّة ذاتها (أميركا في القرن التاسع عشر).

ز ـ لا يوجد، على الإطلاق تقريباً، نمط إنتاج بضاعي صغير مهيمن أو في حالة صفاء. في حين تزدهر عناصر من هذا النمط في رحم المجتمعات المشاعيّة، ولاسيَّما الخراجيّة. وهذا الواقع يستلفت الانتباه إلى شبكات المجتمعات المترابطة بالتجارة البعيدة المدى، الأمر الذي يترفَّع عنه عادة مناهضو «الدوائريّة» في الماركسيّة المبتذلة. وهكذا شكّلت جميع المجتمعات الخراجيّة في النصف الشرقي من الأرض نظاماً كانت مراكزه الثلاثة (الإسلامي، والصيني، والهندي) وأطرافه (الأوروبي،

والإفريقي، والياباني، والجنوب ـ شرق آسيوي) تحتلّ مواقع خاصّة يجب تحديد طبيعتها وتأثيرها في النظام العام.

ح ـ التناقضات الجوهريّة الواحدة الفاعلة في كلّ المجتمعات الخراجيّة تقتضي التفتّح الحرّ للأشكال المبشّرة بالرأسماليّة وتحريرها من الارتهان لمنطق السلطة الخراجيّة. ولا تجد هذه الأزمة حلاًّ إلاّ في المخرج الرأسمالي الذي يستوجب تحويل دور البنية السياسيّة، ووضعها في خدمة الرأسمال. وتفسّر «المعجزة الأوروبيّة» بواقع أنَّ السلطة المركزيّة للملكيّات المطلقة قد تشكّلت في وقت متأخّر، وعلى قاعدة توازن بين الإقطاعيّة الآفلة والبرجوازيّة الصاعدة. في حين أنّه، في الأشكال الخراجيّة المركزيّة، تكون السلطة كلّها محصورة في سلطة الطبقة الخراجيّة المستغِلّة نفسِها.

ط ـ إذا كان هناك من قوانين خاصّة بكلّ مرحلة محدَّدة، وهي القوانين التي تضبط إعادة إنتاجها، فلا يوجد «قوانين لمراحل الانتقال». فهناك فقط ديناميّات ملموسة لتجاوز النظام القديم وإبداله بنظام جديد.

ي ـ يعكس مفهوم الأمّة واقعاً اجتماعيّاً تمكن معاينته في مراحل مختلفة، كلّما توفّرت هناك مركزة نسبيّة للفائض ـ عبر قنوات السلطة (أمم المرحلة الخراجيّة)، أو قنوات السوق (الأمم الرأسماليّة). وإذا كانت ولادة الأمم في التاريخ الأوروبي ـ وتحديداً بسبب الطابع الطّرَفي الذي هو الإقطاع ـ قد تزامنت مع ولادة الرأسماليّة، فقد وجدت في التشكيلات الخراجيّة المتقدِّمة حقائق اجتماعيّة مماثلة، أحياناً، ولّدتها مركزة الفائض. وقد غابت هذه الحقيقة عن الماركسيّة التاريخيّة لأنّها ركّزت اهتمامها على الحالة الأوروبيّة.

٣ ـ البُعد الثقافي

قادتني خصوصيّة الرأسماليّة، التي ركّزتُ عليها دائماً، رافضاً أن أستبدل تحليلها بأيّة تطوّرية (**النظم الإقليميّة القديمة والنظام الرأسمالي العالمي**، ١٩٩١)، إلى معارضة الثقافة الرأسماليّة بالأشكال الثقافيّة الخراجيّة، المتنوّعة بالضرورة لأنّها تتحدَّد بالشكل الإيديولوجي، الديني غالباً، الذي تعبّر عن نفسها فيه. فالثقافة الرأسماليّة ذات مدى عالمي. ولا يتحدَّد مضمونها بالدين الذي وُلِدت الرأسمالية إبّان سيطرته، وإنّما بالمضمون الاجتماعي، أي الاستلاب السلعي. وقادتني هذه الفكرة، منذ **الإمبرياليّة والتطوّر اللاّمتكافئ**، ١٩٧٦، إلى أن أستنتج في **المركزيّة الأوروبيّة**، ١٩٨٨، أنَّ الثقافة الراهنة ليست ثقافة أوروبيّة بل ثقافة رأسماليّة.

على أنّ الرأسماليّة ليست مؤهَّلة لتأدية الرسالة العالميّة التي تطمح إليها. والسبب هو أنّ تطوُّرها الاستقطابي، على مستوى القاعدة الاقتصاديّة التي ينتشر عليها، يخلق تناقضاً خاصّاً على مستوى الثقافة بين التآكل الذي يفرضه على الثقافات الأقدم لدى شعوب الأطراف وعجزه عن تلبية تطلُّعات هذه الشعوب في إطار الرأسماليّة. وأشرتُ إلى ذوبان التنوُّع الثقافي الخاضع للتوسُّع الأوروبي في **١٤٩٢**، (**١٩٩٢**). واقترحت في هذا الموضوع المهمّ فكرة إضافيّة بشأن مهمّات الاختراق الاشتراكي الضروري لتفتح ثقافة كونيّة فعلاً، **المركزيّة الأوروبيّة**، ١٩٨٨.

وقد قمتُ في الوقت نفسه بتحليل نقدي لردود الفعل التي نعتُّها بالثقافويّة، والتي تحبس نضالات شعوب الأطراف على هذا الصعيد في مأزق. وأقصد بالثقافويّة ذلك الاستعداد النفسي والفكري لتقبُّل فكرة أنّ الثقافات تحمل ثوابت عابرة للتاريخ ومنتجة لمسارات تاريخيّة مختلفة. وقمتُ، على هذا الأساس، بنقد مزدوج للجواب الماضوي الإسلامي وللثقافويّة الأوروبيّة، في آن، في **فكّ الارتباط**، ١٩٨٦. وطوَّرتُ التأمُّلات في الحالة الإسلاميّة في عدّة كتابات باللغة العربيّة بين سنة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٢. ولخَّصتُ بعض الاستنتاجات بشأن إجهاض الثورة الثقافيّة في العالم الإسلامي في **نهاية النهضة**، ١٩٨٥. واستعدت استنتاجات كتاباتي العربيّة في **المركزيّة الأوروبيّة**، ١٩٨٨، ودعوت الماركسيّة التاريخيّة إلى تقديم نقد ذاتي على مركزيّتها الأوروبيّة. وكنت قد طوَّرتُ في هذا الصدد فكرة أنّ على الماركسيّة أن تدفع بشجاعة أكبر رسالتها الأفروآسيويّة (**فكّ الارتباط**، ١٩٨٦).

وأرجعني تعميق تأمُّلاتي في العالم الإسلامي إلى مسألة الإيديولوجيَّات الخراجيّة، في **المركزيّة الأوروبيّة**، من أجل استخلاص أكثر وضوحاً لموقع الفلسفة الماورائيّة المسيطرة، وموقع الأسئلة التي تطرحها ومنهجها، وطموحها الكلّياني في البحث عن الحقيقة المطلقة، ومناهجها للتوفيق بين الإيمان والعقل، وأشكال تعبيرها المختلفة ـ ما هو للخاصّة، وللعامّة، وللسلطة. وأشرتُ، في المستوى النقيض، إلى عمليَّات القطع التي عبَّرت من خلالها الإيديولوجيّة الرأسماليّة الجديدة عن نفسها في الاختلاف عن الهيمنة الميتافيزيقيّة السابقة التي يجري التركيز فيها على البحث عن الحقائق النسبيّة، ونقل الاهتمام الميتافيزيقي إلى الحقل الديني الخاصّ، والعلمنة والمفهوم الحديث للديمقراطيّة، ثمّ الأشكال التي جرت ضمنها هذه الثورة في إطار المسيحيّة الأوروبيّة

إلخ . . . وتابعتُ هذه التأمُّلات بشأن موقع الميتافيزياء في الوعي الإنساني في **الماركسيّة وتحدّي الثقافة**، ١٩٩٢ .

وهكذا رأيتُني أعود إلى مسألة تكوُّن النظام الخراجي، وإلى أن أقترح تأريخه بولادة الهيلينيّة، وأشكال تعبيرها المختلفة في منطقة أوروبا ـ الشرق الأوسط التي ترجمت بانتشار المسيحيّة المشرقيّة، والإسلام، والمسيحيّة الغربيّة. واستكملتُ تأمُّلاتي محلِّلًا في الصيغ ذاتها الإرث الكونفوشيوسي، والبوذي، والزردشتي. وهو ما أعادني إلى جملة مسألة الأنظمة والمجتمعات الخراجيّة في النصف الشرقي من الأرض بين سنوات ٥٠٠ ق.م. و١٥٠٠ م. ولفتُّ الانتباه هنا إلى الوضعيّة المحوريّة التي احتلّها العالم الإسلامي وآسيا الوسطى، وهي المنطقة الوحيدة التي أقامت صلات كثيفة مع كلّ مناطق العالم القديم الأخرى (**النظم الإقليميّة القديمة والنظام الرأسمالي العالمي**، ١٩٩١).

وأكمل هذا العرض بالتذكير بالمعالجات التي خصَّصتها للمركزيّة الأوروبيّة، وحاولتُ فيها رسم مراحل تبلورها وتعبيراتها: أسطورة الأصل الإغريقي (انظر: **في صدد أثينا السوداء**، ١٩٩٠)، والانتماء للمسيحيّة، والعرقيّة، والبناء المصطنع للاستشراق (**المركزيّة الأوروبيّة**، ١٩٨٨).

٤ ـ مستقبل الرأسماليّة والتحدِّي الاشتراكي

١ ـ ليست المادّيّة التاريخيّة نظرة إلى الماضي وحسب، بل إنّها تقدّم سلاحاً نقديّاً للحاضر، ضروريّاً من أجل تحويله. وحملتُ دائماً على محمل الجِدّ الفقرة الحادية عشرة عن فورباخ: «ليست المسألة في فهم العالم، ولكن في تغييره».

ولهذا السبب بالضبط رفضتُ دائماً مماثلة علوم المجتمع بعلوم الطبيعة (انظر نقد الديامات ـ المادّيّة الديالتيكيّة ـ في هذا الفصل).

يستثني تأويلي للماركسيّة أيّة تطوُّريّة لكي يعيد إلى ذاتيّة الفعل الإنساني موقعها في جدليّة القوى المنتجة/علاقات الإنتاج/ العلاقات الاجتماعيّة. وعليه فقد كنت نقديّاً إزاء الاختزاليّة الاقتصادويّة التي مارسها الابتذال السوفياتي على الماركسيّة، على الأقلّ منذ سنة ١٩٦٠ . وفي الوقت نفسه، يفرض الموقع المركزي الذي أعطيه للاستقطاب الملازم للرأسماليّة القائمة فعليّاً، رؤيةً لمسألة الانتقل إلى «ما وراء الرأسماليّة» مختلفة نسبياً عن الرؤية

التي طوّرتها الماركسيّة التاريخيّة، والتي أعيدُ رسم مراحل تكوُّنها بإيجاز.

٢ ـ تقود الاقتصادويّة إلى مفهوم للعمل قائم على خشوع مشوَّش للتكيُّف المزعوم لتطوُّر القوى المنتجة التي يأخذ توسّعها العضوي عندئذٍ سمات قوّة طبيعيّة أو فوق الطبيعة تحلّ محلّ الله. ويختزل الاستلاب الاقتصادوي الماركسيّة إلى صيغة من الإيديولوجيّة البرجوازيّة التي تتقاسم معها جوهر مفهوم التطوُّريّة ذاته.

لقد رجعتُ مرّات عديدة إلى هذا النقد للسوفياتيّة التي أخذت ترث، في هذا الموضوع: ماركسيّة الأمميّة الثانية (**التطوُّر اللاَّمتكافئ وقانون القيمة**، ١٩٧٣)؛ **الإمبرياليّة والتطوُّر اللاَّمتكافئ**، ١٩٧٦؛ (انظر ما يتعلّق بالتجديد الذي افتتحته الماويّة).

وانسجاماً مع هذا النقد المستمرّ للاقتصادويّة، لفتُّ الانتباه إلى أنَّ الخضوع لقوانين الترقّي الطبيعي المزعوم لا يقود إلى تجاوز اشتراكي للعلاقات الرأسماليّة، وإنّما إلى الدولنة التي تشكّل نتاج المركزة المتزايدة للرأسمال. ويشجع هذا الإمكانَ جانبٌ من تفسير الصراع الطبقي الذي تقدِّمه بيروقراطيّة الحركة العمّاليّة، ملتقية فيه مع النظرة المستقبليّة التكنوقراطيّة. وهكذا تنتهي «الثورة الاشتراكيّة» في صالح الطرف الثالث ـ المستفيد من الخصومة ـ ألا وهو الطبقة الدولتيّة الجديدة. واقترحت في هذا الصدد إجراء مقارنة مع الثورة الفلاّحيّة المعادية للإقطاع التي انتهت بانتصار طرف ثالث هو البرجوازيّة. وأشيرُ هنا إلى تحليلاتي المتعلِّقة بالالتقاء المحتمل بين الأنظمة ـ الغربيّة والسوفياتيّة (الطبقة والأمّة، ١٩٧٩، الطبيعة المتناقضة للانتقال إلى الاشتراكيّة). وقد تبدو هذه التحليلات باطلة في الظاهر، نظراً لأنَّ النمط الدولتي السوفياتي قد بدا أخيراً وكأنّه يحضِّر لِـ «عودة الرأسماليّة»، أي أنَّ تطوُّره الطبيعي تسارع في هذا الاتّجاه.

لقد قادني نقد الاقتصادويّة، مترافقاً مع نقد الديامات، إلى إظهار التباين بين أشكال الارتقاء الضروريّة الخاضعة للتدخُّل الإيديولوجي والفعل السياسي والاجتماعي الواعيين، وبين الأشكال التي تشقّ الضرورة الموضوعيّة طريقها من خلالها في حالة من الفوضى السائبة. وكان هذا موضوع بحثي بشأن «الثورة والانحطاط» (**أزمة الإمبرياليّة**، ١٩٧٤؛ **الطبقة والأمّة**، ١٩٧٩، الخاتمة).

٣ ـ لن أعود في هذا الفصل إلى تقييمي النقدي للسوفياتيّة التي كانت موضوع

بحث وتفكير متواصل خلال ثلاثين عاماً ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠. وأحيلُ القارئَ فقط على الفصل السابع من هذا الكتاب، وهو يحمل العنوان نفسه.

كما لن أعود إلى قراءتي للماويّة التي أضعها في موضع المخالف للاقتصادويّة السوفياتيّة. وأذكّر هنا بمؤلّفي، **مستقبل الماويّة**، ١٩٨١.

لقد طرح هذا التحليل المزدوج، بصورة ثابتة، المسائل الأساسيّة المتعلّقة بالهدف ـ الشيوعيّة ـ وعلاقاته «بالطوباويّة الاشتراكيّة»، والسوق بوصفه شكل تعبير عن الاستلاب الاقتصادي ومغزى «إلغائه» (هل يكون إلغاءً سطحيّاً عبر إرادويّة بيروقراطيّة أم تضييقاً له عبر تخطيط اجتماعي تقدُّمي وديمقراطي وغير مستلَب؟)، ومسألة الدولة المطلوب «اضمحلالها» (مسألة تحوّلها إلى إدارة للأشياء لا قيادة للبشر)، وأخيراً مسألة الأمم والتنوُّع الثقافي.

حاولتُ، في التحليل المركَّب أيضاً، أن أربط قدر المستطاع التحوُّلات، المتلاقية والمتباعدة، في الاتحاد السوفياتي والصين، بديناميّتها الاجتماعيّة الداخليّة، من جهة، وبأشكال اندماجها في النظام العالمي، من جهة أخرى.

وفيما يتعلَّق بالاتحاد السوفياتي، أحيلُ القارئَ على الفصل الخامس من هذا الكتاب وتحليلي المتعلِّق بهذا البُعد المزدوج، وتحديداً التفسير الذي أقدِّمه لأزمة الشرق ـ الغرب في مشروع هيمنة الولايات المتحدة العالميّة.

وأمّا بالنسبة إلى الصين، فأشير هنا إلى **فكّ الارتباط**، ١٩٨٦ (توسُّع الرأسماليّة أم أزمتها؟)، و**مستقبل الماويّة**، ١٩٨١. وأقول، في جملة واحدة، بأنَّ خيارات قيادة الدولة والحزب بعد ماو، ومحاولة تسريع الانفتاح على التطوُّر الرأسمالي، من جهة، وإبقاء هيمنة الحزب ـ الدولة على هذه العمليّة، من جهة أخرى، هذه الخيارات بدت لي خطيرة وعديمة الفعالية على مدى أطول. وبديل ذلك هو أن يتعزَّز، بالديمقراطيّة، الإشراف الشعبي على التنازلات التي تقدّم للرأسماليّة.

إلَّا أنّني بقيتُ، في كلّ هذه التحليلات، أسيراً، نسبياً، للمقولة القديمة عن «الانتقال إلى الرأسماليّة». وحافظتُ على هذا التعبير فعليّاً حتّى منتصف الثمانينات. ثمّ ما لبثتُ أن غادرته تدريجيّاً مع تبلور فهمي للخيار البديل نوعيّاً، الذي وصفته بالوطني الشعبي. وكان يتمّ هذا التبلور منذ عام ١٩٨٢، متعدِّياً نقدي للستراتيجيّات الموضوعة من أجل «البناء الاشتراكي». وقد وُلِد هذا التطوُّر منطقيّاً من أطروحتي التي تؤكِّد محوريّة الاستقطاب الرأسمالي.

٤ ـ قادني نقدي لتجارب التنمية في العالم الثالث، وهو ما عرضته في الفصل السادس، إلى خلاصة مفادها أنّه ليست استراتيجيّات الاندماج المفتوح في النظام العالمي وحدها موقوفة على إعادة إنتاج الاستقطاب وتعميقه، بل إنَّ استراتيجيّات الجناح الجذري في حركة التحرُّر الوطني لا تختلف عنها كثيراً في الجوهر، رغم تباين المظاهر.

وعلى هذا الأساس انتقدتُ الخطاب السوفياتي المتعلّق «بطريق التطوُّر اللَّارأسمالي» (انظر **الطبقة والأمّة؛ الأزمة، أية أزمة؟**). وكنتُ دائماً أفضّل تحليلاً واقعيّاً للنظام السياسي العالمي، مثل ذلك الذي اقترحته مقولة «العوالم الثلاثة» الصينيّة، وهو ما بدا لي مقبولاً دائماً في مرحلةِ صياغةٍ، على الأقلّ ظرفيّاً (**الطبقة والأمّة**).

وبصورة عامّة فقد كان تحليل نتائج الاستقطاب ومفاعيله يفرض دائماً العودة إلى سؤال: هل الأمّة موضوع التاريخي؟ أم هي مظهر فقط تختفي وراءه القوى الاجتماعيّة؟ وبهذه التعابير طرحتُ السؤال في **الطبقة والأمّة**، ١٩٧٩. وعدتُ إلى المسألة الوطنيّة/القوميّة هذه (المسألة القوميّة في المراكز)، محلِّلًا، في صيغ نقديّة، مفاهيم ماركس نفسه، الذي «كان يفضِّل البرجوازيّين على الفلّاحين» لأنّه لم يهتمّ تحديداً بالنتائج الواقعيّة للاستقطاب الرأسمالي. وعندما رجعتُ فيما بعد إلى المسألة الوطنيّة، في **فكّ الارتباط**، ١٩٨٦، لاحظتُ التلازم الاستثنائي بين الدولة البرجوازيّة والنظام الإنتاجي الوطني والرأسماليّة الذاتيّة التمركز والأمّة في التاريخ الأوروبي. كما لاحظتُ فشل هذا التلازم خارج أوروبا، والآثار الوخيمة التي يجرّها إسقاط إيديولوجيّة الأمّة عليها في هذه الشروط.

لقد عرضتُ في فصل سابق خلاصات انتقاداتي «للتنمية». وأذكِّر فقط بأنَّ فكّ الارتباط ضمن هذا الخيار ليس «طوباويّاً» ـ كما يراه ناقدوه، السطحيُّون في الغالب ـ وإنّما هو الجواب الواقعي الوحيد على الطوباويّة الليبراليّة. وأذكِّر أيضاً بأنَّ هذا الخيار لا يستبعد النشاط الموازي الهادف إلى الضغط على النظام العالمي وجعله يتكيَّف، بدوره، مع متطلِّبات فكّ الارتباط.

وكلّما كنتُ أعمِّق هذا التحليل النقدي للتنمية كنتُ أتيقَّن من انطباقه على بلدان الشرق، مشكِّكاً بالتالي بمقولة «الانتقال إلى الاشتراكيّة» التي أسَّستها الأمميّة الثانية وأورثتها للبلشفيّة. ولاحظتُ في هذا الصدد (الإمبرياليّة، ملحق **بالتبادل**

اللاّمتكافئ وقانون القيمة) بأنّ «نضال المئة سنة من أجل الاشتراكيّة» يستوجب نضالاً متلاحقاً من أجل قطعٍ قاسٍ في الأطراف وحرب مواقع طويلة في المراكز. وهكذا كنت مضطرّاً إلى إبراز مترتّبات هذه الطريقة في الرؤية «لما بعد الرأسماليّة»، في الأطراف، في **الاضطراب الكبير**، ١٩٨٥، وعلى مستوى النظام بمجمله في **إمبراطوريّة الفوضى**، ١٩٩١.

وهكذا أحلِّل مرحلة ١٩٤٥ - ١٩٩٠، المغلقة الآن، بوصفها ترتكز إلى دعائم ثلاث انهارت اليوم (الفورديّة في الغرب، والسوفياتيّة في الشرق، والتحرُّر الوطني البرجوازي في الجنوب). ويجرّ انهيارها أزمة إيديولوجيّات وتنظيمات في كل أنحاء العالم. وأشكِّك، من ضمن هذا الخيار، بآفاق مقولات حركة التحرُّر الوطني (وأعيد في هذا الاتّجاه قراءة تاريخ الثورات المعادية للإمبرياليّة المقطوعة مثل المكسيك، وتركيّا، ومصر، أو المستمرّة، مثل الصين)، والانتقال إلى الاشتراكيّة. وأخطّ في المقولة الجديدة المقترحة موضوعات التحالف الوطني الشعبي، والبُعد الديمقراطي، ودور الأنتلجنسيا.

وأعتقد أنّه من الضروري أن أعيد وضع مشكلات الستراتيجيّات الجديدة في إطار تحليل جيوسياسي يأخذ في الاعتبار نهاية الطّور السوفياتي والهيمنة العسكريّة الأميركيّة الجديدة(**قضايا ستراتيجيّة في المتوسّط**، ١٩٩١). وأذكِّر، أخيراً، بآخر صفحات **إمبراطوريّة الفوضى** المتعلِّقة بالمراحل الثلاث للنضال من أجل الاشتراكيّة. وهي التي أسمِّيها الاشتراكيّة ١ (١٨٨٠ - ١٩١٤)، والاشتراكيّة ٢ (١٩١٧ - ١٩٩٠)، والاشتراكيّة ٣ المطلوب بناؤها.

نصوص محلَّلة (حسب تسلسلها الزمني)

- التطوُّر اللاّمتكافئ، ١٩٧٢.
- التبادل اللاّمتكافئ وقانون القيمة، ١٩٧٣.
- تكوُّن النظام العالمي، ١٩٧٥،
- العبوديّة في إفريقيا، ١٩٧٥.
- الإمبرياليّة والتطوُّر اللاّمتكافئ، ١٩٧٦.
- قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة، ١٩٧٦.

- الأمّة العربيّة، ١٩٧٧ .
- الطبقة والأمّة، ١٩٧٩ .
- مستقبل الماويّة، ١٩٨١ .
- الصراع للهيمنة على النظام العالمي، ١٩٨٢ .
- العبوديّة والتاريخ، ١٩٨٤ .
- أنظمة الإنتاج، والتاريخ، والتطوُّر اللّامتكافئ، ١٩٨٥ .
- نهاية النهضة، ١٩٨٥ .
- فكّ الارتباط، ١٩٨٦ .
- المركزيّة الأوروبيّة، ١٩٨٨ .
- الاضطراب الكبير، ١٩٨٩ .
- بصدد أثينا السوداء، ١٩٩٠ .
- النظم الإقليميّة القديمة والنظام الرأسمالي العالمي، ١٩٩١
- إمبراطوريّة الفوضى، ١٩٩١ .
- قضايا ستراتيجيّة في المتوسِّط، ١٩٩١ .
- الرأسماليّة والنظام العالم، ١٩٩٢ .
- الماركسيّة وتحدِّي الثقافة، ١٩٩٢ .
- ١٤٩٢، ١٩٩٢ .

جدول إجمالي حسب التسلسل الزمني

الكتب:

١ ـ الآثار البنيويّة للاندماج العالمي للاقتصادات السابقة على الرأسماليّة. دراسة نظريّة للآليّة التي أنتجت الاقتصادات المسمّاة متخلِّفة (١٩٥٧) (أطروحة).

٢ ـ مصر النّاصريّة، ١٩٦٤.

٣ ـ ثلاث تجارب إفريقيّة في التنمية: مالي، غينيا، وغانا، (١٩٦٥).

٤ ـ اقتصاد الغرب، جزءان، ١٩٦٦.

٥ ـ تطوُّر الرأسماليّة في ساحل العاج، ١٩٦٩.

٦ ـ عالم الأعمال السنغالي، ١٩٦٩.

٧ ـ المغرب الحديث، ١٩٧٠.

٨ ـ التراكم على صعيد عالمي ١٩٧٠، المقدّمة الجديدة سنة ١٩٨٧.

٩ ـ التاريخ الاقتصادي للكونغو ١٨٨٠ ـ ١٩٦٨، بالاشتراك مع كوكري فيدروفيتش، ١٩٧٠.

١٠ ـ إفريقيا الغربيّة المحاصرة، ١٩٧١.

١١ ـ التطوُّر اللاّمتكافئ، ١٩٧٣.

١٢ ـ التبادل اللاّمتكافئ وقانون القيمة، ١٩٧٣.

١٣ ـ الإمبرياليّة والتطوُّر اللاّمتكافئ، ١٩٧٤.

١٤ ـ أزمة الإمبرياليّة، بالاشتراك مع أ. فير، م. حسين، غ. ماسيا، ١٩٧٥.

١٥ ـ قانون القيمة والمادّيّة التاريخيّة، ١٩٧٦.

١٦ ـ الأمّة العربيّة، ١٩٧٧.

١٧ ـ الطبقة والأمّة في التاريخ والأزمة الراهنة، ١٩٧٩.

١٨ ـ الاقتصاد العربي الراهن، ١٩٨٠.

١٩ ـ مستقبل الماويّة، ١٩٨١.

٢٠ ـ الأزمة، أيّة أزمة؟ بالاشتراك مع أريغي، فرانك، والرشتاين، ١٩٨٢.

٢١ ـ سوريا والعراق ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠، ١٩٨٢.

٢٢ ـ فكّ الارتباط، ١٩٨٥.

٢٣ ـ المركزيّة الأوروبيّة (ترجم إلى العربيّة تحت عنوان: نحو نظريّة للثقافة)، ١٩٨٨.

٢٤ ـ المتوسّط في النظام العالمي، بالاشتراك مع فيصل ياشير، ١٩٨٨.

٢٥ ـ فشل التنمية في إفريقيا والعالم الثالث، ١٩٨٩.

٢٦ ـ الاضطراب الكبير، مع أريغي، فرانك، والرشتاين، ١٩٩١.

٢٧ ـ إمبراطوريّة الفوضى، ١٩٩١.

٢٨ ـ قضايا ستراتيجيّة في المتوسّط، ١٩٩١.

مجموعات من المقالات (١٩٦٠ ـ ١٩٨٥)

منشورة في:

أ ـ التبادل اللاّمتكافئ وقانون القيمة (طبعة سنة ١٩٨٨).

١ ـ التبادلات العالميّة والتخلُّف، ١٩٧٤.

٢ ـ الامبرياليّة، ١٩٧٦.

٣ ـ التنمية المتمحورة على الذات، الاستقلاليّة الجماعيّة، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ١٩٧٧.

٤ ـ من تقرير بيرسون (١٩٧٠) إلى تقرير برانت (١٩٨٠) أو أزمة إيديولوجيّة التنمية، ١٩٨٠.

٥ ـ استغلال الفلاّحين في العالم الثالث، ١٩٨١.

٦ ـ ستراتيجيّة التنمية المتمحورة على الذات هل هي ممكنة في إفريقيا؟ ١٩٨٢.

٧ ـ شروط الخروج يساراً من الأزمة، ١٩٨٣.

٨ ـ الأزمة، والعالم الثالث، وعلاقات الشمال ـ الجنوب والشرق ـ الغرب، ١٩٨٣.

٩ ـ ثلاثون عاماً على باندونغ، ١٩٨٥.

ب ـ الإمبرياليّة والتخلُّف في إفريقيا (١٩٨٨)

١ ـ الصراع الطبقي في إفريقيا، ١٩٦٢.

٢ ـ التجارة الإفريقية الداخليّة، ١٩٦٧.

٣ ـ نحو إدارة للنظام النقدي في منطقة الفرنك، ١٩٦٩.

٤ ـ تطوُّر الرأسماليّة في إفريقيا السوداء، ١٩٦٩.

٥ ـ برجوازيّة الأعمال السنغاليّة، ١٩٦٩.

٦ ـ حدود الثورة الخضراء، ١٩٧٠.
٧ ـ دولة جنوب إفريقيا، ١٩٧١.
٨ ـ الحرب في أنغولا، ١٩٧١.
٩ ـ التخلّف والتبعيّة في إفريقيا السوداء، ١٩٧٢.
١٠ ـ بعض الجوانب الاقتصاديّة للوحدة الإفريقيّة، ١٩٧٢.
١١ ـ التنمية وبعض التغيُّرات البنيويّة. . . ، ١٩٧٢.
١٢ ـ مؤتمر التعاون الاقتصادي والتنمية للأمم المتحدة ٣ ـ محصّلة، ١٩٧٢.
١٣ ـ تطوُّر حوض نهر السنغال، ١٩٧٢.
١٤ ـ منطقة الفرنك والتنمية، ١٩٧٢.
١٥ ـ إفريقيا ضئيلة عدد السكّان، ١٩٧٢.
١٦ ـ مشكلات الانتقال في إفريقيا، ١٩٧٣.
١٧ ـ النقص الغذائي في إفريقيا، ١٩٧٣.
١٨ ـ جمهورية غينيا، ١٩٧٣.
١٩ ـ الهجرات المعاصرة إلى إفريقيا الغربيّة، ١٩٧٤.
٢٠ ـ تشكُّل النظام الرأسمالي العالمي. . . ، ١٩٧٥.
٢١ ـ العبوديّة في إفريقيا، ١٩٧٥.
٢٢ ـ آفاق إفريقيا الجنوبيّة ١٩٧٦.
٢٣ ـ حصيلة مؤتمر التعاون الاقتصادي والتنمية للأمم المتحدة ٤، ١٩٧٦.
٢٤ ـ النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومستقبل العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة، ١٩٧٨.
٢٥ ـ الاقتصاد السياسي لإفريقيا في الأزمة الراهنة، ١٩٧٩.
٢٦ ـ نحو ستراتيجيّة بديلة للتنمية. التصنيع في خدمة الزراعة، ١٩٨١.
٢٧ ـ ملاحظات في النفط والعلاقات العربيّة ـ الإفريقيّة، ١٩٨١.
٢٨ ـ نقد تقرير البنك الدولي عن «التنمية المتسارعة في إفريقيا الجنوبيّة» ١٩٨٢.
٢٩ ـ الصراع على التحكُّم بالنظام العالمي، ١٩٨٢.
٣٠ ـ النظام العالمي، وفكّ الارتباط، والأزمة. في مؤلّفات فرانك الثلاثة عن الأزمة، ١٩٨٣.
٣١ ـ أزمة الشرق الأوسط في أفق عالمي، ١٩٨٣.
٣٢ ـ شروط الاستقلاليّة في منطقة المتوسِّط، ١٩٨٣.

٣٣ ـ العبوديّة والتاريخ. في مسألة الصراع الطبقي في التاريخ القديم، ١٩٨٤.
٣٤ ـ الإطار الاقتصادي والسياسي للعلاقات العربيّة ـ الإفريقيّة، ١٩٨٤.
٣٥ ـ تناقضات التطوُّر الرأسمالي في مصر، ١٩٨٤.
٣٦ ـ نمط الإنتاج وتاريخ التطوُّر اللاّمتكافئ، ١٩٨٥.
٣٧ ـ آفاق الاشتراكيّة على مطالع القرن الحادي والعشرين، ١٩٨٤.

مقالات أساسيّة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٢)

١ ـ مقدّمة، من تاريخ إفريقيا، ١٩٨٥.
٢ ـ الأزمة وعلاقات الشمال ـ الجنوب والشرق ـ الغرب، ١٩٨٥.
٣ ـ نهاية النهضة، ١٩٨٦.
٤ ـ هل التنمية الأصليّة ممكنة في إفريقيا، ١٩٨٦.
٥ ـ التعاون الإفريقي ـ العربي ١٩٨٦.
٦ ـ الدولة والتنمية، ١٩٨٧.
٧ ـ السلم، الأمن الوطني والإقليمي، والتنمية، آراء في ضوء التجربة الإفريقيّة، ١٩٨٧.
٨ ـ مقدّمة، آفاق فكّ الارتباط والتنمية في إفريقيا الجنوبيّة، ١٩٨٧.
٩ ـ الديمقراطيّة والستراتيجيّة الوطنيّة في الأطراف، ١٩٨٧.
١٠ ـ تقديم، الأرصدة المنجميّة في إفريقيا، ١٩٨٧.
١١ ـ تقديم، الزراعة في المغرب، ١٩٨٧.
١٢ ـ المركزيّة الأوروبيّة والسياسيّة، ١٩٨٨.
١٣ ـ في التطوُّر الأوروبي والعالم الثالث، ١٩٨٨.
١٤ ـ الترابط بين الثورة الزراعيّة والتصنيع، ستراتيجيّات بديلة للتنمية الإفريقيّة، ١٩٨٨.
١٥ ـ مقدّمة، المسيرة الطويلة للديمقراطيّة في إفريقيا، ١٩٨٨.
١٦ ـ تشكيلات أخرى للعلاقات الدوليّة غرب ـ شرق ـ جنوب هل هي مطلوبة، محتملة أو ممكنة؟ ١٩٨٩.
١٧ ـ التعاون العربي ـ الستغالي، ١٩٨٩.
١٨ ـ الدولة، الأمّة، الأثنيّة، والأقلّيات في الأزمة، ١٩٨٩.
١٩ ـ البيت الأوروبي المشترك، ١٩٨٩.

٢٠ ـ من أجل عالم متعدِّد الأقطاب، ١٩٨٩.
٢١ ـ المسألة الديمقراطيّة في العالم الثالث المعاصر، ١٩٨٩.
٢٢ ـ دور التجارة والصناعة في التنمية، عشر سنوات على تقرير برانت، ١٩٨٩.
٢٣ ـ القوميّة، ١٩٨٩.
٢٤ ـ العالم الثالث والثورة، ١٩٩٠.
٢٥ ـ بصدد أثينا السوداء.
٢٦ ـ مقدّمة، الزراعة الإفريقيّة في أزمة، ١٩٩٠.
٢٧ ـ الاستعمار وولادة الرأسماليّة، ١٩٩٠.
٢٨ ـ مقدّمة، تكيُّف أم فكّ ارتباط، ١٩٩٠.
٢٩ ـ السلام الأميركي، حرب بين الشمال والجنوب، ١٩٩١.
٣٠ ـ مقدّمة، أوروبا في مواجهة الجنوب، العلاقات مع العالم العربي والإفريقي، ١٩٩١.
٣١ ـ الأنظمة العالميّة القديمة والنظام الرأسمالي العالمي الحديث، ١٩٩١.
٣٢ ـ ثلاثون عاماً من نقد النظام السوفياتي ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠، ١٩٩١.
٣٣ ـ العالم الثالث والعالمثالثيّة، ١٩٩١.
٣٤ ـ هل تستطيع المشكلات البيئيّة أن تكون موضوع حسابات اقتصاديّة، ١٩٩٢.
٣٥ ـ في ١٤٩٢ لجيم بلوت، ١٩٩٢.
٣٦ ـ مقدّمة، تحدِّي الطاقة في المتوسّط، ١٩٩٢.
٣٧ ـ مقدّمة، الزراعة المتوسّطيّة في علاقات الشمال ـ الجنوب، ١٩٩٢.
٣٨ ـ مقدّمة، المتوسّط في الثورة التكنولوجيّة، ١٩٩٢.
٣٩ ـ ١٤٩٢، (١٩٩٢).
٤٠ ـ الماركسيّة وتحدِّي الثقافة، ١٩٩٢.
٤١ ـ الدولة والاقتصاد والسياسية في العالم العربي، ١٩٩٢.
٤٢ ـ الرأسماليّة والنظام العالم، ١٩٩٢.
٤٣ ـ فكّ الارتباط الضروري، ١٩٩٢.
٤٤ ـ التضبيط، ١٩٩٢.
٤٥ ـ سمير أمين، معجم أسماء الاقتصاديّين المعارضين، ١٩٩٢.

فهـرسـت